جامعة حسيبة بن بو علي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
بعنوان:

تأثير نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية

- دراسة تحليلية قياسية للفترة 1996- 2012-

إعداد الطالب :
علي بن يحي عبد القادر

إشراف :
أ. د. كتوش عاشور

لجنة المناقشة:

أ. د بلعزوز بن علي	جامعة الشلف .....رئيسا
أ. د. كتوش عاشور	جامعة الشلف .....مقررا
أ . د. مداني بن شهرة	جامعة تيارت.....ممتحنا
أ.د زرواط فاطمة الزهراء	جامعة مستغانم.....ممتحنا
د. بن صفطة ماليك	جامعة الشلف.....ممتحنا
د. بن عناية جلول	جامعة خميس مليانة.....ممتحنا

السنة الجامعية 2014- 2015

كلمة شكر و تقدير

أحمد الله على أن وفقني لإنهاء هذا العمل، فالحمد لله حمدا كثيرا، و أسأله أن يرزقنا فيه الإخلاص.

إعترافا مني لأهل الفضل علي، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بخالص شكري إلي كل من مدّني بيد المساعدة و الدعم، خاصا بالذكر:

-الأستاذ الدكتور كتوش عاشور على قبوله الإشراف على هذا العمل، و على كل ما أبدى من ملاحظات و توجيهات لإثراء الموضوع، و كذلك على صبره و تفهمه. و ندعو الله أن لم نقصر في حقه، فلكم منا خالص عبارات الشكر و التقدير، و دمتم مثالا يُقتدى به.

-خالص الشكر موصول إلى الأستاذ عبد القادر قديد و الأستاذ بن قدور عابد على حسن التعاون و الدعم الذي خصا به شخصي.

-الأستاذ خرباشي حميد (جامعة بجابة)، الأستاذ فريد قاسمي(جامعة ليون 3) و الأستاذ طيبة عبد العزيز (جامعة الشلف) على التوضيحات و التوجيهات التي أسهموا بها في هذا الموضوع.

-كل من تشرفت بالعمل معهم بج امعة حسيبة بن بو علي الشلف، السادة الأساتذة و موظفي كلية العلوم الاقتصادية.

-كل أساتذتي عبر كل الأطوار التعليمية، دمتم قامات في عيني.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

-روح والدي رحمة الله عليه، و أسأل الله أن يغفر له و أن يدخله فسيح جنانه.

- والدتي الكريمة حفظها الله و أطال في عمرها.
- كل أفراد عائلتي.
- كل الزملاء و الأصدقاء الأعزاء علينا.

عبد القادر علي بن يحي

الفهرس

البيان	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال و المخططات و الجداول البيانية	
مقدمة	أ -خ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام الحوكمة	37-1
تمهيد	1
المبحث الأول: مفهوم نظام الحوكمة	2
المطلب 1: ظهور المفهوم و إشكالية تعدد الاستعمالات	2
المطلب 2: تعريف نظام الحوكمة	5
المطلب 3: دوافع ظهور المفهوم	13
المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للدولة و محددات نظام الحوكمة	15
المطلب الأول: دور الدولة بين التدخل من عدمه؟	15
المطلب الثاني: تبرير الدور الحديث للدولة و نظام الحوكمة	19
المطلب الثالث: محددات نظام الحوكمة الجيد	23
المبحث الثالث : مؤشرات نظام الحوكمة	27
المطلب الأول: خصائص مؤشرات نظام الحوكمة	27
المطلب الثاني: إسهامات المؤسسات الدولية بشأن المؤشرات	29
المطلب الثالث: مؤشرات البنك العالمي	33
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية و أثر طبيعة نظام الحوكمة	88-39
تمهيد	39
المبحث الأول: محددات التنمية الاقتصادية	40
المطلب الأول: تعريف التنمية و النمو	40
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية	43
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	49

المبحث الثاني: نظريات و استراتيجيات التنمية	55
المطلب الأول: نظريات النمو و تنمية	55
المطلب الثاني: تكوين رأس المال المادي كمحدد لعملية التنمية	60
المطلب الثالث: تكوين رأس المال على نطاق واسع محدد للتنمية (الدفعة القوية)	68
المطلب الرابع: استراتيجيات النمو	70
أولا: إستراتيجية النمو المتوازن	71
ثانيا:إستراتجية النمو غير المتوازن	73
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و نظام الحوكمة	74
المطلب الاول: النمو، التنمية و الإقتصاد المؤسساتي	75
المطلب الثاني: طبيعة نظام الحكومة و التنمية الاقتصادية	79
فرضية التقارب المشروط و البعد السياسي الاجتماعي للتنمية	79
الحكم الراشد، تجديد لمقاربات وممارسات التنمية	80
المطلب الثالث: دراسات تجريبية لتبيان أثر أبعاد نظام الحوكمة على التنمية	81
خلاصة الفصل	88
الفصل الثالث : طبيعة نظام الحوكمة حسب قاعدة بيانات البنك العالمي	151-90
تمهيد	90
المبحث الأول: قاعدة البيانات للبنك العالمي	91
المطلب الأول: مصادر قاعدة البيانات	91
المطلب الثاني : إعداد المعايير المركبة لنظام الحوكمة بالبنك	94
المطلب الثالث: استعمال وتفسير قاعدة البيانات للبنك العالمي	98
المبحث الثاني: قاعدة البيانات لنظام الحوكمة لكل أقطار العالم	102
المطلب الأول: تقييم مستوى نظام الحوكمة حسب المناطق	102
المطلب الثاني : تطور مستوى نظام الحوكمة حسب المناطق	105
المطلب الثالث : نظام الحوكمة حسب دول المناطق	111
المبحث الثالث : تقييم نظام الحوكمة للأقطار العربية	119
المطلب الأول: البعد السياسي لنظام الحكومة في الأقطار العربية	119
المطلب الثاني : البعد الإقتصادي لنظام الحوكمة في الأقطار العربية	129

المطلب الثالث : البعد القانوني لنظام الحوكمة للأقطار العربية	140
خلاصة الفصل	151
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية الاقتصادية بالأقطار العربية	202-153
تمهيد	153
المبحث الأول: مقومات الاقتصاديات العربية	154
المطلب الأول: الخصائص الجغرافية	154
المطلب الثاني: المقومات البشرية	157
المطلب الثالث: الثروات الطبيعية	161
المبحث الثاني : تقييم الأداء التنموي للأقطار العربية	170
المطلب الأول: تقييم الأداء الإقتصادي للأقطار العربية	170
المطلب الثاني: تقييم الأداء الإجتماعي للأقطار العربية.	174
المطلب الثالث: المؤشرات الهيكلية لتقييم الأداء التنموي.	185
المبحث الثالث: التنمية البشرية للأقطار العربية	191
المطلب الأول: إعداد مؤشر التنمية البشرية	192
المطلب الثاني: تقييم التنمية البشرية للأقطار العربية	195
خلاصة الفصل	202
الفصل الخامس: دراسة قياسية لأثر مؤشرات نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية	239-204
تمهيد	204
المبحث الأول: تحليل إحصائي لنظام الحوكمة و التنمية الاقتصادية للأقطار العربية	206
المطلب الأول: تحليل إحصائي لمؤشرات نظام الحوكمة لسنة 2010.	206
أولا: تفسير نتائج تحليل المركبات الأساسية	206
ثانيا: تحليل التقاربات على المحور الأول	210
المطلب الثاني: تحليل إحصائي للعلاقة بين طبيعة نظام الحوكمة و التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية	216
أولا: دراسة إحصائية للعلاقة بين طبيعة نظـــــــام الحوكمة و التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية لسنة 2010	217
ثانيا: تحليل التقاربات على المحور الأول	220

المبحث الثاني: محددات التنمية الاقتصادية بالدول العربية	226
المطلب الأول: تقديم النموذج و طريقة التقدير	227
المطلب الثاني: تقدير أ ثر الخصائص الجغرافية على التنمية الاقتصادية	229
المبحث الثالث: تقدير أثر مؤشرات نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية	231
المطلب الأول: تقدير أثر مؤشرات البعد السياسي للحوكمة على التنمية	231
المطلب الثاني: تقدير أثر مؤشرات البعد الاقتصادي للحوكمة على التنمية	234
المطلب الثالث: تقدير أثر مؤشرات البعد القانوني للحوكمة على التنمية	236
خلاصة	239
الخاتمة	214
قائمة المراجع	249
الملاحق	263

قائمة الجداول:

الترقيم	العنوان	الصفحة
1-2	خصائص الجغرافية لبعض المناطق	45
2-2	الخصائص الجغرافية لبعض المناطق	46
3-2	مستوى التنمية البشرية حسب المناطق 2005	53
1-3	نتائج تقييم نظام الحوكمة حسب المؤشرات لأقطار العالم حسب المناطق 1996-2012*	103
2-3	تطور مؤشر الاستقرار السياسي للدول العربية سيئة الوضع 1996-2012	120
3-3	تطور مؤشر الاستقرار السياسي للدول العربية ضعيفة الوضع 1996-2012	121
4-3	تطور مؤشر الاستقرار السياسي للدول العربية مقبولة الوضع 1996-2012	122
5-3	تطور مؤشر المساءلة و التمثيل للدول العربية سيئة الوضع 1996-2012	124
6-3	تطور مؤشر المساءلة و التمثيل للدول العربية ضعيفة الوضع 1996-2012	125
7-3	تطور نوعية التنظيم للدول العربية سيئة الوضع 1996-2012	129
8-3	تطور نوعية التنظيم للدول العربية ضعيفة الوضع 1996-2012	130
9-3	تطور نوعية التنظيم للدول العربية مقبولة الوضع 1996-2012	131
10-3	ترتيب الدول العربية الضعيفة وفق لمعيار البدء في ممارسة نشاط ،استخراج رخصة بناء و الإجراءات الجمركية لسنة 2012	132
11-3	مؤشر الحرية الإقتصادية للدول العربية 2012	134
12-3	تطور مؤشر فعالية الحكومة للدول العربية سيئة الوضع 1996-2012	135
13-3	تطور مؤشر فعالية الحكومات الضعيفة	136
14-3	تطور مؤشر فعالية الحكومات للأقطار العربية بمستوى مقبول	137
15-3	مؤشر سيادة القانون للدول سيئة الوضع	141

16-3	مؤشر سيادة القانون للدول ضعيفة الوضع	142
17-3	مؤشر سيادة القانون للدول مقبولة الوضع	143
18-3	مؤشر إنفاذ العقود لبعض الدول العربية 2012	143
19-3	تطور مؤشر مكافحة الفساد للدول العربية التي عرفت انتشارا كبيرا جدا للفساد.	145
20-3	تطور مؤشر مكافحة الفساد للدول العربية التي عرفت انتشارا كبيرا للفساد.	146
21-3	تطور مؤشر مكافحة الفساد للدول المقبولة	147
1-4	مساحة الأراضي العربية حسب استخداماتها 1996	156
2-4	تطور معدل الخصوبة بالمنطقة العربية مرتفع	159
3-4	تطور معدل الخصوبة بالمنطقة العربية متوسط	160
4-4	التركيبة البشرية بالمنطقة العربية 2012	161
5-4	تطو إنتاج الذهب في المنطقة العربية 2004-2007	166
6-4	تطو إنتاج الحديد في المنطقة العربية 2004-2007	167
7-4	تطو إنتاج النحاس في المنطقة العربية 2004-2007	168
8-4	نسبة تعليم الاميين2012	179
9-4	نسبة التمدرس بين 2007 و 2012	179
10-4	نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية 2010-1990	183
11-4	متوسط نصيب الفرد من الطاقة و البروتين والدهون في الدول العربية 2010	184
12-4	تطور مساهمة الناتج المحلي للقطاعات الأساسية للمنطقة العربية 2000 -2011	186
13-4	جدول يوضح القيمة الدنيا و القصوى لحساب IDH	192
14-4	متوسط عدد سنوات الدراسة و عدد سنوات الدراسة المتوقع للدول العربية 2013	197
15-4	دليل التنمية البشرية للأقطار العربية 2013	199
16-4	اتجاهات دليل التنمية البشرية للمنطقة العربية 1990-2013	200

1-5	مصفوفة الارتباطات لمؤشرات نظام الحوكمة لسنة 2010	207
2-5	جدول القيم الذاتية	208
3-5	جدول الإحداثيات للمتغيرات	210
4-5	المتغيرات الممثلة في المحور الأول	210
5-5	جدول تجب مربع الأفراد	**211**
6-5	جدول المساهمات النسبية	**212**
7-5	البلدان الممثلة على المحور العاملي الأول	213
8-5	الجدول المختصر لنسبة التفسير الكلية	215
9-5	مصفوفة الارتباطات لمؤشرات نظام الحوكمة	217
10-5	جدول القيم الذاتية	218
11-5	جدول الأشعة الذاتية	221
12-5	المتغيرات الممثلة في المحور الأول	221
13-5	جدول الأشعة الذاتية	223
14-5	البلدان الممثلة على المحور العاملي الأول.	224
15-5	الجدول المختصر لنسبة التفسير الكلية	226
16-5	نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة	229

قائمة الأشكال:

الترقيم	البيان	الصفحة
1-1	الاستخدامات المختلفة لمصطلح الحوكمة	5
2-2	دالة الطلب و دالة التكاليف حسب Nurske	72
1-3	مقدرات نظام الحوكمة ومجالات الخطأ	99
2-3	تطور تقديرات نظام الحوكمة 2000- 2009	101
3-3	متوسط مؤشرات نظام الحكومة لأقطار العالم 96-2012 .	104
4-3	تطور مستوى نظام الحكومة لمنطقة شرق آسيا و الباسيفيك 2004-2012	106
5-3	تطور مستوى نظام الحوكمة لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى 2004-2012	107
6-3	تطور مستوى نظام الحوكمة لمنطقة أمريكا اللاتينية و الكراييب 2004-2012	108
7-3	تطور مستوى نظام الحوكمة لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 2012-2004	109
8-3	تطور مستوى نظام الحكومة لمنطقة صحاري إفريقيا 2004-2012	110
9-3	تطور مستوى نظام الحوكمة لمنطقة جنوب آسيا 2004-2012	111
10-3	متوسط مؤشرات نظام الحوكمة بمنطقة شرق آسيا حسب البلدان 2012-1996	113
11-3	متوسط مؤشرات نظام الحوكمة بمنطقة أوربا وآسيا الوسطى حسب البلدان 2012-1996	114
12-3	متوسط مؤشرات نظام الحوكمة لمنطقة أمريكا اللاتينية حسب البلدان 2012-1996	115
13-3	متوسط مؤشرات نظام الحوكمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب البلدان 2012-1996.	116
14-3	متوسط مؤشرات نظام الحكومة لمنطقة صحاري إفريقيا حسب البلدان 2012-1996	117
15-3	متوسط مؤشرات نظام الحكومة لمنطقة جنوب آسيا حسب البلدان 2012-1996.	118

1-4	تطور تعداد السكان بالمنطقة العربية 1985- 2012	158
2-4	توزيع الإنتاج البترول الخام في الدول العربية 2012.	162
3-4	توزيع كميات الغاز المسوق حسب الدول العربية 2012.	163
4-4	توزيع إحتياطي الدول العربية من النفط الخام سنة 2012	164
5-4	توزيع إحتياطي الغاز الطبيعي العربي بحسب الدول 2012	165
6-4	تطور الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية وكذا تطور السعر المتوسط للخام 80-2012.	171
7-4	تطور PIB للدول العربية الريعية وغير الريعية بالمقارنة مع تطور متوسط سعر البترول 80-2012.	172
8-4	تطور PIB للفرد للدول العربية الريعية 1980-2012	173
9-4	تطور PIB للفرد للدول العربية غير الريعية 1980- 2012	173
10-4	تطور معدل الوفيات للأقطار العربية للولادات الحديثة 1990-2012	175
11-4	تطور معدل الوفيات الأطفال الاقل من خمس سنوات للأقطار العربية 1980-2012	176
12-4	تطور العمر المتوقع عند الولادة ببعض الدول العربية 1980-2012	176
13-4	نسبة نفقات الصحة الى الناتج بالدول العربية 2012	177
14-4	تطور نسبة الإنفاق في قطاع التربية إلى الناتج الداخلي الخام 1996 - 2008	180
15-4	تطور حجم الإنفاق على قطاع التربية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي لبعض الدول العربية	181
16-4	تطور الناتج المحلي للقطاعات الأساسية للمنطقة العربية 2000 -2011	185
17-4	تطور صادرات السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات	188
1-5	أعمدة بيانية للقيم الذاتية لمختلف المتغيرات	208
2-5	دائرة الارتباطات لمؤشرات نظام الحوكمة 2010 على المعلم F1F2.	209
3-5	خريطة توزيع البلدان و المتغيرات على المعلم F1F2.	214
4-5	أعمدة بيانية للقيم الذاتية لمختلف المتغيرات	219
5-5	دائرة الارتباطات على المعلم F1F2.	220
6-5	خريطة توزيع البلدان و المتغيرات على المعلم F1F2.	224

مقدمة عامة

مقدمة:

يشغل موضوع التنمية الإقتصادية حيزا كبيرا من اهتمامات الفاعلين في أي مجتمع، حيث لم يقتصر الأمر عند الكلاسيك فحسب، بدء من آدم سميت، بل أصبح يُعنى بموضوع يخصه بذاته يتمثل في ميدان اقتصاد التنمية (domaine de l'économie du développement) منذ منتصف القرن الماضي – إذ توافق ذلك مع استقلال عديد الدول في قارتي أفريقيا و آسيا– في ما مؤداه مساعدة دول العالم الثالث لتحسين مستوى معيشة مواطنيها. و قد تجلت إسهامات الباحثين بداية من خلال رؤيتين أساسيتين، عبرت الأولى بأن التخلف ليس إلا مرحلة سابقة لمرحلة التنمية (Nurske ; 1953), (Lewis,1954) , (Rostow ; 1960))، في حين أن الثانية رأت بضرورة تدخل الدولة من خلال مشاريع تنموية لإحلال الواردات (Perroux,1960) و (Hirschman,1964).

غير أن الإخفاقات التي شهدتها التجارب التنموية بدول الجنوب، أدت إلى ظهور تيار فكري جديد أرجع مسألة التخلف إلى هيمنة الدول المتقدمة (Amine,1970)، (Frank, 1969)...الخ، خاصة في ظل توسع المديونية، و الذي مُني مطلع ثمانينات القرن الماضي بتطبيق ميثاق واشنطن، من خلال اعتماد برامج التعديل و التثبيت الهيكلين، و هي برامج كانت تهدف إلى التوجه نحو اقتصاد السوق و تخفيض حجم المديونية، أو بصفة عامة تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي المستديم. و بعد قرابة نصف قرن من السياسات التنموية، اتضح بأن دول العالم الثالث ما فتئ وضعها يزداد سوء، حيث قدرت هيأة الأمم المتحدة بأن عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم مثلا بلغ قرابة 2.8 مليار نسمة مطلع 1990.

ففي ظل هذه الإخفاقات، لم تتمكن دول الجنوب من إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، فضلا عن زيادة هدر مواردها و انتشار الآفات البيئية الناتجة عن توجه الاقتصاد الدولي الإستنزافي، و هو ما أدى بالهيآت الدولية (هيأة الأمم المتحدة، و برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD) إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة كأحد الأهداف الرئيسية التي ينبغي على كل الفاعلين في المجتمع تبنيها أيضا كالحكومات، الهيآت، المؤسسات، المنظمات المدنية ...إلخ. و في نفس السياق، اتجهت المؤسسات المالية الدولية إلى تقديم مضمون الحكم الراشد **Good Governance**، لتفسير التباينات الحاصلة بشأن نتائج البرامج التنموية التي منحتها للكثير من دول الجنوب، بل و أصبحت تفرض رؤيتها لتحسين تسيير الشأن العام مقابل تقديم المزيد من البرامج التنموية. و اعتبرت أن تخلف دول الجنوب إنما يرجع في غالب الأمر إلى طبيعة نظام الحوكمة بها، كما أن بلوغ مستويات تنموية مقبولة لا يتوقف على العوامل الإقتصادية المادية

(عوامل الإنتاج) فحسب، و إنما يتعداه إلى عوامل أخرى غير مادية، تتمثل في العوامل التاريخية السياسية، الثقافية....إلخ، و ذلك في إشارة واضحة إلى مقاربات الإقتصاد المؤسساتي بشأن التنمية و النمو (North, 1990)، أين تم التأكيد على أهمية تعبئة المزيد من عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال) في النمو الإقتصادي، و لكن من دون إهمال عوامل أخرى ترتبط بمفهوم التقدم التقني (progrès technique)، تساهم هي الأخرى في بعث النمو الاقتصادي بفعل عامل الخارجية الايجابية التي تحدثها (les effets d'externalités positives).

و باعتبار الدول العربية من بين الدول التي لم توفق في بلوغ مستويات تنموية متقدمة، على الرغم من الجهود و البرامج التنموية المتعددة، سواء في إطار الجهود المحلية، أو في إطار جهود الهيآت الدولية، فقد أصبح من المهم بحث طبيعة نظام الحوكمة بها، و ذلك في إطار مقاربات الاقتصاد المؤسساتي. و في هذا الصدد، فإننا نريد دراسة موضوع " أثر طبيعة نظام الحوكمة على التنمية الإقتصادية للأقطار العربية " ، و ذلك في محاولة منا لتقديم دراسة تحليلية قياسية لما توفرنا عليه من بيانات خاصة بأداء الإقتصادية العربية.

و من أجل دراسة هذا الموضوع، فإنه حري بنا طرح السؤال الآتي:

ما مدى تأثير طبيعة نظام الحوكمة بالأقطار العربية على مستوياتها التنموية ؟

و قبل الإجابة على هذا السؤال، فإنه يمكن طرح التساؤلات الآتية:

ـــ ما المقصود بنظام الحوكمة ؟ ما هي أبعاده؟

ـــ ما هي المؤشرات الكفيلة بالتعبير عن طبيعة نظام الحوكمة ؟

-ما مدى إمكانية إرساء نظام الحكم الراشد بالأقطار العربية؟

-ما مدى توافق مؤشرات نظام الحوكمة التي قدمها البنك العالمي و حالته في الأقطار العربية؟

ـــ ما دور نظام الحوكمة في تفعيل الأداء التنموي الهيكلي للاقتصاديات العربية ؟

ـــ ما هو أثر طبيعة نظام الحوكمة، حسب مؤشرات Kauffman، على التنمية الإقتصادية للأقطار العربية ؟ و أي الأبعاد أكثر أثرا؟

و من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات نعتبرها كإجابات أولية لها، يمكن عرضها كما يلي:

ـــ تقتصر أبعاد نظام الحوكمة بالأقطار العربية على البعدين السياسي و الاقتصادي.

ـــ يؤثر الإستقرار السياسي و إرساء نظام ديمقراطي إيجابا على التنمية الإقتصادية بالأقطار العربية.

ـــ إن التزام الحكومات العربية بتعهداتها و ضمان بيئة تشريعية مستقرة يؤثر إيجابا على مستوياتها التنموية.

ـــ يعتبر الوضع السياسي العامل الأكثر تأثيرا و ذو أسبقية في تنمية الأقطار العربية.

ـــ تتوافق مستويات الأداء التنموي للأقطار العربية و مدلول مؤشرات نظام الحوكمة بحسب قاعدة البيانات البنك العالمي.

و قد تزايد الإهتمام بموضوع أنظمة الحوكمة الرشيدة من منطلق أنها أنظمة شاملة تسمح بالمزيد من التفاعل و الاندماج بين مختلف الأطراف الفاعلين في المجتمع، و ذلك من خلال عمليات الإفصاح، المساءلة، التحفيز، الرقابة ...إلخ ، و هذا في ما مؤداه تدعيم تنافسية الإقتصاد من حيث سياسات التمويل، الاستخدام الأمثل للموارد، تحسين مناخ الأعمال، التشغيل... إلخ، أو بالأحرى تعظيم قيمة الدولة (Alter,2003). فأهمية هذا الموضوع إنما تمكن في أهمية و ضرورة إعتماد أنظمة حكم رشيدة كأحد أهم الأهداف الإستراتيجية في الدول العربية، باعتبارها أحد أهم العوامل التي من شأنها تدعيم بعث التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بها. إذ نهدف بدورنا من خلال هذه الدراسة، إلى بحث و تقدير العلاقة بين متغيرات الحكم الراشد و التنمية الإقتصادية بالدول العربية، بما يمكننا من تقديم نموذج قياسي يسمح بتأكيد تأثير – و حدود ذلك ـــ نظام الحوكمة على التنمية الإقتصادية، مع تحديد أهم الأبعاد نظام الحوكمة تأثيرا و حدودها.

تعتبر مشكلات الحوكمة و التنمية من المشكلات الراهنة للإقتصاديات في العالم ، إذ يعتبر هذا من الانشغالات التي لازالت تحضى باهتمام كل القوى الفاعلة في المجتمع، و على أكثر من صعيد. فالإسهام في اقتراح الحلول الكفيلة بتدعيم الأداء التنموي للأقطار العربية، إنما يتطلب تشخيصا دقيقا لأنظمة الحوكمة بها، إذ أن بناء دولة المؤسسات مثلا يتطلب تأهيل الموارد البشرية الآهلة لتسييرها.

تعتبر قاعدة بيانات البنك العالمي الخاصة بتقييم مؤشرات نظام الحوكمة أهم مصدر تم اعتماده لتحليل بيانات نظام الحوكمة للأقطار العربية، و هي قاعدة بيانات تم إعدادها بدء من سنة 1996 إلى غاية 2012 كآخر تحديث تم اعتماده. أما في يتعلق بمؤشرات التنمية الاقتصادية و البشرية فقد تم اعتماد مصادر بيانات مختلفة كالبنك العالمي، صندوق النقد العربي الموحد...الخ. و قد تم تحليل البيانات لفترة امتدت من سنة 1980 إلى غاية 2013، غير أن التحليل تضمن بعض النقص يخص بعض الدول العربية أو بعض السنوات التي لم نتوافر على بيانات خاصة بها.

و قد اعتمدنا، لمعالجة هذا الموضوع، المنهج الاستقرائي بأداتي التحليل و الوصف. حيث تم عرض المفاهيم الأساسية لكل من نظام الحوكمة و التنمية الاقتصادية، الأبعاد و مؤشرات القياس. كما تم عرض إسهامات الباحثين بشأن تعاقب نظريات التنمية وصولا إلى المقاربات الحديثة التي تُعنى بدراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية و نظام الحوكمة. كما تم تحليل البيانات الخاصة بتقييم متغيرات الدراسة للدول العربية، و هذا من خلال عرض جداول و أشكال بيانية تم تبوبها حسب الحاجة، تفي بغرض الدراسة.

و بالنسبة لهذه الدراسة فإنه يمكن اعتبارها كمحاولة لتقييم أنظمة الحوكمة العربية من بين محاولات تقويمية أخرى قامت بها جهات عديدة، على إثر تداعيات و مضاعفات برامج التعديل و التثبيت الهيكلين التي تم تطبيقها ببعض تلك الدول نهاية القرن الماضي، بما أدى إلى زيادة تحرر إقتصادياتها و تغير في مفهوم دور الدولة. إذ يمكن في هذا الصدد التطرق إلى بعض الدراسات، من بين مجموعة كبيرة، التي عالجت موضوعات ذات صلة بموضوع الدراسة كما يلي:

1 ــ دراسة راوية توفيق: جاءت هذه الدراسة بعنوان "الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد"، و تناول الباحث فيها رؤية المجموعة الإفريقية لمبادئ أنظمة الحوكمة التي يتعين العمل على إرسائها، و تم التأكيد على التوافق و الإثراء الذي شهدته هذه الأخيرة، بما يكفل و يضمن تنمية إفريقيا في هذه المبادرة. و قد أوضح الباحث إلى وجود اتجاه عام رافض لمفهوم الحكم الراشد لكونه نابعا من الإطار الفكري الليبرالي الجديد وجزء من الخطاب التنموي الغربي. إذ تقديم ملاحظات تتضمن نقدا للمفهوم في حد ذاته، من حيث المضمون والمؤشرات، في إشارة إلى ضرورة تضمينها ما يتفق مع السياق الإفريقي.

2 ــ دراسة شعبان فرح: جاءت هذه الدراسة – أطروحة دكتوراه– بعنوان "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر ــ دراسة حالة الجزائر 2000 ــ 2010"، و قد توصل الباحث إلى أن تحقيق التنمية المستديمة يتوقف على ضرورة أهمية إرساء الحكم الراشد على جميع المستويات الوطنية و المحلية و الإدارية، و أن يقوم ذلك على الشفافية في التسيير، مشاركة المواطنين و المجتمع المدني في صنع القرار و المسألة و المحاسبة في التنفيذ. كما ينبغي توفر أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد و استخدام الأموال العامة و تخفيض التكاليف و ترشيد الإنفاق. و قد أوضح الباحث إلى أن الجزائر تبنت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD، حيث لم يعف ذلك من تصنيفها في مراتب متأخرة بحسب تقارير الهيآت الدولية ــ البنك العالمي.

3 ــ دراسة الباحث HUGUES DEXTRA: جاءت هذه الدراسة بعنوان "الحوكمة و التنمية الإقتصادية المحلية: الارتباطات الممكنة" La Gouvernance et le développement économique local : liens possibles. (These doctorat : Université Québec ; 2010). حيث توصل الباحث إلى أن الحوكمة ــ بمفهوم الديمقراطية ــ لا تتطلب بالضرورة تنمية إقتصادية إقليمية، حيث أن هذه الأخيرة تتوقف على عوامل أخرى كالتربية (التكوين و البحث) الإرادة السياسية، الاستثمار، الإبداع...الخ. و هي عوامل تتوقف عن التجارب السابقة للأقاليم التي تم دراستها، و التي تمثل دعائم التنمية الإقتصادية، كما توصل الباحث إلى أن الثلاثية " التربية " " الإستثمار " و " الإرادة السياسية " تمثل العامل المشترك بين الحوكمة و التنمية الإقتصادية، خاصة عندما يأخذ المسؤولون السياسيون الإنشغالات الاجتماعية للمواطنين.

4 ــ دراسة Gilbert NIYONGABO : جاءت هذه الدراسة بعنوان "سياسات الإنفتاح التجاري و التنمية الإقتصادية" Politiques d’ouverture commerciale et développement économique(these doctorat :Université d’Auvergne ; 2010). ، قدم الباحث في هذا الإطار نموذجا قياسيا قدم فيه مجموعة من العوامل المؤثرة في التنمية الإقتصادية لمجموعة من الدول النامية للفترة 1970 – 2000، و التي من بينها طبيعة نظام الحوكمة، و قد أوضح في هذا الصدد بأن نظام الحوكمة الرشيد و اعتماد سياسة الإنفتاح التجاري يؤثران بصفة مترابطة Interactive، و هي تساهم إيجابيا في زيادة الدخل، تقلي ـــــــــــــــص الفـــــوارق و امتصاص الصدمات التجارية.

تتراوح الإختلافات بين الدراسات السابقة و دراس تنا هذه، من حيث حدود الدراسة أو من حيث طريقة تناول الموضوع، فهي لا تعدو أن تكون دراسات وصفية، لافتقارها إلى مؤشرات معيارية لتقييم نظام الحوكمة أو أنها دراسة حالة كالجزائر مثلا، كما أن هذه الدراسة خصت مجموعة الدول العربية. و هي، فضلا عن كونها متجانسة من حيث اللغة، الديانة، التاريخ المشترك...الخ، فإنها تعتبر من الدول المتميزة بضعف الإنتاجية و روح المبادرة...الخ، ما جعلها متأخرة في بلوغ مستويات تنموية هامة على الرغم من أنها تزخر بموارد طبيعية، باطنية و بشرية هامة. و هو ما جعل الهيآت الدولية تؤكد بان تأخر الدول العربية في هذا الشأن يعتبر سببا مباشرا لضعف مستوياتها التنموية. كما أن هذه الدراسة تختلف عن دراسات عربية أخرى، من حيث تقدير أثر مؤشرات نظام الحوكمة من خلال نماذج قياسية.

و من الناحية المنهجية، و بغرض استيفاء أهداف هذه الدراسة، فقد تمت معالجة الموضوع من خلال خمسة فصول، فصلين نظريين و ثلاثة أخرى تطبيقية.

حيث تناولنا في الفصل الأول تقديم الموضوع نظام الحوكمة " الحكم الراشد"، و ذلك من خلال تحديد المفهوم، مؤشرات التقييم، و علاقة الحكم الراشد بدور الدولة.

أما الفصل الثاني، فخص تقديما لمضمون التنمية الإقتصادية من حيث، المفهوم، المحددات و مؤشرات تقييم الأداء التنموية بداية، لننتهي بتقديم أهم نظريات و استراتيجيات التنمية، بما في ذلك المقاربة المؤسسات التي تؤكد أثر نوعية المؤسسات على التنمية الإقتصادية.

في حين خص الفصل الثالث دراسة تحليلية لمؤشرات نظام الحوكمة حسب قاعدة بيانات البنك العالمي (Kaufman et al., 2010). حيث تناولنا بداية تقديما لطريقة إعداد و استعمال هذه المؤشرات، لنعمد بعدها إلى تشخيص واقع نظام حوكمة الأقطار العالم بحسب المناطق و بحسب الدول، على أن نخص الدول العربية بدراسة تحليلية لواقع أنظمة الحوكمة بها، و ذلك بحسب الأبعاد الثلاثة لنظام الحوكمة.

أما الفصل الرابع، فقد حاولنا من خلاله تقييم الأداء التنموي للاقتصاديات العربية، من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات خلال الفترة 1980-2012. و في هذا الصدد، قدمنا بداية مبحثا خص بالدراسة مقومات الاقتصاديات العربية، في حين تم تحليل مؤشرات الأداء التنموي من خلال ثلاثة أبعاد اقتصادي، اجتماعي و هيكلي في المبحث الثاني. أما المبحث الثالث، فقد قدمنا فيه تحليلا يخص مؤشرات التنمية البشرية.

و في الأخير- الفصل الخامس- و من أجل قياس أثر نظام الحوكمة على التنمية الإقتصادية للبلدان العربية، فقد قمنا أولا بتحليل البيانات الخاصة بعلاقة مؤشرات نظام الحوكمة للأبعاد الثلاثة و مؤشر التنمية الإقتصادية، و المتمثل في الناتج المحلي للفرد. و حاولنا بعد ذلك تقديم نموذج قياسي، للوقوف على أهم صيغة لتقدير أثر أهم العوامل الجغرافية و الاقتصادية على التنمية الإقتصادية (نموذج محددات التنمية). و هو نموذج قمنا بعد ذلك بتوسيعه بواحدة من المؤشرات الستة للأبعاد الثلاثة لنظام الحوكمة، قصد الحصول على مجموعة من النماذج التي تسمح بتقدير أثر كل مؤشر من المؤشرات الستة لنظام الحوكمة على التنمية الإقتصادية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام الحوكمة

تمهيد:

يعتبر الحكم الراشد مفهوما وليدا للمقاربات الحديثة للنمو و التنمية، و التي تم بموجبها التأكيد على أهمية و ضرورة إرساء نظام حوكمة رشيد كمحدد من محددات التنمية. و قد اتجهت الهيآت الدولية في ذات الاتجاه، حيث لا زالت تحث دول العالم على إرساء أنظمة حوكمة كفيلة ببلوغ مستويات تنموية مقبولة، بل و أصبحت تعتبر ذلك من الشروط الضرورية و الكافية لتقديم مساعداتها للدول التي تواجه صعوبات لتمويل برامجها التنموية.

سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة مفهوم مصطلح الحكم الراشد، حيث سنورد العديد من التعريفات، والتي تنوعت بتنوع الجهات المصدرة لها، إذ أن ذلك يرجع إلى السياق الذي استُعمل فيه هذا المفهوم، فأتت هذه التعريفات في المجال السياسي، الإقتصادي..الخ. و قد أدى بنا ذلك إلى محاولة معرفة التطور التاريخي لاستخدام هذا المصطلح، مبرزين بعدها تطور دور الدولة و أهم محددات الحكم الراشد. لنتطرق بعدها في المبحث الأخير إلى أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم طبيعة نظام الحوكمة، مع التركيز على مؤشرات المتبناة من قبل البنك العالمي.

المبحث الأول: ماهية نظام الحوكمة

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على مسألة تعدد مجالات استعمال مصطلح الحوكمة، و تعدد المصطلحات المستعملة للتعبير عن مضمونه، و ذلك ما يمكننا من تعريف نظام الحوكمة ضمن نطاق استعماله في هذا الموضوع، و ذلك أخذا بعين الاعتبار دوافع ظهوره.

المطلب الأول: ظهور المفهوم و إشكالية تعدد الاستعمالات

يعد مفهوم الحكم الراشد مشكلة أساسية لأي مجتمع. كما أن الوقوف على هذا المفهوم يعتبر أمرا صعبا من الناحية العملية، إذ أن جل الإسهامات التي صبت في هذا الموضوع وقفت على تباين مختلف الجهات و الهيآت في تقديم تعريف موحد لهذا المفهوم [1]. و بالإضافة إلى ذلك، فإن الباحثين في الأقطار العربية (اللغة العربية) أصبح يعترضهم موضوع الترجمة، إذ لا يوجد ترجمة واحدة متفق بشأنها، بل نجد العديد من الترجمات التي قد لا تعكس دلالاته. ومن بينها نجد مثلا [2]الحوكمة، الحكامة، الحاكمية، الحكمانية، الحكم الراشد، الحكم الصالح...إلخ. وفي هذا الصدد، فإن مركز دراس ـــــات و إستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة يتبنى عبارة "إدارة ش ـــــؤون الدول ـــــــــــــــــــــة و المجتمع" [3]، في حين أن المنظمة العربية للتنمية الإدارية تبنت مصطلح "الحكمانية" وهذا استنادا إلى إسهامات خبرائها[4] .

ونحن بدورنا سوف نعتمد أحد المصطلحات السالفة الذكر لإتمام هذا البحث، وذلك حسب السياق اللغوي الذي يرد فيه المصطلح.

إن المتتبع لإسهامات الباحثين في الفترة الأخيرة- العقود الثلاثة الأخيرة- بإمكانه الوقوف على مدى استعماله مع مرور الزمن، حيث وقف Jon pierre على خمسة مجالات أستعمل فيها ذات المصطلح تمثلت في[5]:

---

[1] B. Guy Peters and Donald J. Savoie, "Governance in changing environment", Canadian Centre for Management Development, Series on governance and public management, 2001, P. 03.

[2]- الطيب بلوصيف: الحكم الراشد، المفهوم و المكونات. الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و إستراتيجيات التغير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس سطيف يومي 8 و9 /2007/04، ص: 10.

[3] نفس المرجع السابق ص 11

[4] زهير عبد الكريم كايد : الحكمانية، قضايا وتطبيقات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مصر، 2003. ص: 8-9

[5] Jon Pierre and B. Guy Peters, « Governance, Politics and the State: Political analysis », ,Palgrave Macmillan, 2000, PP. 14-19.

- التنمية الإقتصادية.
- الهيآت الدولية.
- حوكمة الشركات.
- استراتيجيات الإدارة العمومية.
- و كذا الممارسات الحديثة للتنسيق و الشبكات.

في حين أن baron يوضح أن ذات المصطلح استعمل في أكثر من سبعة مجالات تمثلت في[1]:

- الحوكمة المحلية.
- حوكمة التشغيل.
- الحوكمة الدولية.
- الحوكمة الإقليمية.
- الحوكمة متعددة المستويات.
- الحوكمة الحضرية.
- حوكمة الشركات.

و الحوكمة كلمة مشتقة من الحكم، و حسب المعجم الوسيط فإن كلمة حكم مشتقة من الفعل الثلاثي حكم، أي بمعنى قضى. و يقال الحكم له و الحكم عليه و الحكم بينهما، فالحكم هو بمعنى القضاء بين الناس[2]. أما اصطلاحا فإن كلمة "حكم" تعني ممارسة السلطة و إدارة شؤون المجتمع و موارده، و توجيه تطوره الاقتصادي و الاجتماعي ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية، تنفيذية و قضائية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني. و كلمة الحوكمة هي ترجمة حرفية لكلمة gouvernance باللغة الفرنسية أو كلمة governance باللغة الانجليزية، إلا أن أصلها يعود إلى الكلمتين اليونانيتين kyberman التي تعني القائد و كلمة kybernetes التي تعني المرشد أو الدليل، و هي تستعمل للتعبير عن قيادة السفينة.

[1]- Catherine Baron, « La gouvernance: Débat autour d'un concept polysémique », *Droit et Société,* Numéro 54, 02/2003, PP. 329-349.

[2] نادر فرجاني:رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ،مجلة المستقبل العربي العدد 256 لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،جوان 2000 ،ص 402 .

فمصطلح الحكومة يعني فعل القيادة piloter و التوجيه لنشاط منظمة ما، قد تكون دولة، مجموعة دول، منطقة une région، جهة أو مجموعة إقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة [1]. وما هو مؤكد هو أنه خلال القرن الثالث عشر كان مصطلح حوكمة مرادفا لمصطلح حكومة Gouvernement، وقد استعمله "Aharl Dolian" للتعبير عن إدارة وفن الحكم في القرن الخامس عشر[2].

فئلة حوكمة أو الحكم الراشد، هي عبارات أصبحت مستعملة في القاموس المعاصر للشأن السياسي و العلاقات الدولية خاصة، فبالإضافة إلى ما يشوبها من إختلاف في الترجمة و إيجاد تعريف شامل، فقد عرف التأصيل التاريخي لها إختلافا أيضا. و في هذا الصدد، فإن تحديد مجال إستخدام هذا المصطلح مع مطلع القرن العشرين ليس بالصورة الواضحة. ففيما أكد العديد من الباحثين (Casteigts ;2003) أنه يختص بالشركات، فإن مجموعة أخرى تؤكد بأنه إستُعمل مطلع ثمانينيات القرن الماضي في مجال تسيير الإدرات المحلية و أعمال البنك العالمي (Husseini et Brodhag .2000). وفي المقابل، فإن مجموعة أخرى أكدت بأنه يختص بأداء الحكومات (parrat ,1999)[3].

من الواضح أن زيادة استعمال هذا المصطلح ارتبطت بشكل كبير بموضوع دور الدولة منذ سبعينات القرن الماضي، من حيث تصميم السياسات العامة و شرعية القوة العمومية التي تنتج عن ذلك، فيما يعني مسألة الحكامة التي أصبحت تواجه الدول، أي أن الأمر يتطلب إعادة مراجعة العلاقات بين الدولة، السوق و المجتمع المدني[4].

ولعل سنة 1989 تعتبر مفرقا في إستعمال مصطلح الحكم الراشد Good Governance من قبل البنك العالمي، وذلك في تقرير خاص بأزمة دول إفريقيا وجنوب الصحراء مرسوم بـــ " إفريقيا: من الأزمة إلى النمو المستديم" إذ أرجع تخلف هذه الدول في تحقيق التنمية الإقتصادية ومحاربة الفساد إلى عدم كفاءة الحكومات في تنفيذ سياسات التعديل الهيكلي و التثبيت، عكس ما ذهبت إليه الحكومات من حيث جدوى السياسات في حد ذاتها. وقد ذهب البنك منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى حد

[1] Mohamed Cherif belmihoub : les institutions de l'économie de marché à l'épreuve de la bonne gouvernance. Revue IDARA n°30 ; ENA ; Alger ; 2005.p11.

[2]Nichida bouzidi : gouvernance et développement économique : une introduction au débats ; revue IDARA ; op-cit ; p 107.

[2]-luc DANCAUSE : le rôle des élus auprès de coopérations de développement économique communautaire: des acteurs inscrits dans les réseaux et la gouvernance du développement économique local. Thèse doctorat en sciences économiques ; université Québec à Montréal ; 2009. P: 99.

[4] Pierre Hamel et Bernard Jouve, « Un modèle Québécois: Gouvernance et participation dans la gestion publique », *Les Presses de l'Université de Montréal,* Montréal, 2006, P 33.

المطالبة بإعادة تأهيل الأداء الحكومي، أي بعبارة أخرى مراجعة دور الدولة [1]. و سرعان ما شاع إستخدام المصطلح عند الحديث عن تحديات التنمية البشرية[2].

وقد أسهمت العديد من المؤسسات و الهيآت الدولية و الإقليمية في موضوع الحكم الراشد بدرجة متفاوتة، بل إن بعضها كان أكثر جرأة و طالب بضرورة إصلاح أنظمة الحكم و تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية و الحفاظ على الحقوق المدينة و الحريات و حقوق الإنسان، في حين اكتفت بعض هذه المؤسسات بتقديم مفهوم الحكم الراشد بما يتطابق مع أهدافها وأولوياتها، وتدعيم ذلك بمؤشرات مناسبة تسمح بتقييم مستوى نظام حوكمة قطر ما. وهو ما سوف نتناوله فيما يأتي من هذا الفصل.

و في الأخير، يمكن تقديم الشكل الموالي، و الذي يوضح مختلف الاستعمالات لمصطلح الحوكمة.

الشكل رقم (1-1): استخدامات المختلفة لمصطلح الحوكمة

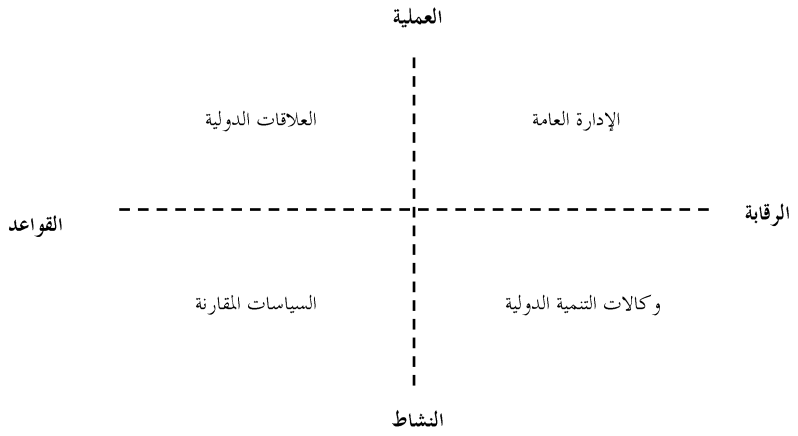

Source: Goran Hyden and Julius Court, *Ibid*, P. 08.

[1]. سلوى شعراوي جمعة : مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع ،مجلة المستقبل العربي ،عدد 249 بيروت 1999 ص 108

[2]- أماني قنديل : المؤسسة العربية للمجتمع المدني ،سلسلة العلوم الإجتماعية ،الهيأة العربية العامة للكتابة القاهرة 2007 ص155.

المطلب الثاني: تعريف نظام الحوكمة الرشيد أو الحكم الراشد

سنحاول في هذا الجزء الإلمام بمفهوم الحكم الراشد بالإسناد إلى مجموعة من الأعمال التي قدمها الباحثون ، و كذا مختلف الهيآت الدولية المهتمة بذات الموضوع، لكن قبل ذلك سنتطرق إلى أهم الخطوات لفهم هذا المصطلح.

الفرع الأول: خطوات فهم مصطلح الحوكمة:

تعني كلمة حوكمة، حسب "قاموس التراث الأمريكي" (American Heritage Dictionary): " فعل، عملية أو قوة حكم (power of governing) حكومة معينة". حيث أن الحكم الراشد يهتم بما تفعله الحكومة بشكل جيد، بينما الحكم السيئ (Bad governance) فهو يخص ما تفعله الحكومة بشكل سيء.

في حين تعرف الحوكمة، حسب قاموس "Oxford": "بفعل أو طريقة الحكم، ممارسة الرقابة أو السلطة اتجاه الأعمال أو الأشياء".

ففي أول خطوة لتعريف الحوكمة فإنه ينبغي الاتفاق حول ما يمثل الحكم الراشد ، إذ أن العديد من التعريفات سلطت الضوء على جوانب مختلفة للحوكمة ، شدد بعضها على ***الأنظمة السياسية***، التي لها علاقة بالتنافس والعمليات السياسية، الحريات السياسية والمدنية، وشرعية الحكومة. و من هذا المنظور فإن الديمقراطية، حقوق الإنسان، المشاركة وحرية الصحافة تعتبر من العوامل الحاسمة للحوكمة. في حين أكدت البعض منها على ***الإدارة الاقتصادية*** (Economic management)، حيث ركزت على المتانة التي تمارس بها الحكومة سلطتها لإدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. و من هذا المنظور، فإنه يجب على الإدارة الاقتصادية أن تستند على الشفافية، التشاركية والمساءلة في عملية صنع القرار. و كنتيجة لذلك، سيؤدي الحكم الراشد إلى تحسين في الخدمات العامة المقدمة والفعالية في الإدارة الاقتصادية التي تساعد على تجنب تأخيرات التنفيذ، سوء التصرف والفساد، وغيرها من الإختلالات[1].

و من جهة أخرى فقد أكدت البعض من هذه التعريفات على نوعية ومحتوى ***السياسة الاقتصادية*** (economic policy) بالتصدي لمشاكل التنمية بالدولة. و من هذا المنظور، فإن نوعية الحوكمة تتجلى في قدرة الحكومة على تصميم، صياغة وتنفيذ السياسات الملائمة. و مع ذلك، فإن تصميم مجموعة السياسات الملائمة سهل جدا مقارنة بالتطبيق. حيث ان السياسات الملائمة لا تعتمد فقط على الهدف

[1] M. G. Quibria, « Does governance matter? Yes, no or maybe: Some evidence from developing Asia », *Research Collection School Of Economics*, Paper Number 02-2006, School of Economics, Institutional Knowledge at Singapore Management University, 2006, PP. 04-08.

الخاص بالتنمية (سواء كان النمو الاقتصادي أو تخفيض الفقر أو التقليل من عدم المساواة) ، ولكن أيضا على السياقات الاجتماعية، السياسية، الثقافية والتاريخية. بعبارة أخرى، ليس هناك أي حل سحري يمكن تطبيقه بكل الدول بمراحل التنمية المختلفة[1].

تتمثل النظرة الكلاسيكية عند الاقتصاديين فيما لخصه Smith سنة 1776، حيث أشار الى أن الحكم الراشد يحمي حقوق الملكية (Property rights) ويحافظ على اللوائح ومستوى الضرائب المنخفض، و هو بذلك لا يتطلب نسبيا تدخل الحكومة. و مع ذلك، تم استبدال هذه النظرة بأدوار أكثر توسعة للحكومة.

و في الأخير، فإن البعض من هذه التعريفات أخذت نظرة أكثر شمولية وركزت على الهيئات الرسمية وغير الرسمية، خاصة ***الإطار القانوني والقضائي***، حيث عرفت الحكم الراشد بتنظيم وتوسط التفاعلات بين الحكومة والمواطنين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. هذه التعريفات سلطت الضوء على انفصال، استقلالية وفعالية القضاء، إنفاذ العقود (The enforcement of contracts) وسيادة القانون. و هو ما يعني تطبيق القانون بشكل عادل بدون أي تمييز بين جميع الأفراد بما فيها الحكومة.

كخلاصة لما سبق، فإن الحوكمة مصطلح واسع، متعدد الأبعاد (Multi-dimensional) الذي يفتقد إلى الدقة التشغيلية. تم استخدامه في الغالب كمصطلح شامل لضم تشكيلة كاملة من الأفكار المختلفة رغم صلتها.

الفرع الثاني: التعريفات الأكاديمية:

في هذا المجال سنحاول إدراج إسهامات بعض الباحثين الذين اهتموا بكثب بذات الموضوع، و ذلك في إطار الأبحاث التي تم تقديمها في شكل استشارات، تقييم أو من خلال المناقشات العامة في الندوات و الملتقيات، إذ نقتصر على ذكر البعض منها كما يلي:

يعُرف "Hermut Elsenhans" الحكم الراشد على أنه: "فن إدارة التفاعل بين ثلاثة آليات: السوق، الدولة، والمجتمع المدني"[2].

كما ساهم " Goran Hyden" بتقديم المزيد من الإيضاح لمصطلح الحوكمة باستخدامه لمقاربة الحوكمة، حيث أكد على أن هذه الأخيرة تتمثل في "الإدارة الواعية لهياكل النظام مع نظرة تعزيز شرعية الشأن العام (Public realm) وذلك بالتركيز على القواعد، كما هي موضحة في هياكل النظـــــام،

[1] - Ibid.

[2] Jamil E. Jreisat, "Governance and developing countries", *International Studies in Sociology and Social Anthropology*, Volume 82, 2002, Brill, P. 35.

و كذلك التركيز على كيفية إدارتها[1]. فالواضح حسب هذا التعريف أنه حاول التركيز في ه ذه النظرة على الإطار المؤسساتي الذي يتم فيه صنع القرارات والسياسات العامة.

و قد اعتبر Cyntyia و Hewit بان الحكم الراشد يعني قدرة المنظمات على التسيير الفعال من خلال صنع قرارات ملائمة دقيقة و خلق ديناميكية للنشاط الجماعي لخدمة الصالح العام و الخاص[2].

فيما قدم R.A.Rohdes ملخصا حاول من خلاله تقديم أهم ما تضمنته التعريفات المقدمة من قبل الباحثين بشان تعريف الحكم الراشد، و ذلك من خلال العناصر الاتية[3]:

ـــ يدرس الحكم الراشد العلاقة بين آليات السوق من جانب و التدخل الحكومي من جانب أخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وعادة ما يعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل الحكومي، و ضغط النفقا ت العامة والاتجاه نحو الخصخصة، كمؤشرات للتعبير عن عدم تدخل الحكومة إلا عند الضرورة.

ـــ يتم الحديث عن الحكم الراشد من خلال التركيز على المنظمات الخاصة، و منظمات الأعمال بالذات عند الحديث عن مصطلح حكومة الشركات، في هذا السياق يركز على مطالب العملاء، الحكم الراشد كما يركز على كيفية عمل النظام داخل المنظمة نحو تحقيق مصالح المنتفعين.

ـــ يعبر الحكم الراشد عن اتجاه الإدارة الحكومية الجيدة والقائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة وإدخال القيم الجديدة مثل المنافسة، قياس الأداء، التمكين، معاملة متلقي الخدمة.

ـــيعبر الحكم الراشد الجيد للدولة امتداد للمحور الثالث ويزيد عملية الربط بين الجوانب السياسية و الإدارية وعادة ما يربط أيضا هذا المحور الأبعاد السياسية للمفهوم و المحددة في منظومة القيم الديمقراطية من جانب مؤشرات شرعية النظام، والمادية من جانب أخر. و يشمل هذا المحور استخدام البنك الدولي للمفهوم عام 1991 والتنبيه على السياسات المرتبطة به، مثل الإصلاح الإداري وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع اللامركزية الإدارية و تعظيم دور المنظمات غير حكومية.

ـــ كما يعبر الحكم الراشد عن وضع وإقامة السياسات العامة، و ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) على المستويين المحلي و

[1] Goran Hyden and Julius Court, « Governance and development »,*World Governance Survey Discussion Paper 1,* United Nations University, August 2002, P. 11.

[2] - Cyntyia Hewit de Alcantara, "Du bon usage du concept de gouvernance", Revue Internationale des Sciences Sociales, n°15, mars 1998.

[3]- سايح بوزيد: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- 2012-2013. ص: 155.

المركزي بصفة تشاركية، حيث لم تعد الحكومة هي الفاعل الوحيد وأن هناك مساواة في الأدوار بين الفاعلين.

ـــ يتمثل جوهر الحكم الراشد في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة و المنظمات. من خلال العمل على تكامل العناصر التالية[1]:

. التنسيق بين المنظمات الحكومية و منظمات قطاع الأعمال الخاص المنظمات غير حكومية.

. عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف المنظمات.

. استناد قواعد التفاعل بين مختلف المنظمات إلى التفاوض.

. تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.

. قدرة الدولة على توجيه أعضاء الشبكة بما لها من موارد.

الفرع الثالث: تعريفات الهيئات المالية الدولية:

الهيئات المالية الدولية (International financial institutions) التي تمنع من خلال مواثيقها الخوض في ***المجال السياسي***، تتبنى مقاربة ضيقة، تكنوقراطية-اقتصادية في تعريفها للحوكمة. هذه المقاربة تتعلق أكثر بالسياسات الاقتصادية وفعالية الدولة فيما يخص الإدارة الاقتصادية السليمة، مقارنة بقضايا كعدالة النظام أو شرعية هيكل السلطة.

و بالتالي، فإن مثل هذه الهيئات ترفض التطرق إلى القضايا السياسية كالديمقراطية وحقوق الإنسان. وفقا لذلك، قدم البنك العالمي سنة 1992 التعريف التالي للحوكمة: "الطريقة التي بواسطتها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية من أجل التنمية"[2]. لكنه مع مطلع سنة 2002 تبنى تعريف جد واسع تمثل فيما يلي: "القواعد، آليات الإنفاذ والمنظمات"[3].

[1]- سايح بوزيد: نفس المرجع السابق، ص: 156.

[2]- Carlos Santiso, « Good governance and aid effectiveness: The World Bank and conditionality »,*The Georgetown Public Policy Review*, Volume 7, Number 1, Fall 2001, P. 05.

[3]- Daniel Kaufmann *et al.*, « The worldwide governance indicators: Methdology and analytical issues », *Draft Policy Research Working Paper*, September 2010, P. 02.

1. انحصرت مساهمة البنك العالمي، حسب " Quibria"[1]في الحوكمة في المقام الأول على إدارة التنمية (Developement management)، بالتركيز على إصلاح القطاع العام، الرقابة على النفقات العامة، الإدارة الائتمانية، تحديث الإدارة العامة والخصخصة.
2. أيضا، اقتصرت مساهمة صندوق النقد الدولي في الحكم الراشد بالإدارة الاقتصادية الكلية (macroeconomic management). فمن وجهة نظر صندوق النقد الدولي، يتعلق الحكم الراشد بشفافية الحسابات الحكومية، فعالية إدارة الموارد العامة، استقرار وشفافية البيئة الاقتصادية والتنظيمية لنشاط القطاع الخاص.[2]
3. عرف بنك التنمية الآسيوي (the Asian Develepment Bank)، الذي يعتبر أول بنك متعدد الأطراف للتنمية تبنى سياسة حوكمة رسمية سنة 1995، عرف الحوكمة بأنها "الطريقة التي تمارس بها السلطة، من أجل إدارة الموارد الاقتصادية الوطنية و الاجتماعية المرصودة للتنمية".[3]بعبارة أخرى، ركز بنك التنمية الآسيوي على مكونات الإدارة الفعالة للموارد العامة. في حين اعترافه بأهمية السياسات الجيدة، إلا أنه يُقِر، على ضوء تجارب بالمنطقة الآسيوية، بوجود العديد من وجهات النظر حول السياسات الجيدة إضافة إلى النظم السياسية. كما أن هذا البنك اعترف بوجود على الأقل بعدين للحوكمة: بعد سياسي (كالديمقراطية وحقوق الانسان)؛ وبعد اقتصادي (كإدارة الموارد العامة بكفاءة).
4. عرف البنك الافريقي للتنمية (the African Development Bank) (المنضم حاليا في عملية إعداد سياسة مؤسساتية حول الحكم الراشد) الحوكمة على أنها: " عملية تشير إلى الطريقة التي تمارس بها السلطة لإدارة الشأن العام للأمة".[4]
5. عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (the United Nations Development Programme) سنة 1997 الحوكمة بأنها: "ممارسة السلطة الاقتصادية، السياسية والإدارية لإدارة الشأن العام للدولة على كل المستويات. بما في ذلك، الآليات، العمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنين

[1]- M. G. Quibria, *Ibid*, P. 08.
[2] - Michel Camdessus, « Good Governance: The IMF's rules », *International Monetary Fund*, August 1997, P. 01-13.
[3]———— , « Governance: Sound development management », *Asian Development Bank* , August 1995, P. 21.
[4]————, « Good Governance: An overview », *International Fund Agricultural Development (IFAD)*, Executive board, Sixsty-seventh session, Rome, 08-09 September 1999, P. 05.

والجماعات عن مصالحهم، يمارسون حقوقهم، ينجزون واجباتهم والتوسط لحل الخلافات بينهم". [1]

تم التركيز هنا على الحوكمة الديمقراطية "كعملية لإنشاء واستدامة بيئة من العمليات الشمولية والمستجيبة"[2]. و يتضح من ذات الوثيقة أن لنظام الحوكمة ثلاثة أبعاد: بعد اقتصادي، بعد سياسي و آخر إداري.

فالبعد الاقتصادي يخص مسار اتخاذ القرارات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي للبلد، و كذا علاقاته الاقتصادية مع البلدان الأخرى. أما البعد السياسي فيخص مسار اتخاذ القرارات التي تُعنى بإعداد السياسات، في حين يقف البعد الإداري على تنفيذ السياسات. فنظام الحوكمة يشمل الدولة، و يتجاوزها باحتواء القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني، و التي تعتبر من محددات التنمية البشرية المستديمة[3].

6. أما بالنسبة للجمعية الدولية للتنمية، وخلال مداولاتها المنعقدة بتاريخ 23ديسمبر 1998 في دورتها الثانية عشر، و المتعلقة بزيا دة مواردها، فقد تم التركيز على موضوع الحكم الراشد لتحديد حجم الموارد المقدمة لبلد معين، وفي هذا الشأن فقد قدم مندوبوها مجموعة من المقترحات العملية و الإستراتيجية لوضع برامج مساعدة مستقبلية.

كما تم التأكد على ضرورة تبنى سياسات جيدة و إقامة شركات فعالة تأخذ بعين الاعتبار الفقراء، الجماعات المعينة و المرأة في مسارات التنمية [4]. حيث أن التسيير الفعال لشؤون الدولة يعتبر ضروريا لمواصلة مسار التنمية، ومن ثم تقييم أداء السياسات العمومية و الهيآت العامة بقطر ما. إذ يتوجب على بلد ما، من أجل الاستفادة من موارد الجمعية، أن يقدم تقريرا يقف فيه على أربعة عناصر[5]:

- السياسات الاقتصادية الكلية.
- السياسات الهيكلية.
-سياسات محاربة التفاوت و التمييز.
- الحوكمة و أداء القطاع العمومي.

---

[1] _____, « Defining a basic concepts and terminologies in governance and public administration », *Committee of Experts on Public Administration*, Economic and Social Council, United Nations, Fifth session, New York, 27-31 March 2006, P. 03.

[2] _____, « Governance and development: Thematic think piece », *UNDESA*, *UNDP*, *UNESCO*, May 2012, P. 03.

[3] أماني قنديل: نفس المرجع السابق، ص158.

[4]- Fonds International de développement Agricole (FIDA), « La bonne gouvernance : une mise au point », Conseil d'Administration, Soixante –septième session, Rome, 8-9 Septembre 1999, P : 2.

[5]-نفس المرجع السابق ص: 03.

فإدراج نظام الحوكمة يؤكد أن نوعية نظام الحوكمة تؤثر بشكل أو أخر على توقعات النمو و على زيادة مستويات الفقر في بلد ما، و التي بدورها تمثل أهداف الجمعية.

7. بدورها، فإن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، عرفت نظام الحكم الراشد على أنه استعمال السلطة السياسية و إجراء الرقابة في المجتمع، مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.[1]

8. وقد عرفت اتفاقية الشراكة كوتونو بين الإتحاد الأوربي و 77 دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي الحكم الراشد على أنه "الإدارة الشفافة و القابلة للمحاسبة، للموارد البشرية، الطبيعية، الاقتصادية و المالية لغرض التنمية المنصفة و المستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسة و مؤسساتية تحترم حقوق الإنسان وحكم القانون[2].

9. أما لجنة الحوكمة العالمية la comité de la Gouvernance Globale حسب تقرير نشرته سنة 1995، فإنها تعرف الحكم الراشد بأنه مجموع الطرق التي يُسيّر بها الأفراد و المؤسسات العمومية و الخاصة لشؤونهم المشتركة، وهي عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة و المختلفة و اتخاذ العمل الجماعي. إذ يتضمن المؤسسات الرسمية و النظم المدعمة لتقوية الالتزام، و كذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب أو تعدها في صالحها[3].

كخلاصة للقول، فأن مقاربة المؤسسات المالية الدولية فيما يخص الحوكمة تبحث على الفصل الوظيفي بين إدارة التنمية والسياسات. فهي تفترض بأن السياسة العامة تنطوي على المسائل التقنية والاقتصادية التي يمكن حلها، بمعزل عن سياسات الدولة. مع ذلك، فإن مثل هذا الفصل غير ممكن في الواقع. حيث يرجع جزء من فشل برامج إصلاح المؤسسات المالية الدولية في سنوات التسعينات من القرن الماضي، إلى عدم الاهتمام الكافي بقضايا الاقتصاد السياسي بعملية الإصلاح[4].

كما أن مختلف الأطراف التي أسهمت في موضوع الحكم الراشد، اتفقت و اختلفت في أن واحد في تقديم تعريف موحد لمفهوم نظام الحكم الراشد. إذ اختلفت في توجهاتها من حيث تناول الموضوع من خلال أبعاد مختلفة كالبعد الاقتصادي، السياسي، الإداري...إلخ. أما مضمون اتفاقها فهو أنها أكدت

---

[1]Darine Bakkour, « Un essai de définition du concept de gouvernance: Etudes et synthèses », *Unité Mixte de Recherche,* LAMETA (Laboratoire Montpelliérain d'Economie Théorique et Appliqué), Essai numéro 2013-05, Décembre 2013, P 17.

3- DAC : orientation on participatory developpement ; p25[2]

2- Mohamed Cherif Belmihoub: gouvernance et rôle économique et social de l' état : entre exigences et Resistances. Revue IDARA, N°1 vol. 11, Alger ; ENA, 2001 ; P : 14[3].

[4] - M. G. Quibria : *Op.cit.*, P. 08.

على نظام الحوكمة هو الطريقة التي يتم من خلال التسيير الأمثل و الفعال لموارد الدولة باشتراك جميع الفاعلين في المجتمع، وهو ما ذهب إليه كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إن يؤكد البنك العالمي أن نظام الحوكمةعلى أنه الطريقة التي تمارَس بها السلطة في تسيير الموارد الإقتصادية والاجتماعية الوطنية الموجهة للتنمية.

المطلب الثالث: مبررات ظهور المفهوم

شاع استخدام مصطلح الحوكمة خلال الثمانينيات من القرن الماضي، و هي الفترة التي أصبح فيها تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول يطرح الكثير من الصعوبات، و التي تم تشخيصها آنذاك من قبل الخبراء على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة، وهو ما زاد من حرص المؤسسات المالية الدولية على التأكيد على عبارة Good governance، وهذا من أجل تعريف و تحديد خصوصيات الإدارة العمومية الجيدة، والتي يمكن تطبيقها في الدول في إطار تبادل الفرص وتكافئها بين الدول من أجل وضع الركائز الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية اللازمة لنجاح البرامج الاقتصادية، فأصبح يُنظر إلى الحوكمة كتسيير عمومي قائم المنظم ليسعى إلى إضعاف فكرة الدولة الحمايةl'état providence.

تعود أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد في هذه الفترة إلى عوامل سياسية و إيديولوجية ترتبط بتغير موازين القوى في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي ، و إلى عوامل أخرى ترتبط بتغير دور الدولة بعد تبني العديد من الدول النامية سياسة انفتاح السوق و تحرير التجارة و ظهور ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، و من هنا يمكن تقسيم دوافع ظهور الحكم الراشد إلى ما يلي[1]:

1 – دوافع سياسية : مع انتهاء الحرب الباردة تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد حيث حضي هذا الأمر باهتمام واسع ما بين الدول المانحة و الدول المتلقية نظرا لبداية زوال الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخلية و الخارجية لهما، و مع انهيار الاتحاد السوفيتي و تبني دول المعسكر الشرقي إيديولوجيات يغلب عليها الطابع الليبرالي، تنامت موجة العولمة و تسربت القيم الديمقراطية عبر حدود الدول النامية خاصة بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات و الخدمات الالكترونية، حيث أصبح هناك اقتناع على المستوى الدولي بأن الفساد له تأثير سلبي على الأمن و الاستقرار الدولي و أنه لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة بل أصبح يعصف حتى باقتصاديات الدول الأخرى بالإضافة لهذا فإن عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول النامية، و انتشار الصراعات و الحروب الأهلية و الطائفية بها، كان سببا كاف للبحث عن آلية جديدة تلتزم بها تلك الدول للخروج من أزماتها . أضف إلى ذلك بروز روح النضال السياسي

[1]- شعبان فرج: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010). أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011. ص: 31–32.

و الاجتماعي النشيط، الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم و دعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية و المشاركة في صنع القرار العام و الحياة السياسية[1].

2 – دوافع إدارية : ترجع هذه الدوافع إلى التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، و ممثل للمجتمع المدني في تقرير السياسات ووضع الخطط و متابعة التنفيذ، و مالكة للمشروعات و إداراتها و مسئولة عن توزيع الدخل و تقديم الخدمات إلى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة و المجتمع متمثلين في القطاع الخاص و الشركات المتعددة الجنسيات و المجتمع المدني، هؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرض الرقابة و الشفافية و المساءلة و يساهمون في وضع السياسات الإنمائية للدولة .

و من هنا تعد الدولة في الاقتصاد الحديث مسئولة لوحدها على الوفاء بمتطلبات التنمية نظرا لتزايدها ، بالإضافة إلى عدم قدرتها على إدارة النشاط الاقتصادي بمفردها و فشلها في تحقيق السلم و الحفاظ على النظام العام و حماية الممتلكات العمومية خاصة لفي قارة إفريقيا، ما أدى إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد الذي انتقل بالإدارة الحكومية من أدوارها التقليدية إلى وضع جديد باشتراك القطاع الخاص و المجتمع المدني[1].

3 – الدوافع الاقتصادية و المالية : و يمكن حصرها في النقاط التالية :

– سيادة مجموعة من الظواهر الاقتصادية في عقد الثمانينيات و السبعينيات من القرن الماضي كشفت عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية، ما جعل فكرة الحكم الراشد تزداد بلورة و تطورا و من بين أهم هذه الظواهر ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و قد كانت هذه الظواهر أكثر حدة على الدول النامية، ما أدى إلى عدم استقرارها الاقتصادي و كان ارتفاع معدلات تضخمها و مديونيتها، و قد انعكس ذلك على القدرة الشرائية وزيادة حدة الفقر بها.

– السرعة التي تخطو بها عملية العولمة و المتمثلة في زيادة تحرير تجارة السلع و الخدمات، و بشكل خاص الخدمات المالية، و ما ولدته العولمة من ترابط بين الاقتصاديات الدولية من جهة، و طبيعة العدوى التي

[1]- الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا: الحكم الحضري السليم و التنمية التشاركية، نيويورك، 2010، ص: 02.

[1]- Mohammed salih: gouvernance, information et Domain publique, addis ababa, commission économique pour l'Agfrique, 13 mai 2003, p.9.

تتمتع بها الأزمات المالية من جهة أخرى، بحيث أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل احتواء هذه الأزمات و منعها من الانتشار خارج حدود الدولة أو حتى الإقليم.

– إدراك أن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية لم تكن مرضية، و إن القواعد و السياسات و الإجراءات التي تحكم ه ذه العملية لم تعد تتلاءم مع ما أفرزته ظاهرة العولمة من تغيرات على الساحة الدولية و يذهب بعض المفكرين إلى أبعد من ذلك حيث يرون أن الليبرالية الجديدة، وجهت برنامج عمل مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي لم تحقق الأهداف المرجوة منها،بحيث لم يتحقق النمو الاقتصادي الموعود، واستمر الفقر و عدم المساواة في العالم، و بقيت مشكلة الديون في الدول النامية في تأزم متصاعد، حتى في الفترات التي تم فيها تسجيل معدلات نمو اقتصادي [2] . فكان من الواجب البحث عن إستراتيجية جديدة تحقق التنمية .

– فشل المساعدات الثنائية و المتعددة الأطراف من البلدان المانحة إلى الدول النامية في تحقيق أهدافها (الحد من الفقر، و تعزيز التنمية الاقتصادية و النمو المستدام) و كان هذا راجع إلى القدرات الإدارية لحكومات البلدان الفقيرة، و التي اتسمت بالضعف في إدارة هذه المساعدات و مشاريع التنمية ، و انتشار الفساد على نطاق واسع .

و قد أشارت إحدى الدراسات الهامة للبنك الدولي بأن هناك علاقة سلبية و على مدار العقود الحديثة بين المساعدات و النمو، حيث أن بعض البلدان تسلمت الكثير من المساعدات المالية و الدولية، إلا أن مستوى الدخل فيها انخفض، بينما دول أخرى استلمت مساعدات قليلة مقارنة بالأولى، إلا أن مستويات الدخل بها ارتفعت بشكل واضح، فهذه الدراسة زادت من احتمال أن العديد من العوامل و ليست الأموال فقط تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية . و هو الأمر الذي جعل الجهات المانحة تعتبر أن الحكم الراشد أساسي لنجاح هذه المساعدات في العالم النامي، و منذ ذلك الحين ارتبطت التنمية و تقديم المساعدات باعتماد الحكم الراشد في الدول النامية[1].

– تعثر العديد من برامج التكييف و الإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في العديد من الدول النامية، و الذي كان جانبا كبيرا من أسبابه يرجع إلى انتشار الفساد الداخلي و

[2] إبراهيم فريد عاكوم: إدارة الحكم و العولمة وجهة نظر اقتصادية ، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 117، 2006، ص : 11 .

[1]- Sudarno Sumarto, Asep Suryahadi, Alex Arifianto: Governance and Poverty Reduction: Evidence from Newly Decentralized Indonesia, A paper from the SMERU Research Institue ? March 2004, Indonesia, p :03 .

ضعف المؤسسات في تلك الدول، ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى التأكد من أن الحكم الراشد هو السبيل الوحيد لإنجاح مثل تلك الإصلاحات .

بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب اجتماعية لظهور الحكم الراشد تتمثل في ضعف مستوى التنمية البشرية وزيادة الفقر و الأمية و الأمراض و سوء التغذية وانتشار البطالة خاصة في دول العالم الثالث.

المبحث 2 : الدور الإقتصادي للدولة و محددات نظام الحوكمة

ما يلاحظ مما سبق أن الوقوف على مفهوم نظام الحوكمة جامع، سواء من خلال تحديد الأبعاد، الفاعلين أو بالأخرى دوافع ظهور و تطور المفهوم، و إنما ذلك يرتبط بتطور دور الدولة في الإقتصاد بالأساس.

فتطور دور الدولة كان في شكل استجابة لمتطلبات مرحليه، كانت منها مرحلة تطلب الأمر فيها إرساء نظام الحوكمة الرشيد، تجسد من خلالها إعتبار أبعاد جديدة و أطراف أخرى لتسيير الشأن العام.

المطلب الأول: دور الدولة، بين التدخل من عدمه؟

يعتبر دور الدولة من القضايا الجدلية التي لازالت إلى وقتنا الحاضر تحتل حيزا هاما من النقاشات خاصة فيما يتعلق بمصممي السياسات الإقتصادية، إذ لازالت مسألة التدخل الحكومي من عدمه في الإقتصاد تشير الكثير من التساؤلات سواء من حيث الأهمية و الحجم أو من حيث الجدوى من ذلك ؟

و في هذا الشأن فقد اتجهت المدرسة الكلاسيكية و المدرسة الكلاسيكية الجديدة إلى رفض تدخل الدولة في الإقتصاد، باعتبار أن ذلك يعيق النشاط الإقتصادي، من منطلق أنه[1]:

- بإمكان القطاع الخاص القيام بكل ما يجب أن تقوم به الدولة.
- بإمكان القطاع الخاص القيام بذلك بأكثر فاعلية من الدولة.

[1] - Joseph Stiglitz: Redefining the Role of the State: What should it do? How Should it Do it? And How should these decisions be made? March 17, 1998 Presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute (Tokyo, Japan); P: 5.

http://people.ds.cam.ac.uk/mb65/library/stiglitz-1998.pdf

– يقترن التدخل الحكومي بنقص رفاهية الأفراد، من خلال تحويل جزء من الموارد العامة إلى فائدة مجموعات غير مستحقة غالبا.

فالحاصل حسب هذا التيار أن المصلحة الجماعية هي من صميم المصلحة الفردية مجتمعة، و هو ما يعني أن السوق هو من يضمن التوازن و الاستقرار، و ليس للدولة إلا العمل على إزالة العوائق، بما يضمن التوظيف الأمثل للموارد مثل: محاربة الإحتكار، عدم التأكد، المخاطر الخارجية ... إلخ. فدور الدولة محدد، و يقتصر غالبا على حفظ النظام و الأمن و الدفاع عن الإقليم... إلخ. إذ أنه ليس للدولة دور مباشر في العملية الإنتاجية، فهي بمثابة الدولة الحارسة التي تعمل على حماية قواعد اللعبة[1].

و قد رأى رموز هذا التيار أن لقوى السوق، في أعقاب أزمة الكساد الكبير، القدرة على إعادة أوضاع التوازن، و ذلك من خلال تخفيض الأجور الحقيقية، و هو ما من شأنه زيادة التوظيف و الإنتاج، و بالتالي الخروج من الأزمة. غير أن الحاصل أن الخروج من تلك الأزمة كان بشكل واضح من خلال تدخل الدولة بناء على تصورات الإقتصادي كينز.

يعتبر إسهام المدرسة الكينزية في الخروج أزمة الكساد، من خلال سياسة حوكمة بمثابة ثورة بشأن عدم تدخل الدولة في الإقتصاد، على الرغم من أنها من المدارس الداعية إلى اقتصاد السوق. و قد اعتبرت أن ذلك مرده قدرة الأسواق في تحقيق شروط الأمثلية لبارتيو optimum de Pareto لتخصيص الموارد[2]. إذ أن ذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل نذكر منها[3]:

– غياب المنافسة في السوق ، و الذي يعود إلى غياب عناصر المنافسة ، مثل تضارب المعلومات Asymétrie de l'information

– الآثار الخارجية : Les effets d'externalités

– السلع العمومية Les Biens publiques

ففي حالة وجود آثار خارجية سواء إيجابية أو سلبية، فإن نظام السوق يفشل في تحقيق الكفاءة في الإنتاج، إذ يتطلب ذلك تدخل الحوكمة سواء من خلال فرض الضرائب أو من خلال إصدار قوانين

[1] - Joseph Stiglitz : Op-cit: P 9.
[2] -- Zakane A. : *Dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique, essai d'analyse économique appliquée au cas de l'Algérie*. Thèse de doctorat d'Etat en sciences économiques, université d'Alger, faculté des sciences économiques et sciences de gestion, Alger2003..
[3] -Steglitz j.: Op-cit; P05-06.

جزائية مناسبة. و ينطبق هذا أيضا في حالة السلع العمومية، أين يعزف الخواص عن الإستثمار فيها، حيث يشترك جميع المستهلكون في استهلاكها من دون تحديد نصيب لكل فرد على حده، فهي غير قابلة للتجزئة، كما أن التكلفة الحدية لتوفيرها للشخص معدومة، أي أن الأمر يتطلب أن تقدم بدون مقابل[1].

و من بين المبررات الداعمة للتدخل الحكومي الإعتبارات التوزيعية، إذ أن نظام السوق يستند إلى فرضية ضمنية تخلص إلى أن لكل الأفراد القدرة على دخول الأسواق المشاركة في العملية الإنتاجية، و هو ما يعني عدم الأخذ بعين الإعتبار للفئات المحرومة التي لا تستطيع الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات[2].

لم تسلم هذه المبررات هي الأخرى من الانتقادات، فقد أوضح عديد الباحثين الرافضين للتدخل الحكومي عدم جدية هذه المبررات، إذ أن الحاصل أنها لا ترقى لان تكون إلا حالات لا يمكن من خلالها تعميم تدخل الدولة. فتم تقديم مسألة التفاوض بين مصدري الخارجيات، الإيجابية أو السلبية، و دور الدولة كوسيط في عملية التفاوض فقط. كما أن توضيح بأن الكثير من السلع العمومية تم إنتاجها من قبل الخواص، بالإضافة إلى التحفظ بشأن عدم وضوح مفهوم المساواة و العدالة. و قد ذهب ذات التيار إلى تناول مسألة الفشل الحكومي–الفشل السوقي ؟. أي أنه لا يمكن أن يُعزى فشل الحكومات إلى فشل الأسواق من أجل تبرير المزيد من التدخل، بل يجب البحث عن المزيد من الأسواق لتعويض عدم كفاءة الحكومات و ليس العكس. فالحاصل أن الحاجة إلى التدخل الحكومي ربما تكون تجاوزت الحدود المثلى حسب أصحاب الفكر الليبرالي ن إذ تم التأكيد على أنه من الخطأ على أن نعتقد بأن كل حالات الفشل تعني ضرورة التدخل[3].

و في ظل هذا فقد اتجه تيار آخر إلى عدم رفض التدخل الحكومي بل واعتبار ذا أثر ايجابي من الناحية الإقتصادية، غير أنه أكد على الأثر السلبي الذي يمكن أن يحدثه التدخل الخاطئ للدولة، مثلما أوضحه Stiglitz عندما أشار إلى تجربة دول جنوب شرق آسيا بشأن التأكيد على فكرة التكامل بين التدخل الحكومي و آليات السوق إشارة إلى العلاقة التشاركية بين الدولة و القطاع الخاص[4] .

[1] - Zakane : Op-cit; p 23-26 .
[2] - Steglitz j.: Op-cit; P08-09.
[3] - Steglitz j.: Op-cit: P 6-8.
[4] - Steglitz j.: Op-cit; P08-09.

المطلب الثاني: تبرير الدور الجديد للدولة و نظام الحكومة

في الوقت الذي اتجهت فيه الدول المتقدمة إلى النقاش الحاد بشأن جدوى التدخل الحكومي، أهمية و حجم ذلك من عدمه، فيما يسمح بتدعيم أداء القطاع العمومي، من خلال تقديم آليات جديدة من شأنها تدعيم الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص من أجل رفع رفاه المواطنين، شهدت دول أخرى تدهورا واضحا لوضعها الإقتصادي، بل أن دولا أخرى شهدت صراعات سياسية و حروبا أهلية ... إلخ، بما أصبح يهدد بقاء الدولة حتى في بعض الحالات. فنهاية التسعينات من القرن الماضي تميزت بتزايد الحروب و الصراعات السياسية الاجتماعية، كما تميزت أيضا بانتشار مظاهر الفساد (الرشوة)، و هي عوامل كان لها التأثيرات الواضح في تقويض مسارات الإصلاح التي باشرتها الدول النامية. و في هذا الصدد، فقد أثار البنك العالمي من جديد مسألة دور الدولة مطلع 1997 في تقريره السنوي للتنمية في العالم[1].

مرد ذلك أنه، وفقا لتقرير SIPRI Yearbook 1999[2]، أن عدد الصراعات المسلحة تزايد بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، حتى و إن كان الأقل بين 1992 و 1997، حيث تم تسجل زيادة خلال 1999. و يخلص هذا التقرير [3] إلى أن هذه الصراعات هي بالأساس حروب أهلية داخلية (guerres civiles internes)، حيث أن من بين 27 نزاع مسلح تم تسجيله سنة 1998، فإن اثنين هما من قبل دولتين متعارضتين، و يتعلق الأمر أولا بالهند و باكستان و كذلك بين إثيوبيا و أرتيريا [4]. في نفس السياق، حسب تقرير لمنظمة اليونسكو الصادر سنة 2011، فإن 35 دولة عرفت نزاعا مسلحا بين 1998 و2008[5]. كما أنه، حسب تقرير البنك العالمي، العديد من النزاعات المعاصرة ليست دولية (نزاع بين دولتين أو أكثر)، تحدث بداخل دولة ويصعب التنبؤ بها وغير منظمة[6].

و عند التطرق إلى أسباب تزايد النزاعات، فإن ذات التقرير يسلط الضوء على سوء خدمات الدولة و عدم قدرتها على حماية الأفراد، الإفتقار إلى البنية التحتية، الفساد...الخ. كما أن وفرة المواد الأولية تعتبر

[1] - Banque Mondiale : Rapport sur le développement dans le monde, 1997. P 39-42.

[2]- SIPRI Yearbook 1999: Armaments, Disarmaments and International Security, Chapter 1: Major armed conflicts.

[3] نفس المرجع السابق: ص18.

[4]- Nils Petter Gleditsch *et al.*, « Armed conflict 1946-2001: A new dataset »,*Journal of Peace Research*, Volume 39, Number 05, September 2002, PP. 615-636.

[5]————, « La crise cachée: Les conflits armés et l'éducation »,Editions l'UNISCO, *Rapport Mondial de suivi sur l'EPT,* Première édition, Paris, 2011,P. 02.

[6]- Afifa Khazri, « Le développement durable et les conflits armés », *Télescope*, Volume 17, Numéro 02, 2011, P. 121.

في وقت واحد سببا و مصدرا لتمويل الصراعات، و كذلك الأمر بالنسبة لعدم العدالة في توزيع الموارد، حيث أن 20% من سكان العالم يستفيدون من 80% من الثروات[1].

على الرغم من تعدد أسباب الحروب الأهلية، فإن gurr[2] تؤكد أن هذه الأخيرة تسعى لإصلاح الظلم الاجتماعي، و هو ما من شأنه إعطاء المتمردين حالة شبه الدولة التي تخدم المصلحة العامة. غير أنه و حسب ما يوضحه collier et hoeffler (2001)[3]، فإن الفرص الاقتصادية أو البحث عن الريع تمثل شعارهم الوحيد، و أن الهدف الرئيسي ليس الانتصار على الحكومات التي يعارضونها. فوفرة الموارد الطبيعية يعتبر عاملا إضافيا للصراعات [4]، من شأنه إضعاف الدخل القومي نتيجة ضعف المؤسسات السياسية و كذا تكاليف مقاومة المتمردين.

أكد "Wimmer" وآخرون سنة 2009، بأن النزاع المسلح له احتمال كبير للحدوث عندما تستثني الدولة قطاعات واسعة من سلطة الدولة المركزية على أساس خلفيتهم العرقية.[5]

ففي ظل حالة عدم الاستقرار السياسي فإنه يتوجب اعتماد الطرح الجديد للبنك العالمي، و الذي يعيد الاعتبار إلى دور الدولة في إدارة الإقتصاد، حتى لا تكون بعض الدول أمام خطر الزوال حسب النظرة التشاؤمية لـــ kaplan [6]. و يتمثل الأمر في خلق مناخ اقتصادي يسمح بمباشرة الإصلاحات الاقتصادية، بما يسمح ضمنيا بالتوجه نحو اقتصاد السوق. ففي هذا الإطار اقترح البنك العالمي سنة 1997 قراءة جديدة لدور الدولة،[7] و التي تعمل على تشجيع الإستثمار، سيادة القانون، حماية الحقوق و ضمان الاستقرار الاقتصادي ومكافحة الفساد[8].

و قبل ذلك بسنوات، تم تجاهل تحديات العولمة والفساد تماما، فرغم الاعتبارات الأخلاقية، إلا أنه لم يتم اعتبار كل من الحوكمة والفساد كمتغيرات أساسية للتنمية الاقتصادية، وبالتالي كانت خارج حسابات

[1]- AfifaKhazri, *Ibid, P. 121.*

[2]- Ted Robert Gurr, « Why men rebel », *The American Political Science Review*, Volume 65, Number 1,1971, P. 194.

[3]- Paul Collier and AnkeHoeffler, « Greed and Grievance in Civil War », *Oxford Economic Paper*, Number 56, 2004, PP. 564-565.

[4]Amani El Jack, « Genre et conflit armé: Synthèse », *Institute of Development Studies*, Août 2003, P. 10.

[5] Andreas Wimmer *et al.*, « Ethnic politics armed conflict: A configurational analysis of a new global data set », *American Sociological Review*, Volume 74, April 2009, P. 317.

[6] - Kaplan Robert D.: the coming anarchy; the atlantic monthly, February. 1994. P: 44-76.

[7] ———————, « The state in changing world », *World Development Report*, Oxford University Press, 1999, PP. 19-39.

[8]Ajay Chhibber, « The state in a changing world »,*Finance & Development*, Volume 34, Number 3, September 1997, PP. 17-20.

الهيئات المالية الدولية. حتى أن بعض المحللين اتجه للقول بأنه قد يكون الفساد مفيدا في بعض الحالات للتنمية[1].

و من الناحية العملية فإن مجموعة من الباحثين أكدت على ضرورة وجود مؤسسات ذات نوعية أو ما نسميه بالحكم الراشد، مثل:

North(1990), Halle et Jones (1999) ; Engerman et sokoloff (2000) ; Acemoglu, Johnson et robinson(2001) ، Rodrik, subramanian et Trebbi(2002)

و قد تم تبيان أن جودة المؤسسات من شأنها تحسين مستويات التنمية الاقتصادية. و مع ذلك فقد أوضح هؤلاء الباحثين و بشكل مختلف اختلاف نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة.

فرّق Douglass North بين نظرية العقد للدولة contract theory و نظرية النهب Predatory theory للدولة. فحسب النظرية الأولى، توفر الدولة ومؤسساتها المصاحبة الإطار القانوني الذي يتيح للعقود الخاصة تيسير المعاملات الاقتصادية: كتخفيض تكاليف الصفقات مثلا؛ بينما تشير النظرية الثانية إلى الدولة كأداة لتحويل الموارد من مجموعة لأخرى[2].

حتى و إن أوضح Musgrave بأن الدولة لها ثلاث أدوار أساسية[3]:

- توظيف الموارد:
- إعادة توزيع المداخيل:
- الضبط:

فإن ذلك لم يعف من أنه فرق بوضوح بين فئتين من الدولة[4]:

- الدولة الفردية l'état individualiste: و هي الدولة التي تخدم مصلحة الأفراد الخاصة، حتى و أنها تقوم بتصميم سياسات شفافة و متوافقة مع أهداف الرفاه المشترك.

[1] Daniel Kaufman, « Rethinking governance: Empirical lessons challenge orthodoxy », Discussion Draft, *The World Bank*, March 11th, 2003, P. 03.

[2]- Daron Acemoglu and Simon Johson, « Unbundling institutions », *Journal of Political Economy*, Volume 113, Number 5, 2005, P. 950.

[3]- Musgrave, Richard A. : *The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy*. New York, McGraw-Hill, 1959.

http://www.worldcat.org/title/theory-of-public-finance-a-study-in-public-economy/oclc/243503

[4] - Musgrave Richard A. : op-cit : P 33-35.

- الدولة الحمائية l'état providence: و هي الدولة التي تبحث عن المصلحة العامة للمجتمع من خلال أهداف تتجاوز المصالح الخاصة الأفراد، كما أنه من شأنها تصحيح عيوب السوق من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي.

و من الناحية العملية، و على الرغم من حقيقة أن الدول تكون قد صممت بشكل واضح أهدافها، فإن هناك اختلافات في النتائج التي تم الوصول إليها، و هو ما أدى بالنظرية الاقتصادية الليبرالية إلى معارضة التدخل الحكومي.

و علاوة على ذلك، فإن عدم فعالية الدولة و مؤسساتها في تحقيق أهدافها قد يكون إما بسبب وجود مصالح مجموعات المسيرين، أو بسبب سوء توجهات الأهداف أو عدم توافق الأهداف مع أدوات السياسة الإقتصادية، و هو ما يعطي في نهاية المطاف الحجج المناسبة للنظرية الاقتصادية الليبرالية.

كما أنه مع مطلع الثمانينات أصبح الانفتاح على الأسواق عقيدة الدولة القوية، و قد عززها في ذلك العداء بين الشرق و الغرب، حيث أن الطرح الجديد لدور الدولة يندرج في إطار عالمي جديد يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر جديدة:

- العولمة
- انهيار الإمبراطورية السوفياتية.
- تنفيذ سياسات الانفتاح و إعادة تحديد الإطار المؤسساتي لتطبيقاتها.

فالدولة أصبحت في قلب العلاقات الدولية، بالانضمام إلى الهيآت و المنظمات الدولية على غرار مجلس الأمن، المنظمة العالمية للتجارة...الخ، و لم يعد بمقدورها التصرف بحرية بشأن العلاقات الدولية، فأصبحت البعض من قرارات الدول ترتبط بهذه الهيآت كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي...الخ. و أصبحنا نشهد اندماجا للأسواق المحلية و الدولية في إطار العولمة المالية، و قد تم تطبيق حتى تشريعات دولية تضمن المزيد من التنافسية الدولية، فيما مؤداه المزيد من إضعاف دور الدولة سواء على المستوى المحلي أو الدولي[1].

فالرجوع إلى الحكم الراشد، باعتباره عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية، يعد اعترافا ضمنيا بنوعية الخدمات العمومية بحسب النظرية الليبرالية. و حسب النظرية المؤسساتية، فإن نوعية المؤسسات السياســـــية و كذا أساليب الحكم من شأنه ضمان فعالية السياسة الاقتصادية في مسارات التنمية الاقتصادية (Rodrik et al.; 2002)[2].

[1]- Badié B. : un monde sans souveraineté, paris, fayard ; 1999 ; P : 6-8.
[2]- D. Rodrik et al.: Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development, IMF Working Paper 02/189, Washington. 2002.

فالتحليل التقليدي للحكم الرشيد من وجهة نظر الإقتصاد المؤسس اتي مبني أساساً على التحليل النيوكلاسيكي لدور الدولة في التنمية الإقتصادية، الذي يقرر، بشكله الليبرالي الجديد، أن كل ما يجب على الدولة أن تفعله هو حماية حقوق الملكية والحد من الفساد وعدم مصادرة أملاك الغير و الإلتزام بالديموقراطية وحماية مصالح الأغلبية.

حتى و إن أصبحت الدولة مفتاحا لفعالية السياسة الاقتصادية، فإن أساليب الحكم بها يتم تحديدها مسبقا بمجموعة من العوامل الجغرافية، التاريخية، القانونية و الثقافية و هم ما يحدد نوعية تصرفاتها.

المطلب الثالث: محددات نظام الحوكمة الجيد

تطرقت العديد من الدراسات إلى موضوع محددات نظام الحوكمة، في محاولة منها لتوضيح أهم العوامل التي من شأنها التأثير على إرساء نظام حوكمة كفيل ببعث النمو و التنمية بقطر ما، و ذلك من خلال استقراء وتحليل لطبيعة أنظمة الحوكمة لمجموعات من الدول. نريد من خلال هذه النقطة التطرق إلى أهم تلك العوامل، و المتمثلة في:

1 - **التاريخ السياسي للقطر**: من بين محددات نظام الحوكمة، حسب la porta، التاريخ السياسي للقطر المستقل حديثا، في إشارة واضحة منه إلى تبني القانون المدني للدولة المستعمرة من قبل مستعمراتها، حيث تم توارث التشريعات. فقد أوضح في هذا الشأن بان هناك ثلاثة قوانين مدنية ألهمت معظم الدول، باستثناء الدول الاسكندينافية و الدول الاشتراكية، حيث يتعلق الأمر بكل من القانون المدني البريطاني، القانون المدني الفرنسي و القانون المدني الجرماني[1].

فحسب la porta فإن القانون المدني الانجليزي، و الذي تم تطبيقه في المستعمرات، كان قد منح حماية أفضل للملكية الخاصة، كما قدم دعما هاما للتطور المالي مقارنة مع القانون المدني الفرنسي. و قد ارتكز هذا التحليل، على أن الفقه القانوني الذي امتلكه القضاة البريطانيون من أجل الحد من تأثير السلطة التنفيذية، كان له الأثر الواضح في استصدار أحكام أكثر عدالة و بكل حرية. و بالإضافة إلى ذلك فإن القانون المدني البريطاني الذي عرف ميلاد القانون العرفي (القانون العام) عند نهاية المواجهة بين الأرستقراطية و السلطة الملكية في القرن السابع عشر، عرف ميلاد عادات و أعراف تمخض عنها تعزيز استقلالية القضاة في اتخاذ قراراتهم[2].

[1] - La porta R. Et al.: The quality of government, *Journal of Law, Economics and Organization*, vol.15, no1, March1999, pp.222-279.

[2] - Gilbert N. **:** Politiques d'ouverture commerciale et développement économique; thèse doctorat : Université d'Auvergne ; 2010. P: 96.

و بالمقابل، فقد تم تعزيز التدخل الحكومي في القانون المدني الفرنسي أيام حكم نابليون ، خاصة في البلدان التي كانت تحت سيطرتها، حيث تم السماح بدمج الدولة لحقوق المواطنين و ممتلكاتهم omniprésence. فوجود الدولة أو انتشارها رافقه غياب أحكام القضاء و قرارات القضاة المستقلين. غير أن السلطة القضائية الفرنسية كان لها الوقت لتصحيح أوجه القصور الموروثة عبر تاريخها، في حين حافظت أنظمة الدول التي كان تحت تصرفها، مثل المستعمرات السابقة، على تشريعات سمحت بتعزيز تدخل السلطة التنفيذية في الشؤون المدنية[1].

و قد بين beck ,demirgue-kunt و levine أن القانون المدني الألماني المعتمد خلال القرن التاسع عشر، أيام حكم بسمارك، كان يتميز بالجمود مثل ما كان عليه الأمر في الإمبراطورية الفرنسية أيام حكم نابليون. و مع ذلك فقد أشار هؤلاء الباحثون إلى التحسينات التي عرفها، و التي سمحت له بأن يكون أكثر مرونة و أكثر حماية للملكية الفردية. باعتبار أن الأصل القانوني للمؤسسات يبحث في نوعية أساليب الحكم السياسي، اعتمادا على التشريعات المرجعية الملائمة أو غير الملائمة لقطاع الأعمال و للتنمية الاقتصادية[2].

و في هذا السياق فقد خلصت مختلف التحاليل، التي خصت القوانين و التشريعات الهامة للمستعمرات السابقة للدول الغربية، أن القانون المدني من أصل فرنسي كان أقل ملاءمة للتنمية الاقتصادية مقارنة مع المرجع البريطاني. و يُنتقد القانون المدني الفرنسي، الموروث أصلا عن عهد نابليون، لأنه يفضل تدخل الدولة و يحد من استقلالية القضاء كما أنه لا يضمن الحماية الكافية للأفراد و لممتلكاتهم.

2 الإنقسام العرقي و اللغوي:

اعتبر Mauro أن سوء إدارة المصالح العمومية و انتشار الفساد مرده وجود الكثير من المجموعات العرقية و اللغوية. و قد أوضح في تحليل له، اعتمد فيه مؤشر الانقسام العرقي اللغوي، أنه في بلد يتكون من عدة مجموعات غير متجانسة (عرفية أو لغوية) تختفي الكفاءة الاقتصادية، ليحل محلها الفساد المنظم الذي تؤسسه المجموعات العرقية و اللغوية المتناغمة مع السلطة. حيث يعبر هذا المؤشر عن احتمال انتماء شخصين مأخوذين بصفة عشوائية إلى مجموعتين عرقيتين أو لغويتين مختلفتين، وهو مؤشر تم اعتماد لأول مرة من قبل Taylor و Hudson[3] .

[1] - op-cit; p: 97.
[2] - Ibid.
[3] Paolo Mauro : Corruption and growth , The Quarterly Journal of Economics, Volume 110, Number 03, August 1995, PP. 681-712.

و توصل إلى نتيجة مفادها أن سوء نظام الحوكمة مرتبط بالتنافس القائم بين مختلف الجماعات العرقية و اللغوية، وقد تم التعبير عن ذلك في شكل العلاقة السلبية بين المؤشرين. فالصراعات العرقية قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، أو حتى إلى حروب أهلية، كما أن وجود الكثير من المجموعات العرقية من شأنه السماح بانتشار الفساد بشكل كبير، أين يقوم االمسؤولون الرسميون بتفضيل أعوان ينتمون إلى نفس مجموعاتهم العرقية [1].

3 -**الاستقرار السياسي**: أرجع Alseina، Easterly و آخرون أسباب الانقسام الاجتماعي إلى عدم الاستقرار السياسي.

فحسب Levine و Easterly ، فإنه من بين العوامل المفسرة لتفاوت معدلات النمو بالنسبة لدول جنوب الصحراء الانقسامات العرقية و اللغوية، بالإضافة إلى العوامل التقليدية الأخرى، و المتمثلة في: تدني مستوى التعليم، ضعف النظام المالي، عدم الاستقرار السياسي، عدم تنظيم سوق الصرف الأجنبي، العجز الموازناتي و ضعف البنية التحتية. حيث تم التأكيد على أن جل الدول الإفريقية تتميز بكثرة الانقسامات العرقية و اللغوية، و التي تؤثر على جل المتغيرات السابقة و على الأرجح على مؤشر الاستقرار السياسي[2].

و قد أكد Alesina و آخرون ما توصل إليه Easterly بخصوص الأثر السلبي للانقسام العرقي و اللغوي، كما تم تحسين النتائج التي توصل إليها la porta بشأن تفسير أثر التاريخ السياسي، البعد عن خط الاستواء distance from the equator، و كذا الانقسام العرقي و اللغوي على طبيعة أنظمة الحوكمة[3].

كما تم التأكيد أيضا على أن الانقسام العرقي و اللغوي يرتبط عكسيا بالديمقراطية، حيث يرجع ذلك إلى أنه في المجتمعات التي تشهد انقساما اكبر تُفرَض فيها مجموعة من القيود على الحرية السياسية من اجل فرض السيطرة على الجماعات الأخرى، و هو ما يؤدي إلى صراعات سياسية، عكس ما هي عليه المجتمعات الأكثر تجانسا[4].

---

[1] -op-cit ; p : 693.

[2] - William Easterly et Ross Levine: Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions; Quarterly Journal of Economics, Vol. 112, Issue 4, November 1997. P:02.

[3] - Alberto Alesina et al.: fractionalization; Working Paper 9411. National bureau of economic research, Cambridge, December 2002. P :3-4.

[4] -op-cit ; p :14.

4 -**توزيع الدخل:** إن حصول تفاوتات هامة في مستويات الدخول من شأنه أن يُفضي إلى تعارض مصالح مختلف الطبقات الاجتماعية، و هو ما يؤدي إلى المزيد من الصراعات، عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي و حتى انعدام الآمن. كما أن عدم المساواة في توزيع المداخيل بإمكانه تسهيل استيلاء المجموعة الحاكمة على مؤسسات الدولة، و العمل من خلالها على خدمة مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة. و من جهة أخرى أن ذلك يعمل على تقليص العمل التضامني الذي تختص به الجمعيات الخيرية، فتتوجه هي إلى البحث عن أنشطة ريعية تدعم بها مصالح القائمين عليها، مساهمة هي الأخرى في انتشار الفساد[1].

5 -**الانفتاح على العالم:** يعتبر الانفتاح على أقطار العالم عاملا هاما من شأنه تدعيم إرساء أنظمة حوكمة جيدة، سواء من خلال إضفاء نوع من التنافسية على مؤسسات القطر- خلق بيئة تنافسية- أو من خلال تسهيل عمليات التعلم و تشجيع ممارسات المحاكاة لتجارب بلدان أخرى، إن على مستوى قطاع الأعمال أو من خلال تتبع جهودها لإرساء أنظمة حوكمة رشيدة[2].

6 -**الظروف المناخية و الطبيعية:** تمت ملاحظة أنه في المناطق ذات المناخ الجيد استقر المستعمرون بإرساء نظام الحكم الرشيد قائم على أساس احترام الملكية الفردية، و بالتالي فقد تم استنتاج أن أساليب الحوكمة استدامت عبر الزمن على الرغم من التغيرات التي شهدتها الأنظمة السياسة، و هو ما يسمح بالقول بأن المناخ أثرا بواسطة الهيآت السياسية. فالحكم الراشد أو جودة المؤسسات هو خاصية لا نجدها إلا في المناطق المعتدلة من أوروبا الغربية و في البلدان التي تقع بالقرب من خط الاستواء، و هو ما يوصي بأن تأثير المناخ على التنمية الاقتصادية يكون من خلال نوعية المؤسسات[3].

فنظام الحوكمة يمكن أن يتأثر بالظروف المناخية، حيث أن موقع القطر في المنطق المدارية مثلا، الإطلال على المجاري المائية و خصوبة الأرض من شانها التأثير على نوعية المؤسسات، و هو ما ذهب إليه Gallup و آخرون[4].

و بالإضافة إلى ذلك، فإن الثروات الطبيعية الثمينة من شأنها التأثير سلبا على طبيعة نظام الحوكمة، وذلك من خلال تدعيم نشاطات الريع، و استبدال عائدات الضرائب بمصادر إيرادات أخرى أقل شفافية و أقل عرضة للمساءلة[5].

---

[1] - José Antonio Alonso and Carlos Garcimartín: The Determinants of Institutional Quality. More on the Debate. Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham. No. 09/04. P :06 http://core.ac.uk/download/pdf/6218933.pdf

[2] -Ibid.

[3] - Gilbert N. : op-cit, p : 95.

[4] - J. A. Alonso et C. Garcimartín : op-cit, p :8-9.

[5] - Ibid.

و من جهة أخرى فإن مجموعة من الباحثين تؤكد وجود عوامل أخرى لتفسير أثر نوعية المؤسسات، فحسب Hall و Jones ، فإن إنتاجية العمل المرتفعة في الدول الغربية تعود إلى وجود البنية التحتية الاجتماعية و إلى تراكم رأس المال[1].

كخلاصة لما سبق، فإن الواضح دور الدولة في ذلك، اذ لا نكاد نجد عاملا من العوامل إلا واتضح إسهام الدولة فيه، و هو أكده مؤيدو المقاربة المؤسساتية بشأن دور الدولـــــة و المؤسسات – السياسية خاصة- في مسار التنمية الاقتصادية. إذ يتطلب الأمر تحسين نوعية المؤسسات الحكومية، و التي تحكمها في الغالب ثلاث خيارات هامة تضمن استمراريتها تتمثل في[2]:

- الأهداف السياسية المرتبطة بحماية المواطنين.
- الأهداف الاقتصادية للضبط و التي تسمح بان تكون فعالة.
- عوامل ثقافية مرتبطة بالمعتقدات الاجتماعية و باختلاف الأنظمة السياسية.

المبحث الثالث : مؤشرات نظام الحوكمة

تتجسد أهمية قياس الحكومة على مستوى السياسات الوطنية، تماما مثلما تتجسد على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية أو البحث العلمي في مجال العلوم الاقتصادية و السياسية، حيث تسمح مؤشرات الحوكمة بمعرفة أسباب و نتائج- بصفة دقيقة- سوء تسيير الشأن العام، كما أنها تسمح بتوليد الضغط على الحكومات و أيضا على المجتمعات حتى تتحرك.

المطلب الأول: الخصائص الواجب توفرها في المؤشر

أصبح اعتماد المؤشرات شائعا في جميع المجالات، حيث تم اعتماد المفهوم في موضوع نظام الحوكمة بصفة غير واضحة في بعض الأحيان، فتراوح بين ما نريد قياسه و بين أداة القياس في حد ذاتها، إذ نفرق بدايـــــة بين [3]:

* المعيار: هو عنصر التحليل أو موضوع الدراسة، كأن نقول بأن درجة الحرارة تعبر عن الراحة في الغرفة.

*المؤشر: هو مقياس للمعيار أو أدوات تسمح بالتعبير عن موضوع الدراسة، كان نقول بأن المحرار هو مقياس لدرجة الحرارة .

---

[1] - Gilbert N. : op-cit, p : 97.

[2]- Gilbert N. : op-cit, p : 97.

[3].Isabelle GUISNEL : Les indicateurs de Gouvernance ; Réunion sur la gouvernance du sud ; 9-11 juillet, Cotonou, 1999, p : 1.

2- . Les travaux de Daniel Kaufmann, Massimo Mastruzzi et Aart Kraay.

فمن أجل معيار معين و في مجال معين، نجد العديد من المؤشرات يجب التساؤل عن كيفية إعدادها و صياغتها، و الوقوف على مختلف المؤشرات المتاحة، حيث تختلف وحدات القياس. و قد قامت مجموعة من الباحثين بأعمال جبارة من أجل تقديم مؤشرات تقييم نظام الحوكمة، حيث تم إتباع المراحل الآتية لإعدادها [1]:

- تعريف الأهداف المرجوة و النتائج المنتظرة.
- انتقاء مؤشرات على أساس الجودة و أدوات التأكيد منها، و التي يمكن استخراجها من البيانات، المصادر، المعالجة، الشهادات...الخ.
- إعداد المستوى المستهدف (الكمية، النوعية، الوقت).
- تعريف إطار متابعة التقييم.

و قد أدت عمليات صياغة المؤشرات، تجميع البيانات، تحليلها و اشتقاقها إلى بلوغ قرابة 400 مؤشر قدمت من قبل العديد من الهيآت و المنظمات و المؤسسات الدولية، حيث كان الهدف من إعدادها لفت النظر إلى إشكالية الحوكمة و العلاقة بين نظام الحوكمة و التنمية، و لم يكن بمقدورها الإسهام في الإصلاح لأن ذلك غير مقبول من الناحية السياسية و ليس موضوعها ذلك، فهي تطرح إشكالية الحوكمة و لا تقدم حلولا.

و في هذا الصدد، فإن مجموعة من الباحثين اقترحت مجموعة من الخصائص الواجب توفرها في هذه المؤشرات حتى تكون ذات موثوقية، نذكر منها[2]:

- تمثيلة للظاهرة التي نريد قياسها.
- مفيدة، أي ضرورية وكافية لإثبات تحقيق الأهداف.
- حساسة، أي أنها يمكن أن تتأثر بأي تأثيرات.
- موثوقة، أي أنها معقولة و موضوعية.
- قابلة للقياس.

و بالإضافة إلى ما سبق، فإن المؤشرات يجب أن تكون قابلة للتطبيق على مستوى مختلف مراحل العملية، أو مراحل إرساء نظام الحوكمة إذ نجد هنا من المؤشرات[3]:

[1]-Isabelle GUISNEL : op-cit ; P : 1.
[2]-Isabelle GUISNEL : ibid.

[3]- الأخضر عزي و غالم جلطي: قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، الملتقى الدولي الثامن، جامعة البشير الإبراهيمي –المسيلة- ص: 16.

- **مؤشرات النشاط:** تخص انجاز مختلف العمليات برنامج نظام الحوكمة ،تسمح بقياس إنتاجية الإدارات العمومية (تعد مؤشرات النشاط أكثر المؤشرات و هي تخص) .
- **مؤشرات النتائج:** تسمح هذه المؤشرات بتبرير استعمال الموارد، فهي تسمح بتحديد أهداف البرامج الحكومية بصفة مسبقة من جهة، و من جهة أخرى فإنها تسمح بالتأكد من تطابق العمل الإداري مع الأهداف السياسية.
- **مؤشرات الأثر:** هي آخر نوع من المؤشرات، فهي تعطي تقييما و تسمح باتخاذ التعديلات و الإجراءات الضرورية، و نذكر منها مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (عدد اقتراحات القانون المصوت عليها بالإيجاب ، عدد المتابعات القضائية الناتجة عن إجراءات مراقبة تسيير الأموال العمومية ..الخ.

و خلاصة القول أن المؤشرات يجب تكيفها حسب المصلحة العامة فيستعملها المواطنون المقيمون و المستثمرون بما يمكنهم من إجراء مقارنات بين الدول و كذا الوقوف على التطورات الحاصلة عبر الزمن، هذا و يجب الأخذ في الحسبان أيضا[1]:

- تكلفة إعداد المعيار.
- مدى قبوله من قبل السكان، المستثمرين...الخ.
- مدى ارتباط المؤشر بالمصلحة العامة.
- إمكانية استغلال المؤشر لمنع الفساد.

المطلب الثاني: مؤشرات نظام الحوكمة حسب الهيآت الدولية

بعد أن وقفنا على أهم التعاريف التي قدمها بعض الهيآت الدولية لنظام الحوكمة، فإننا سنحاول تقديم أهم المؤشرات التي اعتمدتها هذه الأخيرة لتقييم نظام الحوكمة، و يتعلق الأمر بكل من:

- الجمعية الدولية للتنمية .
- البنك الآسيوي للتنمية .
- البنك الإفريقي للتنمية .
- برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية.

[1]- الأخضر عزي و غالم جلطي: نفس المرجع السابق، ص:18.

1- المعايير المعتمدة من قبل الجمعية الدولية للتنمية:

يندرج اهتمام هذه الجمعية بهذا الموضوع في إطار تحديد مخصصاتها من الموارد لبلد ما، و قد قدم مندوبوها مجموعة من الاقتراحات الخاصة ببرنامج المساعدات التي تقدمها. كما تم الاهتمام بمعايير تسمح بتقييم نظام الحوكمة بصفة آلية، و هي معايير تم إعداد بما يتوافق مع تعريف هذه الأخير . و قد تمثلت هذه المعايير في[1]:

- **المسؤولية:** و هذا يعني أن مسؤولي مراكز القرار و كذا المؤسسات العمومية يجب محاسبتهم و مساءلتهم عن أفعال التسيير التي يقومون بها، كما أنه يجب أن تستجيب أنظمة المراجعة للمعايير الدولية و أن تتمكن من إجراء الفحوصات Examen Public العمومي.
- **الشفافية** : تتوقف قرارات الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص على معرفة توجهات الدولة، و كذا على الثقة في سياسات الحكومات و المعلومات التي تقدمها للجمهور حول السوق و الاقتصاد بشكل عام. و يرتبط هذا بالميزانية العمومية، التشريع، منح الصفقات العمومية و محاربة الرشوة و التبذير.
- **سيادة القانون:** حتى تتمكن المؤسسات و الخواص من تقييم الفرص الاقتصادية و التصرف في أعقاب ذلك من دون تخوف من التدخل الاعتباطي لنزع الملكية، فإنه يجب أن يكون الإطار القانوني عادلا و مستقرا، كما يمكن التبؤ بالتغيرات التي قد تطرأ عليه. و من أجل هذا فمن الواجب توفر قواعد قانونية معلومة مسبقا و تطبق آليا و بصفة عادلة بما يسمح بفض النزاعات من خلال نظام قضائي مستقل. كما يجب توفر إجراءات معروفة مسبقا من قبل الجمهور تخص تعديل آو إلغاء قواعد معنية.
- **المشاركة:** أن التسيير المحكم للشؤون العامة يقتضي أن يتمكن المجتمع المدني من المشاركة في مرحلة صياغة استراتجيات التنمية، كما أن Les communautés و الجماعات ذات الصلة المباشرة بإمكانها المشاركة في صياغة و تنفيذ البرامج و المشاريع، و من ثم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتهم. إذ يعتبر هذا المعيار عاملا مهما من أجل ضمان انضمام المواطنين و دعهم و لتطوير و تنفيذ المشاريع.

[1] - Fonds International de développement Agricole (FIDA) : La bonne gouvernance : une mise au point, 1999, Rome. P : 3.

2 -المعايير المعتمدة من قبل البنك الآسيوي للتنمية:

يحدد البنك الأسيوي للتنمية من جهته أربعة معايير أساسية لتقييم نظام الحوكمة، تأخذ أبعاد اقتصادية و سياسية، و تتمثل فيما يلي[1]:

-**المسؤولية**: يجب أن يضمن الموظفون الحكوميون سلوكيات السلطات العمومية و أن يكونوا مستعدين للتجاوب مع الانحرافات المحتملة لسلطاتهم.

- **المشاركـــــة**: يجب على هياكل الدولة أن تكون مرنة بما فيه الكفاية، من أجل أن يتمكن الأفراد من تحسين تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع العامة. فمجالات التدخل المحددة تخص تطوير المسارات التشاركية من خلال مشاركة الأفراد، التقاء القطاعين الخاص والعام، اللامركزية وتمكين الإدارة المحلية وكذا التعاون مع المنظمات غير الحكومية.
- **القدرة على التنبؤ**: يجب أن تكون هناك قوانين وقواعد تحكم المجتمع، وتطبق بصفة منتظمة وعادلة.ومن أجل القدرة على التنبؤ، فإن الدولة والمؤسسات التابعة لها، مثل ما تفعل المؤسسات و الأشخاص، يجب أن تمتثل للنظام القانوني. فمجال التدخل هنا يتعلق بوضع إطار قانوني قادر على التنبؤ من اجل تنمية القطاع الخاص.
- **الشفافية**: يجب أن يتمكن الجمهور العريض من الوصول إلى المعلومة، كما أنه يجب ان تكون القواعد واللوائح واضحة. فالوصول إلى معومات بشان الإقتصاد في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية عند اتخاذ القرار من قبل القطاع الخاص، كما يمكن أيضا أن يضع حدا للفساد والرشوة.

إن العناصر السابقة مترابطة، يعزز بعضها بعضا و يدعمه، فالمسؤولية غالبا مرتبطة بالمشاركة، وتضمن بصفة قطعية القدرة على التنبؤ. كما أن الشفافية و القدرة على التنبؤ في سير النظام القانوني تسمح بضمان المساءلة في المؤسسات الحكومية.

3-المعايير المعتمدة من قبل البنك الإفريقي للتنمية.

قرر البنك الإفريقي للتنمية أن يأخذ بعين الاعتبار، على النحو الواجب، مفهوم الحكم الراشد، إذ يعتقد ان نظام الحوكمة أمر أساسي لتهيئة بيئة مواتية للتنمية. و تتجسد إسهامات البنك في تدعيم الحكم الراشد على العناصر الآتية[2]:

[1]- FIDA : op-cit ; P :4-5.
[2]- FIDA : op-cit ; P :5.

المساءلة: يجب على المنتخبين و كذا المنظمات المفوضة من قبل الشعب أن تتخذ إجراءات خاصة لفائدة الشعب الذي استمدت قوتها منه. و بالتحديد أن تتمكن من توزيع، استعمال و مراقبة الممتلكات العامة وفقا للمعايير القانونية المعتمدة.

الشفافية: يجب أن يكون السياسات الحكومة معروفة من قبل جميع الأطراف، كما أن الإدارة يجب أن تتصرف بما يبعث على الثقة في نواياها.

– **محاربة الفساد:** ينبغي في هذا الصدد تقديم المساعدة من أجل محاربة استغلال الوظيفة لتحقيق أعراض شخصية.

– **المشاركة:** ينبغـــــــــــي على أصحاب المصالح التأثير في اتخاذ القرارات العامة و المشاركة في تسيير الموارد و المؤسسات ذات الصلة من أجل وضع حد لتجاوزات السلطة العمومية، إذ يمكن أن يتجسد هذا على مستوى الإدارات المحلية، الجهوية و المركزية من خلال مجموعة من الصيغ المرنة، و من خلال سياسات حكومية لا مركزية.

– **إصلاح المنظومة القضائية:** ينبغي على الحكومات إرساء نظام قانوني و قضائي ملائم للحكم الراشد و التنمية، حيث تكون القوانين واضحة و تطبق بانتظام من قبل نظام قضائي موضوعي و مستقل.

-4المعايير المعتمدة من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية

يشمل نظام حوكمة الدولة، بما في ذلك القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني، و التي تعتبر مفتاحا للتنمية البشرية و المستديمة. كما أن مؤسسات الحكم الراشد في القطاعات الثلاث (الحكومة المجتمع المدني و القطاع الخاص) يجب تصميمها بما يساهم في التنمية البشرية المستديمة، و هذا بخلق الظروف السياسية، القانونية، الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة لتخفيف الفقر، خلق مناصب عمل ، حماية البيئة و كذا ترقية المرأة. إذ يمكن تلخيص ذلك في المعايير الآتية[1]:

- **المشاركة:** يجب أن يكون لكل الرجال و لكل النساء صوت في عملية اتخاذ القرار، سواء بصفة مباشرة أو عن طريق المؤسسات الشرعية الوسيطة التي تعبر عن مصالحهم، فالمشاركة الواسعة مبنية على حرية إنشاء الجمعيات حرية التعبير، فضلا عن القدرة على المشاركة البناءة في اتخاذ القرار.
- **سيادة القانون:** يجب أن تكون الأطر القانونية عادلة و أن تكون النصوص القانونية مطبقة بصفة صحيحة سلمية وموضوعية، خاصة ما تعلق بحقوق الإنسان.

[1]- FIDA : op-cit ; P :6-7.

- **الشفافية:** تقوم الشفافية على حرية الإعلام، فالأشخاص المعنيون بإمكانهم بصفة مباشرة الوصول إلى مسارات ومؤسسات الإعلام . كما أن المعلومات المتاحة تعتبر كافية لفهم ورصد القضايا.
- **القدرة على التكيف** : يجب أن تستجيب المؤسسات لمتطلبات وحاجيات أصحاب المصالح و المنبثة عن التطورات الحاصلة.
- **توجيه التوافقات:** يلعب نظام الحكومة الرشيد دور الوسيط بين المصالح المختلفة من اجل الوصول إلى توافق كبير حول ما يخدم مصالح المجموعة، أو بما يخدم السياسات والإجراءات عند الاقتضاء.
- **العدالة:** كل الرجال وكل النساء بإمكانهم،حسب هذا المعيار، تحسين أو الحفاظ على ظروف حياتهم.
- **الفعالية والكفاءة:** يجب أن تعطي المؤسسات والعمليات نتائج حسب الأهداف وهذا أخدا في الحسبان الاستغلال الأمثل للموارد.
- **المسؤولية** : يعتبر أصحاب القرار على مستوى الحكومة،القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولون أمام الجمهور، وكذا أمام أصحاب المصالح المؤسساتيين، إذ تختلف هذه المسؤولية بحسب التنظيم أو على اعتبار أن القرار داخلي آو خارجي عن المنظمة.
- **الرؤية الإستراتيجية:** لدى المسيرين والجمهور رؤية مستقبلية واسعة على المدى البعيد حول نظام الحوكمة والتنمية البشرية، وكذلك أفكار واسعة حول ما يتطلبه كل مسار تنمية. و بالمقابل فإنهم يعملون على فهم كل البيانات التاريخية، الثقافية والاجتماعية على صعوبتها، و التي تندرج في عملية الاستشراف هذه.

المطلب الثالث: المؤشرات المقترحة من قبل البنك العالمي

يقترح (Kauffman et al. (2010, 1999,2004,2005 قاعدة بيانات تتضمن ستة أصناف من مؤشرات نظام الحوكمة، تخص أوجه عديدة مختلفة عن السياق الانتخابي أو تنظيم الأسواق. حيث أن كل مؤشر منها يأخذ قيما معدلة محصورة تقريبا بين + 2.5 و -2.5، وهي توضح بصفة عامة نوعية الخدمات العمومية المقدمة في مجال معين.

إذ تتمثل مجالات اهتمام نظام الحوكمة في[1]:

[1]- Daniel Kaufman et al.: the worldwide governance indicators, methodology and analytical issues, the World Bank development research group (macroeconomics and growth team September 2010, p: 1.

- مسار دمقرطة المؤسسات السياسية Accountability and Participatory
- الاستقرار السياسي و غياب العنف Political Stability and Absence of Violence
- فعالية الدولة و مؤسساتها في تقديم الخدمات Gouvernement Effectiveness
- نوعية التنظيم Regulatory Quality
- سيادة القانون Rule of Law
- محاربة الفساد Corruption Control

يسمح المؤشران الأول والثاني بوصف مسمار دمقرطة المؤسسات السياسية، إحترام القوانين المدنية، إحترام حقوق الإنسان وكذا غياب عدم الاستقرار مثل توسع المظاهرات و النزاعات المسلحة. بينما يهتم المؤشرات الثالث والرابع بتقييم البعد الإقتصادي لنظام الحركة، وهذا من خلال نوعية الخدمات الحكومية، نوعية وسرعة إتخاذ القرار من قبل الموظفين الحكوميين، وكذلك الشفافية في تحصيل الجباية. أما الفئة الثالثة من المؤشرات (المؤشر الخامس والسادس) فهي تسمح بتقييم نظام الحوكمة في بعده القانوني، و يهتم باستقلال القضاء، تامين المستثمرين، غياب الرشوة المرتبطة بالعمولات الإضافية المدفوعة إلى الأعوان الحكوميين من قبل رجال الأعمال.

وقد قدم Kauffman et al .(2010)، في إطار الدراسات المقدمة لفائدة البنك العالمي، تعريف نظام الحوكمة على أنه التقاليد و المؤسسات التي تُمارس بها السلطة في بلد ما،إذ يتضمن هذا[1]:

أ –**آليات إختيار الحكومات، مراقبتها و إستبدالها**: يتجسد هذا البعد من خلال:

1 **إبداء الرأي والمساءلة** : يسمح هذا المؤشر بالوقوف على مدى إمكانية مواطني بلد ما من المشاركة في انتخاب حكوماتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام.

2 **الإستقرار السياسي وغياب العنف** : يسمح هذا المؤشر بالوقوف على احتمال عدم إستقرار الحكومات وإمكانية الإطاحة بها بطرق غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية.

[1] - Daniel Kaufman et al. : Op-cit; p6.

ب–قدر الحكومات على صياغة و تنفيذ سياسات فعالة: يتجسد هذا البعد من خلال:

3 **فعالية الحكومات:** يسمح هذا المؤشر بالوقوف على نوعية الخدمات العمومية، نوعية جهاز الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، نوعية السياسات التي تم صياغتها و تنفيذها ومدى التزام الحكومات بتعهداتها.

4 **نوعية التنظيم:** يسمح هذا المؤشر بالوقوف على قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة و ولوائح تنظيمية من شأنها السماح وتشجيع تنمية القطاع الخاص.

ج–إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية بينهم:
يتجسد هذا البعد من خلال:

5 **سيادة القانون:** يسمح هذا المؤشر بالوقوف على مدى ثقة الأعوان والتزامهم بالقواعد القانونية التي تحكم المجتمع، خاصة نوعية تنفيذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، وكذالك احتمال إنتشار الجريمة والعنف.

6 **محاربة الفساد:** يسمح هذا المؤشر بالوقوف على حجم إستغلال السلطة العامة لتحقيق المصلحة الخاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة أو الكبيرة للرشوة، فضلا عن حالات القبض على الدولة من قبل النخبة والمصالح الخاصة.

خلاصة:

تعبر أنظمة الحوكمة عن أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الإقتصادية و الإجتماعية للدولة بهدف تحقيق التنمية.حيث تُمارس الدول ذات الحكم الرشيد السلطة بموجب قوانين، من الممكن توقعها من قبل العامة، و أيضا من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمس اءلة، بكل شفافية، وبمشاركة المواطنين في عملية التنمية وإعداد السياسات. فالحكم الرشيد موضوع إنساني يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً.

ومما لا شك فيه أن تباين تعاريف الحكم الرشيد يؤدي إلى إشكالية قياسه. فهذا الموضوع يتضمن مفاهيم صعبة القياس، مثل رفاه الإنسان وقدرات البشر والخيارات والفرص والحريات، وآليات وعمليات التعبير عن مصالح الناس الوفاء بالالتزامات، والتقاليد واختيار القائمين على السلطة، واستخدام السلطة والرقابة...الخ. إذ يعتبر إسهام البنك العالمي في الإطار عملا محددا.

ما يمكن ملاحظة هو أن المعايير الستة السابقة الذكر (مؤشرات البنك العالمي) لا يمكن أن تكون بطريقة أو بأخرى مستقلة بعضها عن بعض. إذ يمكن أن نتصور أن آليات أفضل للمساءلة تؤدي إلى الحد من الفساد، أو أن الحكومات الأكثر فعالية يمكن أن توفر بيئة تنظيمية أفضل، أو أن احترام سيادة القانون يؤدي إلى اختبار و استبدال الحكومات بأكثر عدالة، كما يؤدي إلى محاربة سوء إستعمال السلطة العامة لأغراض شخصية.

ففي ضوء هذه العلاقات المتبادلة بين هذه المؤشرات، فإنه ليس غريبا بأن تكون مؤشرات قياس نظام الحوكمة شديدة الإرتباط الموجب بين الدول، و هو ما يعني أن العلاقات البينية تدل على أن محاولات إعداد مؤشرات فردية أخرى مختلفة، لقياس الجوانب الستة التي تم تقديمها هو في حقيقة الأمر ليس واضح المعالم.

و قد أكد خبراء البنك العالمي على الرعاية الكبيرة التي عُني بها هذا العمل، لجعله أكثر معقولية عند إصدار الأحكام. و قد تم الإشارة إلى أنه في بعض الحالات كانت دوائر النقاش موسعة. إذ أنه و لهذا السبب فإن خبراء البنك أكدوا على أهمية أولوية إتاحة قاعدة بيانات، إذ يعتبر هذا دورا هاما و مفيدا لمؤشرات نظام الحوكمة للعالم، كما أنه يسمح باستخدامها لأهداف أخرى أو مفاهيم أخرى لنظام الحوكمة و كذا لتنظيم البيانات بطرق أخرى تناسب احتياجات كل قطر.

والتحليل التقليدي للحكم الرشيد من وجهة نظر الإقتصاد المؤسسي مبني أساساً على التحليل النيوكلاسيكي لدور الدولة في التنمية الإقتصادية ، الذي يقرر ، بشكله الليبرالي الجديد، أن ما كل ما يجب على الدولة أن تفعله هو حماية حقوق الملكية والحد من الفساد وعدم مصادرة أملاك الغير و الإلتزام بالديمقراطية وحماية مصالح الأغلبية. وهذا بالطبع مبني على افتراض أن السوق يعمل بشكل كفؤ بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية. وبالتالي فإن هذا النموذج الإقتصادي يفترض بأن التنمية الإقتصادية يُمكن تحقيقها من خلال الحد من الفساد وحماية حقوق الملكية و الإلتزام بالديمقراطية وحماية مصالح الأغلبية.

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية و أثر طبيعة نظام الحوكمة

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية الإقتصادية من المواضيع التي شغلت حيزا واسعا في حقل الدراسات الإقتصادية، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك في إطار العمل على بناء ما دمرته الحرب أو في إطار التخلص من التبعية للدول المتقدمة بعد حصول عديد الدول النامية على استقلالها .

و قد تمت دراسة موضوع التخلف و التنمية من مختلف الجوانب – المظاهر، الأسباب الإستراتيجيات و المشاكل –، كما تم مع مرور الزمن تقديم العديد من الدراسات وعرض الكثير من التجارب من أجل مساعدة الدول النامية على التوجه من التخلف إلى مصاف الدول المتقدمة. نريد في هذا الفصل الوقوف على أهم إسهامات الباحثين، الخاصة بنظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية ، إذ سوف نتناول ذلك من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: محددات التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و نظام الحوكمة

المبحث الأول: محددات التنمية الاقتصادية

سنحاول في هذا المبحث بداية تقديم أهم التطورات التي عرفها مفهوم التنمية الإقتصادية، بدء من اعتبار ها كمرادف للنمو الإقتصادي و وصولا إلى مفهوم التنمية المستديمة. لنبرز بعدها أهم العوامل المؤثرة في عملية بعث التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للأقطار، على غرار الخصائص الجغرافية، لنخلص في الأخير، إلى تقديم أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم الأداء التنموي للأقطار.

المطلب الأول: تعريف التنمية و النمو

عند التطرق إلى موضوع التنمية الاقتصادية، فإنه غالبا ما تثار مسألة التفرقة بينها وبين النمو الاقتصادي، فكلاهما يعبر عن زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، ومن ثم زيادة الدخل القومي. إذ يميل البعض إلى حد استعمالهما كمترادفين، كما أن مجموعة من الباحثين استعملت مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة في حين يستعمل مصطلح التنمية الاقتصادية بالنسبة إلى الدول الأقل تقدما، غير أن الاتجاه العام و الصواب هو اختلاف المفهومين [1]. فالنمو الاقتصادي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأن الزيادة المستمرة، خلال الفترة الطويلة، لكمية إنتاج السلع و الخدمات في قطر ما، فهو يعبر عن البعد الكمي و الشامل للتطور الاقتصادي[3].

ومن هذا التعريف يمكن أن نستخلص مايلي[4]:

– أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني.

– أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل هي زيادة حقيقية، إذ يجب هنا استبعاد الآثار التضخمية.

– أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى البعيد، وليست زيادة مؤقتة تزول بزوال أسبابها (النمو العابر).

---

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة: التنمية الإقتصادية : دراسات نظرية و تطبيقية ، جامعة الإسكندرية.(2008) ص61.

[2] - نفس المرجع السابق .

[3]- DENISE Flouzat et al. : Économie contenporaine.T3.PUF, paris. p8.

[4]-Op-cit : p8-9.

أما التنمية الاقتصادية فهي تمثل مجموع التحولات الحاصلة على مستوى الهياكل التقنية، النفسية و المؤسساتية، حيث أنها تحولات تسمح بظهور وباستدامة النمو. فالتنمية تسمح بالوقوف على البعد الهيكلي و الكيفي للارتقاء على المدى البعيد، فهي تقدم مفهوما كيفيا في حين يعبر النمو عن مسار كمي[1].

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، إذ يتم هذا من خلال إحداث مجموعة من التغيرات الجوهرية في الهيكل الاقتصادي[2]. وقد اتجهت الأمم المتحدة إلى اعتبار أن التنمية الاقتصادية مجموعة من الوسائل و الطرق المستخدمة بقصد توحيد جهود المواطنين مع السلطات العمومية، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، في المجتمعات القومية و المحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة العامة ولتساهم في تقدم الأقطار[3].

ما يستخلص من هذه التعاريف أن التنمية مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، إذ يعتبر النمو الاقتصادي ضروريا ولازما لتحسين مستوى تنمية أي قطر. فبالإضافة إلى مضمون النمو الاقتصادي فإن التنمية الاقتصادية تنطوي أيضا على[4]:

- تغير الهيكل الاقتصادي: فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، أي توسيع مصادر الدخل. إذ يتعين على الدول النامية أن تتوجه إلى إقامة صناعات- بالإضافة إلى قطاع الزراعة- تتوفر فيها على مزايا اقتصادية مقارنة، فلا شك أن التقدم الحاصل في قطاع الصناعة يساعد على زيادة الطاقة الإنتاجية ليس في هذا القطاع فحسب، وإنما أيضا في قطاعات أخرى كالزراعة مثلا.
- تسمح التنمية الاقتصادية بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، فالحاصل أن كثيرا من الدول نجحت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، غير أن الطبقة الغنية غالبا من تستأثر بالثروات على حساب الطبقة الضعيفة. فأولويات التنمية إعادة توزيع الثروات بصورة أكثر عدالة.
- التأكيد على ضرورة الإهتمام بنوعية السلع المنتجة، خاصة تلك واسعة الاستهلاك كالمواد الغذائية و الملابس ..الخ. وكذا نوعية الخدمات الأساسية من تعليم، صحة...الخ.

[1]- Philippe Deubel : Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson Education, France ; 2008. P : 8-9.

[2] - عجيمة : نفس المرجع السابق، ص: 55

[3]- سهير حامد: إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007، ص: 22-23

[4]- عجيمة : نفس المرجع السابق، ص: 56

وقد توجه برنامج الأمم المتحدة إلى حد القول بأن بعث التنمية الاقتصادية يتمثل أساسا في العمل على توسيع مجال الإمكانات المتاحة أمام الأفراد، وهذا في إشارة إلى نظرية الحاجات الأساسية التي أتى بها مكتب العمل الدولي سنوات السبعينات. إذ يشير إلى أن التنمية الاقتصادية تتميز بإتاحة حد أدنى من السلع من أجل ضمان البقاء على قيد الحياة (الغذاء و اللباس...الخ) وكذا الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم...الخ). كما أن الحاجات الأساسية تتميز بكونها قابلة للتكميم، شاملة و تمثل عاملا من عوامل النمو الاقتصادي. وفي هذا الشأن يقترح برنامج الأمم المتحدة للتنمية أربعة أبعاد لتقييم مستوى التنمية الاقتصادية لأي قطر، تتمثل في[1]:

– التنمية هي الإنتاجية التي تسمح ببعث مسار تراكم الثروة.

– العدالة الاجتماعية: أي أن الثروة يتم توزيعها على أفراد القطر.

– الديمومة: الأجيال القادمة يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار عند بعث برامج تنموية، فالتنمية تكون على المدى البعيد.

– التنمية يجب أن تكون متولدة engendré و نتيجة لسياسة عامة متبناة.

فصفوة القول أن التنمية الاقتصادية تشمل تحولات كبرى (القيم، المعايير الاجتماعية، الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية...الخ)، وهي تحولات أكبر من مسار النمو الاقتصادي، فالتنمية بطبيعتها ظاهرة نوعية للتحولات الاجتماعية، في حين أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية لتراكم الثروة.

و قد شهد مفهوم التنمية تطورا مستمرا واضحا، و ذلك في شكل استجابة لطبيعة المشكلات التي واجهتها المجتمعات من فترة لأخرى. إذ يمكن أن نميز المفاهيم الأساسية الناتجة عن التطورات التي شهدها مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية إلى وقتنا الحاضر كما يلي[2]:

– التنمية مرادف للنمو : امتدت هذه المرحلة حتى منتصف الستينات من القرن الماضي، تم الإهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، غير أنه حصل أن العديد من الدول التي حققت معدلات نمو معتبرة خلال هذه الفترة، شهدت استقرارا لمستويات معيشة السكان، وهو استدعى ضرورة إعادة النظر في اعتبار المفهومين مترادفين، وتم التركيز على التقليل مستويات الفقر و العدالة في توزيع الدخل.

[1]- Phillipe deubel: op-cit: p : 464.

3 - عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط: التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها – طبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007 ص: 19-21.

–التنمية، النمو و التوزيع: امتدت هذه المرحلة حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي، وأخذ مفهوم التنمية يشمل الأبعاد الاجتماعية بعد أن اقتصر على الأبعاد الاقتصادية، وأضحى الإهتمام عندها بمعالجة مشكلات الفقر و اللامساواة في توزيع الدخل.

- التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتكاملة (الشاملة): امتدت هذه المرحلة حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي، حيث انصب الإهتمام بجميع جوانب المجتمع و الحياة، و قد تم التركيز على تحسين ظروف معيشة الأفراد وليس زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط.

– التنمية البشرية: ظهر مفهوم التنمية البشرية لأول مرة في تقرير التنمية البشرية التي نشرته الأمم المتحدة عام 1990. وقد تم تعريفها على أنها العملية التي تعمل على زيادة الخيارات في تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان، و ذلك من خلال الوصول إلى أكبر متوسط للعمر المتوقع، الحصول على فرص التعليم و العناية الصحية.

– التنمية المستديمة: ظهر هذا المفهوم بشكل علمي لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة الصادر سنة 1987، عند ما ظهرت عدة مشكلات بيئة أصبحت تهدد حياة كل سكان العالم مع بداية الثمانينات، وهو ما تطلب إيجاد فلسفة تنموية جديدة على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية:

يُرجع البحث في تفسير الاختلافات الملاحظة بشأن مستويات التنمية الاقتصادية بين الأقطار إلى مجموعة من العوامل، تمثل على حد تعبير الباحثين و الخبراء الإقتصادين أسس بعث التنمية في أي قطر، وهي تختلف بين عوامل طبيعية جغرافية، و أخرى مرتبطة بالسياسات الاقتصادية المنتهجة، و التي تعبر مثلا عن درجة الاندماج و الانفتاح التجاري و كذا انتماء الأقطار إلى التكتلات الإقليمية و الدولية. فبلوغ مستويات تنموية هامة يتطلب العديد من الموارد و الطاقات فضلا عن الاستراتيجيات السليمة التي تتبناها الأقطار، وفي هذا الصدد يمكن التطرق الى أهم العوامل[1]:

1 **الموارد الطبيعية و الطبيعة الجغرافية:** تتمثل الموارد الطبيعية في مجموع الموارد التي على سطح الأرض أو التي في باطنها، والتي يتم استعمالها في العملية الإنتاجية. إذ يمكن اعتبار الأراضي الفلاحية أو

[1] - Kouassi Hugues KOUADIO: intégration économique – développement et croissance - Thèse de doctorat, faculté des sciences économiques, université paris1. Panthéon Sorbonne, 2008. P : 68.

الغابات كمورد هام لاقتصاد الدولة كما أن استخراج المواد الخام و تحويلها أو بيعها يعتبر مصدر من مصادر الثروة، وكذلك الأمر بالنسبة للثروة السمكية بالنسبة للدول التي تحوز شواطئ ومجاري مائية[1].

أكدت الدراسات التي اهتمت بتحليل مستويات التنمية الاقتصادية بين الأقطار وجود علاقة بين الطبيعة الجغرافية للأقطار ومستوياتها التنموية[2]، فمثلا يشير عدد من الباحثين(... Acemoglu, Rodrik) بأن الطبيعة الجغرافية تعتبر من محددات التنمية الاقتصادية، غير أن المؤسسات les institutions، وبالخصوص حقوق الملكية ودولة القانون، هي ذات أسبقية عن العوامل الجغرافية في تفسير التنمية الاقتصادية. أما المجموعة الأخرى (Gallup, Sachs et Warner) فإنها تشير إلى أن الدور السيادي في التنمية الاقتصادية يعود إلى الطبيعة الجغرافية للقطر، وهذا من حيث المناخ وحجم الموارد الطبيعية و الثروات المعدنية من بترول ، حديد، فوسفات ...الخ.

فالطبيعة الجغرافية للقطر تعتبر المحدد الرئيسي للمناخ و ذلك لوفرة الموارد الطبيعية، كما أنها يمكن أن تؤثر في انتشار الأوبئة، زيادة تكاليف النقل و تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة .وهي بذلك قد تؤثر بصفة مشهودة على الإنتاج الفلاحي و حتى على نوعية اليد العاملة[3] .

تشير ذات الدراسة إلى أن غالبية الدول الإستوائية تعتبر دولا فقيرة، في حين أن جل الدول الواقعة في الأعالي les grandes latitudes تعتبر دول غنية. كما أن مستويات الدخل في الدول المطلة على البحر هي أكبر منها في الدول المعزولة و التي تتميز بمستويات ضعيفة. كما أن الملاحظ هو أن المناطق المطلة على البحر أو تلك التي يوجد بها أنهار صالحة للملاحة هي أكثر كثافة سكانية من غيرها و تشهد مستويات دخل للفرد مرتفعة، إذ يمكن عرض ذلك في الجدول الأتي:

[1]- مدحت القرشي: مرجع سبق ذكره، ص135-143.

[2] -Acemoglu et al (2001, 2002, 2003), Easterly (2001), Rodrik (2002), Rodrik et al (2002), Sachs et Warner (1995, 1999, 2001), McArthur et Sachs (2001) et Gallup et al. (1999).

[3]- Jared Diamond et Jeffrey Sachs (1999).

الجدول (2-1): خصائص الجغرافية لبعض المناطق

المنطقة	الناتج للفرد بالدولار	عدد السكان بالمليون	المساحة كم^2	الأراضي الاستوائية%	نسبة السكان على بعد 100 كم من الساحل%
شـــــــــــــــــــــرق آسيا	10655	1819	14	30	43
صحاري إفريقيا	1865	580	24	91	19
جنوب آسيا	1471	1219	4	40	23
أمريكا اللاتـــــــــينية و الكراييب	5163	472	20	73	42
أوروبا الغربية	19230	383	3	0	53
الاقتصاديات في ظل التحول	3902	472	20	73	42

Source: J. Gallup et al.: Geography and Economic Development; Working Paper no. 1; Center for International Development at Harvard University. 1999.

كما تشير ذات الدراسة إلى عناصر أخرى تعبر عن العلاقة بين الطبيعة الجغرافية للقطر و مستويات التنمية، وهي ترتبط أساسا بمناخ القطر. حيث يؤثر المناخ على مستويات التنمية من خلال العلاقة بين المناخ و كل من الأمراض المستوطنة les maladies endémiques و إنتاجية القطاع الفلاحي و كذا العلاقة بين توطين و نقل التكنولوجيا.

الجدول رقم (2-2) : الخصائص الجغرافية لبعض المناطق

المنطقة	السكان على بعد 100كم من الساحل	السكان في الداخل	البعد عن الأسواق المركزية	الكثافة السكانية	الكثافة السكانية في الداخل
شـــــــــرق آسيا	60	00	3396	381	91
صحاري إفريقيا	21	28	6237	40	22
جنوب آسيا	41	2	5744	387	287
أمريكا اللاتـــينية و الكراييب	45	3	6651	52	18
أوروبا الغربية	89	4	922	109	125
الاقتصاديات في ظل التحول	55	21	2439	32	16

Source: Gallup et al (1999)

ففي هذه الدراسة أعطى نظرة شاملة عن أثر الطبيعة الجغرافية للقطر على التنمية الاقتصادية، حيث أضحت الأمراض المستوطنة ضعف إنتاجية القطاع الفلاحي تعيق التنمية بالمناطق الاستوائية، و بصفة أقل بالمناطق المعتدلة. كما أن المناطق المطلة على الساحل تعتبر ذات أفضلية من حيث التنمية بالمقارنة مع الدول المعزولة، من منطلق أن هذه الأخيرة تفتقر لمداخل مباشرة إلى البحر، كما أن كثافة سكانية معتبرو تعتبر أكثر ملاءمة للتنمية بالمناطق الساحلية يمكن فيها دخول الأسواق العالمية، في حين تعتبر مثبطا للتنمية في المناطق النائية.

1 تأثير البعد (effet de distance) وتكاليف النقل:

يتأثر معدل النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل، على غرار الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تكاليف النقل وكذا السياسات الحماية التي تسمح بارتفاع الأسعار المحلية للسلع الرأسمالية biens capitaux المستوردة، وهي عوامل من شأنها التأثير سلبا على النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

فتكلفه النقل ترتبط بمجموعة من الخصائص، حيث أن الدول المطلة على البحر تتميز بتكاليف نقل أقل منها في المناطق غير المطلة– الخلفية– كما أن الدول القريبة من دول الوسط، أي من الدول الممونة للسلع الرأسمالية، تتحمل تكاليف أقل بالمقارنة مع الدول البعيدة، وبذلك ينخفض معدل النمو بالتناسب مع مدى قرب الدولة من دول الوسط. وبالمقابل، فإن انخفاض تكاليف النقل من شأنه أن يؤثر إيجابا على الناتج ومن ثم على النمو، وهذا عند ما تكون حصة السلع الوسيطة من الطلب الكلي معتبرة، مثل ما هي عليه العديد من القطاعات المصدرة في الدول النامية .

من جهة أخرى، فإن مسارات الإنتاج الحديثة متفرعة إلى مراحل مختلفة من المدخلات، يتم إنتاجها من مؤسسات متخصصة مختلفة، سواء أجنبية أو محلية، وبذلك فإن انخفاض تكاليف النقل يعد مهما، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتبر جل مدخلاتها مستوردة، وهو ما من شأنه التأثير على تنافسية الاقتصاد في نشاطات معنية.

2 تأثير الموارد البشرية و الكثافة السكانية

يعتبر العنصر البشري موضوع العملية التنمية، وهو العامل المهم لصياغة السياسات التنموية الرشيدة. فالعنصر البشري تقصد مجموع الكفاءات و المهارات و كذا المعارف التي يجوزها الأفراد، والتي تعتبر الضمان لصياغة وتنفيذ البرامج التنموية.

يتباين تأثير السكان على النمو الاقتصادي بين المناطق المطلة على البحر و المناطق الخلفية. فالمناطق الخلفية تتميز بارتفاع تكاليف النقل، ضعف تقسيم العمل، اقتصاد غلة الحجم بالنسبة للعمل متناقص بالنسبة للمنتجات النهائية وهذا في ظل محدودية الأرض، وهو ما من يعني بأن ارتفاع الكثافة السكانية يدل على انخفاض الدخل الفردي.

و بالمقابل، فإنه في الدول المطلة على البحر، فإن النمو السكاني مقرون بمستويات دخل فردي مستقر إن لم نقل متزايد في بعض الحالات، حيث يرجع ذلك إلى أن ارتفاع الكثافة السكانية من شأنه تدعيم

تقسم العمل. ومن جهة أخرى ، فإنه في حالة صعوبة تنقل رؤوس الأموال وكذا الأشخاص، فإن النقائص الجغرافية للقطر (العزلة، انتشار الأمراض، عدم خصوبة الأرض...الخ) قد تتضاعف، إذ قد يؤدي ذلك إلى تمركز السكان في منطقة معينة من القطر، وهو ما يعني أن رأس المال المادي (الأرض) يعتبر عامل إنتاج ثانوي، فيتوجه الأفراد إلى العمل السياحة ، التجارة ...الخ[1].

كما أن الدول الأكثر عزلة أو تلك التي لها نقائص جغرافية تتميز بضعف كفاءة العمال، وهو ما يوحي بإمكانية هجرتهم بلدانهم عوض تدعيم رأس المال المادي و البشري.

3 ــ رأس المال المادي: يعتبر رأس المال من بين العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية، إذ أن الحاصل أن بلوغ مستويات تنموية هامة في قطر ما يتوقف على مقدرته في تعبئة المزيد من المدخرات وتوجيهها لتمويل المشاريع الاستثمارية التي من شأنها خلق الثروة أو القيمة إذ أن الاستثمار يعتبر من أهم مصادر النمو الاقتصادي .

4 ــ التكنولوجيا: تتمثل التكنولوجيا في معرفة تقانة الإنتاج و تطويرها، فامتلاك التكنولوجيا مؤداه قدرة المجتمع على تطوير أساليب الإنتاج، والمزيد من الابتكارات...الخ. وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الكثير من الدول المتقدمة عوضت افتقارها إلى الموارد الطبيعية بالمزيد من التطور التكنولوجي والابتكار، بما انعكس على زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف.

5 – التكتلات و الاندماج:

يعتبر هذا العنصر ذا طبيعة تختلف عن الطبيعية الجغرافية للأقطار في تفسير تباينات مستويات التنمية، فالتفاعلات الحاصلة بين الأعوان(الأشخاص) في مكان ما تعتبر مصدر تركيز النشاطات الاقتصادية و التنمية[2]، فنجد أن العديد من النشاطات الاقتصادية مركزة جغرافيا، كما أن العديد من الأعوان، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، يرتكزون في مناطق ممتدة قريبة من العاصمة تتميز بكثافة سكانية معتبرة. كما أن العديد من الصناعات، بما في ذلك البنوك، تتركز جغرافيا إذ يعد ذلك مصدرا هاما للتبادل و للتخصص الدولي.

[1] -Overman et al.: The economic geography of trade, production and income: a survey of empirics, in Handbook of International Trade, Oxford, 2003; pp. 353–387.
[2] - Kouassi Hugues KOUADIO: op-cit ; P 82.

حيث يختار الأعوان الاقتصاديون توطين نشاطاتهم بالقرب من بعضهم البعض، وبالقرب من المراكز الإدارية. غير أن هذا لا يعني أن تعيش كل الشعوب في المدن الكبرى أو أن ترتكز الصناعات في مكان واحد ، بل إن هناك من الأعوان من يفضل الإبتعاد عن مراكز التجمعات. وبذلك فإن هذه التجمعات هي حاصل تضارب بين عوامل تدفع إلى التكتل والتجمع جغرافيا و أخرى تعمل على إرساء انتشار النشاطات، وهي عوامل تسمح بتفسير التفاوت الحاصل بين الدول من نفس الطبيعة الجغرافية فيما يخص الإنتاجية ومستويات الدخل[1].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

تطورت المؤشرات الخاصة بقياس التنمية الاقتصادية بشكل مستمر نتيجة تطور مفهوم التنمية في حد ذاته فكانت مقاييس الدخل، باعتبارها مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، تستخدم لقياس التنمية من منطلق أنها مفهوم مرادف له، ثم انتهى الأمر إلى مقاييس إجتماعية تعبر عن مستوى رفاه الأفراد.

1 مؤشرات الدخل:

يعتبر الجدول الاقتصادي لـــ François Quesnay من بين أولى الأدوات (التقنيات) التي اعتمدها المدرسة الفيزيوقراطية لقياس ثروة قطر ما. أما بعد الحرب العالمية الثانية و تبعا للتطورات التي عرفتها الحسابات القومية، فإن كل من الناتج الداخلي الخام و الناتج الوطني الخام يعتبران من بين أهم المؤشرات المعتمدة لذات الغرض[2] .

1 -1 الناتج المحلي الخام: يعرف على أنه القيمة الإجمالية للإنتاج الداخـــــلي من السلع والخدمات لقطر ما خلال سنة ما من قبل الأعوان المقيمين داخل هذا القطر. وفي هذا الصدد يمكن استعمال مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر يسمح بالتعبير عن التوزيع المفترض للثورة المنتجة.

1-2 الناتج الوطني الخام: يهدف هذا المؤشر إلى تقييم وقياس قيمة الإنتاج الوطني المحقق سواء تعلق الأمر بما هو منتج داخل أو خارج الإقليم، مع استبعاد مقدار السلع والخدمات المنتجة من قبل غير

[1] - Krugman, P.: Increasing Returns and Economic Geography, Journal of Political Economic 1991, pp.483-499.
[2] - Philippe deubel : analyse économique et historique des sociétés contemporaines ; Pearson éducation, Paris ; 2008. P .469 .

المقيمين في هذا الإقليم. وهو مؤشر يسمح بقياس القوة الاقتصادية لقطر ما، من خلال قياس ثروته. غير أنه يسمح بقياس مستوى رفاه الأفراد بطريقة تقريبية.

1-3 الدخل الوطني الخام : يسمح هذا المؤشر بقياس المداخيل النقدية التي يحصل عليها منتسبو قطر ما (Les ressortissants) أي من دون الأخذ بعين الاعتبار الرصيد مع العالم الخارجي .

غير أنه و بالإضافة إلى النقائص المترتبة عن اعتماد هذا النوع من المؤشرات، فإن الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في عدد سكان القطر يعتبر ذا أهمية واضحة، حيث أن زيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أعلى.

و في هذا الصدد فقد اقترح البنك العالمي من أجل قياس التنمية الاقتصادية لقطر ما مؤشرا آخرا خاصا بالدخل، يتمثل في الدخل المتوسط للفرد، كالناتج المحلى للفرد، يتم ترتيب الدول من حيث مستوياتها التنموية حسب قيمة هذا المؤشر[1].

ما يؤخذ حول هذا المؤشر أيضا هو أنه يسمح بترتيب غير حقيقي، إذا يتم حسب مؤشر الناتج الوطني الخام للفرد بترتيب الهند مثلا ضمن الدول ضعيفة الدخل الفردي (أقل من 905 دولار سنويا) مثل كل من موريتانيا، مالي، ليبيريا... الخ)، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار توزيع و استهلاك المداخيل، و من ثم فهو لا يهتم بالتفاوتات الحاصلة بين أفراد القطر الواحد.

و من هذا المنطلق فإنه لا يمكن حصر التنمية الاقتصادية للأقطار في مستويات ثرواتها الاقتصادية، حيث أن التنمية ليست بمفهوم النمو الاقتصادي. و هو ما أدى بالبحث عن مؤشرات أخرى ذات بعد إجتماعي تُوجت باعتماد برنامج الأمم المتحدة للتنمية لمؤشر التنمية البشرية.

2 مؤشرات إجتماعية:

يقصد بالمؤشرات الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي يحصل عليها أفراد المجتمع، و الخاصة بجوانب الصحة، التعليم و التغذية. و يمكن ذكر بعض هذه المؤشرات حسب التصنيف الأتي[2]:

[1] محمد عبد العزيز (2008): مرجع سبق ذكره ص 66.
[2] نفس المرجع السابق ص :74 .

2-1 معايير صحية : من بين المعايير المستخدمة للتعبير عن مستوى الخدمات الصحية في قطر ما يمكن ذكر:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان (أو الأطفال أقل من سنة أو خمسة سنوات، وفيات النساء الحوامل...الخ).

- معدل توقع الحياة عند الميلاد.

- عدد الأطباء مثلا لكل 1000 ألف ساكن..الخ

2- 2 معايير تعليمية : من بين المعايير التي تستخدم للتعرف على مستوى التعليم في قطرما يمكن ذكر:

-نسبة الأمية عند البالغين.

-نسبة الالتحاق بالمدارس لمختلف الأطوار.

-نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي

2 3 **معايير التغذية :** من بين المؤشرات التي تسمح بالتعبير عن سوء التغذية أو نقصها التعليم في قطرما يمكن ذكر:

-متوسط نصيب الفرد اليومي من السعيرات الحرارية

-نسبة النصيب الفعلي من السُعيرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد .

3 **معايير مركبة:** تعتبر المعايير سالفة الذكر معايير فردية بسيطة، أي أنها تهتم بجانب معين من جوانب الحياة، إذ نريد من خلال هذه النقطة تقديم مؤشرات من شأنها تقييم عدة جوانب في آن واحد، نذكر منها:

3-1 دليل الحياة المادية:

تم تقديم هذا المؤشر لأول مرة سنة 1977 من قبل المجلس الأعلى للبحار بالولايات الأمريكية المتحدة، كمعيار مركب يشمل أكثر من جانب من جوانب الحياة، فهو أكثر شمولية من المعايير التي سبق ذكرها، و هو يأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية[1]:

- توقع الحياة عند الميلاد.

- معدل الوفيات عند الأطفال.

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة: مرجع سبق ذكره، ص79.

– المعرفة بالقراءة و الكتابة.

2-3 مؤشر التنمية البشرية:

نجح برنامج الأمم المتحدة للتنمية مطلع 1990 في تقديم مؤشر مركب يشمل الأبعاد الاجتماعية الأحادية سالفة الذكر هو مؤشر التنمية البشرية[1]، شانه شأن دليل الحياة المادية، غير أنه يحاول ربط مفردات هذا الأخير بالناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية. إذ يرجع الفضل الكبير في ذلك إلى الباحث Amartya sen، و هو مؤشر يسمح بتثمين القدرات البشرية، و حسب sen فإنه يتطلب[2]:

–إمكانية العيش طويلا و في صحة جيدة (الأمل في الحياة عند الولادة).

–إمكانية التعليم (التمدرس) يتم قياسه بعدد سنوات الدراسة.

–إمكانية تحصيل الموارد الضرورية للحياة الملائمة .

و من أجل تقديم هذه الأبعاد (الصحة، التربية، مستوى الحياة)، يسمح مؤشر التنمية البشرية بتلخيص ثلاث مؤشرات تأخذ قيمة من صفر إلى واحد (كلما كانت قيمة المؤشر كبيرة كلما كانت درجة تنمية القطر مرتفعة) تتمثل هذه المؤشرات في:

–**مؤشر طول العمر و الصحة:** يتم قياسه بأمل الحياة عند الولادة.

–**مؤشر التعليم:** يتم قياسه بنسبة ثُلثين من خلال معدل الأمية عند البالغين، أما عدد سنوات الدراسة فهي تمثل نسبة الثلث.

–**مؤشر مستوى الحياة** : يتم قياسه بالناتج الوطني الخام للفرد مع تعادل القدرة الشرائية (partite pouvoir d'achat).

و فيما يلي جدول يوضح قيمة مؤشري IDH وPIB/H لبعض مجموعات الدول:

[1]يعتبر هذا المؤشر مكملا لمعيار نوعية الحياة المادية، و ه و مؤشر سنوضح كيفية حسابه بنوع من التفصيل في المبحث 3 الفصل 4.

[2] Pillippe D.: op-cit : P 470.

جدول رقم (2–3): مستوى التنمية البشرية لــ 2005

	دليل التنمية البشرية	توقع الحياة بالسنوات	معدل الأمية للبالغين %	معدل التمدرس %	الناتج الداخلي للفرد بالدولار
الدول النامية	0.691	66.1	76.7	64.1	5282
الدول الأقل نموا	0.488	54.5	53.9	48	1499
الدول العربية	0.699	67.5	70.3	65.5	6716
شـــــــــرق آسيا	0.771	71.7	90.7	69.4	6604
أمريكا اللاتـــينية و الكراييب	0.808	68.6	99	83.5	9527
جنوب آسيا	0.661	63.8	59.5	60.3	3416
صحاري إفريقيا	0.493	49.6	60.3	50.6	1998
منظمة OCDE	0.916	78.3	-	88.6	29197
دول عالية التنمية البشرية	0.897	76.2	-	88.4	23986
دول متوسطة التنمية البشرية	0.698	67.5	78	65.3	4876
دول ضعيفة التنمية البشرية	0.436	48.5	54.4	45.8	1112
دول عالية الدخل	0.936	79.2	-	92.3	33082
دول متوسطة الدخل	0.776	70.9	89.9	73.3	7416
دول ضعيفة الدخل	0.570	60	60.2	56.3	2531
العالم	0.743	68.1	78.6	67.8	9543

Source : PNUD : Rapport sur le développement humain .2007

من هذا الجدول يتضح الاختلاف الهام في ترتيب الأقطار بشأن مستوى التنمية الاقتصادية حسب مؤشر التنمية البشرية IDH و كذا حسب PIB/H إذ أن مؤشرIDH يعتبر أكثر دلالة. غير أن هذا المؤشر

مثله مثل PIB/H تعترضه مجموعة من النقائص، حيث أنه لا يبين ما إذا كان مستوى التنمية الحاصل هو ناتج عن إعانات خارجية أو ناتج عن تطورات حقيقية للقطر، و التي تعبر عن ديمومة مسار التنمية. كما أن هذا المؤشر يتميز بالإستقرارية، في حين يسمح بقياس مستوى التنمية و التي تُعتبر ظاهرة ديناميكية.

و في حقيقة الأمر فإن هناك العديد من الإسهامات بشأن اقتراح معايير جدية للتعبير عن مستوى تنمية الأقطار مثل : مؤشر الرفاه و مؤشر الصحة الاجتماعية .....الخ [1].

4 مؤشرات أخرى:

4-1 مؤشر الرفاه ل OSBERG: يتم إعداد هذا المؤشر من خلال متوسط أربعة معايير تجميعية (تلخيصية) تخص على التوالي [2] :

- تدفقات الاستهلاك الجاري: استهلاك السلع و الخدمات المسوقة و غير المسوقة، التدفقات الحقيقية للإنتاج المحلي، الراحة...الخ.

- التراكم الصافي لمخزون الموارد الإنتاجية: التراكم الصافي في السلع المادية، حظيرة السكن، السلع المعمرة، تراكم رأس المال البشري و الاجتماعي، الاستثمار في البحث و التطوير...الخ.

- توزيع المداخيل، اللامساواة و الفقر: يعتبر ها البعد ذا أهمية بالغة، و هو يعبر عن الاضطراب الفكري بشأن عدم القدرة الأفراد على الحماية من الخسائر الاقتصادية المتوقعة.

- درجة الأمان الاقتصادية: يخص هذا البعد المخاطر الاقتصادية الناجمة البطالة، المرض الشيخوخة، فقر المسنين.

و قد قام الباحثان بمعالجة 15 متغيرا يخص الأبعاد السابقة لستة دول من مجموعة التعاون الاقتصادي()، و على الرغم من أن هذا المؤشر يهتم أكثر بالأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية على حساب البعاد البيئية، فإنه أهمية تكمن في الوقوف على التغيرات الحاصلة على المدى البعيد.

4 -2 مؤشر الصحة الاجتماعية : تم اقتراح هذين المؤشر من قبل الباحثين الأمريكيين marc و marque-luiss miringoff ، و هو يسمح بالتعبير عن مختلف المشاكل الاجتماعية التي شهدتها

[1]- محمد عبد العزيز عجمية: التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الإسكندرية 2008 ص 66.

[2]- OCDE : du bien être des nations, le rôle du capital humain et social, paris, 2001, p25.

الولايات المتحدة مطلع 1990، و يتمثل في متوسط 16 معيار اجتماعيا مثل: الصحة، التعليم، البطالة، الفقر، حوادث المرور...الخ.

إن وضوح الفرق بين التنمية الإقتصادية و النمو الإقتصادي أصبح يقتضي اعتماد مؤشرات نوعية لتقييم الأداء التنموي للأقطار، تختلف عن المؤشرات الكمية التقليدية المعتمدة لقياس النمو الإقتصادي. و لعل دليل التنمية البشرية يعتبر بحق مؤشرا هاما لتقييم مستوى رفاه الأفراد، حتى و إن سلمنا بأن مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد يبقى مؤشرا سائدا أيضا .

المبحث الثاني: نظريات و استراتيجيات التنمية

أدى البحث في اختلاف مستويات رفاه الأفراد بين الدول بنفس مستويات النمو الإقتصادي، إلى الإشارة إلى مسألة اختلاف مفهوم التنمية الإقتصادية عن مفهوم النمو الإقتصادي، بعد إن كان ذلك سائدا خاصة قبل النصف الثاني من القرن الماضي. إذ تم التأكيد سابقا إلى تطابق المفهومين، و فيما يلي تقديم لأهم الإسهامات التي تناولت موضوع التنمية الإقتصادية باعتبارها تعبيرا عن التغيير الهيكلي لاقتصاديات الأقطار.

المطلب الأول: نظريات النمو و التنمية

سنحاول في هذه النقطة التعرض إلى مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي، باعتبارها مفهوما مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي. إذ يُعتبر ادم سميث أول من بحث في مسألة ثروة الأمم. وقد امتد استعمال المصطلحين كمفهومين مترادفين حتى بعد الحرب العالمية الثانية تقريبا. وفيما يلي أهم الإسهامات:

1 الفكر التنموي عند ادم سميث:

يعتبر ادم سميث من أول الاقتصاديين الذين اهتموا بموضوع التنمية أو النمو، من خلال كتابة الشهر أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة لسنة 1776، والذي انتقد فيه، إسهام المدرسة الطبيعية و المدرسة التجارية على حد سواء، إذ أوضح يجب التفريق بين الثروة وبين وفرة المعادن الثمينة واعتبار أن التجارة الخارجية هي المصدر الوحيد لثراء الأمم. كما انه انتقد حصر مصدر الثروة في المنتجات الفلاحة من دون اعتبار المهن الأخرى. فحسب أدام سميث [1]، فان أساس التنمية الاقتصادية هو تراكم رؤوس الأموال الناتج عن فائض الإنتاج، أي الفرق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية، أين يستعمل هذا

[1]- محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1996، ص52.

الفائض في الاستثمارات الجديدة. حيث انه و اذا ما توفر السوق الكافي، فان تقسيم العمل والتخصص يأخذان مكانتهما وهو ما ينجم عنه تزايد الدخول وتوسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار.

يعتبر تقسيم العمل عاملا هاما لزيادة الإنتاجية و بالتالي الثروة، باعتبار المزايا التي يمنحها سواء تعلق الأمر بتخفيض التكاليف أو من خلال تحسين التكنولوجيا و زيادة الابتكارات، إذ أن ذلك من شانه زيادة الأرباح، الادخار، الاستثمار و تراكم رأس المال. ويعزز ذلك المزيد من التبادل الدولي و التقسيم الدولي للعمل[1].

كما أن سميث يعتبر أن التجارة الخارجية مصدر مهم للتنمية الاقتصادية، وهو ما من شانه أن يدفع إلى تقسيم اكبر للعمل، وكذلك لنمو الدخل فتصبح عملية التنمية متجددة ذاتيا.

2 – الفكر التنموي عند ريكاردو:

يوضح *Ricardo*، في اقتصاد بقطاع واحد (الفلاحة) مثلا، أن زيادة الإنتاج الكلي، التي تعبر عن النمو الاقتصادي، هي نتيجة معدل العائد أو الربح، و الذي يعتبر كافيا بالنسبة للمستثمرين بما يسمح بضمان دفع الأجور، ومن ثم التوظيف وهو ما يدفع من جديد بخلق الثروة. غير انه مع زيادة تركم رأس المال، فان الاقتصاد يتجه نحو وضع الاستقرار بحيث يتناقص النمو إلى أن ينعدم نهائيا. إذ يرجع ذلك إلى أن زيادة معينة في رأس المال، ومع مرور الوقت وباعتبار قانون تناقص الغلة (ترفع تكلفة المنتجات الفلاحية باعتبار تناقص خصوبة الأرض،فترتفع حصة تكلفة اليد العاملة بالنسبة للناتج)[2].

وفي ظل هذا الوضع التشاؤمي فانه تجدر الإشارة إلى انه ومن أجل التصدي لحالة الإستقرار، عند الكلاسيك، فإننا نجد مجموعة من البديهيات أتت بها المدرسة التقليدية والتي تمثل أفكار إستباقية لنظريات النمو الاقتصادي الحديثة، نذكر منها[3]:

– دور التقدم التقني في استغلال الأراضي ذات الخصوبة المتناقصة.

– تقسيم العمل، و الذي يمثل مصدرا هاما لرفع الإنتاجية.

[1]-مدحت القرشي: التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات و موضوعات دار وائل، 2007 الأردن ص 56 -57.

[2] - André *Martens: l'évolution de la pensée et des débats en économie du développement des temps modernes à l'époque contemporaine : quelques éléments. P 4*
www.sceco.umontreal.ca/ecodev/ (le 23/12/2013)

[3] - Zakane A. : *op-cit :* p42.

- الانفتاح على التبادل الدولي و استغلال مبدأ المزايا المقارنة.

يمكن القول بأن إسهام التقليديين في هذا المجال لا يشكل ما يرقى إلى ما نسميه بنظرية النمو. إذ يتعلق الأمر بمجموعة الأفكار تشترك في تحليل النشاط الاقتصادي في مجمله، من خلال مجموعة من التفسيرات و التحاليل التي تخص مجمعات كبرى مثل، القيمة هالة الاستقرار، تقسيم العمل، التجارة الخارجية...الخ.

3 – الفكر التنموي عند مالتوس: تجسدت نظرة *Malthus* التشاؤمية إلى التنمية الاقتصادية من خلال نظرتين اهتمت الأولي بالسكان، في حين اهتمت الثانية بالطلب الفعال. فبالنسبة للسكان، فانه اعتبر أن تزايد السكان يكون بمتتالية هندسية بينما ينمو الناتج أو الغذاء بمتتالية حسابية، وهو ما يعني أن معدل زيادة السكان هو اكبر من معدل زيادة الناتج، وبالتالي فان النمو السكاني يعيق النمو الاقتصادي حسبه، كما أن نمو الموارد سوف يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة تراكم رأس المال. أما فيما يتعلق بالطلب الفعال، فهو يرى بأنه يجب أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج وذلك من اجل الحفاظ على مستوى الربحية، فهو يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج. و قد اهتم في هذه الحالة بمسألة عدم التوازن بين المدخرات واستثمارات الرأسماليين، والتي يُرجعها إلى ضعف ادخار ملاك الأراضي العمال وهو ما من شأنه أن يقلل الطلب وبالتالي الاستهلاك وهو ما يعيق التنمية[1].

4–الفكر التنموي عند ماركس: يعتبر *Marx* أن الاقتصاد يتكون من طبقتين تتمثل في طبقة الرأسماليين و طبقة العمال. فالرأسماليون هم من يمتلك وسائل الإنتاج، بينما لا يمتلك العمال يسوى قوة العمل. و في هذه الحال فان الرأسماليين يعملون على تحقيق أقصى حد ممكن للأرباح، بصفة تنافسية مع غيرهم من الرأسماليين. وفي هذا الصدد، فإنهم يعملون على إدخال بعض الاختراعات التي تمكنهم من خفض تكاليف الإنتاج بما يمكنهم من الحصول على معدلات ربح مؤقتة تفوق ما يتحصل عليه منافسوهم. غير أن يرى بأن ذلك يترتب عليه المزيد من البطالة. و حسب كارل ماركس فان تحقيق المنفعة العامة للاقتصاد يتطلب تحقيق فائض القيمة، إذ يجب على المؤسسات تخطي المنافسة و الوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج[2].

[1] - André *Martens :Op-Cit ; P5.*
[2]- Ibid

5- نظرية جون ستيوارت ميل : ينظر *Stuart Mill* إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقا لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها[1]:

- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

- أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فان الأرباح تمثل النسبة مابين الأرباح والأجور، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة، وزيادة عدد السكان على وفق معدل *Malthus*، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

6- نظرية شومبيتر:

تأثر *Schumpeter* بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار *Malthus* فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، وقد ظهرت أفكار *Schumpeter* في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939.

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية. ويصف *Schumpeter* هذه الحالة بـــ: التدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على

[1] - André *Martens :Op-Cit ; P5.*

تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحوّل مجال استخدامها. أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح[1].

يعتبر *Schumpeter* أن التنمية تحدث في الغالب في صورة قفزات غير منظمة إذ يعتبر تدفق الاستثمارات الضخمة الدافع للاقتصاد نحو النمو. إذ أن ذلك مرده نوعا من الأشخاص يتمثل في المنظم الذي يبادر بالعملية الاستثمارية، فالتنظيم حسبه هو المفتاح لعملية التنمية، حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات و استعمال أساليب إنتاج جديدة، أو تنمية موارد جديد أو القيام بالولوج إلى أسواق جديدة[2].

7- النظرية الكينزية: تمثلت مساهمة كنيز في الآراء قدمها في كتابة الشهير لسنة 1936 لمعالجة أزمة الكساد التي واجهها النظام الرأسمالي بين 1929 و 1933. إذ توصل آنذاك إلى أن أزمة الكساد ترجع بالأساس إلى جانب الطلب الفعال و ليس إلى جانب العرض مثلما تشير إليه النظرية الكلاسيكية فيما يعرف بقانون ساي .كما قدم مفهوم المضاعف للتعبير عن العلاقة بين زيادة الاستثمار و زيادة الدخل الوطني[3].

وقد أقر كينز بضرورة توجيه النشاط الاقتصاد، حيث أكد على أن الطلب الفعلي يمكن أن يكون عند مستوى أقل من التشغيل الكامل وهو ما يعني عدم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة، أو العكس، وهو ما يتطلب تدخل الدولة لتوجيه النشاط الإنتاجي كضرورة لتحقيق التشغيل الكامل، حيث أن التشغيل الكامل لا يكون تلقائيا[4].

يمكن القول أن مجموعة من هذه الأفكار التنموية لم ترق إلى ما يمكن اعتباره كنظريات للتنمية، إذ أنها لم تفلح في إحداث التنمية في أعقاب الحرب العالمية، و هي فترة شهدت استقلال العديد من المستعمرات بدء من اندونيسيا سنة 1945 إلى كينيا سنة 1963، كما أنها فترة تخللها مشروع لكاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية سنة 1947 بإقرار إعانات قاربت 13 مليار دولار لإعادة إعمار أوروبا، بما فيها روسيا و ألمانيا. و قد سمح ذلك للكثير من الدول من إقامة صناعات بدعم و مساعدة الدولة، مثلما هو عليه الشأن في أوروبا الغربية و حتى الشرقية، و هي صناعات ترافقت مع إعادة بعث و توسيع البنى التحتية التي دمرتها الحرب. و قد انجر عن هذا إحداث نقلة في الفكر التنموي، و تم الإسهام بجدية

[1]- - محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق:ص 91-97.
[2]- نفس المرجع السابق.
[3]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد: النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص: 27.
[4]- نفس المرجع السابق: ص43-50.

في موضوع التنمية **إلى** حد تقديم نظريات و نماذج متعاقبة للتنمية، تم تطورها و إثراؤها كلما عجزت عن تقديم حلول عملية للمشاكل التنموية للمجتمعات.

المطلب الثاني: تكوين رأس المال المادي كمحدد لعملية التنمية

عندما بدأ الإهتمام بعملية التنمية نهاية الحرب العالمية، تم التركيز حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال و معدل نمو الناتج القومي، أي أن المتغير الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم[1].

فالدول النامية عليها أن تستفيد من تجارب الدول الصناعية في مسيرتها إلى طريق النمو الاقتصادي، و هذا من خلال تعبئة مدخرات أكبر و استثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية من شأنها كسر حواجز التخلف و المضي في مسيرة التقدم الاقتصادية. و هو ما أدى بالبحث عن كيفية توفير هذا القدر من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الإستثمار الضخمة، فقد أصبح مسلما بان تراكم رأس المال هو لُب التنمية الاقتصادية، حسب ما ذهب إليه جل علماء الاقتصاد المتهمين بقضايا التنمية و كذا خبراء الأمم المتحدة أواخر الأربعينيات و الخمسينات من القرن الماضي، حتى و إن كان هذا الاعتقاد لا ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية. فالتنمية في هذه المرحلة هي مرادف للنمو الاقتصادي، أما التخلف فما هو إلا نقص لتراكم لرأس المال. و فيما يلي أهم الإسهامات التي اعتبرت أن تكوين رأس المال المادي محدد للتنمية الاقتصادية[2]:

1 نظرية مراحل النمو:

1-1 نموذج Rostow: يقترح (Rostow ; 1960) من خلال كتابه مراحل النمو مخططا للتنمية، باعتبار أنها تعاقب حتمي لخمسة مراحل، كما أن التخلف ليس إلا تأخرا و أن الدول النامية هي ماضي الدول المتقدمة، و أن هذه الأخيرة هي مستقبل الدول النامية. و تتمثل هذه المراحل في:

* **مرحلة المجتمع التقليدي**: تضم هذه المرحلة مجموعة متنوعة من مجتمعات المتنوعة ابتداء من العصر الحجري بفرنسا و حتى وقت الثورة، تتميز مجتمعاتها بأنها ريفية يقوم اقتصادها على الفلاحة، و هي تتميز بـــ:

-إنتاجية ضعيفة جدا و تقنيات بدائية.

- انعدام الإدخار و الاستثمار.

[1]- عجيمة: مرجع سبق ذكره، ص 105.
[2]- نفس المرجع السابق ص 106.

– ذهنيات لا تفضل التغيير.

* **مرحلة ما قبل التنمية:** شهدت هذه المرحلة تغيرات على مستوى المؤسسات، و هي تغيرات ذات طابع خارجي. فمن الناحية الاقتصادية فقد تطورت الزراعة، التجارة و الخدمات، كما اتسمت بظهور الصناعة و أصبح الاقتصاد أقل توجها نحو الاكتفاء الذاتي و أقل محلية، لأن التجارة و وسائل النقل و الاتصالات المتطورة سهلت النمو لكل من الإقتصادين العالمي و المحلي. أما من الناحية الاجتماعية، فقد تميزت هذه المرحلة بظهور نخبة ساهمت بتوظيف الثروات بصفة عقلانية. و قد تميزت هذه المرحلة بـــ:

– تطور التبادلات و التقنيات.

– تحسين الذهنيات.

– ارتفاع معدل الادخار.

* **مرحلة الإنطلاق:** تعرف هذه المرحلة بأنها حد الفاصل في حياة المجتمعات الحديثة، عندما تزول العوائق من طريق النمو الاقتصادي، و بالخصوص عند بداية استغلال رأس المال بمعدل كافي، أي أن النمو يصبح حالة اعتيادية. تتميز هذه المرحلة بـــــ :

–تتغلب المجتمعات على العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي .

–ارتفاع الادخار و الاستثمار.

–إعطاء الأولوية لتحديث الاقتصاد و توسيع الصناعات الجديدة.

–تطور الزراعة و نمو ملموس في مجال الإنتاج.

***مرحلة السير نحو النضج :** يتم في هذه المرحلة استثمار ما نسبته من 10 إلى 20 % من إجمالي الدخل القومي، و يأخذ النظام الاقتصادي مكانه الطبيعي في النظام العالمي. كما أن التكنولوجيا تصبح أكثر تعقيدا، و تبدأ عملية الابتعاد عن الصناعات الثقيلة، و من جهة أخرى فإن ما يتم إنتاجه في هذه المرحلة ليس سبب الحاجة، و إنما هو مسألة اختيار. تتميز هذه المرحلة بـــ:

–ظهور الابتكارات.

–التنويع في الإنتاج .

***حقبة الاستهلاك الضخم:** تسمى أيضا بمرحلة الاستهلاك الكبير، تتميز بقوة الإنتاج إذ يتم التوجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية و الخدمات.

فالملاحظ حسب هذه المراحل، هو أن التنمية الاقتصادية لأي مجتمع قطر تمر عبر مجموعة من التحولات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال مراحل متعاقبة حتميا، و هي مراحل مستمدة من التغيرات التي شهدتها الدول المتقدمة على مر التاريخ.

يمكن توضيح الآلية التي من خلالها يؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال نموذج Harrod Domar.

1 2 نموذج Harrod Domar:

حاول الباحثان **Harrod** و **Domar** بعث النظرية العامة لكينز على المدى البعيد عوضا عن المدى القصير، فهما يعتبران خاصية عدم استقرار النمو و كذا ضرورة تدخل الدولة. و حسبهما فإن لقرار الاستثمار نوعان من الأثر[1]:

- أثر على المدى القصير عند الإنفاق، و هذا بزيادة الطلب الكلي، إذ يسمح ذلك بزيادة الطلب على التجهيزات الإنتاج (أثر المضاعف).
- أثر على المدى البعيد، لم يتجه كينز لتوضيحه في النظرية العامة، و هو أثر يخص جانب العرض و ذلك من خلال زيادة القدرات الإنتاجية(إلا في حالة استثمارات تجديد التجهيزات). حيث اقتصر تحليل كينز على الفترة القصيرة، فيما ذهب Domar إلى توسيع التحليل اثر الاستثمار على المدى البعيد، وهذا بتحديد الشروط التي تسمح للزيادة في الطلب بان تكون كافية بالمقارنة مع الزيادة في العرض المتولد عن الاستثمار.

هذا و يتمحور نموذج Harrod حول ثلاثة مفاهيم أساسية[1]:

ـــ معدل النمو المضمون (gw): و هو يخص معدل النمو الذي يسمح بتوازن سوق السلع على المدى البعيد، أي أن قرارات الإدخار عند العائلات تتناسب مع قرارات الإستثمار عند المؤسسات.

ـــ معدل النمو المحقق، أي معدل النمو الحقيقي للإقتصاد.

ـــ معدل النمو الطبيعي للفئة النشيطة، و هو يعتبر معدلا خارجيا.

إذ أن المسألة حسبه هي بحث الشروط التي يتساوى عندها معدل النمو المضمون مع معدل النمو الحقيقي، أو بالأحرى هل يمكن للاقتصاد إيجاد مسار (un sentier) للنمو المستقر، يسمح بالتوازن المستمر بين قرارات الادخار و قرارات الاستثمار؟ و من جهة أخرى، هل يتوافق معدل النمو المضمون مع معدل النمو الطبيعي؟ أي هل النمو عند التوازن كاف لعدم زيادة البطالة؟

[1] -Zakane A.: Op-Cit; P :43.
[1]- Ibid.

أ ــ مسار التوازن: le sentier l'équilibre

يذهب Harrod في ذلك إلى اعتماد صيغ كثيرة، إذ يعتبر بأن الادخار S يتناسب مع الدخل Y :

$$S=s\ Y \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن s هو الميل الحدي للإدخار : $o < s < 1$

كما يعتبر بأن الاستثمار I يتناسب مع التغيرات الحاصلة في الدخل Yو هذا حسب مبدأ المعجل

حيث أن K هو معامل رأس المال $\frac{K}{Y!}$ ، حيث $\frac{K}{Y!}$ هو العلاقة بين رأس المال المتاح و الناتج.

و حتى يكون هناك توازن في سوقي السلع فإن: $I = S$

بتبسيط العلاقة (3) نجد :

و بترتيب أطراف العلاقة (4) نجد :

$$(5)\ldots\ldots\ldots \frac{DY}{Y} = gw = \frac{s}{k}$$

يكون الاقتصاد في حالة التوازن عندما يساوي معدل النمو المضمون الصيغة $\frac{S}{K}$.

ب ــ معدل النمو المضمون و معدل نمو الفئة النشيطة:

يعتبرا Harrod أن معدل نمو الفئة النشيطة gn، هو معدل خارجي، و يرتبط فقط بنمو السكان، و هذا الأخير لا تؤثر فيه الظواهر الاقتصادية، و حتى يبقى معدل البطالة مستقرا، فإن نمو الفئة النشيطة يجب أن يكون بنفس وتيرة معدل النمو المضمون (gn=gw)، إذن و حتى يكون النمو متوازنا و من دون بطالة ، فإن:

$$gw = gn = \frac{s}{k} \ldots\ldots\ldots(6)$$

ج ــ نموذج Harrod Domar واقتصاد التنمية:

يوضح الباحثان أن مسار النمو السابق المحدد بالصيغة gw هو توازن غير مستقر، كما أنه في حالة اللاتوازن، فإن الإقتصاد لا يرجع إلى حالة التوازن بفعل أدوات أو ميكانيزمات داخلية للتصحيح الذاتي. كما أن المعلمات s, k, n هي ذات طبيعة مختلفة، اجتماعية و ديموغرافية و سلوكيات مستقلة بين الأعوان (العائلات، المؤسسات) يصعب معها بلوغ حالة نمو التشغيل التام[1].

حسب هذا النموذج فإن الشرط الأساسي لأي قطر، حتى يتمكن في زيادة معدلات النمو، يخص زيادة الإدخار. فالادخار الخاص يعتبر غير كاف في البلدان النامية، إذ أن الدولة و كذا الإعانات الخارجية من خلال سياسية العجز الموازناتي، هي الكفيلة برفع معدل الإدخار في الاقتصاد يسمح بتمويل المزيد من الاستثمار و هو ما ذهب إليه Baghwati ، باعتبار أن التنمية ترتبط أكثر بزيادة إنتاجية رأس المال عرض عن زيادة معدل الاستثمار[2].

فالسياسة الاقتصادية المطلوبة حسبهما تهدف إلى تعديل معدل النمو المضمون (المرجو) و تقريبه من معدل النمو الطبيعي، و هذا باعتبار سياسة الميزانية (من خلال توسيع العجز الموازناتي وليس من خلال رفع الضرائب) وأيضا من خلال سياسة نقدية ملائمة.

2- نظريات التغيير الهيكلي:

تركز هذه النظريات على أن التنمية هي مسار لتحويل الهياكل، أي الانتقال من اقتصاد تقليدي معيشي إلى اقتصاد حداثي متحضر و متنوع.

2-1- الحلقات المفرغة لــ Nurske[3]:

يدعم Nurske تحليله بشان التنمية بتقديمه مفهوم الحلقات المفرغة للفقر، حيث أنه يعتقد أن ضعف المداخيل لا يدفع إلى الادخار أو إلى الادخار بصورة غير كافية، و هو ما يعيق الاستثمار، و الذي يعتبر

1- Zakane A.: Op-Cit; P : 45.

2 - Jagdish Bhagwati : la croissance appauvrissante : note géométrique la politique douanière et les gains de l'échange. dans the Review of economic studies vol.xxv.n°3 juin 1958 USA.PP : 209-294.

3-Nurkse Ragnar: Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries. Oxford University Press. New York; 1953.

ضروريا لرفع الإنتاجية هي الأخرى من شانها زيادة المداخيل، و هو ما من شأنه أن يعيق التنمية، خاصة في الدول المتخلفة أو تلك التي تشهد هروبا لرؤوس الأموال.

و حسب Nurske فإن السبيل إلى الخروج من هذه الحلقة المفرغة هو اللجوء إلى رؤوس أموال أجنبية، إعانات أجنبية أو استثمارات أجنبية، باعتبارها المحرك الأساسي لمرحلة ما قبل التنمية التي يوضحها Rostow عند تقديمه لمراحل النمو.

2-2 نموذج Lewis 1954:

ألهم عمل Nurske الاقتصادي الأمريكي Arthur Lewis، إذ قدم نموذجا يعتبر من أول النماذج النظرية للتنمية، الذي يهتم بالتحول الهيكلي لاقتصاد بدائي، و أصبح هذا النموذج نظرية عامة- نظرية فائض اليد العاملة- لتفسير مسار التنمية في دول العالم الثالث خلال الفترة 1960-1970، لتمد آثاره على ما نعتقد إلى وقتنا الحاضر. يقوم هذا النموذج على أن الاقتصاد يتكون من قطاعين: قطاع ريفي فلاحي أو تقليدي، و قطاع حضري صناعي أو حداثي. إذ يعتبر Lewis أن القطاع التقليدي هو ذلك القطاع الذي يشهد فائض في اليد العاملة، أي يشهد بطالة مقنعة، حيث عرض العمل أكبر من الطلب على العمل عند مستوى أجر هو أجر المعشية، و هو أجر أكبر من الإنتاجية الحدية للعمال. و من جهة أخرى فإن أرباب العمل في قطاع الصناعة الفائض يستغلون هذا الفائض لتوسيع صناعاتهم، حيث أنهم يصادفون مرونة لا متناهية في أجور عرض العمل، إذ يدفعون أجورا تسمى بالأجر الصناعي، و هو أجر يفوق أجر المعيشة في القطاع التقليدي لعدة أسباب منها غلاء المعيشة في المدينة. و يعمل الصناعيون على تعظيم أرباحهم من خلال توظيف فائض اليد العاملة المهاجرة إلى المدينة بدافع الأجر الصناعي، إلى حد تساوي هذا الأخير للإنتاجية الحدية للعمال. و من ثم يعمدون إلى إعادة استثمار أرباحهم و توظيف المزيد من فائض اليد العاملة و هكذا. و هو ما يعني أن تحقيق النمو و تراكم رأس المال من خلال مسار متكرر، يلاحظ فيه غياب لتدخل الدولة قائم على التحفيزات التي يحصل عليها العمال، الصناعيون و الفلاحون.

2-3 - أنماط التنمية لـــChenery

على غرار نموذج لويس فنماذج التنمية (أنماط التنمية) تركز على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي أي آلية الانتقال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة . لكن الفرق بين هذه النماذج ونموذج ''لويس'' أنها لا تركز فقط الإدخار كشرط لحدوث عملية التنمية، بل تعتبر شرط

ضروري لكن غي كافي ، فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي والبشري فتتطلب عملية التحول مجموعة من التغيرات الداخلية[1]:

– للهيكل الاقتصادي مثل التغير في النمط الإنتاجي، تغيير النمط الاستهلاكي.

– للهيكل الاجتماعي مثل التحضر والتوزيع السكاني، الثقافة...

وهناك بعض الدراسات في هذا المجال تركز على القيود التي تعرقل التنمية (التحول الهيكلي)، ونقسمها إلى قسمين:

القيود المحلية: المواد الطبيعية للدولة، الحجم المادي والسكاني للدولة، القيود المؤسسية مثل السياسات الحكومية...

-القيود الخارجية : التجارة الخارجية، التكنولوجيا ورأس المال الخارجي...

هذه القيود من شأنها أن تضع الفرق بين الدول من حيث درجة وسرعة التقدم

إلا أننا نجد أصحاب هذا الرأي متفائلون بمستقبل التنمية في الدول المتخلفة، وذلك لاعتقادهم أن الدول النامية اليوم أمامها فرص لم تكن متوفرة للدول المتقدمة في مراحلها الأولى من التنمية، ومن ذلك توفر: مصادر رأس المال، التكنولوجيا، الوردات الصناعية، الأسواق الخارجية ...الخ. هذا كله من شأنه أن يجعل عملية التحول في الدول النامية أسرع من عملية التحول في الدول المتقدمة آنذاك.

استوحي Chenery نموذجه من دراسة أقيمت على مجموعة من الدول المتخلفة بعد الحرب، وخلص إلى أن عملية التنمية لها العديد من الملامح والصفات أهمها[2]:

– الانتقال من الإنتاج الزراعي على الإنتاج الصناعي.

– كما تتطلب تراكم مادي وبشري.

– تتطلب التغير في الطلب الاستهلاكي من التركيز على السلع الغذائية والأساسية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمية.

– نمو والتحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع والمدن الصغيرة إلى المدن الصناعية.

– انخفاض حجم الأسر والنمو السكاني.

[1] -

[2] - André *Martens :Op-Cit ; P19-20.*

- اهتمام أرباب الأسر بالنوع أكثر من الكم.

3- نظرية التبعية :

في الوقت الذي اهتم Rostow أساسا بالحركية الداخلية للتنمية (Dynamique interne de développement)، ظهرت تفسيرات أخرى مغايرة و مختلفة لما جاء به Rostow، و هذا بسبب ظهور التخلف خلال سنوات 1960-1970، عرفت باسم نظرية التبعية.

فحسب هذه النظرية فإن العالم ينقسم إلى قسمين: الوسط الذي يشمل الدول المتقدمة أو ما يسميه Frank بالوطن الأم من جهة، و الدول المحيطة من جهة أخرى و التي تشتمل الدول المختلفة أو ما يسمى بالدول التابعة، حيث أن مسار التنمية ، أو مسار التنمية و التخلف بحسب Gunder Frank، مؤسّس على استغلال الدول المتقدمة للدول المختلفة لإشباع حاجاتها من المواد الأولية و اليد العاملة، من دون التردد في استعمال القوة العسكرية، كما أن الأرباح التي تحققها الدول المتقدمة في الدول التابعة يتم تحويلها إلى الدولة الأم، و إلا فهي توجه لتعيين و تمويل رجال سياسة أو رجال أعمال يعملون لمصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة، و هو ما يسمح بقيام الطبقة البرجوازية بالاستثمار في القطاعات التي لا تعود بالنفع العام [1]. و كذلك تحويل أرباحهم إلى الخارج، و من جهة أخرى تقوم المؤسسات الأجنبية بتحويل أرباحها إلى الدول الأم (الوسيط)، و هو ما من شانه إحداث وضعية النمو من دون تنمية أو ما يسميه بـــ : "تنمية التخلف ".

و حسب Frank فإن الدول التابعة هي التي لها أكثر من غيرها علاقات مع الدول الأم المتقدمة، و هي التي بقيت الأقل تنمية منتصف القرن العشرين، و هو ما أدى بمنظّري مدرسة التبعية بالإشادة بالقطيعة السياسيةـــ و الاقتصادية الحاصلة بين الدول الأم و الدول التابعة. فالتركيز على دور رأس المال المعتبر في عملية التنمية الاقتصادية لم يقتصر على الاقتصاديين التقليديين، بل تحمس له الكثير من الاقتصاديون الماركسيون الجدد (مثل Amineو Frank و Baran) حتى و أن اختلفوا في محتويات البرنامج الاستثماري الواجب القيام به، إذ يؤكد Baran على دور الدولة، و ليس المشروعات الخاصة في تكوين رأس المال على نطاق واسع [2].

و قد ذهب سمير أمين في ذات الاتجاه، إذ ركز على طبيعة النظام الاقتصادي العالمي، إذ قسمه إلى نوعين من الأنظمة، أنظمة متقدمة أطلق عليها إسم المركز، و أنظمة تابعة هامشية، و يكون الإنتاج حسب أمين بداية في المركز بغرض الاستهلاك الجماهيري، حيث أن هذا النظام متمركز حول ذاته، أي يملك

[1]- Frank, Gunder A.: *Le développement du sous-développement*, Paris, Maspéro, 1972. P: 38.

[2] . عجيمة : مرجع سبق ذكره، ص 107 .

قوة دافعة داخلية غير متأثرة بالعلاقات الخارجية. و بالمقابل توجد مناطق تابعة تعمل على تلبية حاجات المركز من خلال الصادرات، و هذا من خلال مسار متواصل لاستنزاف الثروات و تحويلها من الدول المتخلفة إلى دول الوسط الرأسمالية[1].

و حسب Frank و Baran يعتبر هذا الاستنزاف أمرا طبيعيا ناتجا من العلاقات التبادلية يجعل من التخلف سرماديا، باعتبار أن السلطات المحلية ليس في مقدورها استغلال فوائدها الطبيعية لتراكم رأس المال المادي الإنتاجي. فالصناعات التابعة تسمح بدخول رأس المال من الوسط و تحدث تشوهات في الهياكل الاقتصادية، كما أنها تعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية، و هو ما يعيق تراكم رأس المادي الضروري لعملية التنمية[2].

فحسب نظرية التبعية، فإن القطيعة هي السبيل إلى الخروج من دائرة التخلف، و أن هذا الأخير ناتج عن توسع الرأسمالية، أي أن مسار التنمية في الدول المتخلفة متوقف، إذ يجب أن يتم من خلال القضاء على البرجوازية و التغيير الجذري لتوزيع مراكز القوة بين مختلف الطبقات في الدول التابعة، و هذا من خلال التحكم في الثروات الاقتصادية و تبني نهج إشتراكي[3].

المطلب الثالث: تكوين رأس المال على نطاق واسع محدد للتنمية (الدفعة القوية)

يعارض الكثير من الاقتصاديين فكرة أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الدفعات المتقطعة، أي عمليات استثمارية متقطعة، و يرون بضرورة البدء بتنفيذ برامج استثمارية ضخمة حتى تتمكن الدول المتخلفة من التغلب على حالة الركود التي تشهدها. يتحدد هذا الحجم بمستوى كاف لكسر كل الحواجز أو المعوقات الداخلية لإقلاع الاقتصاد، فالبرامج الاستثمارية الصغيرة تعتبر غير كافية لتجاوز حتى عوامل التخلف الذاتي.

يتجسد مضمون الدفعة القوية من خلال الإنفاق الاستثماري الضخم الموجه لتشيد المنشآت القاعدية الأساسية من طرف، مواصلات، وسائل النقل...الخ و كذا تكوين الموارد البشرية. و هي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها، تسمح بخلق وفورات اقتصادية من خلال الآثار الخارجية التي تدرها l'effet d'externalité. كما يوجد هذا الإنفاق الضخم لتمويل استثمارات منتجة، من خلال

[1] - Gisele Belem : du développement au développement durable, cheminement, apports théoriques et contribution des mouvements sociaux. Les cahiers de la CRSDD, collection de recherche n°6-2010 ; p23.

[2] .نفس المرجع السابق، ص : 24.

[3] - نفس المرجع السابق.

إقامة صناعات عديدة متكاملة، بحيث أن إقامة صناعة معينة يرتبط بالطلب الاستثماري المتولد عن صناعات أخرى. فهذه الأخيرة تسمح أيضا بتوليد وفورات اقتصادية من خلال تكامل دالة الطلب الكلي على إنتاج الصناعات في مجموعها باعتبارها متنوعة و متعددة و متكاملة، تلبي حاجات المستهلكين بما يؤدي إلى اتساع السوق أمام كل صناعة وافدة. و بالمقابل فإن الارتباط القائم بين المؤسسات من حيث تجهيزات الإنتاج و الخدمات الملحقة بكل صناعة يقتضي إنشاء جبهة واسعة من الصناعات في آن واحد، و هو ما من شأنه توفير المستلزمات الضرورية لكل صناعة [1].

إن القيام ببرنامج استثمار ضخم سيستفيد لا محالة من خاصية عدم قابلية دالة الادخار الكلي للتجزئة، حيث أن الاستثمار على نطاق واسع يقتضي النظر إلى الادخار نظرة كلية و العمل على تعبئة أكبر قدر منه. فالإستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الناتج القومي، و هو ما يمكن معه زيادة الميل الحدي للادخار بسبب زيادة المرونة الدخلية للإدخار، الأمر الذي يمكن البلدان المتخلفة من زيادة معدل ما تدخره من دخلها القومي مع صعودها في مسار التقدم الاقتصادي، و من ثم زيادة الاعتماد على الموارد المحلية[2].

و في هذا الشأن قدم Rosenstein-Rodan مبدأ الدفعة القوية و عملا على تبرير ضرورتها و تحليل فعاليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دول شرق و جنوب أوربا. فهما يعتبران أن الأسلوب التدريجي للتنمية ينطلق من التصنيع، باعتبار الصناعة السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة و المجال الممكن و الفعال لاستيعاب فائض اليد العاملة في قطاع الفلاحة. و قد فاضلا بين نموذجين:

- النموذج الروسي الذي يقضي ببناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل (صناعات ثقيلة و صناعات خفيفة)، يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي معتمدا فقط على الموارد المحلية.
- نموذج Rosenstein-Rodan : يرفض Rosenstein النموذج الروسي باعتباره يسلتزم قدرا هاما من الموارد، كما أنه يقتضي الضغط الشديد على الاستهلاك المنخفض أصلا، فضلا عن أنه يتجه لعزل الاقتصاد القومي عن الاقتصاد العالمي و هو ما يمكن أن يتسبب في حرمانه من مزايا التقسيم الدولي للعمل. و بذلك فهو يقترح توجيه حجم كبير من الاستثمار لإقامة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة يدعم بعضها بعضا بما يكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد، كما أنه

[1] Martens A. :op-cit. P : 08.

[2] عجمية: نفس المرجع السابق. ص: 118.

يقترح مع ذلك إقامة البنية التحتية و رأس المال الاجتماعي الضروري لإقامة تلك الصناعات الاستهلاكية.

فحسب Rosenstein فإنه يتعين إقامة توازن ليس فقط بين مجموعات الصناعات الاستهلاكية التي يتضمنها برنامجه الاستثماري، بل أيضا بينها و بين مشاريع رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى الاستفادة من مزايا التقسيم الدولي للعمل، و ذلك باستقطاب رؤوس الأموال و استيراد السلع الإنتاجية المتاحة في الدول المتقدمة.

كما انه يرى بأن يكون للدولة دور بارز في عملية تخطيط و تنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية. و هذا من خلال إنشاء مرافق رأس المال الإجتماعي و مجموعة متكاملة من الصناعات الاستهلاكية، و كذا من خلال توفير الموارد التمويلية، لا سيما ضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يكفل لها أداء مهامها الاقتصادية.

يسوق Rodan في هذا الصدد مثالا خاصا بإقامة مصنع للأحذية، إذ يرى بأنه في هذا المصنع سوف يواجه مشكلة تسويق منتجاته، فلا يعقل أن ينفق عمال هذا المصنع كل دخولهم في شراء أحذية هذا المصنع. أما إذا تم بناء عديد المصانع لإنتاج سلع استهلاكية فإن كل مصنع يخلق طلبا على إنتاج المصانع الأخرى.

يعتقد Rosenstein استحالة نجاح صناعة جديدة في بيئة غير صناعية، كما يعتقد أن تواجه الاقتصاديات المتخلفة صعوبة في تمويل البرامج الاستثمارية الضخمة. غير أنه يؤكد على أن دفع عملية التنمية من خلال التكامل القائم بين دالتي العرض و الطلب، سيحقق نموا في الدخل القومي بمعدلات مرتفعة تسمح أيضا بزيادة الميل الحدي للادخار، و هو ما يؤدي مستقبلا إلى تزايد اعتماد البلد النامي على موارده الذاتيةفي تمويل عمليات التنمية.

المطلب الرابع: استراتيجيات النمو

تواجه الدول النامية، في إطار سياسات بعث النمو الاقتصادي، مسألتين هامتين ترتبطان بطبيعة القرارات الواجب اتخاذها بشأن:

-تحديد مبلغ الاستثمار الإجمالي لكل فترة، حيث أن الناتج الوطني يتم توزيعه بين الادخار و الاستهلاك، أخذا بعين الاعتبار الأهداف المتواخاة و كذلك الإمكانيات المتاحة الخاصة بالموارد الوطنية.

-توزيع المبلغ الإجمالي للإستثمار بين مختلف قطاعات النشاط، إذ يعتبر هذا مَكمَن الاختلاف بين ما نسميه بالنمو المتوازن و النمو غير المتوازن.

1- إستراتيجية النمو المتوازن La Croissance Équilibrée:

يعتقد الداعون إلى إستراتجية النمو المتوازن أنه يجب توزيع المبلغ الإجمالي للإستثمار بصفة منتظمة بين مختلف القطاعات الصناعية، إذ يرجع الفضل إلى اعتبار هذه الإستراتجية لأول مرة إلى أعمال Rosenstein –Rodan سنة 1943. و حسبه فإنه يجب رفع القدرة الشرائية لمجموع السكان، إما من خلال رفع المداخيل النقدية أو من خلال تخفيض الأسعار، و هو ما من شأنه زيادة الإنتاجية حيث يتم ذلك من خلال انتقال السكان، بمستويات كافية، من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي، إذ يسمح ذلك بإنشاء المزيد من الصناعات إلى جانب صناعة الأحذية في مثاله الشهير[1].

يُعتبر Nurske أول من صاغ جوهر فكرة الدفعة القوية لـــ Rosenstein تحت تسمية إستراتجية النمو المتوازن . فهو يعتبر أن استثمارا أوليا في صناعة الأحذية لن يكون ذا مردودية إلا إذ سمح بزيادة إجمالية في القدرة الشرائية، و التي من شأنها ضمان المنافذ الكافية لهذه الصناعة، هي الأخرى لا يمكن أن تنتج عن طريق استثمارات أخرى[2].

و هي هذا الشأن يركز Nurske على مفهوم الحلقة المفرغة الثانية للتخلف، حيث أن مردودية الاستثمار ترتبط باتساع حجم السوق، و أن اتساع حجم السوق يرتبط بتحقيق استثمارات أخرى [3].

كما يؤكد بأنه لا يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من الصناعات أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد، بل يمكنها أن تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة[4] .

و من أجل توفير الموارد المالية الضرورية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم، يدعو Nurske إلى اعتماد الموارد المحلية في المقام الأول، و لذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية، و التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر الموارد الأولية[5].

ترجع الفكرة الأساسية Nurske إلى أنه في حال تنمية قطاع واحد، فإن انخفاض تكاليف هذا القطاع تكون غير كافية لتعويض آثار انخفاض في الأسعار، باعتبار أن الطلب على سلعة هذا القطاع هو غير مرن تماما. حيث أن منحنى الطلب يقع عندها فوق منحنى التكاليف عند المستويات الدنيا للإنتاج، غير

---

[1]. H.Vander Eycken: Croissance équilibrée ou déséquilibrée ?
https://dipot.ulb.ac.be/dspace/bitstream/2013/11649/1/ber-0120.pdf

[2]. Op-cit, P : 255

[3]-Nurkse Ragnar: Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries. Oxford University Press. New York; 1953.

[4]- عجيمة نفس المرجع السابق، ص: 121. .

[5]- عجيمة: نفس المرجع السابق.

أنها تصبح فوقه بالنسبة للمستويات المعتبرة للإنتاج الناتجة عن تنمية هذا القطاع [1]. و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل (2-1): دالة الطلب و دالة التكاليف حسب Nurske

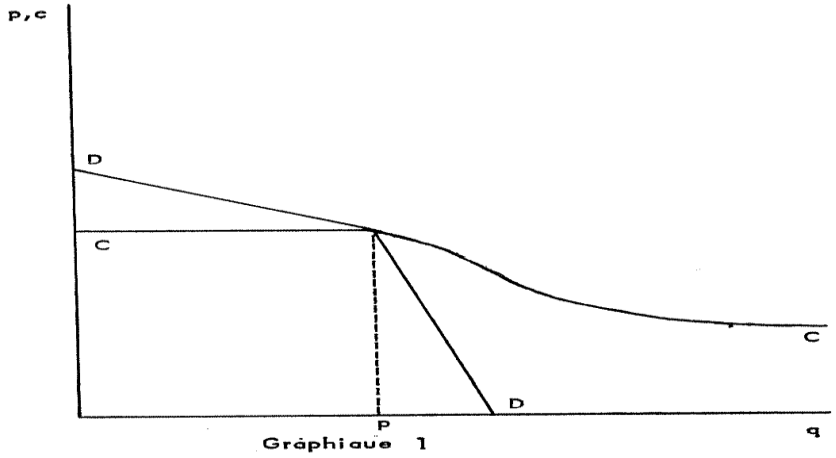

Graphique 1

Source : H.Vander Eycken; P256

من خلال الشكل أعلاه، يكون منحنى الطلب (DD) مرنا بالنسبة لمستويات الإنتاج الخاصة باستعمال تقنيات تقليدية، و تصبح غير مرنة بدء من النقطة P، كما أن دالة التكاليف للمدى البعيد (CC) تكون أفقية إلى مستوى الإنتاج الذي تصبح عنده التقنيات الرأسمالية ذات مردودية، لتتناقص بعدها و لكن مع بقائها فوق دالة الطلب. يتضح من ذلك أن الاستثمارات الضرورية لبلوغ مستوى الإنتاج P لا يمكن أن تكون ذات مردودية. فعدم مرونة منحنى الطلب، بعد المستوى P، يعتبر النقطة الفاصلة لتبرير Nurske. و لجعل الاستثمارات ذات مردودية، يجب بداية إزاحة منحنى الطلب كليا إلى اليمين، و ذلك من خلال رفع القدرة الشرائية. إذا يتطلب ذلك تنويع الاستثمارات من خلال توزيعها بين صناعات مختلفة، و التي بدورها تسمح بخلق و ضمان، و بصفة آلية، منافذ لبعضها البعض، و هذا من خلال تطبيق قانون المنافذ لـــ Say. إذا لا يعني ذلك توزيعها بصفة متساوية بين مختلف القطاعات، و إنما بما يتناسب مع مكانة كل قطاع من حيث الطلب الكلي. و هو ما يتطلب دورا حيويا للدولة في تخطيط عملية التنمية، يؤخذ فيها بعين الاعتبار التغيرات المحتملة للطلب الكلي من خلال التوقعات الخاصة بتطور كل من الاستهلاك و الدخل[2].

[1].H.Vander Eycken: Op-cit, p 256.
[2] -H.Vander Eycken: Op-cit,; P: 264.
https://dipot.ulb.ac.be/dspace/bitstream/2013/11649/1/ber-0120.pdf

غير أن نظرية " النمو المتوازن " تواجه نقدا يخص عاملين مهمين [1]:

– عدم اعتبار الإمكانيات المتاحة عن طريق التجارة الخارجية (الصادرات)، حيث انه في حال تصدير سلع القطاع الواحد، فإنه يمكن زيادة الإنتاج من نقص في الطلب، و يعتبر عندها العالم الخارجي منفذا لهذا القطاع، إذ يستفيد الاقتصاد من انخفاض التكاليف الناجم عن الاقتصاد في غلة الحجم.

– إعتبار الاقتصاد المغلق كإطار لفعالية إستراتجية النمو المتوازن، حيث أنه لا يمكن حصول نمو متوازن إلا إذا كانت عوامل الإنتاج عالية المرونة (أي أن عرض عوامل الإنتاج مرن)، و من جهة أخرى فإن الاقتصاد المغلق لا يسمح بالاستفادة بما يكفي من اقتصاد غلة الحجم و من الاقتصاديات الأخرى.

كما أن هناك إنتقادات أخرى لهذه النظرية تخص فرضيات مرونة عرض رأس المال، و في فائض يد العاملة في القطاع التقليدي الفلاحي، و كذلك عدم مرونة اليد العاملة المؤهلة، حتى أن غياب عنصر التسيير يعتبر عامل إنتاج ضعيف المرونة، إذ تشهد الدول المختلفة نقصا حادا في الكفاءات القادرة على تسيير الوحدات الإنتاجية.

2 إستراتجية النمو غير المتوازن

على عكس إستراتجية النمو المتوازن، فإنه في حالة النمو غير المتوازن، يتم توجيه المبلغ الإجمالي للإستثمارات إلى قطاعات محددة تعتبر ذات أولوية. و قد تباينت وجهات نظرا الإقتصاديين لتبرير أهمية و ضرورة اعتبار إستراتجية النمو غير المتوازن. إذ أنه حسب Rostow يجب أن توجه الاستثمارات إلى ما يسميه بالقطاعات المحركة Leading sectors، كما أن Paul Bairoch، و من خلال دراسة مقارنة بين واقع الدول النامية و الدول المتقدمة بيّن ضرورة اعتماد مسارات مختلفة للنمو[2].

نجد أيضا من التبريرات المقدمة في هذا الشأن تلك التي قدمها كل من Streeten [3] و Hirschman[4]، إذا أكد الأول على دور عدم التوازن في تنمية الحاجات و بالتالي الطلب، في حين سلط الثاني الضوء على تأثير عدم التوازن على تنمية الاستثمارات (Les investissements induits).

يقترح Hirschman مخططا للنمو غير المتوازن، يعتبر فيه أن نمو نشاط إنتاجي معين A– مثل صناعة النسيج– يعني زيادة المشتريات من نشاطات أخرى B - كشراء الصوف من الموالين مثلا– و هو ماله أثر قبلي Effet en amont. و بالمقابل فإن ذلك يسمح بزيادة المبيعات إلى نشاطات أخرى C –

[1] -H.Vander Eycken: Op-cit; P: 260.
[2].Paul BAIROCH : Révolution industrielle et sous développement, SEDES, PARIS ; 1963.
[3]. P. Streeten: Unbalanced Growth, Oxford Economic Papers, 1959.
[4]. A.O Hirschman: the strategy of economic development; Yale; 1958.

مثل بيع الخيط إلى الخياط أو النساج- و هو ما له أثر بعدي Effet en aval. فهذه الآثار هي مباشرة و غير مباشرة أيضا، حيث أن زيادة إنتاج القماش يسمح بزيادة مبيعات القماش إلى صانعي الألبسة و حسب Hirschman فإن النمو يجب أن يركز على ترقية الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية التي لها آثار قبلية و بعدية، مباشرة و غير مباشرة. و من هذا المنطلق فإن تنمية القطاع A - صناعة النسيج- يتطلب تنمية القطاع B - تربية المواشي- لأن تربية المواشي من شانه توفير الصوف، التي تعتبر كمدخلات لصناعة النسيج[1].

فهو بذلك يشير مسألة البحث في أولوية القطاعات بدءا بالعملية الاستثمارية، حيث يعتقد بضرورة البدء بالاستثمار في القطاع الذي يتميز بدرجة ارتباط عالية مع القطاعات الأخرى. و قد قدم كل من Chenery و Watanabeجدولا يسمح بتقييم درجة الارتباط البينية للقطاعات، أوضحا فيه أن أكبر درجة ارتباط تلك التي تخص قطاع الحديد و الصلب. و هو ما يعني أن الأولوية المعطاة لصناعة الحديد، في العديد من الدول النامية، ليست دون مبرر ، في حين أن الزراعة و الصناعات التحويلية الإستراتجية لم تتمكن من بعث النمو. أما في مسألة الاختيار بين استثمار الإنتاج المباشر و الإستثمار في البنية التحتية، فإنه يعترف بضرورة وجود حد أدنى ضروري للمنشآت القاعدية لضمان مردودية الاستثمارات الإنتاجية المباشرة[2].

يعتبر Hirschman أن الأثر البَعدي أكبر من الأثر القبلي، حيث أن انخفاض التكاليف في القطاعات الأخرى، و الذي يحدثه النشاط الأولي، يسمح بخلق المزيد المؤسسات في هذه القطاعات، غير أن الطلب على المدخلات في النشاط الأولى يتطلب أيضا إنشاء صناعات لتوريد هذه المدخلات، هذه الأخير يمكن استيرادها. و بذلك فإن إستراتيجية النمو تسمح بتحفيز الاستثمار، و ذلك بدافع الحاجات الموجودة، و كذلك بخلق أخرى جديدة عند المستهلكين، و بعدها بدافع التجديد و في الأخير تنمية الطلب الناجم عن الصناعة.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و نظام الحوكمة

أوضح عديد الاقتصاديين في أعقاب الصعوبات التي واجهتها الدول الصناعية منذ ما يقرب ثلاثة عقود بشان إعادة بعث النمو، أهمية المؤسسات في النشاط الاقتصادي، و هي التي لم تتم الإشارة إليها سابقا

[1].MARTENS : Op-cit, p 09-10.

[2] H. B. chenery & T. Watanab : Interaction comparisons of the structure of production, Economica,1958. cité par : Martens(op-cit; P 16).

عند solow وHarrod مثلا، و أصبحت في صلب الاهتمامات. كما أن التباين الحاصل في نتائج البرامج التنموية بدول الجنوب أدت بالبحث في أسباب ذلك. وقد تم في خضم الإجابة على هذه التساؤلات اعتبار الحكم الراشد لدراسة التفاعلات بين الهياكل السياسية و الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو، التنمية و الإقتصاد المؤسساتي

يتوقف البحث في موضوع النمو الإقتصادي على نظرتين، النظرة الطبيعية Approche Naturaliste، و التي تَعتبر أن الظروف الطبيعية و الجغرافية تُعد من أهم محددات النمو الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بمستويات ايجابية أو سلبية. في حين أن النظرة المؤسساتية تُعتبر أن العوامل المؤسساتية هي المحدد، و هو ما توقفت عليه الدراسات التجريبية حيث أن ينبغي الإشارة إلى نقطتين أساسيتين:

–يوجد نوعان من المؤسسات مؤسسات جيدة و أخرى سيئة .

–المؤسسات الجيدة هي التي تدعم التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، في حين أن الثانية تكبحه أو تمنعه.

و يمكن التطرق إلى أهم النظريات الاقتصادية التي تعتبر أن للمؤسسات دور حاســـــــم في النمو الاقتصادي كما يلي:

1 - **نظرية النمو الاقتصادي** : بالرجوع إلى نظريات النمو الداخلي، فإن كل من Barro، Lucas و Romer يعتبرون بأن مصادر النمو تتمثل تباعا في: تراكم المعارف، رأس المال البشري، التعلم بالتمهين، الابتكارات التكنولوجية، و المنشآت القاعدية (التكوين، البحث، الاتصال...الخ). و هي تُعتبر عناصر تعلب دورا هاما في الاقتصاد، باعتبارها تولد ما نسميه بالوفورات الخارجية Externalités Positives.

و في هذه الحال، فإن لا يمكن وفقا لمبادئ السوق، دفع أجور لمنتجي هذه الوفورات (خاصة ما تعلق بالمعارف)، فالمبدعون لا يتلقون مقابلا عن إبداعاتهم بل يتطلب الأمر حمايتها عن طريق تسجيل براءات الاختراع، و نكون بذلك انتقلنا من الحديث عن مبادئ السوق لتعويض المبدعين إلى الحديث عن منطق مؤسساتي يخص حماية الملكية الفكرية [1]. و في هذا الإطار، و من اجل تحفيز المبدعين فإن الدولة تقوم بإدراج آليات جبائية من خلال وضع هياكل و نصوص قانونية تدعم البحث و التطوير.

[1]- Ameziane Ferguene: Croissance économique et développement: Nouvelles Approche, éditions CAMPUS OUVERT, France. 2011, P71.

و في المقابل، فإنه وفق المبادئ السوق لا يمكن معاقبة مُصدري الوفورات السلبية كالتلوث، فالمؤسسات لا تدفع مقابل عما تسببه من انبعاثات ملوثة، و هو ما يتطلب تدخل الدولة من خلال وضع معايير ضد التلوث و فرض رسوم على المؤسسات المتسببة في ذلك، و هو ما يعني أنه لا يمكن إخضاعها لقواعد السوق، و إنما تتدخل الدولة لضبط الظاهرة [1].

و صفوة القول أنه حسب نظرية النمو الداخلي فإن تدخل الدولة يعتبر ضروريا للحد من الوفرات السلبية و تدعيم إنتاج الوفورات الايجابية، و التي تعجز فيه آليات السوق من بلوغ المنفعة الاجتماعية للدولة، و بذلك فإن تدخل الدولة يعتبر ضروريا من منطلق تغيير المحيط المؤسساتي بما يتوافق مع دعم النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي.

2 نظرية الاقتصاد المؤسساتي :

لا يتوقف بعث النمو الاقتصادي، حسب هذه النظرية، على البحث عن العوامل الأساسية التي تسمح بتراكم رأس المال على المدى البعيد فقط، و إنما يتوقف أيضا على المؤسسات التي تضبط العلاقات بين مختلف أعوان المجتمع (اتفاقيات ، معايير و إجراءات...الخ)، فهي تلعب دورا حاسما فيما يتعلق بمستويات تكاليف الإنتاج و التبادل مثل تكلفة التفاوض حول العقود و الأسعار...الخ.

و بصفة أدق فإن المؤسسات، من خلال تقديم قواعد اللعب الاقتصادية règles de jeux، لها أثر هام خاص بتحفيز الأعوان الاقتصاديين (أفراد، مؤسسات صغيرة ، مؤسسات كبيرة .....) على الإلتزام بصفة كلية في النشاطات التي تعتبر في صلب مسار النمو الاقتصادي: الإنتاج، الاستثمار، التكوين، البحث، الابتكار...الخ.

و في هذا الصدد يوضح D.North [2] أنه بحسب نظام التحفيز الاجتماعي لبلد ما، حيث إذا كان على أساس الكفاءة و الجدارة أو العكس- أي على ساس المحاباة أو الانتماء إلى فئة أو مجموعة- فإن تحفيز الأفراد لا يكون بصفة مماثلة لمتابعة التكوين، الاستثمار، الإبداع أو تحمل المخاطر ...الخ. فإذا كانت المؤسسات تعني أن تجميع الثروة يتم أساسا عن طريق السرقة أو القرصنة، فانه سوف تكثر جمعيات السرقة و القراصنة في المجتمع.

[1]- Ameziane Ferguene: op-cit; P72.

[2] . D.North (1990): Institutions, Institutional change and Economic performance, Cambridge University Press.

ما يلاحظ في هذه النقطة هو ضرورة الاهتمام بالبعد التشريعي و القانوني للحياة الاقتصادية، التي تتميز أحيانا بندرة الموارد و أحيانا بصراعات المصالح بين الأعوان، و هو ما قد ينجم عنه تصفيتها بصفة مادية.

و تتجلى أهمية وجود منظومة مؤسساتية للقوانين والقواعد القانونية التي تكفل إعادة و إقامة حد أدنى من التنظيم و عدم التأكيد، إذ يستحيل من دون ذلك ممارسة النشاط الإنتاجي و الاستثماري...الخ. و يتوقف تطوريها على ذهنيات متخذي القرار الذين غالبا ما يخشون التغيير لما لذلك علاقة بمصالحهم في إبقاء الوضع على ما هو عليه، و بذلك فإن وتيرة النمو تكون ضعيفة. و هو ما يتطلب إصلاحا مؤسساتيا يهدف إلى البحث عن مسار النمو الأمثل، و ذلك من خلال تقديم قواعد جديدة قائمة على مفاهيم الشفافية، الثقة...الخ.

3 نظرية الضبط

قامت مدرسة الضبط [1] théorie de la régulation بداية السبعينات في فرنسا، بتطوير تحليل جديد لعناصر النشاط الاقتصادي و القائم على ثلاثة عناصر توضح بصفة جلية العلاقة بين المؤسسات و النمو الاقتصادي، تتمثل في[2]:

– **أسلوب التراكم**: يتمثل في مجموع التنظيمات التي من شأنها ضمان التقدم العام، تقدم يتناسب مع تراكم رأس المال.

– **أسلوب التنظيم**: يتمثل في مجموع الإجراءات و السلوكيات، الفردية و الجماعية، التي تسمح بـــ:

- إعادة بعث العلاقات الاجتماعية بشكل مستمر و متجدد.
- دعم و تحفيز نظام التراكم القائم.
- ضمان مواءمة القرارات المركزية بشكل آلي مستمر.

– **شكل المؤسسات**: يتبلور الشكل المؤسساتي الذي قدمه منظرو هذه المدرسة بشكل أساسي من خلال[3]:

– **الشكل النقدي**: تعبر النقود عن علاقة اجتماعية بالأساس، تسمح بضبط موضوعات السوق، فهي تسمح بالتعبير عن العلاقة بين مختلف الفاعلين في المجتمع سواء في سوق العمل، سوق السلع..الخ.

[1] من اهم روادها : Saillard (1995), B. Billaudot (1996), M. Aglietta

[2]. Roert Boyer: une théorie du capitalisme est-elle possible ? Odile Jacob, paris 2004. P : 19-20.

[3]. Ibid.

- **شكل علاقة الأجر: أي** طريقة التعاقد مع المستخدم في المؤسسة، أو التعبير عن العلاقة رأس المال/ العمل، و ذلك بالتطرق إلى مجموعة مختلفة من أنظمة العمل، أنماط حياة العمال، أنظمة الإنتاج..الخ.
- **طبيعة المنافسة:** تعبر عن نمط تنظيم العلاقات بين مختلف الأقطاب ذوو الاستقلالية من حيث اتخاذ القرار.
- **شكل الدولة:** طبيعة تدخل الدولة في الاقتصاد .
- **شكل الانضمام إلى النظام العالمي :** طبيعة علاقة الدولة بباقي دول العالم.

بتطبيق عناصر التحليل هذه على فترة التطور الاستثنائي الذي شهده الغرب بعد الحرب العالمية، فقد تم تقديم مفهوم نمط النمو لـــ Ford (Mode de croissance fordiste)، و الذي أخذت فيه المؤسسات مكانة هامة، و هو يتميز بمجموعة ارتباطات سليمة ناتجة عن دور مؤسسات خاصة. فمثلا، فإن علاقة الأجر تحدد بناء على الإنتاجية، و هي مضمونة في إطار مؤسساتي خاص بالاتفاقيات الجماعية يسمح بتوزيع الثروة بين رأس المال و العمل. و هو توزيع يسمح بصفة مستمرة بتحسين القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة، و هو ما يؤدي بالنمو المنظم للطلب على الاستهلاك ،الاستثمار ....الخ.

قدمت النظريات السابقة بوضوح علاقة المؤسسات بالنمو الاقتصادي، غير انه ليس كل المؤسسات تلعب دورا إيجابيا، و إنما ينبغي تحديد تلك التي لها أثر ايجابي و تلك التي لها دور سلبي، إذ يتوقف ذلك على المعايير الآتية[1]:

-**من الناحية القانونية:** يجب أن تضمن هذه المؤسسات احترام حقوق الملكية لكل الأعوان بغض النظر عن انتماءاتهم .

-**من الناحية السياسية :** يجب أن تسمح بممارسة الحكم من قبل النخبة و مستلمي السلطة بما يمنع من استغلالهم لنفوذهم لتغيير قواعد اللعبة السياسية، أو التملك بطريقة غير شرعية (الرشوة ، الاختلاس ، ...الخ).

-**من الناحية الاجتماعية:** يجب أن تسمح بالتوزيع العادل و المعقول للمداخيل، بما يسمح بتفادي تركيز الثروة في يد أقلية من جهة، و كذا تقديم المساعدات للفئات ضعيفة الدخل.

-**من الناحية الثقافية و الإنسانية :** يجب أن تسمح بترقية تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع بغض النظر عن الانتماءات العرقية و الدينية ...الخ .

[1] - Ameziane F.; OP-cit, P :75.

ما نخلص إليه هو أن مسألة دور المؤسسات في الأداء الاقتصادي للدولة أخذ اهتماما بالهياكل السياسية، من حيث شرعيتها، تبنى مبدأ الشفافية، الإهتمام بمشاركة المواطنين، أو بصفة عامة علاقة مسؤولي الهياكل السياسية بالمواطنين، و هو ما يبعث بالخوض في إشكالية طبيعة نظام الحوكمة (الحكم الراشد).

المطلب 2: طبيعة نظام الحكومة و التنمية الاقتصادية

على الرغم من أن إسهام نظرية النمو الداخلي غير قابل للنقاش و مؤكد، إلا أنها لم تأخذ بالحسبان معلمات أخرى غير اقتصادية للنمو الاقتصادي، بالخصوص البعد السياسي، أو بعبارة أخرى فهي لم تهتم بالمحيط الاجتماعي و السياسي الذي يشتغل فيه الأعوان الاقتصاديون.

و على هذا الأساس، و أخذا بعين الاعتبار هذه الأبعاد، فقد تناولت عديد الدراسات التي أهمت بموضوع النمو الاقتصادي و التنمية بداية تسعينيات القرن الماضي[1]. و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن الهيئات المالية الدولية هي الأخرى أسهمت في توضيح دور الأبعاد السياسية و الاجتماعية في النمو الاقتصادي، كنتيجة للإخفاقات التي عرفتها مخططات التثبيت و برامج التعديل الهيكلي في البلدان النامية.

1 - فرضية التقارب المشروط و البعد السياسي الاجتماعي للتنمية:

قدم R. solow في نموذجه الشهير (Solow, 1956) مسألة استدراك الدول الصناعية في الشمال من قبل الدولة النامية في الجنوب، أي تقارب وضع الاقتصاديات العالمية على المدى البعيد، غير أن بعض مؤيديه أوضحوا بأنه هذا التقارب هو ليس بالحتمي ، و إنما يتوقف على شروط اجتماعية و سياسية يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- الممارسات الخاصة بالرشوة، التسلط و المحاباة.
- غياب ضوابط خاصة بالمنازعات الاجتماعية، الدينية و الإثنية.
- عدم احترام حقوق الإنسان و منها حقوق الملكية.
- عدم وجود آليات خاصة بمحاربة الفقر و اللامساواة ...الخ.

و من هذا المنطلق فإن مسار التقارب يبقى ممكنا شرط إقامة نظام حوكمة مماثل لما هو عليه في الدول النامية. و قد تمت، بصفة معمقة، دراسة فرضية التقارب المشروط بطبيعة نظام الحوكمة الراشد في

[1]- من أهم الدراسات: (A. Varoudakis, 1996) ; (A. Alesina et R. Perroti, 1994) ; (R.J.Barro, 1996)
[2]. Ameziane F.: Op-cit, P: 77-78.

البلدان النامية من قبل العديد من الإقتصادين، الذين بذلوا قصارى جهدهم لتوضيح أهمية و أثر المتغيرات الاجتماعية و السياسة في ديمومة النمو و التنمية[1].

ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسات هو أن مسألة التقارب، و استدراك الدول النامية للدول الصناعية يتوقف على مدى اعتماد نظام حوكمة الشأن العام من نفس طبيعة نظام حوكمة هذه الأخيرة، أساسه الشفافية، احترام حقوق الملكية و الحريات الفردية و الجماعية، الإرادة (éradiquer) الواضحة لمحاربة الرشوة من خلال نصوص قانونية و قضائية خاصة. و هو يمنحها نمطا متسارعا للتنمية يسمح لها باستدراك الدول المتقدمة.

2 – الحكم الراشد، تجديد لمقاربات وممارسات التنمية

واجهت الهيآت المالية الدولية صعوبات واضحة عند تنفيذ برامجها، مخططات التثبيت بالنسبة لصندوق النقد الدولي وبرامج التعديل الهيكلي بالنسبة للبنك العالمي، و هو ما جعلها عرضة للانتقادات، إذ لم يقتصر الأمر عند الخبراء والحكومات فحسب، وإنما خص الأمر انتقادات من داخل هذه الهيآت نفسها[2].

وقد كان لهذه الانتقادات الأثر الواضح على السياسات المتبعة من قبل مسؤولي هذه الهيآت، وتم الاهتمام أكثر بالنقائص Retombés الإجتماعية و السياسية التي تضمنتها برامجها على حساب المقاربات الاقتصادية لقضايا التنمية، وكذا النصوص و الآليات المناسبة لتنفيذها.

وأصبح مصطلح " الحكم الراشد " مستعملا من قبل الهيأتين يعبر عن محاربة الفقر، وأصبح بذلك أبلغ مفهوم لتفسير التنمية في اقتصاد عالمي متكامل، وذلك في تعبير عن مجموع مبادئ تسير الشأن العام، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، الشفافية ومحاربة الفساد. حيث يؤخذ ذلك بعين الاعتبار عند اللجوء إلى هذه الهيآت لطلب المساعدات.

[1] - R.J.Barro, 1996 ; op-cit : p 3

[2] -voir :

- J. Stéglitz : la grande désillusion, échecs de la mondialisation ; édition Fayard Paris ; 2002.

- W. Easterly: The exlusive quest for growth. Economists Adventures and Misadventures in the topics, MIT press; 2001.

وقد اهتم العديد من الباحثين بتحليل مفهوم الحكم الراشد بصفة معمقة، إذ تم التأكيد على أن الحكم الراشد يتوقف على ثلاثة عناصر تهتم بطريقة تصميم وتنفيذ السياسات التنموية، وكذا طريقة تسير شؤون الدولة على مختلف المستويات التنموية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي[1]:

1 تخص المسألة الأولى طبيعة السياسات العمومية: ما هي السياسات العمومية المعتمدة، و التي لها أثر إيجابي كافي على مسار النمو الاقتصادي؟

2 أما المسألة الثانية فهي ترتبط بطريقة اتخاذ القرار وتنفيذ التعليمات: كيف يتم إعداد السياسات الاقتصادية؟ وما هي الإجراء المعتمدة عبر مختلف المستويات لتنفيذها؟

3 تخص المسألة الثالثة تقيم نجاعة اختيارات وتوجهات السياسات العمومية: إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف المتوخاة؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات، تسمح للبنك العالمي و صندوق النقد الدولي وحتى هيأت دولية أخرى- في ظل المقاربات الجديدة- بتقييم طبيعة نظام الحكومة لدولة ما أهو جيد أم سيء، إذ يتوقف منح القروض للدولة التي تتميز بنظام حوكمة جيد أو راشد فقط. و هو ما يعني أن المقاربات الجديدة للتنمية تقوم على طبيعة نظام الحكومة، وتأخذ بعين الاعتبار دور البعد الاجتماعي السياسي في التقدم الاقتصادي.

المطلب الثالث: دراسات تجريبية لتبيان أثر أبعاد نظام الحوكمة على التنمية

سنحاول في هذه النقطة تقديم نتائج بعض الدراسات التجريبية التي اهتمت بموضوع الدراسة، على أن نقتصر على تقديم دراسة على الأقل في واحد من الأبعاد الثلاثة التي تم تقديمها سابقا من أبعاد نظام الحوكمة، و هي دراسات اهتمت بالنمو الاقتصادي باعتباره ذا أسبقية لتفعيل التنمية الاقتصادية.

1 أثر الديمقراطية و الإستقرار السياسي على النمو الإقتصادي:

تعتبر دراسة **Alesina و Perotti** من أهم الدراسات المرجعية في هذا الشأن، تناولا فيها أثر كل الديمقراطية و الإستقرار السياسي على النمو الإقتصادي، و ذلك بعد تعريف و قياس كل من متغيري الدراسة، الديمقراطية و الإستقرار السياسي[2].

[1] -Ameziane Ferguene: op-cit, p80.

[2]- Alesina A. et Perotti: the political Economy of growth : a critical Survey of the recent literature the world bank review; vol.8. N° 3; PP 351-371.

و قد بحثا بداية مسألة النمو بين الأنظمة الديمقراطية و الأنظمة الديكتاتورية؟ فبغض النظر إلى الديمقراطية على أنها تعبر عن تنظيم انتخابات بشكل منتظم و بطريقة حرة و تنافسية من خلال تعددية سياسية، أو أنها تعبر درجة الحريات المدنية و الاقتصادية التي يتمتع بها المواطنون، فإن الواقع يثبت وجود بعض الدكتاتوريات التي تعتبر غير ديمقراطية حسب التعريف الأول، إلا أنها منحت قدرا هاما من الحرية المدنية، و بالخصوص الاقتصادية، لمواطنيها مثلما هو عليه الأمر بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا[1].

و في هذا الصدد أشار الباحثان إلى انه الحريات المدية و التعددية السياسية يمكن أن تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، من منطلق أن وجود قدر من الحرية السياسية يسمح باتساع صوت جماعات الضغط في الساحة السياسية، و هو ما يعني أن مطالبهم يشان إعادة التوزيع من شأنها تجميد التشريع، أو أن الإستجابة لهم تتطلب المزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسات إنفاق غير إنتاجية، فضلا عن احتمال بطء المؤسسات الديمقراطية في الاستجابة للصدمات الخارجية، و استحباب السياسيين لسياسات قصيرة الأجل من اجل إعادة انتخابهم. غير انه حتى و إن سلمنا بأنه قد يكون للحريات أثر سلبي، فإنهما أشارا إلى مسالة تعزيز روح المبادرة و أنشطة السوق بفعل الحريات الاقتصادية، و هو ما من شأنه تعزيز النمو و تراكم رأس المال[2].

كخلاصة لما سبق، فقد توصلا من خلال هذه الدراسة التجريبية إلى أن الديمقراطية ليس لها أثر على النمو، لا إيجابا و لا سلبا. و مفاد ذلك أن الكثير من الديكتاتوريات (في جنوب شرق آسيا مثلا) حققت معدلات نمو جيدة، في حين أن أخرى (في إفريقيا و جنوب أمريكا) لم تنجح في تحقيق معدلات نمو مقبولة. و بالمقابل نجد بأن وضع الدول الديمقراطية متجانس، حيث نجد أنها حققت نتائج أفضل بكثير من تلك الدول الديكتاتورية سيئة الوضع، و لكن ليس أفضل حالا من الدكتاتوريات الناجحة[3].

كما تناول الباحثان في الجزء الثاني من هذه الدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي و النمو الإقتصادي؟

و باعتبار أن الاستقرار السياسي يعبر عن الاضطرابات الاجتماعية، التي من مظاهرها الاحتجاج السياسي و الاجتماعي كالمظاهرات، أعمال الشغب، العنف، الاغتيالات..الخ، أو بدرجة تغير

[1]- Alesina A. et Perotti: op-cit ; p: 352.
[2] - op-cit ; p : 354.
[3] - op-cit ; p : 354- 355.

الحكومات معبرا عنه بطريقة التعيين، التداول و سقوط الحكومات، فقد قام الباحثان بتقدير متغيرة الاستقرار السياسي باعتبار درجة تغيير الحكومات و ذلك باعتبار متغيرات سياسية(كالمظاهرات، أعمال الشغب، العنف، الاغتيالات)، متغيرات اقتصادية(معدل النمو الاقتصادي للسنة الماضية و معدل التضخم) و متغيرات مؤسساتية(الدولة ديمقراطية، غير ديمقراطية و طبيعة النظام الانتخابي)، حيث تم اعتبار أن التقديرات العالية لاحتمال تغير الحكومات يعبر عن عدم استقرار الجهاز التنفيذي[1].

و قد قاما بعد ذلك بتتبع معدل النمو الإقتصادي حسب مناطق العالم في الحالات الآتية:

- سنوات دون تغيير الحكومة.
- سنوات مع تغيير الحكومة.
- سنوات مع تغيير حكومي كبير.
- سنوات مع الانقلابات.

و قد توصل الباحثان إلى نفس النتائج تقريبا بالنسبة لجميع المناطق التي تم اعتبارها. حيث توصلا إلى أن معدلات النمو تكون مرتفعة (أكبر) في السنوات التي يحصل فيها تغيير، و بصفة أقل في السنوات التي تشهد تغييرا للحكومات، و بصفة أقل من ذلك عندما تحصل تغيرات عميقة للحكومة، فيما يعتبر معدلات النمو الأدنى في حالة حصول انقلابات عسكرية. و قد توصلا أيضا إلى بعض النتائج الايجابية التي مفادها أن النمو هو في كل الحالات الأعلى في آسيا بالمقارنة مع باقي مناطق العالم. كما أن التحول من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي يرتبط بتحولات سياسية اجتماعية غير مستقرة تتزامن مع معدلات نمو متدنية طبيعيا[2].

كخلاصة لما سبق يمكن القول بأن تأثير طبيعة نظام الحكم (ديمقراطي، دكتاتوري) ليس بالكبير، و هو ما ينطبق تماما على مؤشر الاستقرار السياسي، حيث يمكن الإشارة إلى مسألة تباين الأداء الإقتصادي للدول أحادية النهج، تماما مثل تباين أداء الدول الديمقراطية، أي أن هناك من الدول الديكتاتورية من تتميز بأداء اقتصادي جيد و أخرى تتميز بأداء اقتصادي ضعيف و هو ما ينطبق على الإقتصاديات الديمقراطية.

[1] - Alesina A. et Perotti: op-cit ; p : 355- 356.

[2] - Op-cit: P 358.

و قد توصل Barro إلى نتائج مماثلة لمل توصل إليه الباحثان، و ذلك من خلال دراسة له حول تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي، حيث أوضح بأن هناك علاقة سببية، تتجسد في علاقة غير خطية بين الديمقراطية و النمو الاقتصادي. و حسبة، فإن غياب الديمقراطية أو وجود ديمقراطية مثلى له الأثر السلبي على النمو الإقتصادي، حيث على الرغم من المحاولات التي قام من أجل تقليص مشاكل الارتباط المتعدد إلا أنه لم يفتح في التوصل إلى علاقة مباشرة بين الديمقراطية و النمو [1].

كما توصل إلى أن هناك علاقة تأثير متبادل بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، غير أن آليات هذه العلاقة السببية تتسم بالتعقيد والتداخل. إذ لا توجد قاعدة مبسطة أو استخلاص مباشر، فقد أوضحت بعض الحالات أن الديمقراطية يمكن أن تلحق الضرر حتى بالنمو الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بإعادة التوزيع الإلزامية للدخول. كما يمكن أن يكون النظام الاستبدادي أكثر فاعلية في رفض مثل هذه الضغوط السياسية، وقد أثبت هذا الطرح وقائع النمو السريع في بعض النظم الاستبدادية[2].

وبالرغم من كون الديمقراطية مواتية بشكل عام للنمو الاقتصادي، فإنها ليست وصفة سحرية تقدم للمجتمعات الحلول السريعة لبعث التنمية. و إنما للديمقراطية نتائجها طويلة الأمد، فكلما ازداد تركيز النظم الديمقراطية على إعمال سيادة القانون، والاحتواء الفعال للضغوط السياسية من أجل إعادة التوزيع، تم تحقيق نتائج أفضل فيما يخص النمو و التنمية الاقتصادية[3].

كما أوضح أيضا أنه يمكن أن تكون الديمقراطية أكثر أهمية للنمو الاقتصادي عند المستويات الأعلى للتنمية الاقتصادية، منها عند المستويات الأدنى، في إشارة إلى أن مصادر النمو الاقتصادي تتغير بتغير مستوى التنمية الاقتصادية. ففي حالة المستويات الأدنى يكون تراكم عوامل الإنتاج حاسمًا، أما في حالة المستويات الأعلى تكون الزيادات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هي الحاسم، بفضل التقدم التكنولوجي أساسًا. و يعد دخول قوى جديدة إلى السوق أمر حيوي للابتكار والتقدم التكنولوجي، ومن المؤكد أن النظم الديمقراطية أفضل بكثير من النظم الاستبدادية فيما يتعلق بخفض المعوقات أمام عمليات الدخول السوق[4].

[1] - Barro, Robert J.: Democracy and growth. Journal of Economic growth; NBER Working Paper 5698; national bureau of economic research; Cambridge; 1996.
[2] Op-cit : p22-23.
[3] - Op-cit : p24.
[4] - Op-cit : p25.

2 أثر الفساد على النمو الإقتصادي حسب Mauro :

تعتبر دراسة **Mauro** من أهم الدراسات المرجعية في هذا الشأن ، إذ نريد بداية أن نشير إلى أن الباحث أشار بداية إلى اختلاف الرؤى حول أثر انتشار الفساد و الرشوة على النمو، حيث أشار بداية إلى إسهامات كل من (Leff ; 1964) و(Huntington ; 1968) الذين اعتبرا أن انتشار الفساد من شأنه أن يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي من خلال آليتين[1]:

ـــ ممارسات الرشوة من شأنها تجنب الإجراءات البيروقراطية في حركة الأموال.

– الأعوان الحكوميون الذين يسمح لهم بقبول رشاوى، يرفعون مجهوداتهم خاصة عندما يكون الرشوة بمثابة جزء من العائد.

حيث تسمح الآلية الأولى من رفع الترجيح إلى أن الرشوة تعود بالفائدة على النمو في حالة الإقتصاديات التي تتميز بإجراءات بيروقراطية معقدة، في حين أن الثانية تنتشر بغض النظر عن درجة الروتين.

و قد قام الباحث بتحليل مؤشرات الرشوة (الفساد)، البيروقراطية و نجاعة النظام القضائي لقاعدة البيانات Business international (BI) للفترة 1980-1983، و هي مؤشرات تم الحصول عليها بناءا على عمليات الإستقصاء التي قام بها القائمون على قاعدة البيانات هذه لقرابة 70 بلدا، إذ اعتبرت هذه من بين أول الدراسات التجريبية التي تناولت هذا الموضوع[2].

و قد توصل الباحث إلى أن هناك علاقة سلبية بين مؤشر الفساد و مؤشر الاستثمار، و من ثم مع النمو، و هي ذات معنوية إن من الناحية الإحصائية أو الإقتصادية. و قد توصل من جهة أخرى إلى وجود علاقة إيجابية ذات معنوية بين مؤشر الفساد و مؤشرات البيروقراطية و الإستقرار السياسي، و هو ما معناه أن الفساد و عدم الاستقرار يعتبران شديدي الارتباط، و أن ذلك بالإمكان إرجاعه إلى نفس مشاكل التنسيق بين أعضاء النخبة الحاكمة. كما أنه توصل في هذه الدراسة التجريبية إلى تفسير جانبي مضمونه أن البلدان الفقيرة تميل إلى انتشار الفساد، البيروقراطية و إلى عدم الإستقرار السياسي أكثر من غيرها من الدول[3].

[1] -Paolo Mauro: Corruption and growth ; the quarterly Journal of economics ; 1995 . 681-712. (p 681).
[2] - Op-cit : p705.
[3] - Op-cit : p710.

3 أثر اختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة على النمو

حاول **Varoudakis** من خلال هذه الدراسة تبيان أثر سياسات المتبعة من قبل أنظمة مختلفة على النمو الاقتصادي على المدى البعيد، و ذلك بالاهتمام أساسا بخيارات النفقات العمومية و كذا الضريبة، و هي خيارات مرتبطة بأهداف السياسات الاقتصادية التي تتبناها السلطات، حيث يعني هذا أنها تختلف حسب طبيعة الأنظمة السياسية[1].

و قد اعتبر بأن السلطات غير مهددة بشكل مباشر من قبل المعارضة، كما اعتبر بأن الأنظمة الحاكمة تتراوح بين نظام دكتاتوري خيري dictateur Bienveillant من جهة، و من جهة أخرى نظامان يتميزان بسياسات اقتصادية متحيزة، نظام متسلط (prédateur) و نظام بيروقراطي Bureaucratique سلطوي، ففي الحالة الأولى ـــ الديكتاتورية الخيرية ـــ تعتمد الحكومات سياسات تهدف من خلالها إلى تحفيز الأفراد، إذ يتوقف تعظيم المنفعة العامة للمواطنين بتبني خيارات قريبة من تلك المعتمدة في حالة الأنظمة الديمقراطية القائمة على أساس الشرعية الإنتخابية. في حين أن الأنظمة المتسلطة لا تهتم سوى بتعظيم منفعتها الخاصة، إذ أن ذلك طبعا يتوقف على عوامل أخرى كدرجة الشرعية السياسية أو الدعم السياسي، أما النظام الثالث فيتم فيه الإهتمام بتعظيم الميزانية العامة للدولة عوض البحث عن تعظيم مخرجات القطاع العمومي، ذلك أن مصلحة السلطات المتدرجة ترتبط بحجم الميزانية لكل مصلحة أو سلطة[2].

و قد اعتمد في هذه الدراسة على من 102 دولة يفوق تعداد سكانها مليون ساكن سنة 1985، باعتماد قاعدة البيانات Sommers et Hestia، و قد تم تقدير أثر طبيعة النظام السياسي على النمو الإقتصادي باعتماد مجموعة من المتغيرات لفترة الدراسة 1960- 1985، حيث تتمثل هذه المتغيرات في[3]:

ـــ الناتج الداخلي الخام الحقيقي الإبتدائي .

ـــ معدل التمدرس .

ـــ نسبة استهلاك النفقات العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

[1]- Varoudakis A : régimes non démocratiques et croissance : théorie et estimation. revue économique (1996) V.47 N : 3, pp 831.840.
[2] - Op-cit : p 832.
[3] -Op-cit : p : 836 .

ـــ العدد المتوسط لحالات الإنقلابات العسكرية و المقاومات.

ـــ متغيرة لتمييز الدول المنتجة للبترول.

و عند الأخذ بعين الإعتبار للمتغيرات المعبرة عن النظام السياسي فقد تم اعتبار الأنظمة المشار إليها أعلاه، أي الديمقراطية، ديكتاتورية خيرية، نظام متسلط . في حين اعتبر الثابت في هذا النموذج معبرا عن النمو المتأتى في حالة النظام البيروقراطي.

و قد توصل الباحث بأن السياسات التي تتبناها الأنظمة البيروقراطية و الأنظمة المتسلطة ليست بالمثلى، فيما يتعلق بالنمو، أي أن أثرها ليس بالأمثل.

و قد كانت النتائج المتوصل عليها من قبل الباحث ذات معنوية و لها إشارات متوقعة. إذ أنه و فيما يتعلق بأثر النظام السياسي، فقد توصل الباحث إلى أن السياسات المعتمدة في حالة الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة الديكتاتورية الخيرية تؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي بهذه الدول، في حين أنها تؤثر سلبا في حالة الأنظمة المتسلطة. و قد أوضح أيضا بأن هناك فرق فيما يخص أثر السياسات في النظام الديكتاتوري الخيري و النظام البيروقراطي[1].

[1] - Varoudakis A : Op-cit : p : 836 .

خلاصة:

أسهم عديد الباحثين في موضوع التنمية الإقتصادية بدا من المدرسة التجارية الفيزيوقراطية وصولا إلى المقاربات المؤسساتية إذ لم يختلف الأمر بداية بين النمو الإقتصادي، في حين تعتبر عملية توزيع الثروات بين الأفراد بصفة أكثر عدالة معيارا هاما للحديث عن التنمية الإقتصادية.

وقد أدى إختلاف أداء الإقتصاديات في تعزيز برامج تنموية إلى البحث في محددات عملية التنمية باعتبار العوامل الجغرافية وغير الجغرافية للأقطار، تماما مثلما تم الوقوف على المفهوم الحقيقي للتنمية الإقتصادية، إذ لم يقتصر الحديث عن التنمية الإقتصادية أو الإجتماعية فحسب، بل تم إعتبار التنمية البشرية مفهوما أشمل لمفهوم التنمية الإقتصادية و الإجتماعية. حيث تم استصدار معايير مركبة تسمح بتقييم المستويات التنموية للأقطار بصفة أكثر موضوعية.

غير أن إعتبار مؤشرات التنمية البشرية كمحددات لتقييم أداء الإقتصاديات يقتضي التفرقة بين أهداف التنمية وأهداف إستراتيجيات الحاجات الأساسية، أي التوفيق بين النمو الإقتصادي الحقيقي وتحقيق أكبر قدر من عدالة التوزيع، مكافحة البطالة وتوفير الحاجيات الأساسية، لأن ذلك يتطلب تمويل برامج تنموية هامة تخصص لتمويل الحاجات الأساسية للمواطنين، و التي تكون على حساب الأهداف الموسعة للتنمية المرتكزة أساس على تراكم رأس المال المادي (النمو الإقتصادي).

ويعتبر إسهام المقاربة المؤسساتية، بشأن تأثير نوعية المؤسسات على أداء الإقتصادي للأقطار واضحا من حيث تشخيص أسباب ونتائج التنموية المتعاقبة لمجموعة من الدول النامية. حيث تم التوصل إلى أن العوامل الإقتصادية ليس كافية لوحدها لبلوغ معدلات نمو ومستويات تنموية مقبولة .بل إن ذلك يتعداها إلى عوامل أخرى غير إقتصادية مرتبطة بأبعاد قانونية وسياسية تخص مثلا مكافحة الفساد وتبني أنظمة حكم ديمقراطية.

إن الانتقادات التي خصت سياسات التثبيت و التعديل الهيكلي، و التي تم تطبيقها في عدد من الدول النامية خلال سنوات الثمانينات و التسعينات، أكدت على ضرورة الاهتمام و الأخذ بعين الاعتبار للأبعاد غير الاقتصادية Extra économique في مسارات التنمية. وأصبح الحكم الراشد (بكل ما يحمل من أبعاد خاصة بتوازن السلطات، التسيير الفعال للموارد، الشفافية، تفعيل دور المجتمع المدني ...الخ) متغيرة هامة لدراسة التنمية في دول الجنوب بالأخص . و من هذا المنطلق فإن تقييم الأداء التنموي لقطر أو منطقة ما يتوقف أولا على تقييم و تقويم طبيعة أنظمة الحوكمة بها.

الفصل الثالث : طبيعة نظام الحوكمة حسب قاعدة بيانات البنك العالمي

تمهيد:

يمكن اليوم إحصاء العديد من قواعد البيانات و المؤشرات التي من شأنها تقييم أبعاد مختلفة لنظام الحوكمة، و هي تتراوح بين تقييمات ذاتية قدمتها وكالات خاصة لتنقيط المخاطر، المنظمات المتعددة الأطراف، مراكز البحث و كذلك المنظمات غير الحكومية. و في هذا الإطار، فقد قام البنك العالمي بعرض مؤشرات مركبة لتقييم نظام الحوكمة، يعبر كل مؤشر عن أحد الأبعاد الستة لهذا النظام. و هي تسمى بالمركبة، كون أن البنك اعتمد نتائج استقصاء و تنقيط و آراء الخبراء حول هذه الأبعاد الستة لنظام الحوكمة.

و نحن في هذا الفصل ، إذ نحاول تشخيص واقع طبيعة نظام الحوكمة للأقطار العربية استنادا إلى قاعدة بيانات البنك العالمي و الخاصة بمؤشرات نظام الحكومة لقرابة 189 قطر، فإنه حري بنا تناول ذلك من خلال :

- تقديم قاعدة البيانات للبنك العالمي، من حيث المصادر المعتمدة، طريقة إعداد المعايير و كذا طريقة استعمال.
- تحليل مضمون قاعدة البيانات للبنك العالمي من خلال تتبع طبيعة نظام الحوكمة لأقطار العالم، بحسب المنطق مع الإشارة إلى أهم التطورات التي شهدتها ذات الدول.
- تقييم طبيعة نظام الحوكمة للأقطار العربية بالاعتماد على قاعدة البيانات للبنك العالمي.

المبحث الأول: قاعدة البيانات للبنك العالمي

سنحاول في هذا المبحث الإشارة إلى الجهود التي قام بها خبراء البنك العالمي من أجل تقديم قاعدة بيانات تسمح بالتعبير عن طبيعة نظام الحوكمة لقطر ما، و ذلك في محاولة عملية لتكميم أبعاد نوعية، حيث تم اعتماد مجموعة هامة من مصادر البيانات أصدرتها جهات مختلفة، حيث تم تجميع بياناتها و تقديمها في شكل مؤشرات مركبة باعتماد طريقة إحصائية تمثلت في نموذج المركبات غير الملحوظة، كما أوضح خبراء البنك أيضا طريقة استعمال قاعدة البيانات هذه.

المطلب الأول: مصادر قاعدة بيانات البنك

اعتمد خبراء البنك العالمي في مشروع إعداد مؤشرات نظام الحوكمة العالمية (الشاملة) بصفة حصرية على التصورات الأساسية لقاعدة بيانات نظام الحوكمة، إذ تم توضيح، بصفة مفصلة، اعتماد هذا النوع من البيانات[1].

تشمل قاعدة البيانات مسحا لمجموعة من المؤسسات و الأسر فضلا عن مجموعة متنوعة من التقييمات من مقدمي المعلومات التجارية ، المنظمات غير الحكومية و عدد من المنظمات متعددة الأطراف و هيآت القطاع العام الأخرى . و الملحق (1) يوضح مجموعة كاملة لقرابة 31 مصدر استعمل سنة 2010 للمساهمة في إعداد المؤشرات المركبة لنظام الحوكمة[2].

يوفر كل مصدر من مصادر البيانات الموضحة في الملحق الأول مجموعة من المقترحات العملية لكل أبعاد نظام الحكومة الستة التي نريد قياسها . فمثلا ، فإن أسرة أو شركة في قطر ما بإمكانها أن توفر بيانات المستجوبين حول ملاحظات و تجارب تخص الفساد، في الوقت الذي قد توفر المنظمات غير الحكومية أو موردو البيانات التجارية تقييما خاصا عن الفساد بالاستناد على شبكاتها من المستجوبين. و قد تم التوفيق و الجمع بين مختلف مقاييس الفساد في مؤشر مركب يلخص مضمونها المشترك، ليتم بعدها إجراء نفس العمل على باقي المؤشرات الأخرى لنظام الحوكمة.

[1] Daniel Kaufmann et al.(2010): The worldwide Governance indicators, methodology And Analytical issues. Policy Research Working Paper n° 5430, P 6 - 7.

[2] Op-cit : p : 26.

إن جل قواعد البيانات لمختلف المصادر هي متاحة سنويا على الموقع الالكتروني للبنك العالمي، و يتم ترتيب مشاهداتها السنوية حسب عرض قاعدة البيانات لمؤشرات نظام الحوكمة، كما يتم توضيح طريقة إدماج و الأخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء، الأبعاد و التصورات مع مؤشرات البنك، و هي تخضع إلى تحديث دوري من سنتين إلى ثلاث سنوات.

ما يلاحظ حول قاعدة بيانات البنك الخاصة بنظام الحوكمة، هو أنها شهدت تغييرات طفيفة من سنة لأخرى، و هي تغييرات تشهدها أيضا مختلف قواعد بيانات المصادر التي يعتمدها البنك. إذ أن الفريق العامل للبنك يأخذ ذلك بعين الاعتبار عند نشر قاعدة البيانات من حيث تحديثها أو عدم نشر بيانات إطلاقا عند الضرورة. و هو تحديث يحل محل إصدارات السنوات السابقة بما يسمح بإجراء مقارنات خاصة ببلد واحد خلال فترتين، أو عدة بلدان لفترة واحدة، أي ضمان أكبر قدر من القابلية للمقارنة.

تعكس مصادر البيانات تصورات مجموعة متنوعة جدا من أفراد العينة، فالعديد من الدراسات الاستقصائية التي خصت الأفراد و المؤسسات المحلية من أجل معرفة، و بصفة مباشرة، وضعية نظام الحوكمة في بلد ما. إذ يشمل هذا تقريرا لمنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية الشاملة، الكتاب السنوي لمعهد التنافسية العالمية و التنمية الإدارية، البنك الدولي، مؤسسة Gallup لاستطلاع الرأي العالمي... كما تم أيضا جمع آراء و تصريحات محللي و خبراء الوكالات الإنمائية متعددة الأطراف (البنك الأوروبي للإنشاء و التعمير، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الآسيوي للتنمية، البنك الدولي...) و التي تعكس خبرة عملهم الكبيرة في البلدان التي يقيمون بها. بالإضافة إلى تصريحات و تقييمات أوردها بعض خبراء وزارة الخارجية للولايات المتحدة و فرنسا، وزارة المالية، الصناعة و العمل...الخ. و هو ما اصطلح عليه بـــموردي بيانات القطاع العام. كما أن هناك عدد من مصادر البيانات تم الأخذ بها قدمتها مختلف المنظمات غير الحكومية مثل: منظمة مراسلون بلا حدود، مؤسسة Freedom House ، مؤسسة Bertelsmann Fondation . أما الفئة الأخيرة من مصادر البيانات فهي تخص موردو بيانات الأعمال التجارية و التي نذكر منها: وحدة الذكاء الاقتصادي، Global Insightمصالح المخاطر السياسية... و عادة ما تبني الفئتان الأخيرتان تقديراتها على شبكة عالمية من المراسلين ذو خبرة واسعة في البلدان التي ينتشرون بها.

هذا و تعتمد جل قواعد البيانات المهتمة بإعداد مؤشرات نظام الحوكمة على آليتين أساسيتين[1]:

أ –طريقة الإستقصاء : تقوم الجهات الوصية و المهتمة بتوجيه استبان يحتوي مجموعة من الأسئلة بخصوص طبيعة نظام الحوكمة. و توجه غالبا إلى رجال الأعمال، الأشخاص المبعدون أو الأشخاص المقيمين بالبلد محل البحث، و تأخذ المؤشرات متوسطات وطنية لمختلف الإجابات. إن الميزة الأساسية لهذا النوع من البيانات تتمثل في أنها تعكس وجهة نظر عدد معتبر من الأشخاص، و هم أشخاص يعرفون بصفة نسبية الموضوع محل التقييم. غير أن تكلفة إعدادها تعتبر عالية، و هو ما يجعلها تقتصر على عدد محدود من البلدان، تختلف بموجبها العينات المأخوذة من بلد إلى بلد، كما قد تختلف بموجبها قراءات و مضمون الأسئلة المطروحة في هذا الصدد.

ب – البيانات المستخرجة من آراء الخبراء : تمثل آراء الخبراء في موضوع طبيعة نظام الحوكمة نتائج الترتيبات التي تقوم بها وكالات التنقيط ، المنظمات غير الحكومية و الهيآت الدولية. يتم إعدادها بطريقة توافقية بناء على أحكام يقدمها مجموعة من الأفراد تعرف نسبيا وضعية الأقطار التي يقيمون بها. فمثلا، تُقيم منظمة " الذكاء الاقتصادي The Economist Intelligence" تقييماتها بناء على آراء شبكة مراسلي الأسبوعية العالمية The Economist. غيران تقييمات هذه الوكالات يتم إعدادها بناء على آراء عدد محدود من الخبراء، أين ترتبط موثوقية البيانات التي يقومون بمدى معرفتهم للبلدان التي يهتمون بتقييمها .

و حسب الجدول الموضح لمصادر البيانات المقدم في الملحق الأول ، فإن هذه الأخيرة موزعة بالتساوي تقريبا على الفئات الأربع المشار إليها. فمن بين 31 مصدرا المعتمدة لسنة 2009، فإن خمسة منها تخص موردي بيانات الأعمال التجارية، أما الاستقصاءات و المسموحات ، مثلها مثل المنظمات غير الحكومية تمثل 9 مصادر لكل منها، في حين أن ما تبقى فهو يخص مورد ي بيانات القطاع العام. حيث أن ما يمكن الإشارة إليه هو أن موردو بيانات الأعمال التجارية يقدمون تقارير نموذجية لأكبر قدر من البلدان بالمقارنة مع الفئات الأخرى لمصادر البيانات .

[1] - Cindy Duc et Emmanuelle Lavallée: les bases de données sur la gouvernance. EURISCO; 2002; p: 2-3.

ففي سنة 2009 مثلا، فإن البيانات المقدمة من موردي بيانات الأعمال التجارية تقدر بما يقارب 34 % من مجموع البيانات السنوية التي تضمنتها قاعدة البيانات المقدمة من قبل خبراء البنك العالمي، في حين ساهمت المنظمات غير الحكومية و الاستقصاءات بـــ 20 % لكل منهما، أما موردو بيانات القطاع العام فقد ساهمت هذه الفئة بقرابة 26 % . و لم يتمكن خبراء البنك من إتاحة بصفة كاملة البيانات الخاصة بمجموعة من المنظمات، على غرار البنك الإفريقي للتنمية، البنك الآسيوي للتنمية في إشارة إلى سياسات الإفصاح في هذه الهيآت و ليس بتقصير من الخبراء. و قد بدأ البنك العالمي بنشر بيانات محدودة، على موقعه الإلكتروني، حول السياسة، الدولة و تقييم المؤسسات. ففي الفترة بين 2002 -2004 فإن إجمالي الإبلاغ أو الإفصاح عن هذه التقييمات بنسبة الخمس بالنسبة للبلدان المؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للإنماء، و كذا نافذة الإقراض الميسر للبنك الدولي[1].

منذ 2005 فإن نتائج الترتيب الخاصة بالبلدان حسب مؤشر تخصيص الموارد للمؤسسة الدولية للإنماء، تعكس تقييمات سياسة البنك الدولي تجاه الدول و تقييم المؤسسات، فضلا عن الاعتبارات الأخرى، أصبحت متاحة بالنسبة للدول المؤهلة في الجمعية الدولية للإنماء و كذلك الأمر بالنسبة للبنك الإفريقي للتنمية و البنك الآسيوي للتنمية .

تم ترتيب جميع المتغيرات الفردية من صفر إلى واحد، إذ أن القيم الأعلى تشير إلى نتائج أفضل. كما أن هذه المؤشرات الفردية يمكن استعمالها لإجراء مقارنات بين الدول عبر الزمن، مثلما يتم استخدام المصادر الأساسية للبنك لمنهجية قابلة للمقارنة إلى حد معقول، من سنة لأخرى، و لكن ليس بصفة مباشرة و إنما أخذا بعين الاعتبار عوامل أخرى، كاختلاف مصادر البيانات بالنسبة لمجموعة البلدان النامية و تلك الخاصة بالدول المتقدمة، إذ لا يمكن مقارنة نتائج بلدين من فئتين مختلفتين .

المطلب الثاني : إعداد المعايير المركبة لنظام الحوكمة حسب خبراء البنك

قام خبراء البنك بتوفيق و توحيد العديد من قواعد البيانات حول ستة مؤشرات مركبة لنظام الحوكمة، حسب ما تم تقديمه في المطلب الثالث من المبحث الثالث للفصل الأول، و هذا باعتماد و طريقة إحصائية تعرف باسم نموذج المركبات غير الملحوظة، و هو نموذج يقوم على فرضية أساسية واضحة و

[1] - Daniel Kaufmann et al.(2010): Op-Cit : P :22

مباشرة تتمثل في أن كل مصدر من مصادر البيانات الفردية يعطي إشارة غير كاملة حول بعض المفاهيم العميقة لنظام الحكومة و التي يصعب ملاحظتها بصفة مباشرة[1].

يعتبرا هذا سببا أكيدا لصعوبة استخراج مؤشر، إذ أن الإشكال الذي تمت مجابهته يتمثل في كيفية إفراز مؤشر مفيد حول مركبة نظام الحوكمة المشترك بين مختلف مصادر قواعد البيانات، و كذلك كيفية التوفيق بأمثلية بين العديد من هذه المصادر للحصول على أفضل معيار ممكن لنظام الحكومة في بلد ما معتبرين كل قواعد البيانات المتاحة. فنموذج المركبات غير الملاحظة يقدم حلا لمشكلة استخراج معيار نظام الحوكمة.

لكل من مؤشرات نظام الحوكمة الستة التي تمت الإشارة إليها سابقا ، نفترض أنه بالإمكان كتابة النتيجة الملاحظة بالنسبة للبلد J و الخاصة بالمؤشر K بالرمز الأتي Y_{jk} ، و هذا كدالة خطية لطبيعة نظام الحكومة غير الملاحظة G_j في بلد J ، و كذا حد الخطأ العشوائي ε_{jk} ، إذ يأخذ هذا النموذج الصبغة الآتية [2]:

$$Y_{jk} = \alpha_k + \beta_k \ (G_j + \ \varepsilon_{jk})$$

حيث أن α_k و β_k هي معلمات تعبر عن طبيعة نظام الحكومة غير المشاهدة G_j في البلد j ؛و هذا من أجل قاعدة البيانات الملاحظة Y_{jk} من المصدر K و باعتبار أن G_j تتبع توزيعا طبيعيا معياريا .

و هو ما يعني أن جذور المؤشرات المجمعة لطبيعة نظام الحكومة سوف تكون نفسها لمتغيرة الخطأ المعياري، و هذا بمتوسط معدوم و بانحراف معياري أحادي، و تتراوح قيمها بين 2.5- و 2.5+ .

الذي تعتمده مختلف المصادر اعتماد مختلف المصادر لوحدات مختلفة لقياس نظام الحكومة .

فمثلا يمكن أن تعتمد إحدى قواعد البيانات عند قياس مستوى انتشار الفساد و الرشوة سلما من الواحد إلى ثلاثة، في حين يعتمد مصدر آخر على سلم من 1 إلى 10، أو بكل بساطة تعتمد مصدر قاعدتي بيانات مختلفتين سلما واحدا معتبَرا وطنيا من الصفر إلى الواحد.

[1] - Daniel Kaufmann et al.(2010): Op-Cit : P :22.
[2] - Op-Cit : P :9-11.

غير أن هذه الاختلافات الواضحة أو الضمنية لاختيار الوحدات في قواعد البيانات المرصودة في كل المصادر تم تجميعها باختلاف المعلمات α_k، β_k بين المصادر. إذ يمكن بعدها استعمال مقدرات هذه المعلمات لإعداد سلم لكل قاعدة بيانات من أي مصدر في شكل وحدات مشتركة.

وقد تم افتراض أن حد الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط معدوم، وبإنحراف معياري ثابت حسب البلدان ويختلف حسب المؤشرات ، حيث :

$$V(\varepsilon_{jk}) = \sigma^2_k$$

كما تم اعتبار أن الأخطاء مستقلة حسب مصادر قواعد البيانات ، أي : $E(\varepsilon_{jk}, \varepsilon_{jm}) = 0$ ، حيث أن المصدر k يختلف عن المصدر m . هذه الإعتبارات تؤكد بأن السبب الوحيد لإمكانية ارتباط مصدرين مع بعضها البعض يرجع إلى أن كليهما يسمح بقياس بعد ضمني غير ملاحظ من أبعاد نظام الحوكمة .

يرصد حد الخطأ مصدرين لحالة عدم التأكد في العلاقة بين نظام الحكومة الفعلي (الحقيقي) و المؤشرات المشاهدة. يخص الأول المفهوم الدقيق لنظام الحكومة معبر عنه بالمؤشر k و الممكن قياسه بطريقة ناقصة لكل بلد ، بما يعكس كل من أخطاء إدراك الخبراء (في حالات الإستطلاع) ، أو اختلاف العينات . أما الثاني فيخص العلاقة بين المفهوم الدقيق لنظام الحكومة و الذي يتم قياسه بالمؤشر k ، و المفهوم الجانبي المرتبط بمفهوم نظام الحكومة، و التي يمكن أن تكون غير كاملة. ومثال ذلك ، أنه من السهل القول بأنه يمكن التعبير عن انتشار الفساد بمؤشر k (مثل انتشار الممارسات غير الأخلاقية) وهو مؤشر يمكن قياسه بصورة صادقة كاملة، غير أنه ذلك يمكن أن يصبح مؤشرا غير لائق إذا ما اعتبرنا الاختلافات حول الممارسات غير الأخلاقية بين الأقطار. إن كل مصدر من مصدري حالة عدم التأكد تظهر في الانحراف المعياري لمؤشر نوعي خاص بحد الخطأ العشوائي σ^2_k.

التقديرات المعطاة لمعلمات النموذج α_k، β_k و σ^2_k تجعل بالإمكان إعداد تقديرات تخص طبيعة نظام الحوكمة غير المدرك G_j ، بناء على قاعدة البيانات المتاحة Y_{jk} لكل قطر .

ما هو جدير بالذكر ، فإن المركبات غير المدركة في النموذج تسمح لنا بتلخيص المعارف الخاصة بطبيعة نظام الحوكمة غير المدرك في القطر باستعمال التوزيع الشرطي G_j لقاعدة البيانات المتاحة Y_{jk}.

هذا التوزيع هو توزيع طبيعي، بمتوسط يأخذ الصيغة الآتية:

$$SD\left[{}^{g_j}/_{y_{j1}\,\dots\,y_{jk}}\right] = (1+\sum_{k=1}^{k}\delta_k^{-2})^{-\frac{1}{2}}$$

وقد تم إعتماد هذا المتوسط الشرطي كمقدر لنظام الحوكمة، وهو بكل بساطة المتوسط المرجع للنتائج المسجلة لكل قطر $(Y_{jk} - \alpha_k) / \beta_k$.

هذا الترتيب يسمح بوضع قاعدة البيانات حسب كل مصدر في شكل الوحدات المشتركة التي تم اختيارها بالنسبة لطبيعة نظام الحوكمة غير المدرك.

الأوزان المعطاة لكل مصدر k يمكن التعبير عنها بالصيغة :

$$w_k = \frac{\delta_k^{-2}}{1+\sum_{k=1}^{k}\delta_k^{-2}}$$

وبعبارة أخرى ، فإن المصادر التي تعطي معلومات أكثر افصاحا عن طبيعة نظام الحوكمة تكون لها أوزان أكبر. غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أن هناك حالة عدم التأكد، و التي لا يمكن اجتنابها في عملية تقدير مؤشر نظام الحوكمة. وهو ما يمكن إبرازه من خلال الإنحراف المعياري للتوزيع الشرطي لطبيعة نظام الحوكمة في قاعدة البيانات المتاحة ، و المعطى بالصيغة الآتية :

$$SD[g_j/y_{j1},\dots y_{jk}] = (1+\sum_{k=1}^{k}\delta_k^{-2})^{-\frac{1}{2}}$$

يعتبر الإنحراف المعياري حسب هذه الصيغة الأصغر لجل قواعد البيانات المتاحة لبلد ما ، نسمي هذه القيمة بالخطأ المعياري لمقدر نظام الحوكمة لقطر ما. تتجلى أهميته في التفسير الدقيق لمقدرات نظام الحكومة، كما أنها تسمح بتقصي حالة عدم التأكد الملازمة لتقييم طبيعة نظام الحوكمة، حيث أن عملية

التقدير تقتضي التأكد على كل مجال الثقة ومجال الخطأ، بما يسمح بإجراء مقارنات بين قطرين مختلفين أو لقطر واحد عبر الزمن ، يمكن اختيار معنويتها إحصائيا[1] .

وقد عمد خبراء البنك إلى عرض مجالات الخطأ عند تقديم مقدرات نظام الحوكمة، ليس لأسباب ذاتية، وإنما لكونها تعكس حقيقة أن قاعدة البيانات المتاحة هي محاولات ناقصة للمفاهيم التي يحاولون قياسها. وبالتالي فإن ما يُحسب للخبراء هو الإشارة إلى هذا النقص أو الإدراك أولا ، ثم تقديم وتقدير مجال الخطأ، حتى يتسنى للعاملين بهذه البيانات أخذ ذلك بعين الإعتبار عند محاولة المقارنة بين بلدين أو على مر الزمن .

ومن أجل إعداد هذه المقدرات وكذا الأخطاء المعيارية المرافقة لها. ثم اللجوء إلى مقدرات كل معلمات المسح الخاصة α_k ، β_k و σ^2_k ، وهذا باللجوء إلى دالة التعظيم المرجع. كما تم تقدير مقدار الانحراف المعلمات لكل سنة، وكل مقدرات المعلمات لكل قاعدة بيانات بالنسبة لكل سنة بالإضافة إلى الأوزان الناتجة.

وقد تم أيضا، وهذا بالنسبة لكل بلد و بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات الستة، عرض مقدر طبيعة نظام الحكومة أي المتوسط الشرطي (المعادلة أعلاه 2)، والانحراف المعياري المرافق أي الانحراف المعياري الشرطي (المعادلة أعلاه 3) وكذا عدد قواعد البيانات التي تم اعتمادها لتقدير طبيعة نظام الحوكمة.

المطلب الثالث: استعمال وتفسير قاعدة البيانات للبنك العالمي

قام خبراء البنك العالمي بعرض مؤشرات نظام الحوكمة الكلية بطريقين :

- الوحدات المعيارية الطبيعية لمؤشرات نظام الحوكمة التي تم تقديرها، مرتبة تقريبا بين-2.5 و+ 2.5 .

- أما بالنسبة المئوية فهي مرتبة من 0 كحد أدنى إلى 100 كحد أقصى، وهذا فيما يخص كل دول العالم.

وقد قدم خبراء البنك مثالا حول كيفية عرض نتائج بحثهم من خلال الشكل رقم (3-1)، أين يتم عرض قاعدة البيانات حسب الصيغتين السابقتين، وهذا فيما يخص مؤشرين من مؤشرات نظام الحوكمة، فعالية الحكومة ومراقبة الفساد.

[1]-kaufmaun et al.: Governance Matters V: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996-2005. The World Bank September 2006. P : 11.

الشكل رقم (3–1) : مقدرات نظام الحوكمة ومجالات الخطأ

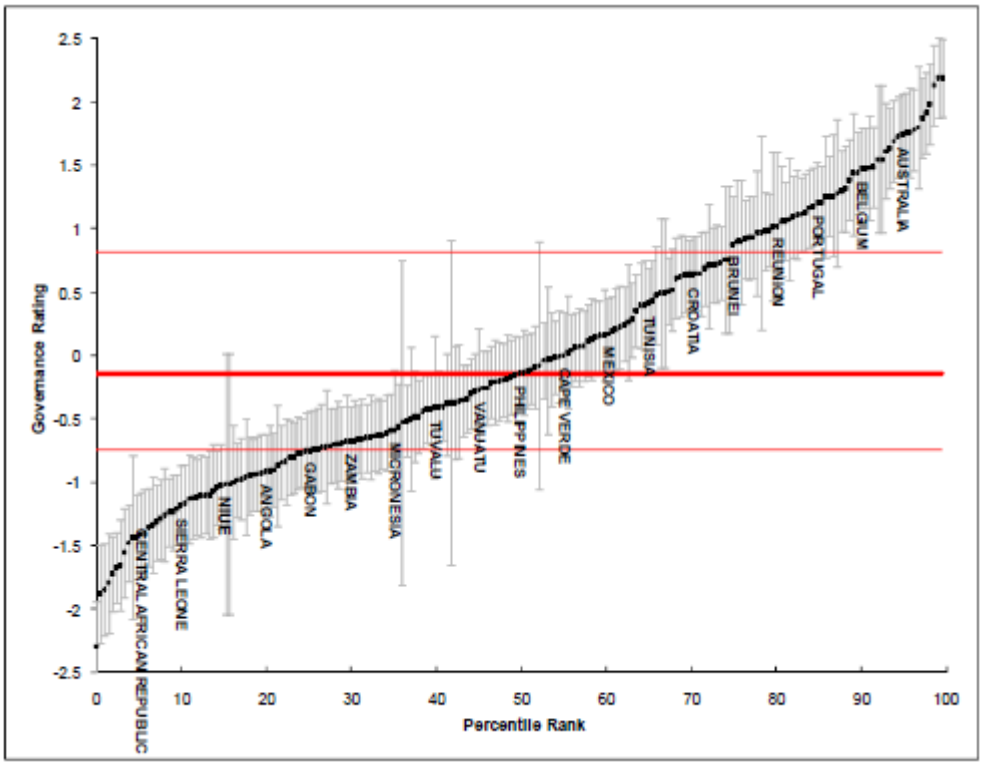

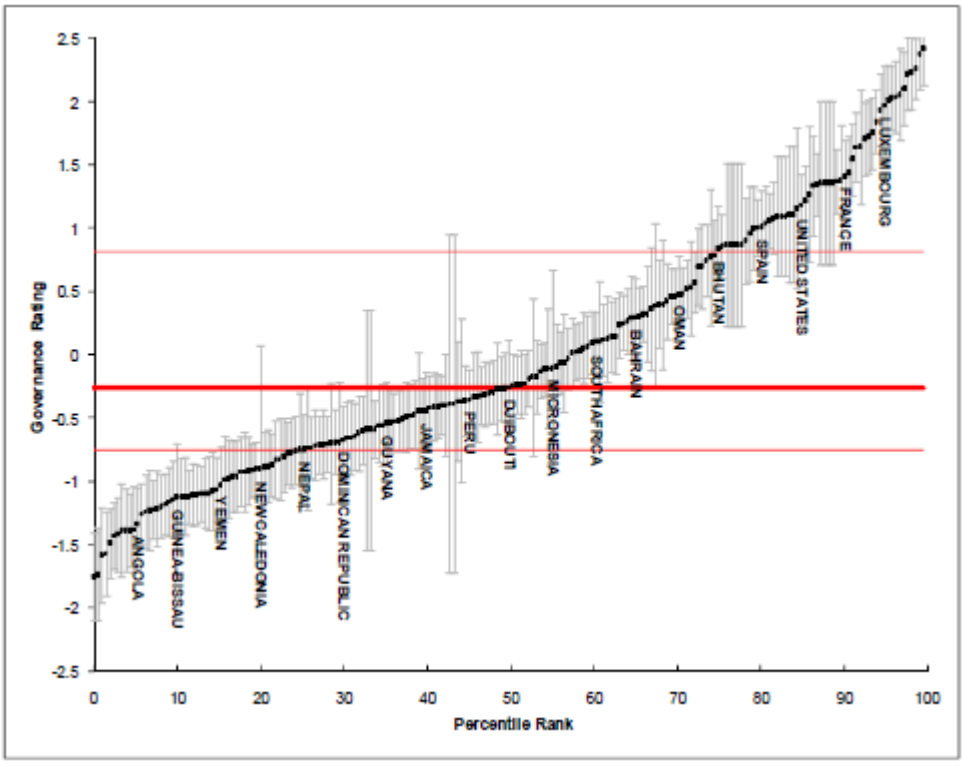

Source : Daniel Kaufmann et al. (2010); P :26

تم ترتيب البلدان ترتيبا تصاعديا حسب تقديرات مؤشر نظام الحوكمة لسنة 2009 ، ليتم بعدها تعيين موقعها بالنسب المئوية على المحور الأفقي.

وقد تم في هذا المثال التوضيحي عرض 20 بلد متباعدة بالتساوي حول تبويب مؤشرات نظام الحوكمة، أي عند 5 %،10%،15% ....الخ من النسب المئوية لترتيب طبيعة نظام الحوكمة بالنسبة لمجموعة هذه الدول، إذ يتغير طول مجال الثقة بحسب الدول ، حيث أن تقدير مؤشرات الحوكمة ببعض الدول تم بناء على عدد مختلف من قواعد البيانات وبمستويات دقة مختلفة أيضا.

إن نتائج مجالات الثقة مرتبطة بشكل جوهري بوحدات قياس نظام الحكومة أعلاه، فمن الواضح أن الكثير من الفوارق الصغيرة لتقديرات مؤشر نظام الحوكمة بين الدول ليس على الأرجح ذا معنوية إحصائيا عند مستويات ثقة معقولة، أي بدءً من مجال ثقة بـــ 90 % من المحتمل أن يكون متطابقا (يكون ذا معنوية إحصائية). فمثلا، يتم ترتيب بلد مثل البيرو متقدما على بلد آخر هو جامايكا حسب مؤشر مراقبة الفساد، في حين أن مجال الثقة لكل البلدين يتطابقان إلى حد كبير، وعندها لا يمكن اعتماد ذات قاعدة البيانات للتفريق بين البلدين.

إن العديد من التطبيقات، وعوضا عن ملاحظة نقاط التقدير فقط فإنه كثيرا ما يفضل التركيز على رتبة القيمة المحتملة للحوكمة بالنسبة لكل بلد (مثلما هو ملخص في مجال الثقة بـــ 90 % الموضح في الشكل 3-1 أعلاه) معترفين أن هذه الترتيبات المحتملة يمكن أن تتطابق بالنسبة للبلدان التي نريد مقارنتها.

لا يعني هذا بأي حال من الأحوال، أن المؤشرات الكلية لا يمكن إستعمالها لإجراء مقارنات بين الدول، بل على العكس، فإن هناك الكثير من المقارنات بين بلدان ثنائيا، وهي ذات دلالات عملية وإحصائيا ذات معنوية للتفريق و للمقارنة بين البلدان مثلما يدل على ذلك مؤشر مراقبة الفساد لسنة 2009، و الذي يخص 211 دولة، أين يمكن إجراء ما يقرب 22155 مقارنة حول هذا المؤشر. حيث أن من بين 63 % من هذه المقارنات، لا يتطابق بها مجال الثقة 90 % وهو ما يعني الفوارق بين البلدان هي ذات دلالة إحصائية. كما أنه إذا ما تخفيض مجال الثقة إلى حدود 75 %، إذ يعد هذا مقبولا في بعض التطبيقات، فإن ما يقرب 73 % من المقارنات الثنائية تفرز فوارق مقبولة إحصائيا.

و بالرجوع إلى التغيرات حسب الزمن في تقدير مؤشرات نظام الحكومة لكل بلد على حدا، فقد قام خبراء البنك بعرض التغيرات الحاصلة لمؤشرين من مؤشرات نظام الحوكمة خلال العشرية 2000 -2009، وهما مؤشرا المساءلة ومؤشر سيادة القانون كما هو موضح في الشكل (3-2).

الشكل (3–2) : تطور تقديرات نظام الحوكمة 2000– 2009

مؤشر المساءلة

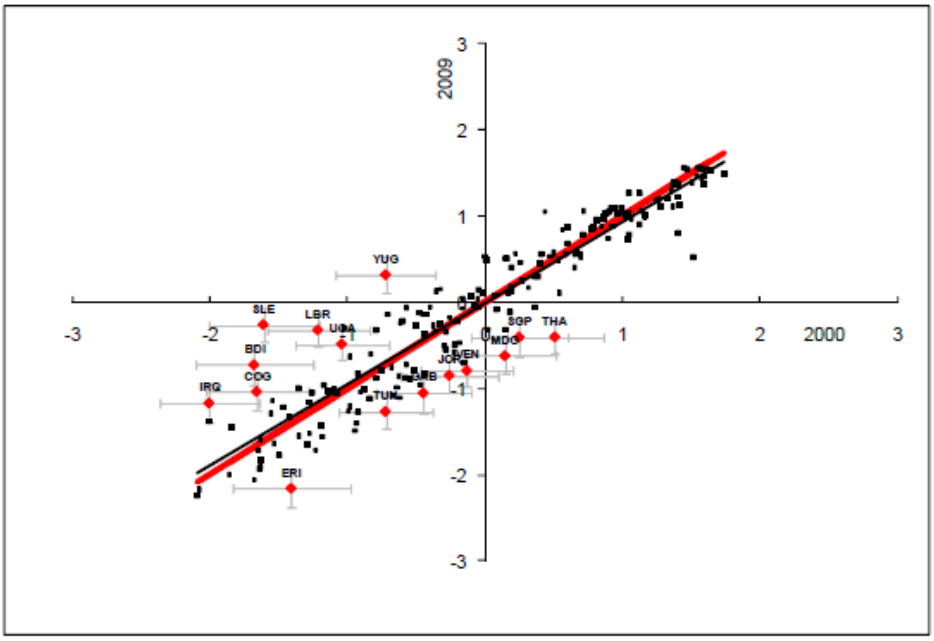

سيادة القانون

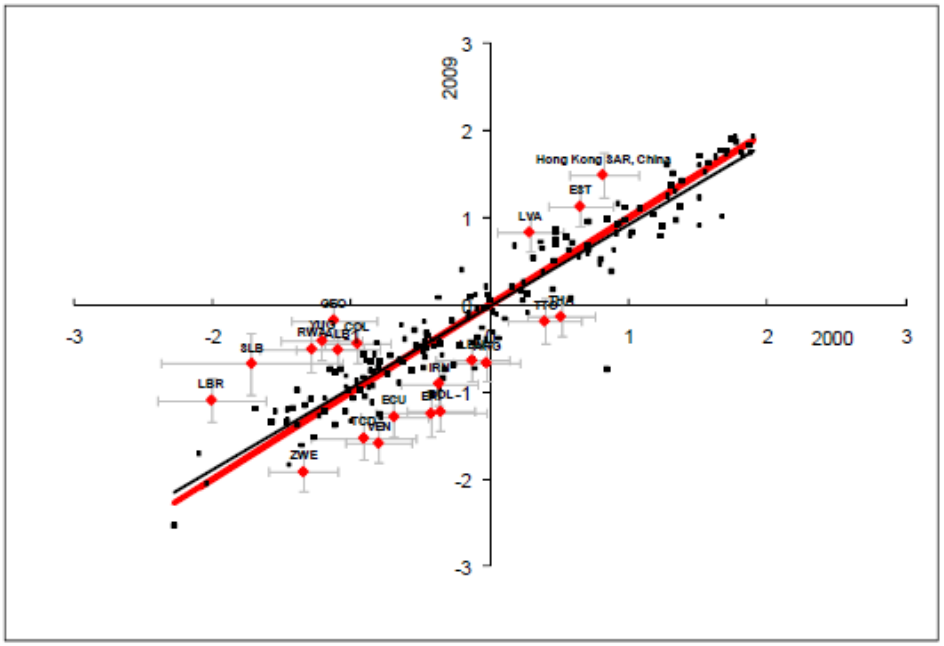

Source : Daniel Kaufmann et al.(2010): P :27

ففي كلا القائمتين، يتم رسم أو موضعة نتيجة تقدير مؤشر نظام الحكومة المعني و الخاص بسنة 2000 على المحور العمودي، أما الخاص بـــ 2009 فيتم موضعته على المحور الأفقي. ويتم بعد رسم خط 45° ، حيث أن الدول الواقعة فوق هذا الخط يعني أنها تشهد تحسينات أو تطورا فيما يخص تقديرات مؤشرات نظام الحكومة العالمية، في حين تشهد تلك التي تقع أسفل الخط تدهورا.

ما يلاحظ حول توزيع الدول في هذا الشكل هو أنها غالبية الدول تتموقع بالقرب من خط 45 °، وهو ما يعني أن التغيرات الحاصلة في تقديرات البنك لمؤشرات نظام الحكومة لغالبية الدول هي ضعيفة نسبيا و منتظمة خلال العشرية الموضحة في الشكل.

سنحاول في المبحثين المواليين إتباع نفس المنهج من أجل تحليل طبيعة نظام الحوكمة لمجموعة أقطار التي تضمنتها قاعدة بيانات البنك من خلال نقد عرض حال و تتبع التطورات التي عرفتها ذات الدول من خلال تتبع المؤشرات الستة، على أن تخص الدول العربية بدراسة تقييمية.

المبحث الثاني: قاعدة البيانات لنظام الحوكمة لأقطار العالم

نهتم في هذا المبحث بتحليل قاعدة بيانات البنك العلمي الخاصة بمؤشرات نظام الحوكمة لدول العالم، في محاولة لتقييم وضع مختلف أقطار العالم بما يسمح بعقد مقارنات هامة بينها من حيث الجهود، الآفاق و الاهتمامات. و نظرا لأن قاعدة البيانات هذه تضمنت دولا عديدة، فإننا سنحاول في هذا المبحث الإشارة إلى وضع أقطار العالم ضمن المجموعات التي تنتمي إليها بحسب تقسيم هيأة الأمم المتحدة من حيث طبيعة نظام الحوكمة للمنطقة ككل، أهم التطورات التي شهدتها ذات المناطق بين فترة و أخرى ثم تقييم وضع كل دولة ضمن مجموعة الدول التي تنتمي معها إلى نفس المنطق.

المطلب الأول: طبيعة نظام الحوكمة حسب المناطق

تتضمن البيانات التي قدمها البنك العالمي 215 دولة تشمل تقريبا كل دول العالم، وذلك على امتداد الفترة 1996-2012. غير أنها تشمل بعض النقص خاص ببعض الدول التي تعذر الحصول على بياناتها في وقت سابق أو بدول إستُحدثت مؤخرا. كما أن ما يلفت الانتباه هو الارتباط القوى بين نظام الحوكمة معبرا عنه بالمؤشرات الستة ومستوى الدخل. وقصد الوقوف على طبيعة نظام الحكومة لأقطار العالم سنحاول تحليل بيانات البنك العالمي حسب المناطق، حسب ما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (3-1): نتائج تقييم نظام الحوكمة حسب المؤشرات لأقطار العالم حسب المناطق 1996-2012*

المنطقة	الاستقرار السياسي	المساءلة	فعالية الحكومة	جودة التشريع	سيادة القانون	محاربة الفساد
شرق آسيا و الباسيفيك	0.39	0.13	0.03	0.05-	0.23	0.01
صحاري إفريقيا	0.55-	0.61-	0.72-	0.68-	0.71-	0.58-
جنوب آسيا	10.1-	0.6-	0.41-	0.58-	0.45-	0.55-
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	0.49-	0.92-	0.14-	0.28-	0.17-	0.21-
أمريكا اللاتينية و الكرايبب	0.35	0.07-	0.02-	0.19	0.48	0.03-
شمال أمريكا	0.77	1.27	1.54	1.52	1.45	1.64
اسيا الوسطى واوربا	0.42	0.48	0.59	0.58	0.55	0.51
منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية	0.77	1.1	1.29	1.17	1.23	1.29

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

*القيم المعروضة تمثل متوسطات مؤشرات الحوكمة الستة لمجموعة دول المنطقة حسب ما هو متاح إن حسب سنوات الدراسة أو حسب الدول.

تمثل المناطق الموضحة أعلاه تقسيما لهيأة الأمم المتحدة لأقطار العالم، إذ يتضح من الجدول أن منطقة صحاري إفريقيا تعتبر المنطقة التي تتميز بأضعف مستوى لمؤشرات نظام الحكومة بأقل من (0.5 -)

بالنسبة لكل المؤشرات، متبوعة بمنطقة جنوب آسيا، و التي أخذ بها مؤشر الاستقرار السياسي أضعف قيمة (1.01 –) . كما أن منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط تشهد مستويات متدنية لمؤشرات نظام الحكومة الستة ولكن أقل حدة من المجموعتين السابقتين . ومن جهة أخرى ، فإن مستوى نظام الحكومة بكل من منطقة أمريكا اللاتينية و الكرايبب وكذا منطقة شرق آسيا والباسيفيك يعتبر مقبولا ، إذ أخذت مؤشرات نظام الحوكمة قيما موجبة أو قريبة من الصفر. و نفس الأمر ينطبق على مجموعة آسيا الوسطى و أوروبا، و التي أخذت بها مؤشرات نظام الحوكمة الستة قيـــــــــــــــــما مقبولة(أكثر من +0.45 تقريبا، أي أكثر من 60%) و هو ما يجعلها في وضع أفضل، غير انه ينبغي الإشارة إلى أن هذه المجموعة تتضمن قسمين من الدول، متقدمة و نامية، إذ يتعلق الأمر بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و التي يعتبر بها مستوى نظام الحوكمة جيدا، عكس بقية الدول، و هو ما سيتم توضيحه لاحقا. في حين يعتبر مستوى بنظام الحكومة بمنطقة شمال أمريكا جيدا والأفضل بالمقارنة مع بقية مناطق العالم، إذ يفوق قيمة المؤشرات قيمة الواحد تقريبا بالنسبة لكل المؤشرات.

وبتفحص متوسطات مؤشرات نظام الحكومة لأقطار العالم كلها، فإننا نلاحظ أن أغلبها إيجابي قريب من الصفر، أي أنها تفوق نسبة 50 %، و هو ما يعني أن مستوى نظام الحكومة أقطار العالم متوسط، إذ قد يرجع السبب في ذلك إلى مبادرات الهيآت الدولية التي تهدف إلى إرساء الأمن و السلم ومحاربة الفقر (الأهداف التنموية للألفية)

الشكل(3–3): متوسط مؤشرات نظام الحكومة لأقطار العالم 1996– 2012

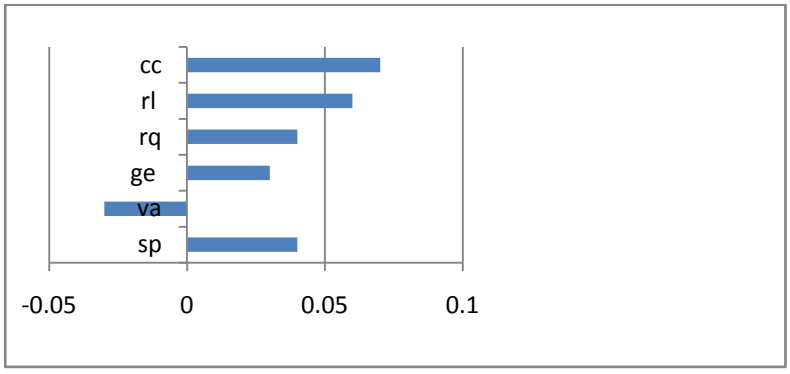

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

إن مقارنة مستوى نظام الحوكمة للمناطق المشار إليها أعلاه مع متوسط مؤشر نظام الحوكمة لبقية أقطار العالم، يؤكد تخلف مناطق صحاري إفريقيا، وجنوب آسيا بالنسبة لكل المؤشرات تقريبا، وبحدة أقل بالنسبة لأمريكا اللاتينية. إذ أن ما يلاحظ بالنسبة لهذه المجموعات أنها تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية،

كما أنها ذات مصير مشترك واحد وكذلك الأمر بالنسبة للعادات و التقاليد. فبالرجوع إلى منطقتي صحاري إفريقيا وجنوب آسيا فهي تعتبر من المستعمرات السابقة للدول الأوربية، ولا زالت تشهد علاقات متينة معها، وهي دول تتميز بامتلاكها وباعتمادها على الثروات الطبيعية الباطنية.

وبمقارنة مستوى نظام الحكومة بهذه المناطق مع منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية و التي تعتبر مجموعة الدول المرجعية من منطلق أنها حققت مستويات تنموية معتبرة في العقود الأخيرة ، كما ان مستوى نظام الحكومة بهذه المجموعة يعتبر جيد ، حيث أن جل مؤشراته تفوق قيمتها (1.00 +) أي أكثر من (70 %) ، فإن مناطق صحاري إفريقيا ، جنوب آسيا ومنطقة شمال إفريقا و الشرق الأوسط تبقى مستوياتها بعيدة عن مستوى المنظمة، إذ يتطلب الأمر ببذل المزيد من الجهود لتحسين مستوى نظام الحوكمة بها. و ما يجب الإشارة إليه هو أن مجموعة دول تتميز بكونها دول صناعية وتعتبر من الدول ذات الماضي الاستعماري، على عكس باقي المناطق المشار إليها.

المطلب الثاني : تطور مستوى نظام الحوكمة حسب المناطق

نريد من خلال هذه النقطة تتبع التطورات الحاصلة لنظام الحوكمة للمناطق المشار إليها، بالإستاد إلى قاعدة بيانات البنك العالمي خلال الفترة 96-2012، وذلك بمقارنة مستويات نظام الحوكمة بها. بين فترات مختلفة خلال فترة الدراسة.

أولا: شرق آسيا و الباسيفيك

ما يلاحظ من خلال المؤشرات الستة لنظام الح وكمة لهذه المنطقة هو التغيرات الطفيفة التي شهدتها هذه المؤشرات بالنسبة لبعض الدول غير أن هذه التغيرات لم تعف من الحفاظ على نفس تصنيف المنطقة من حيث مستوى نظام الح وكمة بها، مثل ما هو الشأن بالنسبة ل لفلبين التي ساء بها الوضع في السنوات الأخيرة (2009-2012) بعد كان وضعها مقبولا في السابق 1996-1997 ، وإن اختلفت حدة ذلك من مؤشر لأخر. و يختلف الأمر بالنسبة للدول التي تحسن وضعها بين 2005-2012 بعد أن شهدت مستويات ضعيفة في الفترة السابقة، وهذا فقط بالنسبة لمؤشرات البعد القانوني لنظام الحوكمة، في حين أن بقية المؤشرات شهدت استقرارا نسبيا . كما أن سنغافورة و نيوزلندا تعتبر دولا رائدة من حيث مستوى نظام الحوكمة بها، و التي فاقت قيمة المؤشرات فيها + 1.80 تقريبا خلال فترة الدراســــــة.

و الشكل الآتي يوضح تطور مستوى نظام الحكومة للمنطقة بشكل إجمالي، أخذا بعين الإعتبار المؤشرات الستة لنظام الحكومة .

الشكل(3-4): تطور مستوى نظام الحكومة لمنطقة شرق آسيا و الباسيفيك 2004-2012

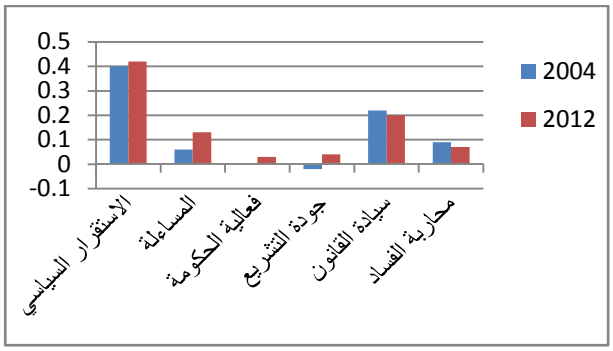

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

في الشكل أعلاه، نلاحظ أن مستوى نظام الحكومة بهذه المنطقة لم يشهد تغيرات هامة بالنسبة لجل المؤشرات، باستثناء مؤشر المساءلة الذي أخذ قيمة 0.13 سنة 2012 بعد أن كانت قيمته 0.06 . كما أن مؤشر الإستقرار السياسي يعتبر الأحسن من بين مجموع المؤشرات على الرغم من أنه لم يشهد تطورا واضحا، وبقيت قيمه في حدود (0.4 +)، ومن جهة أخرى يتأكد جليا أن مستوى نظام الحوكمة بهذه المنطقة بقى في خانة متوسطة.

ثانيا : أوروبا وآسيا الوسطى .

إن تفحص مؤشرات نظام الحوكمة لأقطار هذه المجموعة بين 1996 -2012 ، يسمح بالتأكد على أن هذه المجموعة تتضمن هي الأخرى دولا ضعيفة الوضع والأخرى جيدة. كما أن هذه المؤشرات شهدت بعض التغيرات من دولة لأخرى، ومن مؤشر لأخر، إذ أنها جل هذه التغيرات تعبر عن تحسن مستوى نظام الحكومة، على الرغم من ضعفه في بعض الحالات. إذ نجد أن من بين أهم الدول التي يعتبر تحسين الوضع بها في الفترة الأخيرة (2007-2012) كل من جيورجيا، ألبانيا، أرمينيا، أذربجان و كرواتيا، إذ أخذت قيم مؤشرات نظام الحوكمة قيما ضعيفة جدا في السابق لتقارب القيم المعدومة في الفترة الأخيرة حتى وإن كانت سالبة في بعض الحالات. و بالمقابل فإن دولا أخرى تدهور وضع مؤشراتها بعد أن كانت وضعيتها مقبولة، بعد أن شهدت أزمات اقتصادية سياسية مثل: اليونان، إسبانيا و إيرلندا، غير أن ذلك لم يكن بشكل حاد، إذ أنها ما فتئت تسترجع وضعها العادي سنة 2012. ما

تجب الإشارة إليه هو أن التغيرات المشار إليها بشأن بعض الدول إنما تخص اتجاها عاما لمجموعة المؤشرات، إذ نجد أن درجة تغير قيمة المؤشرات تختلف من مؤشر لأخر. و الشكل الآتي يوضح تطور مستوى نظام الحوكمة للمنطقة ككل، وهذا باعتبار المؤشرات السنة لنظام الحوكمة.

الشكل(3-5): تطور مستوى نظام الحوكمة لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى 2004-2012

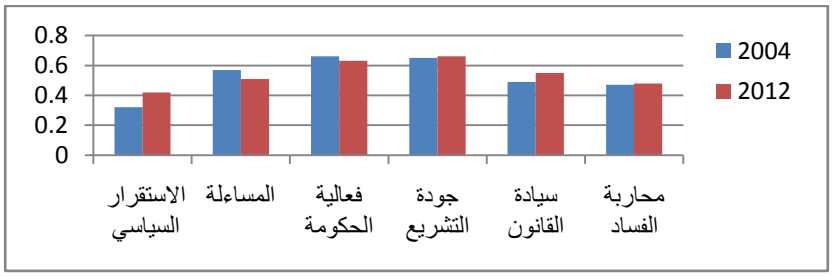

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن مستوى نظام الحكومة بهذه المنطقة لم يشهد تغيرات واضحة بين 2004 و 2012 وهذا بالنسبة لكل المؤشرات، وبقيت قيمة المؤشرات تقارب قيمة (0.5+) أي مستوى 60 %، وهو وضع مقبول.

ثالثا : أمريكا اللاتينية و الكرايبي

من خلال تتبع التطورات الحاصلة بشأن قيم مؤشرات نظام الحوكمة لدول هذه المنطقة، نلاحظ أنها لم تشهد تغيرات هامة، وهي تغيرات لم تعف من الحفاظ على نفس مستوى نظام الحوكمة لأغلب هذه الدول، وهذا بالنسبة لكل المؤشرات تقريبا.

وخصت التغيرات الهامة دولة الأرجنتين التي شهدت تدهور لوضعها بين (2002-2012) بعد أن كان وضعها مقبولا، وهذا بالنسبة لمؤشرات البعد الإقتصادي في حين بقيت مؤشرات البعد القانوني عند نفس المستوى تقريبا خلال مرحلة الدراسة. كما شهد مؤشر الإستقرار السياسي لدولة بنما تدهورا واضحا بدءا من سنة 2015 بعد أن كانت قيمته متوسطة، في الوقت الذي حافظت فيه بقية المؤشرات على نفس مستوياتها، و الشكل الآتي يوضح تطور مستوى نظام الحكومة للمنطقة ككل، وهذا أيضا باعتبار المؤشرات الستة لنظام الحوكمة.

الشكل(3-6): تطور مستوى نظام الحوكمة لمنطقة أمريكا اللاتينية و الكراييب 2004-2012

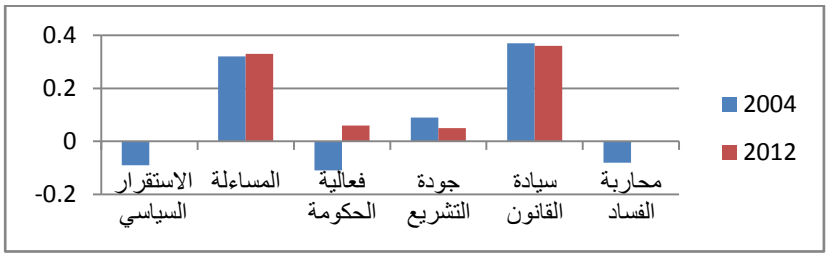

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

من الشكل أعلاه نلاحظ أن مستوى نظام الحكومة بهذه المنطقة لم يشهد هو الآخر تغيرات هامة بين سنتي 2004 و 2012، وهذا فيما يتعلق بكل المؤشرات قيما متوسطة تقارب الصفر ، باستثناء مؤشري المساءلة و التمثيل وكذا سيادة القانون التي شهدت قيما موجبة مقبولة نسبيا .

رابعا : الشرق الأوسط و شمال إفريقيا :

إن تفحص البيانات الخاصة بمؤشرات نظام الحوكمة لأقطار هذه المنطقة خلال الفترة 1996 -2012 هامة يوضح أن وضع هذه المؤشرات يتدهور من سنة لأخرى، إذ أنه باستثناء بعض المؤشرات التي حافظت على نفس مستوياتها الضعيفة لبعض الدول، فإن وضعها بالنسبة لدول أخرى شهد تدهورا واضحا وهذا بالنسبة لكل المؤشرات تقريبا. إذ نجد مثلا أن جمهورية مصر شهد بها مؤشر المساءلة قيمة 0.75 – سنة 1996 مقابل -1.16 سنة 2006. كما نجد أيضا جمهورية اليمن التي أخذ بها مؤشر فعالية الحكومة قيمة 0.59- سنة 1996 مقابل 0.08 –سنة 2009 .أما فيما يخص الجزائر، فإن مؤشري نوعية التنظيم ومحاربة الرشوة أخذا قيمة 0.77 – و 0.78 – على التوالي سنة 1996 مقابل 1.17 –و 1.07 – سنة 2012.

و في المقابل، فإن دولة قطر تعتبر من أهم الدول التي تحسن وضع مؤشرات نظام الحكمة بها، إذ فاقت جل مؤشراتها قيمة (1 +) أي أكثر من 70 % في السنوات الأخيرة (2000-2012)، وهو ما ينطبق على دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا. و الشكل الآتي يوضح تطور مستوى نظام الحكمة للمنطقة ككل وهذا باعتبار مؤشرات نظام الحوكمة الستة .

الشكل(3-7): تطور مستوى نظام الحوكمة لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 2004-2012

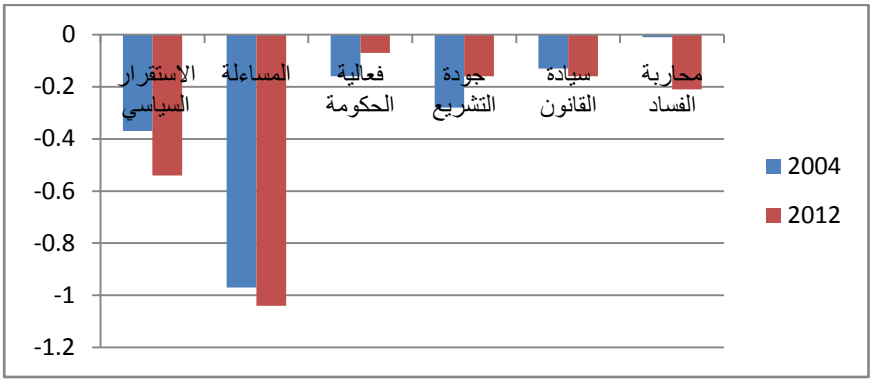

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يلاحظ من الشكل أعلاه أن مستوى نظام الحكومة بهذه المنطقة شهد تدهورا نسبيا بالنسبة لجل المؤشرات بين 2002 و2009، وهو ما جعل هذه المنطقة تصنف بأنها ذات مستوى ضعيف، خاصة فيما يتعلق بالبعد السياسي لنظام الحوكمة. غير أن ما يجب التأكيد عليه هو ما سبقت الإشارة إليه في الفقرة أعلاه، من حيث وجود دولة تحسن وضعها وأخرى تدهور وضعها، وكذلك الأمر بالنسبة لا آلت إليه أوضاع العديد من دول هذه المنطقة على غرار مصر ، ليبيا ، تونس ، البحرين ، اليمن ...الخ ، وهذا بعد 2010. إذ شهدت هذه المنطقة إضطرابات عصيبة . فإذا كان تطورات مؤشراته بالنسبة لكل دولة على حد تظهر تباينا واضحا بينها إذ يتطلب الأمر تشخيصا أكثر دقة وهو ما سنتناوله في المبحث الثالث لهذا الفصل عند التطرق إلى تقيم نظام الحوكمة للأقطار العربية.

خامسا : منطقة صحاري إفريقيا :

بتفحص البيانات الخاصة بمؤشرات نظام الحوكمة لدول هذه المنطقة فإننا نلاحظ استقرارا لوضع هذه المنطقة في المستوى الضعيف خلال فترة الدراسة، وهذا بالنسبة لكل المؤشرات، إذ أن هذه المؤشرات لم تتجاوز قيمة (0.50-)، أي أقل من 40 % مثلما يوضحه الشكل الموالي تطور مستوى نظام الحوكمة منطقة صحاري إفريقيا باعتبار المؤشرات الستة .

الشكل(3-8): تطور مستوى نظام الحكومة لمنطقة صحاري إفريقيا 2004-2012

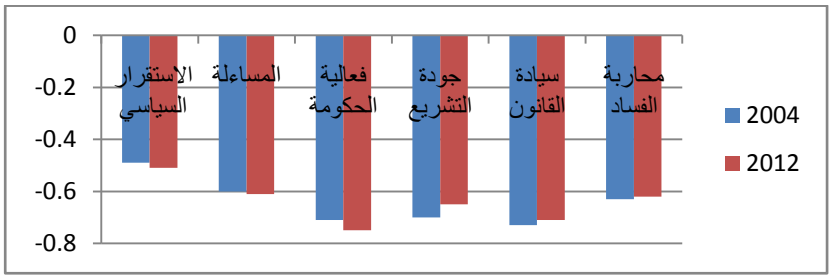

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

إن إستقرار مستوى نظام الحكومة لهذه المنطقة يعني أن جل الدولة لم تعرف تغيرات واضحة في هذا الصدد، غير أن هذا لا يعفي من وجود بعض الدول التي شهدت تحسننا واضحا وأخرى عرف وضعها تدهورا. إذ نذكر من بين الدول التي شهد وضعها تحسنا، دولة رواندا وإثيوبيا، وهي دول شهدت بعض مؤشراتها تحسننا طفيفا لا يعكس المستوى المطلوب، فهي مازالت تصنف ضمن الدول الضعيفة من حيث مستوى نظام الحوكمة. كما نجد دولا أخرى تعرف مستوى مقبولا شهدت بعض التحسن، و هي دول كل من جنوب إفريقيا، بوتسوانا و ناميبيا. أما عن الدول التي ساء بها الوضع فإننا نذكر مثلا دولة كوت ديفوار، و التي بلغ بها مؤشر فعالية الحكومة 0.06- و 0.21 – سنتي 1996 و1997 على التوالي، مقابل 1.17 – و1.26 – سنتي 2006 و 2010، وهو ما ينطبق تقريبا على بقيمة المؤشرات. وكذلك الأمر بالنسبة لدولة الطوغو التي جاوز مؤشر فعالية الحكومة مستوى 1.50- بعد سنة 2003 بعد أن كانت قيمته 0.8 سنة 1996.

ما يمكن استخلاصه في هذه المنطقة هو أن مستوى التحسينات الحاصلة في مستوى نظام الحوكمة لم يمس دولا كثيرة فضلا عن أنه لم يكن بالشكل الكافي. و من جهة أخرى فإن التدهور الحاصل على مستوى بعض الدول واضح وهام، في حين أن تلك الدول التي شهدت إستقرارا نسبيا فإن ذلك لم يعف من حفاظها على نفس مستوى تصنيفها ضمن الدول الضعيفة، وهذا في ظل وجود بعض الإستثناءات الخاصة ببعض الدول التي حققت مستويات مقبولة مثل : ناميبيا ن بوتسوانا وجنوب إفريقيا .

سادسا : منطقة جنوب آسيا :

من خلال تفحص البيانات الخاصة بدول هذه المنطقة نلاحظ أن مستوى نظام الحوكمة بهذه المنطقة شهدت جل مؤشراته تغيرات طفيفة، إذ لم تراوحت قيمتها بين 0.3 – و 0.6. غير أن مؤشرات البعد

السياسي شهدت تغيرات هامة، إذ أن مؤشر الإستقرار السياسي تدهور بشكل واضح، إذ أصبحت قيمته 136 – و 1.16 – سنتي 2008 و 2012 على التوالي بعد أن كانت قيمته 0.72 – و 0.77 – سنتي 1996 و 1998، وهو ما يعكس تردي الأوضاع السياسية بجل أقطار هذه المنطقة. و الجدول الآتي يوضح تطور مستوى نظام الحوكمة من خلال المؤشرات الست لمنطقة جنوب آسيا.

الشكل(3–9): تطور مستوى نظام الحوكمة لمنطقة جنوب آسيا 2004–2012

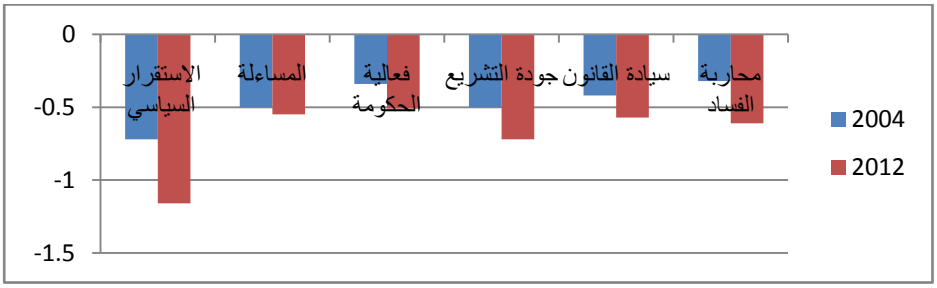

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

إن استقرار مستوى نظام الحوكمة بهذه المنطقة ككل عند المستوى الضعيف يبين 1996 و 2012 لا يعفي من وجود تغيرات بين دول هذه المنطقة ومن مؤشر لآخر. فنجد أن مؤشر الإستقرار السياسي لجل هذه الدول تدهور وبحدة أكثر بين 2003 و 2009، خاصة بالنسبة لدول باكستان، أفغانستان، الهند وبنغلادش، وهو نفس ما ينطبق على مؤشر المساءلة و المشاركة، غير أن وضعه هو أقل سوءا وهذا بالنسبة لجل الدول، كما أن مالديفيا ازداد تدهور وضعها بوضوح و هذا بالنسبة لجل المؤشرات بعد سنة 2007 بعد أن كان وضعها مقبولا، أين كانت قيم مؤشراتها موجبة بأكثر من 0.5 في بعض الحالات. و بصفة عامة، فإن مستوى نظام الحكومة بهذه المنطقة تدهور خلال مرحلة الدراسة وهو ما يسمح بالقول بأن وضعها لا يزال ضمن المستوى الضعيف.

عرف مستوى نظام الحكومة بالمناطق المشار إليها أعلاه، مستويات مختلفة تراوحت بين الضعيف، المتوسط و المقبول، غير أنها لم تعرف إلى المستويات الجيدة، مثل تلك التي شهدتها . وتبقى منطقة شمال أمريكا (الممثلة لدول الو.م.أ ، كندا برمودا المنطقة الوحيدة التي استقر بها مستوى نظام الحكومة عند المستوى الجيد، إذ أن جل مؤشرات الإستقرار السياسي الذي تراوحت قيمته بين (0.50+ و 0.90+) يرجع الأمر إلى تدني مستوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب التدخلات العسكرية التي باشرتها في الفترة الأخيرة بكل من أفغانستان و العراق.

إن تشخيص نظام الحكومة حسب المناطق يسمح مقارنة مستوياته من منطقة لأخرى، إذ أن ذلك من شأنه تعزيز الجهود و تتبع نفس الخطوات المتبعة لتحسين وضعها المناطق المختلفة، غير أن تتبع بيانات البنك العالمي من منطقة لأخرى لا يعفي من تباين مستويات نظام الحكومة من دولة لأخرى حسب كل منطقة. إذ نريد في المطلب الموالي تشخيص مستوى نظام الحكومة حسب الدول من منطقة لأخرى.

المطلب الثالث : نظام الحوكمة حسب الدول

حاولنا في المطلب السابق تشخيص طبيعة نظام الحكومة حسب المناطق، إذ اتضح أن هناك استقرارا على العموم لوضع هذه المناطق، كما تبين أن جلها يشهد مستويات ضعيفة أو متوسطة على غرار شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، صحاري إفريقيا و منطقة جنوب آسيا، و التي أخذت بها متوسطات مؤشرات نظام الحكومة قيما سالبة أو معدومة. غير أنه في المقابل نجد مناطق تميزت بمستويات مقبولة و حتى جيدة مثلما هو عليه الحال بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى وأوربا وكذا منطقة شمال أمريكا.

إن تشخيص مستويات نظام الحكومة حسب المناطق بصفة إجمالية لا يعفي من وجود اختلافات بين دول هذه المناطق، إذ أن الحكم على مستوى منطقة ما بالمقبول مثلا لا يعني تقارب أوضاع الدول، إذ لا محالة نجد في المنطقة الواحدة مفارقات في مستوى نظام الحوكمة، فنجد في نفس المنطقة دولا بمستوى جيد وأخرى ضعيف جدا. نريد في هذا المطلب تقييم وضع الدول بناء على متوسط مؤشرات نظام الحوكمة لفترة الدراسة من منطقة لأخرى.

1-منطقة شرق آسيا و الباسيفيك.

تتميز هذه المنطقة بمستوى حوكمة متوسط، تقارب فيه قيمة متوسطات المؤشرات الصفر الموجب، غير أنها في المقابل تحتوي دولا متباينة الأوضاع مثلما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل(3–10): متوسط مؤشرات نظام الحوكمة بمنطقة شرق آسيا حسب البلدان

2012–1996

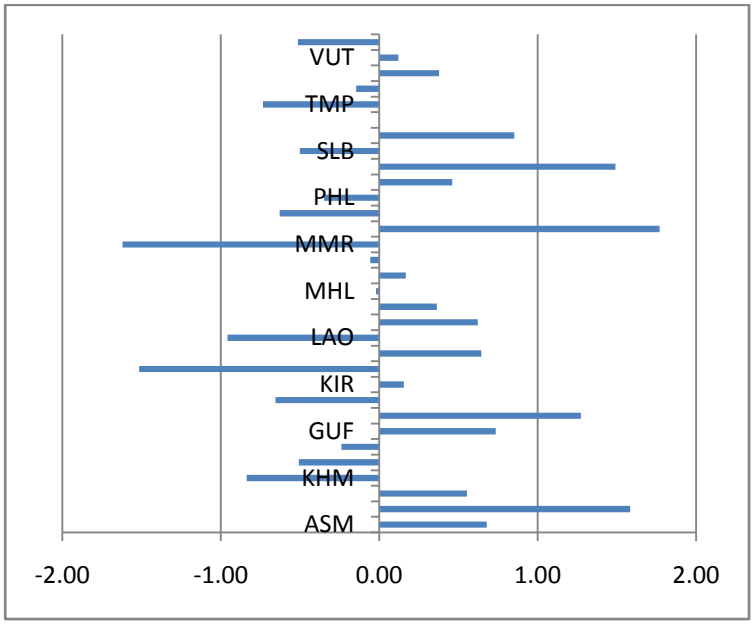

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يتضح من الشكل أعلاه أن مجموعة من دول هذه المنطقة تتميز بمستويات مقبولة أخذ فيها متوسط مؤشر نظام الحوكمة فيما موجبة، بأكثر من 0.30 +. و تعتبر كل من سنغافورة ، نيوزيلندا، هونغ كونغ و أستراليا من بين الدول الرائدة في إرساء نظام الحوكمة الجيد، إذ بلغت متوسطات مؤشرات نظام الحوكمة بها +1.49 ، +1.77 ، +1.27 و +1.58 على التوالي خلال فترة الدراسة. كما أن مجموعة أخرى حققت مستويات ضعيفة أخذ بها ذات المتوسط قيما سالبة بأكثر من 0.50- ، إذ تعتبر دول كل من تيمور الشرقية ، ميانمار، كوريا الشمالية و كمبوديا من الدول الأضعف في إرساء نظام الحكم الراشد، حيث أخذت بها متوسطات مؤشرات نظام الحوكمة -0.73 ، -1.62 ، - 1.52 و 0.84- على التوالي خلال نفس فترة الدراسة.

ثانيا : أوربا وآسيا الوسطى .

يعتبر مستوى نظام الحكومة بهذه المنطقة مقبولا، إذا أن متوسط مؤشرات نظام الحكومة بين 1996–2012 قارب 0.50 +، كما أن قرابة 30 دولة من دول هذه المنطقة تجاوزت بها قيمة ذات المؤشر

قيمة 0.5+، مع وجود دول أخرى حققت مستويات ضعيفة بأقل من 1.00 – بالنسبة للبعض الدول مثلما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل(3–11): متوسط مؤشرات نظام الحوكمة بمنطقة أوربا وآسيا الوسطى حسب البلدان 1996–2012

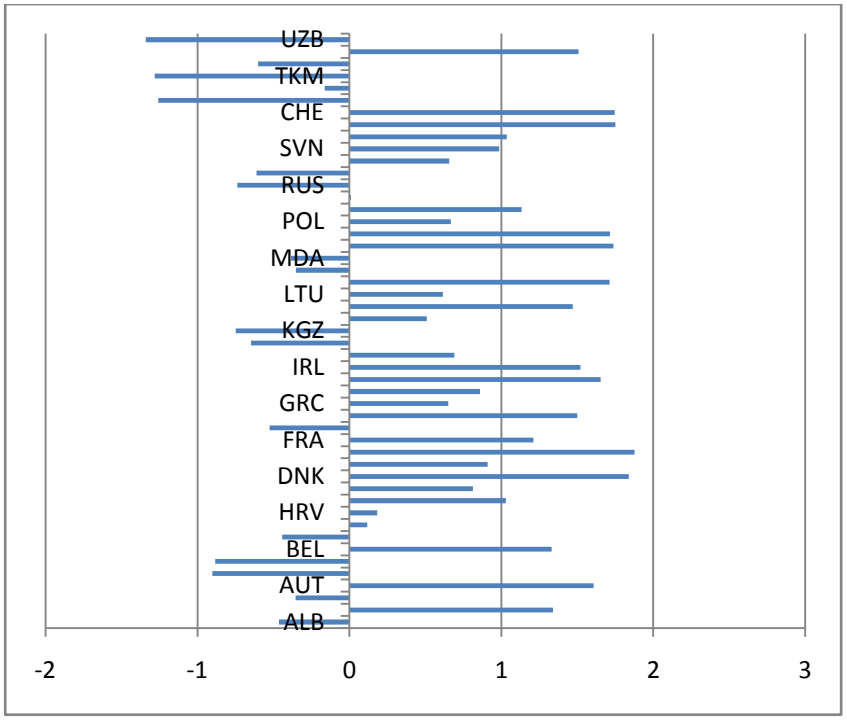

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يتضح من الشكل أعلاه أن الغالبية العظمى لدول هذه المنطقة تحقق مستويات جيدة أو مقبولة، مثلما هو الشأن بالنسبة لكل من الملكة المتحدة، سويسرا، السويد، النرويج، هولندا، لوكسمبورغ، ايرلندا، أيسلندا، فينلاندا، الدانمرك و النمسا التي حققت مستويات جيدة حيث أخذ بها متوسط مؤشرات نظام الحوكمة القيم +1.50، 1.74+، +1.74 ، +1.71 ، 1.73+ ، 1.71 ، 1.65+، +1.87، 1.83 و 1.60 بالنسبة لكل منها على التوالي بين 1996–2012، و في نفس الوقت فقد تراوحت قيمة ذات المؤشر بين 0.50 + و 1.50+ بالنسبة لدول كل من إسبانيا، سلوفينيا، البرتغال، فرنسا، بلجيكا، بولندا، هنغاريا ..الخ. غير أنه وفي المقابل، فإننا نجد دولا أخرى حققت مستويات ضعيفة، إذ أخذ بها متوسط المؤشر قيما سالبة بأقل من – 0.50 مثلما هو عليه الحال بالنسبة لكل من روسيا، كازاخستان، روسيا البيضاء، أذربيجان ...الخ، في حين أن أوزباكستان، تركمانيستان وتاجكستان تعتبر

من الدول التي تتميز بأسوأ وضع في هذه المنطقة، حيث أخذ بها ذات المؤشر قيمة 1.34 - ، 1.28 – و –1.25 بالنسبة لكل منها على التوالي. ما يلاحظ في هذه المنطقة أن كل دول الاتحاد السوفياتي سابقا تتميز بضعف مستوى نظام الحكومة، في حين أن جل الدول التي حققت مستويات جيدة ومقبولة هي دول أوربية.

ثالثا : أمريكا اللاتينية و الكرايبب :

تتميز هذه المنطقة بمستوى نظام الحكومة متوسط، إذ أن القيمة المتوسطة لمؤشرات نظام الحوكمة لبلدان هذه المنطقة قاربت الصفر، أي في حدود 50 % ، وهو وضع متوسط، غير أن هناك تباينا واضحا بين دول هذه المنطقة، إذ نجد من بين الدول ذات المستوى الجيد و أخرى بمســـــــــــتوى ضعيف و سيء مثلما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل(3–12): متوسط مؤشرات نظام الحوكمة لمنطقة أمريكا اللاتينية حسب البلدان 1996–2012

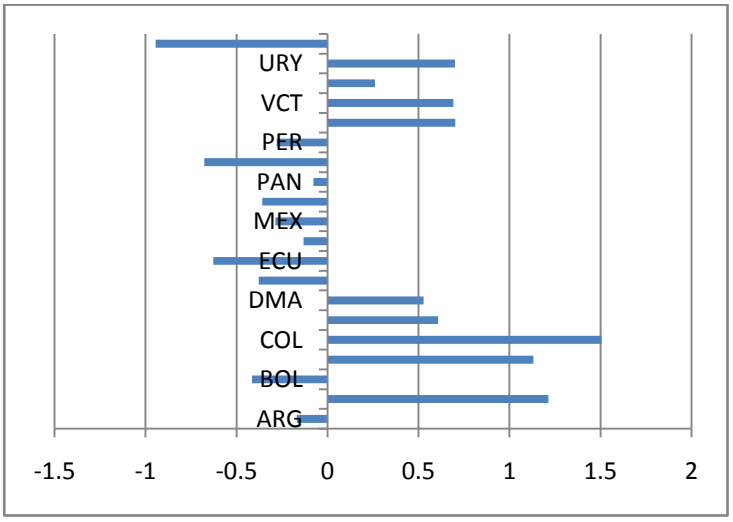

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يتضح من الشكل أعلاه أن بعض دول هذه المنطقة حققت مستويات مقبولة وحتى جيدة بالنسبة لأخرى، إذ أنه بلغت قيمة مؤشر الحوكمة ببعض الدول قيما فاقت 1 +، ويتعلق الأمر بكل من كولومبيا، الشيلي و باربادوس فضلا عن دول أخرى تراوحت قيمة ذات المؤشر بين 0.5 و 1 + تمثلت في دومينيكا، كوستاريكا، غرينادين و الأوروغواى. غير أنه في المقابل كانت قيمة ذات المؤشر سالبة بأقل من – 0.5، وهو وضع دون المتوسط، وهذا بالنسبة لكل من البيرو، نيكاراغوا، المكسيك،

جمهورية الدومينيكان وبوليفيا، فيما تبوأت كل من فترويلا و البراغواي أسوأ المراتب بمتوسط قيمة للمؤشر 0.94 –و 0.67 – لكل منهما على الترتيب.

4–الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :

تعتبر هذه المنطقة من بين المناطق المتأخرة في إرساء نظام الحكم الراشد، إذ استقر بها الوضع خلال فترة الدراسة عند المستوى الضعيف، و لم تشهد مؤشرات نظام الحوكمة تطورات هامة، و الشكل الآتي يوضح وضع دول هذه المنطقة بالنسبة لإرساء قواعد الحكم الراشد.

الشكل(3–13): متوسط مؤشرات نظام الحوكمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب البلدان 1996–2012

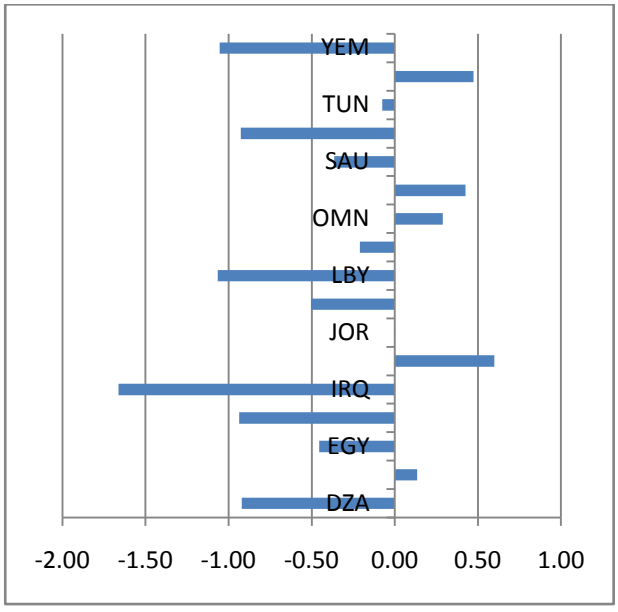

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يتضح من الشكل أعلاه أن الغالبية العظمى لدول هذه المنطقة تتميز بمستويات ضعيفة و سيئة لنظام الحوكمة، ويتعلق الأمر بتلك الدول التي أخذ بها متوسط مؤشر نظام الحكومة قيما سالبة. و يخص الأمر كلا من السعودية، لبنان، مصر التي أخذ بها ذات المؤشر قيمة 0.36 –، 0.50 و 0.45 – بالنسبة لكل منها على التوالي. فيما كان وضع اليمن، سوريا، ليبيا، العراق، إيران و الجزائر أسوأ، إذ أخذ بها نفس المؤشر قيمة 1.05 –، 0.93 – ، 1.07 – ،1.66 – ، 0.94 – ، و 0.92 – بالنسبة لكل منها على التوالي. و مقابل هذا فإن بعض الدول في هذه المنطقة حققت مستويات مقبولة إذ أن قيمة

مؤشر نظام الحكومة قاربت 0.5 +، و هو وضع مقبول بالمقارنة مع بقية الدول، و خص الأمر كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان وإسرائيل، وهي الدول التي أخذ بها ذات المؤشر قيمة +0.47 ، + 0.43 ، + 0.29 و 0.60+ بالنسبة لكل منها على الترتيب خلال الفترة 1996-2012.

ما يلاحظ في هذه المنطقة هو أن تتضمن مجموعة **الدول العربية** باستثناء إسرائيل وإيران، كما أنه بالنسبة للدول سيئة الوضع فإنها تتضمن تلك الدول التي شهدت إضطرابات سياسية وأمنية في الآونة الأخيرة، باستثناء إيران و الجزائر التي مازالت متأخرة في إرساء نظام حكم راشد مقبول.

5-خامسا : جنوب آسيا :

تتميز هذه المنطقة بضعف مستوى نظام الحوكمة، إذ أن القيمة المتوسطة لمؤشرات نظام الحكومة لبلدان هذه المنطقة كانت سالبة بأقل من 0.5 – بالنسبة لجل الدول، مثلما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-14) : متوسط مؤشرات نظام الحكومة لمنطقة جنوب آسيا حسب البلدان 1996-2012.

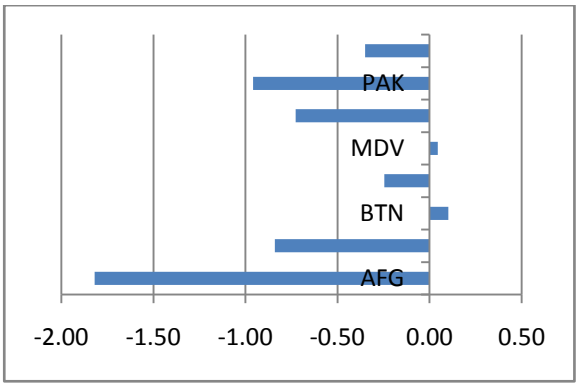

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يتضح من الشكل أعلاه أنه باستثناء كل من بوتان و مالديف، و التي كانت قيمة مؤشر نظام الحوكمة بها موجبة بقيم قريبة من الصفر، أي في حدود 50 %، فإن بقية دول المنطقة أخذ بها ذات المؤشر قيما سالبة، وهو ما يعبر عن الوضع السيئ الذي تشهده هذه الدول من حيث مستوى نظام الحوكمة، مثلما هو عليه الحال بالنسبة لكل من باكستان، النيبال، بنغلادش و أفغانستان، وهي الدول التي أخذ بها مؤشر نظام الحكومة القيم 0.96 - ، 0.73 - ، 0.84 - ، و 1.28 – على التوالي ، حيث تعتبر دولة أفغانستان أسوأ حالا في هذه المنطقة.

سادسا : صحاري إفريقيا :

تتضمن هذه المنطقة قرابة 48 دولة، من الدول التي توافرت البيانات خاصة بها، وهي مجموعة تتميز بضعف مستوى نظام الحوكمة بها، إذ أن قيمة مؤشر الحوكمة للغالبية العظمى لدول هذه المنطقة هو سالب مثل ما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم (3-15) : متوسط مؤشرات نظام الحكومة لمنطقة صحاري إفريقيا حسب البلدان 1996-2012

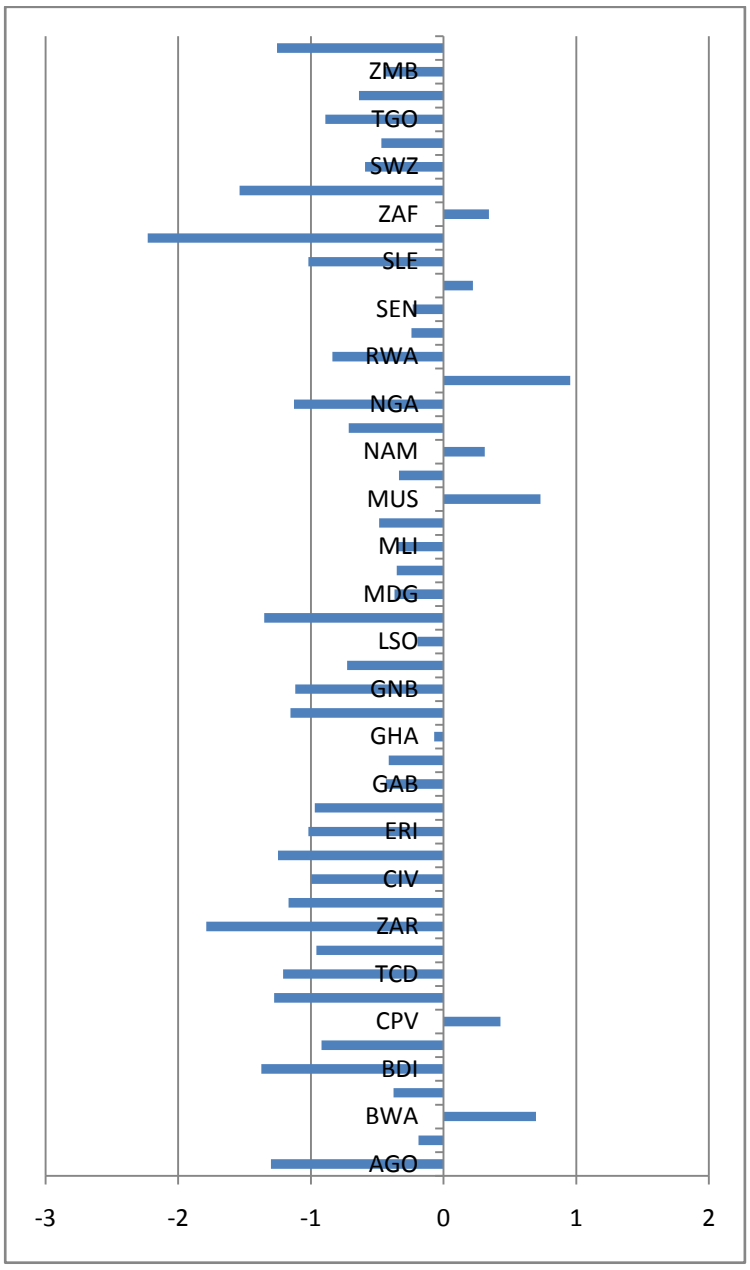

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يعتبر وضع دول جنوب إفريقيا، بوتسوانا، ناميبيا و الرأس الأخضر استثنائيا، فهى الدول التي أخذ بها مؤشر نظام الحكومة قيما موجبة، حيث كانت قيمته+0.34، +0.69 و +0.31 بالنسبة لكل من جنوب إفريقيا ، بوتسوان وناميبيا على الترتيب، وهو وضع متوسط و يعتبر مقبولا بالمقارنة مع بقية دول المنطقة. هذه الاخيرة كانت قيمة ذات المؤشر بها في حدود 01- ، و هو وضع ضعيف. فيما يبقى كل من السودان ، الصومال لبيريا و الكونغو الديمقراطية و بورندي أضعف حالا، حيث أن قيمة المؤشر بها كانت 1.53 -، 2.23 -، 1.35 – و 1.37 -، لتعتبر بذلك دولة الصومال أسوأ وضعا.

يمكن القول بأن جهود الهيئات الدولية في سبيل إرساء أنظمة حوكمة رشيدة بدأت تأتي بنتائجها، إذ أن مستوى نظام الحوكمة لمجموع الأقطار يعتبر متوسطا على العموم خلال الفترة 1996- 2012، كما أن جل مناطق العالم عرفت تطورات إيجابية نسبيا بين 1996 و 2012، حتى و أنها تتضمن مجموعة دول بمستويات متباينة و باتجاهات مختلفة. حيث يمكن القول في هذا الصدد أن كل من منطقة جنوب آسيا و جنوب الصحراء الإفريقية تعتبر المناطق الأضعف، و هي بدورها تضم دولا بأنظمة حوكمة مقبولة على غرار ناميبيا و بوتسوانا مثلا في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية .

و تعتبر منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط من بين المناطق التي اتسمت بأنظمة حوكمة متواضعة، كما أنها لم تشهد تطورات هامة، إذ يمكن الإشارة إلى ذلك بصفة مفصلة في المبحث الموالي باعتبار أنها تضم كل الدول العربية تقريبا.

المبحث الثالث: تقييم نظام الحوكمة للأقطار العربية

نهتم في هذا المبحث بتحليل وضع الأقطار العربية بشأن نظام الحكومة، بالإشارة إلى قاعدة البيانات المشار إليها، محاولين الإشارة إلى الجهود التي مافتئت هذه الدول بذلها في سبيل تعزيز الحكم الراشد و نحاول فيما يلي دراسة هذه النقطة وفقا لأبعاد الحكم الراشد الثلاثة و المتمثلة في البعد القانوني، الإقتصادي و السياسي .

المطلب الأول: البعد السياسي لنظام الحكومة في الأقطار العربية.

تمت الإشارة سابقا إلى أن هذا البعد يمكن التعبير عنه من خلال مؤشري التمثيل و المشاركة وكذا الإستقرار السياسي وغياب العنف، وهما مؤشران يرتبطان ببعضهما ويعزز كلاهما الآخر، من منطلق أن تمثيلا سياسيا حقيقيا ناتجا عن انتخابات شفافة ونزيهة يدعم الاستقرار السياسي ويدفع العنف، وهي عوامل ضرورية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير ومن ثم المساءلة.

أولا: الإستقرار السياسي

يعبر هذا المؤشر عن احتمالات ظهور صراعات سياسية أو طائفية، تهدف إلى الإطاحة بالحكومات بطرق غير دستورية أو بالاستناد إلى العنف و الإرهاب من اجل الاستيلاء الحكم بالقوة. و باستقراء بيانات البنك العالمي بشأن مؤشر الاستقرار السياسي للدول العربية، فانه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات دول متباينة الوضع، بين دول ذات وضع سيئ، ضعيف و مقبول.

فبالنسبة للدول سيئ الوضع، فإن الأمر يتعلق بتلك الدول التي تراوحت قيمة المؤشر بـــــها بين - 1 و-2.5 ، أي بنسبة تقل عن 30%، إذ يمكن عرض اتجاهات ذات المؤشر لهذه الدول بين 1996 و2012 حسب الجدول الأتي:

الجدول (3-2): تطور مؤشر الاستقرار السياسي للدول العربية سيئة الوضع 1996-2012

	1996	2002	2006	2012
الجزائر	-1.86	-1.70	-1.12	-1.34
البحرين	-0.41	0.19	-0.39	-1.13
مصر	-0.58	-0.40	-0.87	-1.48
العراق	-1.85	-1.65	-2.83	-1.93
لبنان	-0.76	-0.45	-1.85	-1.65
ليبيا	-1.07	-0.16	0.35	-1.65
موريتا نيا	0.26	0.29	0.22	-1.13
الصومال	-2.65	-2.53	-2.78	-2.89
السودان	-2.51	- 1.88	-2.12	-2.27
سوريا	-0.41	0.21	-0.28	-2.69
اليمن	-1.39	1.40	-1.35	-2.43

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن هذه المجموعة تضمنت بدورها فئتين من الدول، فئة من الدول التي استقر وضعها في الوضع السيئ على طول فترة الدراسة، حيث يتعلق الأمر بكل من الجزائر، العراق،

الصومال و السودان. إذ يمكن إرجاع ذلك إلى الاضطرابات السياسية و الأمنية التي عرفتها هذه الدول خلال العقدين الماضيين. فقد عرفت الجزائر عشرية سوداء نهاية القرن الماضي قوضت العملية السياسية إلى حين، و التي لا زالت آثارها إلى اليوم مترجمة في المزيد من الانقسامات السياسية و في بعض الأعمال الإرهابية من فترة لأخرى على الرغم من إصدار قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية، كما أن الحصار الذي عرفه العراق انتهى بالغزو الأمريكي له سنة 2003، و أدخله في دوامة من الصراعات السياسية و الطائفية أصبحت تهدد وجود الدولة حتى. و بدوره عرف الصومال حربا أهلية نهاية القرن الماضي، أثرت بشكل واضح على العملية السياسية و على الوضع الأمني بها، كما أن السودان عرف بدوره صراعات سياسية انتهت بانفصال جنوب السودان سنة 2011، في حين لا زالت لبنان تشهد نزاعات طائفية واغتيالات سياسية متعاقبة. أما الفئة الثانية من الدول سيئة الوضع، فهي تخص مجموعة الدول التي عرف وضعها انتقالا من الوضع الضعيف إلى الوضع السيئ في الآونة الأخيرة، و المتمثلة في دول كل من البحرين، مصر، سوريا، موريتانيا و ليبيا. و هي دول عرفت اضطرابات سياسية هامة في إطار ما اصطلح علية بالربيع العربي.

أما بالنسبة لمجموعة الدول ضعيفة الوضع، فان الأمر يتعلق بتلك الدول التي تراوحت قيمة مؤشر الاستقرار السياسي بها بين -1 و 0، أي بنسبة تراوحت بين 30% و 50%، و هي أفضل حالا من الدول سالفة الذكر في المجموع الأولى، حيث يمكن عرض اتجاهات ذات المؤشر لهذه الدول بين 1996 و2012 حسب الجدول الأتي:

الجدول (3-3): تطور مؤشر الاستقرار السياسي للدول العربية ضعيفة الوضع 1996-2012

	1996	2002	2006	2012
الأردن	-0.15	-0.56	-0.77	-0.52
المغرب	-0.29	-0.35	-0.47	-0.46
السعودية	-0.26	-0.09	-0.54	-0.46
تونس	0.16	0.07	0.24	-0.73

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

تعتبر هذه الدول ذات نظام حكم ملكي، باستثناء تونس، و قد شهدت هذه الدول استقرارا نسبيا خلال فترة الدراسة. غير أن المغرب و تونس يعرفان تناسبا سياسيا بين الأحزاب المشاركة في الحراك السياسي، عكس العربية السعودية التي لا تسمح بالعمل السياسي من خلال الأحزاب السياسية. أما بالنسبة لتونس، فإنها عرفت مطلع 2010 اضطرابات سياسية أدت بسقوط الحزب الحاكم و دخولها في فترة انتقالية، و هو ما جعل وضعها حسب هذا المؤشر ينتقل من الوضع المقبول إلى الوضع الضعيف.

و من جهة أخرى، و بالنسبة لمجموعة الدول مقبولة الوضع فإن الأمر يتعلق بتلك الدول التي عرف بها ذات المؤشر قيما موجبة على طول فترة الدراسة تقريبا، أي بنسبة تتجاوز 50%، حيث يمكن عرض اتجاهات ذات المؤشر بين 1996 و2012 للدول المعنية من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3-4): تطور مؤشر الاستقرار السياسي للدول العربية مقبولة الوضع 1996-2012

	1996	2002	2006	2012
جيبوتي	0.48	-0.45	-0.22	0.17
الكويت	0.13	-0.26	0.36	0.18
عمان	0.80	0.82	0.82	0.47
قطر	0.20	0.74	0.91	1.21
الإمارات	0.86	0.84	0.91	0.88

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يتضح من الجدول أعلاه أن هذه الدول هي دول ذات نظام حكم ملكي، باستثناء جيبوتي، و هي دول لم تشهد اضطرابات سياسية أو أمنية، إلا أنها لم تبلغ مستويات هامة، إذ يمكن إرجاع ذلك في حصر العملية السياسية بها في العائلة الحاكمة. كما أننا نلاحظ تراجع وضع جيبوتي بين 2002 و2007 ليتحسن بعدها وضعها من جديد، إذ أن ذلك يمكن إرجاعه إلى..

ما يمكن ملاحظة أيضا من خلال الجدول أعلاه هو بعض التطورات غير المتوقعة ببعض البلدان، فالنسبة لموريتانيا مثلا فإنها شهدت استقرارا سياسيا بين 1996 و2003 لفترة دامت أكثر من عقدين من الزمن، وهو استقرار جاء متبوعا بانقلابات عسكرية متتابعة، وكذلك الأمر بالنسبة لجمهورية تونس،

فهي الأخرى شهدت استقرارا سياسيا إلى غاية 2010، حيث أخذ بها مؤشر الإستقرار السياسي قيما موجبة بين 1996 و 2009، غير أن ما يسمى بالربيع العربي أكد عدم جدية هذا الإستقرار. أما بالنسبة للجزائر، فإنه وبعد إصدار ميثاق السلم و المصالحة الوطنية فقد شهدت إستقرارا أمنيا وسياسيا مشهودا، إلا أن إصدارات البنك العالمي توحي بغياب الإستقرار السياسي، إذ قد يرجع السبب في ذلك على التفجيرات الإرهابية من فترة لأخرى .

على الرغم من أن جل الأنظمة العربية تتبنى أنظمة حكم اقل ما يقال عنها ديمقراطية تسمح للمواطنين باختبار ممثلهم، إلا أن ذلك لم يسمح بالتداول الفعلي على السلطة، وهو ما أحجم في كثير من المرات الصراعات بين أبناء البلد الواحد، ولا يزال قائما في كثير منها إلى اليوم. حيث شهدت لبنان و السودان حروب أهلية وساء عدم الاستقرار لعدة عقود ، كما عرفت الجزائر عشرية سوداء كادت تودي بانهيار الدولة مطلع التسعينات وهو ما ينطبق على اليمن التي شهدت حربا داخلية سنة1994.

وشهدت دول أخرى عنفا سياسيا بدرجات متفاوتة كالبحرين ، السعودية، المغرب سوريا، ليبيا و الأردن، وانتهى الأمر في أقطار أحري إلى انهيار الدولة مثلما حدث في الصومال و العراق.

ثانيا: المساءلة و التمثيل

كما سبق وأن قلنا، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم وحجب الثقة عنهم، فضلا عن حرية التعبير و حرية الإعلام ، تشكيل الجمعيات والأحزاب ...الخ. وقد أتت نتائج أعمال البنك العالمي بالنسبة لمؤشر التمثيل و المساءلة لتؤكد بعد الأقطار العربية على إرساء نظام حكم ديمقراطي، يساهم المواطنون من خلاله في انتخاب ممثليهم. و بالرجوع إلى تقرير البنك العالمي لسنة 2014، و المتضمن تحديثا لقاعدة البيانات، فإن تتبع تطور هذا المؤشر بالنسبة للأقطار العربية خلال الفترة 1996 -2012 يسمح بتصنيفها إلى مجموعتي دول، تراوح وضعها بين الوضع السيئ و الضعيف. إذ يمكن عرض تطور مؤشر المساءلة و التمثيل للدول العربية ذات الوضع السيئ حسب الجدول الأتي:

الجدول (3–5): تطور مؤشر المساءلة و التمثيل للدول العربية سيئة الوضع 1996–2012

	1996	2002	2006	2012
الجزائر	-1.27	-1.12	-0.92	-0.91
البحرين	-0.74	-0.62	-0.91	-1.32
جيبوتي	-0.86	-0.81	-1.10	-1.42
العراق	-1.96	-2.04	-1.40	-1.13
السعودية	-1.41	-1.66	-1.70	-1.80
الصومال	-2.09	-1.56	-1.83	-2.23
السودان	-1.88	-1.53	-1.71	-1.78
سوريا	-1.33	-1.59	-1.70	-1.79
ليبيا	-1.40	-1.79	-1.94	-0.94
اليمن	-0.68	-1.21	-1.19	-1.39

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يتضح من الجدول أعلاه أن الأمر يتعلق بالدول التي تراوحت بها قيمة المؤشر بين – 1 و – 2.5 على طول فترة الدراسة تقريبا، أي بنسبة تقل عن 30%، و الواضح أنها تضم دولا ذات نظام حكم ملكي يقتصر الشأن السياسي فيها على الأسرة الحاكمة على غرار دول السعودية و البحرين، كما أنها تضم دولا أخرى ديمقراطية يشارك المواطنون من خلال نظام الإنتخابات في اختيار ممثليهم، من خلال تنظيم إنتخابات رئاسية، برلمانية ومحلية، وهي الأخرى لم تعرف تداولا حقيقيا على السلطة أو تمثيلا حقيقيا لإرادة الشعوب العربية، مثلما ما هو عليه الأمر، بالنسبة إلى كل من اليمن، السودان، الجزائر، سوريا و تونس، وهي دول ما فتئت تنظم إنتخابات رئاسية وبرلمانية تنتهي ببقاء الحزب الحاكم في السلطة، ومن دون إحداث تغيير حقيقي يستجيب إلى الظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي يعيشها مواطنوها. وهو ما يمكن القول بشأنه بأن هذه الأقطار تتميز بضعف التمثيل و المساءلة. ولعل من بين الدول الأكثر ضعفا نجد الصومال و أرتيريا، وهي دول شهدت نزاعات داخلية أفضت إلى حروب أهلية . ونجد أيضا دولة العراق التي عرفت مطلع سنة 2003 تدخلا أجنبيا أدى إلى سقوط الحزب الحاكم، لتدخل بعدها في دوامة من الصراعات السياسية والأمنية. كما نجد من بين الدول ذات نظام الحكم الملكي السعودية العربية، وهي دولة يتجه فيها ذات المؤشر إلى وضع أسوأ، باعتبار أنها

تعتمد نظام الشورى، أين لا يمكن للشعب المساهمة في اختيار أعضاء مجلس الشورى. كما أن الوضع بالبحرين يتجه أيضا إلى الوضع السيئ في الفترة الأخيرة، خاصة بعد انتشار الطائفية بين مكونات الشعب أين اتجهت السلطات الملكية إلى التضييق على الحريات.

ما يمكن ملاحظته أيضا من الجدول أعلاه، بعض التطورات التي شهدها ذات المؤشر بالنسبة لبعض الدول. و قد شهد تطورا سلبيا لبعض الدول مثلما هو عليه الأمر بالنسبة لكل من البحرين، السعودية، سوريا، اليمن وجيبوتي، إذ أن ذلك يرجع إلى التضييق على الحريات.

و في نفس الوقت عرف هذا المؤشر تطورا ايجابيا بالنسبة لكل من الجزائر و العراق، فبعد التجربة السيئة التي عرفتها الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي بالتوجه نحو التعددية السياسية حسب دستور 1989، استطاعت بفعل قانون المصالحة من لم الشمل و إعادة الإعتبار للحياة السياسية. كما أن سقوط الحزب الحاكم بالعراق مطلع 2003، مهد لاعتماد المزيد من الأحزاب السياسية و التي اخرط في العملية الديمقراطية.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية، و التي تتسم بضعف التمثيل و المساءلة، فانه يمكن عرض تطور مؤشر المساءلة و التمثيل لها حسب الجدول الأتي:

الجدول (3-6): تطور مؤشر المساءلة و التمثيل للدول العربية ضعيفة الوضع 1996-2012

	1996	2002	2006	2012
مصر	-0.76	-1.08	-1.16	-0.74
الأردن	-0.17	-0.76	-0.69	-0.73
الإمارات	-0.43	-0.69	-1.00	-1.00
الكويت	-0.20	-0.35	-0.55	-0.62
لبنان	-0.29	-0.72	-0.41	-0.42
موريتا نيا	-0.54	-0.85	-0.90	-0.94
المغرب	-0.36	-0.52	-0.73	-0.61
عمان	-0.51	-0.71	-1.12	-0.96
قطر	-0.54	-0.47	-0.66	-0.79
تونس	-0.45	-0.90	-1.23	-0.19

يتضح من الجدول أعلاه أن الأمر يخص باقي الدول العربية، و هي مجموعة الدول التي تراوحت بها قيمة ذات المؤشر بين 0 و -1 خلال فترة الدراسة تقريبا، أي بنسب تراوحت بين 30% و 50%، وهي بذلك أقل سوء من المجموعة الأولى. تتضمن هي الأخرى بعض الدول ذات نظام حكم ملكي مثلما هو عليه الشأن بالنسبة إلى كل من المغرب، الأردن، الإمارات، قطر و عمان. و هي دول لا تتوفر على آليات تمثيلية للشعب، حتى و إن سلمنا بوجود أحزاب سياسية و تنظيم انتخابات دورية بكل من المغرب و الأردن. إذ أن السلطة الحاكمة تحتكر غالبا منافذ اتخاذ القرار. كما تتضمن هذه المجموعة دولا أخرى ذات نظام ديمقراطي، إذ يتعلق الأمر بكل من مصر، لبنان، موريتانيا وتونس. إذ تتيح هذه الأخيرة فرصا أكثر لموطنيها للمشاركة في اختيار ممثليهم و التعبير عن آرائهم، و ذلك من خلال السماح باعتماد أحزاب سياسية، تنظيم الانتخابات و إنشاء الجمعيات و النقابات. غير أن وضعها يبقى بعيدا عن المأمول، إذ يبقى ذلك على سبيل الاستهلاك الإعلامي.

شهدت العقود الثلاثة الماضية إجراء العديد من الانتخابات في الوطن العربي على المستويين البرلماني والمحلي، بل أن بعضها أجرى انتخابات مباشرة لاختبار رئيس الدولة. غير أن لم تفض إلى تداول سلمي للسلطة أو إلى انتقال ديمقراطي حقيقي. إذ لم يتمكن الناخبون من اختيار حكامهم وممثلهم بمحض إرادتهم، إن من خلال برلمان حقيقي يمثل فئات المجتمع و يعبر عن مطالب و طموحات المواطنين، أو على مستوى رئاسة الدولة، إذ أن جل الرؤساء بقوا لعهدات متتالية في منصب الرئيس بعد تعديل الدساتير.

ولعل اتجاهات ذات المؤشر يعبر عن معنويته بالنسبة لهذه الدول، حيث أن قوانين الإعلام والصحافة والنشر في البلدان العربية أشارت إلى الحق في حرية الرأي والتعبير، كما تعرضت إلى حدود هذه الحريات والقيود الواردة عليها، إذ يمكن استعراض إيحاءات بعض القوانين العربية لحرية التعبير كما يلي:

- قانون الإعلام الجزائري: نص قانون الإعلام الجزائري للعام 2012 في مادته الثانية على أن يُمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار القانون العضوي للإعلام والتشريع والتنظيم المعمول بهما وقد تكرر هذا التأكيد على الحرية في قانون السمعي البصري.
- جاء في الفصل الأول من قانون حرية الصحافة والطباعة والنشر التونسي الصادر في 2 نوفمبر 2011 أن " الحق في حرية التعبير مضمون، و يشمل الحق في حرية التعبير، حرية تداول ونشر وتلقي الأخبار والآراء والأفكار مهما كان نوعها".

- كما ورد في المادة 3 من قانون المطبوعات والنشر الأردني - قانون رقم 8 لسنة 1998- أن " الصحافة والطباعة حرتان كما أن حرية الرأي مكفولة لكل أردني وله أن يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم وغيرها من وسائل التعبير والإعلام ."أما في المادة 4 فجاء فيها " تمارس الصحافة مهمتها بحرية".
- و ينص نظام المطبوعات والنشر السعودي الصادر بتاريخ 09/03/ 1421 في مادته الثامنة على أن حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية.
- كما ورد في المادة الأولى من قانون تنظيم الصحافة والطباعة البحريني - قانون رقم 5- 47 لسنة 2002 ان " لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما"، أما المادة الثانية فقد أوضحت أن " تكون حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة.
- و من جهته فإن قانون المطبوعات والنشر الكويتي لسنة 2006 أكد في المادة الأولى منه أن حرية الصحافة والطباعة مكفولة وفقا لأحكام هذا القانون.
- و قد جاء في المادة 3 من قانون الصحافة والمطبوعات اليمني قانون رقم 3-25 لسنة 1990 أن حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الإعراب عن فكرهم بالقول أو الكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأية وسيلة أخرى من وسائل التعبير، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق أحكام الدستور، وما تنص عليه أحكام هذا القانون".
- و تشير المادة 2 من قانون حرية الصحافة الموريتاني الصادر بتاريخ 25 يوليو 1991 إلى أن الصحافة والمطابع حرة على امتداد الجمهورية.
- كما يكفل قانون الصحافة والنشر المغربي الصادر في 3 أكتوبر 2002 حرية النشر والطباعة، حيث جاء في الفصل الأول منه أن "حرية إصدار الصحف والطباعة والنشر وترويج الكتب مضمونة " و ينص في الفصل الثالث على إمكانية نشر كل جريدة أو مطبوع دوري بكل حرية.

وتعد المواد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى مواد أخرى في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والمؤتمرات التي تتناول حرية الصحافة والتعبير، بمثابة أساس لحرية الصحافة والصحفيين التي ينشدها العاملون في الصحافة في الوطن العربي، خصوصا أن عددا من الدول العربية (تونس، العراق، لبنان، الأردن،

السودان، المغرب، مصر، اليمن، الجزائر، الصومال، الكويت، جيبوتي) قد قام بالتصديق على العهد الدولي للحريات المدنية والسياسية.

وعند تناول تطبيقات هذه الحقوق في مجالات الاتصال والإعلام، خاصة حرية الإعلام والحريات المرتبطة بها في الأقطار العربية، يتأكد منذ الوهلة الأولى أن المبادئ المتضمنة في النصوص الدستورية والمواثيق والاتفاقات الدولية شيء، والممارسة العملية شيء آخر. وعند تقييمها في نفس المجال يتضح أن هذه المبادئ ليست ذات قيمة فعلية.

أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلى ضعف البيئة الإعلامية المحفزة في المجتمعات العربية. كما أن الإعلاميين العرب يواجهون وبدرجات مختلفة، صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها والإطلاع على الوثائق والبيانات، حيث تتذرع السلطات غالبا بأمور غامضة مثل الحديث عن أسرار رسمية أو معلومات تمس الأمن القومي، فضلا حظر نشر بعض جلسات المحاكم أو بعض القرارات الرسمية أو أي موضوع بدعوى أنه يمس أمن الدولة. وشدد التقرير على أن هناك وضعا غير إيجابي بالنسبة للواقع الراهن لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي في الدول العربية في إطار التشريعات المنظمة لذلك، و غالبا ما تكشف الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية عن انتهاكات مستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو بعدم توفر الضمانات الكافية للصحفيين لممارسة عملهم، فهم يتعرضون في كثير من الدول العربية للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة المهنة.

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال تحليلنا لمؤشرات هذا البعد هو بعد الكثير من الدول العربية عن إرساء مفهوم الحكم الراشد حسب هذا البعد، إذ أن التطورات التي شهدتها بعض الدول بشان المؤشرين السابقين، سواء كانت ايجابية أو سلبية، لم تعف من الحفاظ على تصنيفها على ما نعتقد. و من جهة أخرى فان إصدارات البنك، الخاصة ببعض الدول، تبعث الى التساؤل حول موثوقيتها، مثلما هو عليه الآمر بالنسبة لتونس، موريتانيا و حتى الجزائر.

المطلب الثاني : البعد الإقتصادي لنظام الحوكمة في الأقطار العربية

تمت الإشارة سابقا إلى أن هذا البعد يمكن التعبير عنه من خلال مؤشري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم، وهما يرتبطان بشكل أساسي بعمل الحكومة وقدرتها على تنفيذ برامجها وسياساتها والتزامها بوعودها، وكذا توفير الخدمات للمواطنين بأكثر فعالية وجودة.

أولا: مؤشر نوعية التنظيم (أو جودة التشريع)

يتضمن هذا المؤشر منظومة التشريعات القانونية التي تتحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، إذ أنه و بالرجوع إلى قاعدة بيانات البنك العالمي فإنه يمكن يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات متباينة الوضع، بين وضع سيئ، و وضع ضعيف و وضع مقبول.

يتعلق الأمر بالنسبة للدول ذات الوضع السيئ بتلك الدول التي قلت بها قيمة ذات المؤشر عن - 1، أي بنسبة تقل عن 30%، إذ يمكن عرض تطور قيمة هذا المؤشر بالنسبة لهذه الدول بين 1996 و2012 حسب الجدول الأتي:

الجدول (3-7): تطور نوعية التنظيم للدول العربية سيئة الوضع 1996-2012

	1996	2002	2006	2012
العراق	-2.02	-1.99	-1.40	-1.27
ليبيا	-1.81	-1.64	-1.46	-1.66
الصومال	-2.54	-2.13	-2.67	-2.26
السودان	-1.36	-1.29	-1.20	-1.51
سوريا	-1.20	-1.04	-1.38	-1.56

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يتضح من الجدول أعلاه أن الأمر يتعلق الأمر بكل من العراق، ليبيا، الصومال، السودان و سوريا، وهي مجموعة الدول التي أخذ بها ذات المؤشر قيما ضعيفة جدا خلال جل فترة الدراسة، و بالخصوص بكم من العراق و الصومال. إذ نعتقد أن ضعف بهذه الدول يرجع إلى انتشار البيروقراطية و الرشوة، وعدم استقرار منظومة القوانين و التشريعات، باعتبار أن بعض هذه الدول شهدت نزاعات داخلية أفضت إلى

نوع من عدم الإستقرار السياسي و الأمني على غرار ، الصومال، السودان و العراق. في حين تعتبر كل من ليبيا وسوريا من الدول الأحادية النهج ذات حكم الحزب الواحد، يتجه إلى تحفيز أولا القطاع العام في غياب شبه كلي لمبادرات القطاع الخاص[1].

أما فيما يتعلق بمجموعة الدول ضعيفة الوضع، فان الأمر يخص تلك الدول التي تراح تقية ذات المؤشر بها بين -1 و 0، أي بنسب تراوحت بين 30% و 50%، إذ يمكن عرض تطور قيمة هذا المؤشر بالنسبة لهذه الدول بين 1996 و2012 حسب الجدول الأتي:

الجدول (3-8): تطور نوعية التنظيم للدول العربية ضعيفة الوضع 1996-2012

	1996	2002	2006	2012
الجزائر	-0.77	-0.59	-0.58	-1.29
جيبوتي	-0.95	-0.57	-0.74	-0.44
مصر	-0.01	-0.50	-0.43	-0.49
لبنان	-0.44	-0.38	-0.19	-0.12
موريطانيا	-0.55	-0.31	-0.04	-0.64
المغرب	-0.17	-0.16	-0.18	-0.09
السعودية	-0.15	-0.06	-0.06	0.10
تونس	-0.01	-0.15	-0.12	-0.21
اليمن	-0.45	-0.82	-0.77	-0.70

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

تتضمن هذه المجموعة دولا تشهد ضعفا من حيث نوعية التنظيم، غير أنها أقل سوء من المجموعة الأولى، إذ يتعلق الأمر بكل من الجزائر، مصر، جيبوتي، تونس، لبنان، موريتانيا، المغرب، السعودية و اليمن. و إذا كانت بعض دول المجموعة شهدت نزاعات داخلية حدّت من الإقبال على الإستثمار المحلي وحتى

1 – و هو ما يعني احتكار السوق من طرف الدولة خاصة في المجالات الحيوية، وكذلك التضييق على نشاط الأفراد و القطاع الخاص في بعض المجالات.

الأجنبي وأضعفت منظومتها التشريعية، فإن بقية الدول عرفت هي الأخرى ضعفا من حيث تحسين بيئة الأعمال باستثناء السعودية العربية التي عرف بها الوضع تحسنا طفيفا بدء من سنة 2007، إذ تراوحت قيمة المؤشر بين 0.04 و 0.1 بين 2007 و 2012، في إشارة المجهودات التي باشرتها دولة السعودية بشأن تحسين مناخ الأعمال، و هو ما ذهبت إليه الجزائر مثلا بإصدار تشريعات متعلقة بالإستثمار، إذ تم إصدار القانون المتضمن تحديد قواعد الإستثمار بالنسبة للجزائريين والأجانب (معدل ومتمم) صادر بتاريخ 2006/08/15.

أما عن اتجاهات مؤشر جودة التشريع، فالواضح أنها لم تكن بالمهمة واقتصرت على بعض التحسن أو التراجع الطفيف الذي لم يعف من الحفاظ على نفس التصنيف.

على عكس المجموعتين الأولى والثانية، فإن المجموعة الثالثة هي مجموعة الدول المقبولة، أي تلك الدول التي يعتبر وضعها متوسطا ، و التي أخذ مؤشر نوعية التنظيم بها قيما موجبة خلال الفترة الدراسة تراوحت بين 0 و 0.8، و هو وضع مقبول بالمقارنة مع بقية الدول، يمكن عرض تطور قيمة هذا المؤشر بالنسبة لهذه الدول بين 1996 و2012 حسب الجدول الأتي:

الجدول (3–9): تطور نوعية التنظيم للدول العربية مقبولة الوضع 1996–2012

	1996	2002	2006	2012
البحرين	0.53	0.87	0.70	0.69
الاردن	0.03	0.03	0.34	0.18
عمان	-0.07	0.71	0.59	0.47
الامارات	0.73	1.12	0.65	0.67
الكويت	0.07	0.31	0.30	-0.05
قطر	-0.07	0.26	0.34	0.80

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يتضح من الجدول أعلاه أن هذه المجموعة تضم دولا ملكية، تتسم بنوع من الاستقرار و الإنسيابية في الأداء الاقتصادي، حيث كثفت هذه الدول مجهوداتها في سبيل تحسين مناخ الأعمال، وذلك بتشجيع الأجانب

للإستثمار في استغلال الثروات الطبيعية، البناء و التعمير و التجارة ، خاصة فيما يتعلق بدول قطر ، الإمارات و الكويت و البحرين، إذ تعتبر هذه الدول دول ريعية بامتياز، قدمت تسهيلات معتبرة للمستثمرين وكيفت منظومتها القانونية بما يضمن تنمية شاملة.

و بالرجوع إلى إصدارات البنك العالمي الخاصة بعدد الإجراءات وعدد الأيام للبدء في ممارسة نشاطها ما، استخراج تراخيص البناء وكذا الإجراءات الجمركية و إجراءات التوصيل بالكهرباء لمجموعة أقطار العالم، فإنها تتفق إلى حد كبير مع ما توصل إليه خبراء البنك بشأن قاعدة البيانات الخاصة بنظام الحوكمة، إذ يمكن عرض وضع الدول العربية من حيث تحسين مناخ الأعمال بالاستناد إلى هذه المعايير حسب الجدول الأتي:

الجدول(3–10): وضع الدول العربية وفق لمعيار البدء في ممارسة نشاط و الإجراءات الجمركية لسنة 2012

	الجزائر	جيبوتي	مصر	العراق	الاردن	الكويت	ليبيا	موريتانيا
البدء في ممارسة نشاط(عدد الأيام)	22	17	8	29	12	32	35	19
الاستيراد (عدد الأيام)	26	20	15	82	15	20	37	31
التصدير (عدد الأيام)	17	18	12	80	12	15	23	31
	المغرب	عمان	قطر	السعودية	السودان	سوريا	تونس	الإمارات
البدء في ممارسة نشاط	11	7	8.5	20.5	36	13	11	8
الاستيراد (عدد الأيام)	14	10	16	17	46	24	20	7
التصدير (عدد الأيام)	10	9	15	13	32	18	16	7

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

تعتبر المعايير المشار إليها في الجدول أعلاه مجموعة من الكثير من المعايير الأخرى التي تسمح بضمان حقوق الأفراد مهما كانت توجهاتهم وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع. وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة، فيما يتعلق بكل المؤشرات.

و الواضح أن الكثير من الدول العربية لا زالت متأخرة من حيث تحسين مناخ الاستثمار، حيث لازالت منظومة الأعمال تواجه عديد العقبات الخاصة بتعدد الإجراءات و كثرة الوثائق فضلا عن مركزية الإدارة. ولعل كثرة الإجراءات و طلب المزيد من الوثائق له الأثر الواضح على التكاليف التي على المؤسسات المقبلة على الاستثمار تحملها، و هو تتم ترجمته بالأساس في طول فترة الانتظار من أجل البدء في ممارسة النشاط.

يتضح من الجدول أعلاه، بالنسبة لمؤشر البدء في ممارسة نشاط ما، أن جل الدول العربية تحتل مراتب متأخرة على الرغم من التحسينات التي عرفتها في الآونة الأخيرة، و بالخصوص اذا ما تمت مقارنتها مع الدول المتقدمة. و في هذا الصدد فان دول كل من مصر، قطر، عمان و الإمارات احتلت مراتب متقدمة، و هي تعتبر أفضل الدول العربية بأقل من عشرة أيام. في حين أن دول كل من ليبيا، الكويت و السودان تعتبر الأسوأ حالا بما يفوق الشهر لكل منها، و هو ما يعني تبوءها مراتب متأخرة. أما بالنسبة للجزائر، فإن تأسيس الكيان القانوني لسنة 2012 يتطلب 22 يوما مقابل 24 يوما لسنة 2011 يوم كانت تحتل المرتبة 153 من مجموع 183، و هو ما يعني تأخرها دائما.

ما تجدر الإشارة إليه، بالنسبة للإجراءات الجمركية و الخاص بالفعالية التجارية من حيث امتلاك بنية تحتية و تنظيمية كافية في مجال التجارة الدولية، هو أن هذا المؤشر يعطي نفس التصنيف و الترتيب للدول العربية تقريبا بحسب المؤشر السابق.

و من جهة أخرى، فإن تفحص البيانات الخاصة بمؤشر الحرية الإقتصادية[1] يفضي إلى النتائج نفسها، وهو مؤشر صادر عن معهد Héritage مع صحـــيفة Wool street، و الذي يعطي صورة عامة عن مناخ الإستثمار في البلد، إذ يأخذ بعين الإعتبار التطورات الحاصلة بشأن المعوقات الإدارية و البيروقراطية

[1]- هو مؤشر يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال، يقيس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، ويستند المؤشر إلى 50 معايير للحرية الاقتصادية تشمل :حرية قطاع الأعمال، حرية التجارة والرسوم، حرية السياسة الضريبية، إدارة الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، الحرية من الفساد، حرية العمل.

وممارسة التضييق من طرف الحكومة على القطاع الخاص. وفيما يلي عرض جدول يوضح وضع الدول العربية من حيث نوعية التنظيم حسب مؤشر الحرية الإقتصادية خلال سنة 2014.

الجدول(3-11) : مؤشر الحرية الإقتصادية للدول العربية 2012

البلد	الجزائر	البحرين	اليمن	مصر	الأردن	الكويت	لبنان	المغرب	قطر	تونس
قيمة المؤشر	50.8	75.1	55.5	52.9	69.2	62.3	59.4	58.3	71.2	57.3
الرتبة دوليا	146	13	123	135	39	76	96	103	30	109
الرتبة عربيا	14	1	12	13	4	7	9	10	3	11

المصدر: المصدر: تم إعداده بناء على بيانات مستخرجة من الموقع:

Index of Economic Freedom, Wall Street Journal and The Heritage Foundation, Washington. http://www.heritage.org/index/ .le 04/11/2014.

بحسب معهد Héritage فإن مدلول مؤشر الحرية الاقتصادية يصب في اتجاه وضع الدول العربية من حيث جودة التشريع بحسب البنك العالمي، حيث أن ترتيب هذه الدول من حيث تحسين مناخ الأعمال يوحي بأنها لازالت متأخرة، إذ نلاحظ من الجدول أعلاه، أن قيمة المؤشر بالنسبة لجل هذه الدول محصور بين 50 و 60، باستثناء البحرين، الأردن، الكويت وقطر، وهي قيمة أقل بكثير من قيمة ذات المؤشر للدول الأكثر حرية اقتصادية، و التي يبلغ متوسط المؤشر بها لذات السنة قيمة 84.1، إذ أن ذلك يسمح بترتيب هذه الدول بمراتب تفوق الرتبة 90. و قد احتلت دول كل من البحرين، الأردن، الكويت وقطر مراتب متقدمة من بين مجموع أقطار العالم التي تمكن المعهد من تجميع بيانات خاصة بها، و قد احتلت بذلك المراتب الأولى من بين مجموع الدول العربية، و هو ما يعني أن هذه الدول تعتبر أكثر حرية اقتصادية. وقد أتت هذه النتائج متوافقة تقريبا مع ما تم تقديمه بالنسبة لهذه الدول بشأن معايير أخرى صادرة عن تقارير البنك العالمي و المتعلقة بعدد الإجراءات وعدد الأيام للبدء في ممارسة نشاط ما، استخراج تراخيص البناء، الإجراءات الجمركية.

و ترجع التقارير المتواترة الصادرة عن ذات المعهد تراجع الحرية الاقتصادية بالكثير من دول العالم و الدول العربية إلى حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد و توسع الإنفاق، بالإضافة إلى ضعف استقلالية القضاء فضلا عن انتشار الفساد و بالخصوص في قطاع الجمارك...الخ.

ثانيا : مؤشر فعالية الحكومة :

يتعلق الأمر حسب هذا المؤشر بفعالية إدارة مؤسسات الدولة من قبل الحكومات، إذ يسمح بقياس جودة الخدمات العمومية و يعبر عن مدى التزام الحكومات بتعهداتها. و بالرجوع إلى قاعدة بيانات البنك العالمي الخاصة بتقييم نظام الحكومة بالأقطار العربية خلال الفترة 96-2012، و بتفحص قيم مؤشر فعالية الحكومة لهذه الأقطار، فإننا نلاحظ تباينا في مستويات فعاليتها. إذ يمكن بصفة عامة الوقوف على ثلاث مستويات فنجد دولا بوضع سيئ، وأخرى بوضع ضعيف مقابل أخرى مقبول وضعها.

فبالنسبة للدول سيئة الوضع، فهي تلك الدول التي أخذ بها مؤشر فعالية الحكومة فيها ضعيفة جدا، بأقل من (-1) تقريبا على طول فترة الدراسة، أي أقل من 20%، إذ يمكن عرض تطور قيمة هذا المؤشر بالنسبة لهذه الدول بين 1996 و2012 حسب الجدول الأتي:

الجدول (3-12): تطور مؤشر فعالية الحكومة للدول العربية سيئة الوضع 1996 -2012

	1996	2002	2006	2012
جيبوتي	-0.94	-0.87	-0.90	-1.10
العراق	-1.95	-1.88	-1.77	-1.11
ليبيا	-0.86	-0.99	-1.11	-1.49
الصومال	-2.10	-1.60	-2.31	-2.23
السودان	-1.12	-1.13	-1.14	-1.46
سوريا	-0.64	-0.88	-0.93	-1.22
اليمن	-0.59	-0.81	-0.92	-1.28

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يتعلق الأمر بدول كل من جيبوتي، العراق، ليبيا، الصومال، السودان، سوريا و اليمن. وإذا كان الوضع الأمني الداخلي المتردي بالنسبة لكل من الصومال، السودان و العراق التي شهدت حصارا سنوات التسعينيات متبوعا بالتدخل الأجنبي مطلع 2003، هي من الأسباب الرئيسية وراء استحالة الوفاء

بتعهدات هذه الحكومات، فإن الأمر يختلف بالنسبة لدول ليبيا وسوريا – إذ ما تم استثناء الآونة الأخيرة– بالإضافة أيضا على جيبوتي، إذ أن جيبوتي تعتبر دولة ضعيفة الموارد و البنية الإقتصادية لم يتجاوز الناتج القومي بها المليار دولار طول 30 سنة الماضية. أما فيما يتعلق بكل من ليبيا و سوريا فهما تعتبران دولتان تتبعان نهجا اشتراكيا تمارس فيه الدولة النشاط الإقتصادي مع حصر للمبادرة الخاصة. وهو ما يوضحه مؤشر التدخل في الاقتصاد، ممثلا في نسبة الاتفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام لذات الفترة. إذ أصبح سنة 2014 حسب معهد Héritage يأخذ نسبة معتبرة.

أما مجموعة الدول التي تشهد ضعفا من حيث فعالية حكوماتها، فهي تلك الدول أخذ بها ذات المؤشر قيما سالبة بين 0 و –1، أي نسبا تتراوح بين 25% 50%، إذ يمكن تقديم تطور وضع هذه الدول خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم(3–13) : تطور مؤشر فعالية الحكومات الضعيفة

	1996	2002	2006	2012
الجزائر	-0.95	-0.61	-0.52	-0.55
مصر	-0.21	-0.40	-0.48	-0.77
لبنان	-0.06	-0.28	-0.32	-0.34
موريتا نيا	-0.14	-0.02	-0.77	-0.91
المغرب	-0.03	-0.14	-0.14	-0.04
السعودية	-0.26	-0.31	-0.23	0.03

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن وضع مؤشر فعالية حكومات هذه الدول يعرف تقريبا استقرا على طول فترة الدراسة، إذ أنه لم يشهد تطورات هامة، سواء بالنسبة إلى تلك التي عرف لها الوضع تطورا إيجابيا كالجزائر أو تلك التي عرف بها الوضع تطور سلبيا كمصر، فهو بالإجمال لم يشهد تطورا يعبر عن انتقال نوعي ، أو تحسن في أداء الحكومات العربية.

إن التذبذبات الحاصلة بشأن هذا المؤشر، و الخاصة بمجموعة الأقطار العربية المشار إليها، إنما ترجع إلى انعكاسات مجموعة البرامج التنموية التي تبنتها الحكومات العربية، إذ واصلت هذه الدول جهودها لتحسين مستويات التنمية، غير أن النتائج المتوصل إليها لم تكن بالمستوى المطلوب، كما أنها لم تكن مستقرة إذ أنه على الر غم من تراجع مستوى الفقر، البطالة، تحسن القدرة الشرائية، وتحسن مستوى الخدمات الصحية و التعليمية إلا أنها بقيت بعيدة عن المستويات المطلوبة، وهي مؤشرات سوف يتم التطرق إليها بنوع من التفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

و في المقابل فإن مجموعة أخرى من الدول العربية عرف بها مؤشر فعالية الحكومات مستويات مقبولة، إذ أخذ بها ذات المؤشر قيما موجبة تراوحت بين 0 و +1.50، أي نسبا تراوحت بين 50 % و 80 %، إذ يتعلق الأمر بدول كل من الأردن، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، قطر، تونس و الإمارات العربية. و فيما يلي جدول يوضح تطور مؤشر فعالية الحكومة لبعض الأقطار العربية التي شهد بها مستويات مقبولة.

جدول رقم (3–14): تطور مؤشر فعالية الحكومات للأقطار العربية بمستوى مقبول

	1996	2002	2006	2012
الأردن	0.12	0.12	0.18	-0.04
الكويت	0.13	0.08	0.24	-0.08
البحرين	0.63	0.53	0.40	0.54
عمان	0.55	0.40	0.27	0.26
قطر	0.47	0.49	0.55	0.95
تونس	0.41	0.63	0.58	-0.02
الإمارات	0.63	0.82	0.92	1.14

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

ما يلاحظ حول هذا المؤشر أنه عرف استقرارا نسبيا خلال فترة الدراسة بالنسبة لغالبية هذه الدول، باستثناء بعض الدول التي شهدت تغيرات معتبرة في الفترة الأخيرة. إذ انتقل وضع هذا المؤشر من الوضع

المقبول إلى وضع ضعيف سنة 2012، وهذا بالنسبة لكل من تونس ، الأردن و الكويت، وهي حكومات شهدت حراكات سياسية أثرت على استمرارية الحكومات وأدائها مهامها بصفة إعتيادية. في حين إنتقل وضعه إلى مستويات مقبولة جدا بالنسبة لكل من دولة الإمارات وقطر، و ذلك من 0.61 و 0.88 سنة 2008 إلى 0.95 و 1.14 سنة 2012 لكل منهما على الترتيب.

ما يلاحظ حول هذه الدول أنها شهدت إستقرارا سياسيا خلال نصف قرن الماضي باعتبارها دول ذات حكم ملكي (باستثناء تونس)، كما أنها دول ريعية (باستثناء تونس والأردن)، وقد اهتمت هذه الدول بعامل العنصر البشري لبعث التنمية المستديمة بها.

و ترجع أسباب التحسن النسبي في مستويات الخدمات العمومية إلى إجمالي البرامج التنموية التي باشرتها هذه الدول، و الخاصة بإنشاء مشاريع جوارية للتنمية الريفية، شق الطرقات، التوصيل بالكهرباء و الغاز، بناء المدارس و الجامعات، تشيد المراكز الصحية، تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال....الخ.

يمكن القول بأن هذه الدول بلغت مستويات معتبرة من حيث تعهد حكوماتها بالتزاماتها بالمقارنة مع بقية الدول العربية، وهو ما توضحه أيضا مؤشرات التنمية المستديمة، و التي سوف يتم عرضها في الفصل الرابع من هذه الدراسة، غير أن هذا لا يعني أنها ليست بعيدة عن ركب الدول المتطورة كدول منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية، كما أنها لا زالت دولا ريعية بامتياز و لم تتمكن من بلوغ التحولات الهيكلية في اقتصادياتها من حيث تنويع الإقتصاد و تقليص الإعتماد على الريع.

ومن جهة أخرى، فقد نشرت المنظمة العالمية للتراهة تقارير يتوافق مضمونها مع قاعدة بيانات البنك العالمي[1]، وهي تقارير تهتم بتقييم مستويات الإدارة و الخدمات المدنية من جهة، وكذا اللوائح التنظيمية وقواعد الخدمة العمومية من جهة أخرى. إذ تشير مختلف التقارير الصادرة أنه، على الرغم من الجهود التي ما فتئت الحكومات العربية تبذلها و الخاصة بتحسين الخدمات العمومية ، إلا أنها لازالت تشهد مستويات ضعيفة جدا بالمقارنة مع باقي حكومات العالم، فهي لا زالت تحتل مراتب متأخرة جدا (أو جلها) في مجال تصنيف الدول في تقديم الخدمات العامة.

يمكن القول أن تفعيل أداء الحكومات يتطلب تطوير نظام مؤسساتي للقوانين و القواعد القانونية لإعادة وإقامة حد أدنى من النظام وعدم التأكد، و التي من دونها يستحيل ممارسة النشاط الإنتاجي و

[1]- تقرير المنظمة العالمية للنزاهة 2009 .

الإستثماري...الخ. كما أن تطويرها يتوقف على ذهنيات أصحاب القرار التي غالبا ما تخشى التغيير لما لذلك علاقة بالمصلحة في إبقاء الوضع على ما هو عليه.

ويمكن إرجاع أسباب تخلف الحكومات العربية في الرقي إلى مستويات جيدة بالنسبة لهذا المؤشر إلى السباب الآتية:

– المشاكل التي بقي يعاني منها الجهاز البيروقراطي في الدول العربية رغم الإصلاحات المتبنية، كانتشار الرشوة و الفساد في بعض أوساط الجهاز الإداري، و نقص الكفاءة الفنية و الإدارية في تقديم بعض الخدمات للمواطنين و إسناد بعض المراكز القيادية في الجهاز الإداري لعناصر لا تتمتع بالكفاءة، مع بروز ظاهرة المحسوبية، ما أدى إلى ظهور مشاكل أساسية تمثلت في ضعف قدرة هذه العناصر على قيادة منظمات الجهاز الإداري، بالإضافة إلى تفشي بعض النزاعات و الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري التي ترتبط بقضايا التعيين، و إناطة المسؤوليات الإدارية، و تقويم الأداء، و الترقية، و الحوافز المعنوية و المادية على أسس من المحسوبية و العلاقات الشخصية و سيادة النظرة غير الموضوعية لعلاقات العمل. دون أن ننسى الروتين الطويل و شيوع أسلوب (الواسطة) في انجاز بعض المعاملات التي تضطلع بها منظمات الجهاز الإداري، حيث برزت بعض نتائج ذلك في انخفاض الإنتاجية و تقليل استثمار الوقت، و التأثير على مصالح الجمهور المستفيد و على علاقاته مع الأجهزة الحكومية المختلفة .

– محدودية الحصول على خدمات عامة جيدة النوعية، خاصة في الأجهزة الحيوية كالقضاء، و النظام التعليمي الذي يعاني ضعف في مواجهة الطلب المتزايد، و عدم المساواة بين المناطق من حيث القدرة على الالتحاق بالمدارس و من حيث النواتج التعليمية خاصة في المناطق الريفية، بالإضافة للخدمات الصحية. فعلى الرغم من أن القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية قد تحسنت، إلا أنها تتطلب المزيد من الإصلاحات لزيادة فعالية و كفاءة و جودة تقديم الخدمات و بالخصوص في المناطق النائية و المعزولة، فالأنظمة الصحية العربية لم تعد قادرة على الاستجابة لحاجات الأفراد الصحية سواء من حيث الكم أو النوع بسبب قلة الهياكل الصحية أو سوء توزيعها. إضافة إلى ذلك، نجد أن هناك العديد من العوامل البيئية السلبية التي أثرت على المستوى الصحي كالتلوث، نقص المياه وزحف الاسمنت في المناطق العمرانية و غيرها [1]، لهذا لا يزال القطاع الصحي يواجه تحديات أهمها سرعة النمو الديموغرافي، و انتشار الأمراض المزمنة و المعدية و عدم كفاية الخدمات الوقائية المعنية بصحة النساء و الأطفال، كما أن أنظمة التأمينات تواجه صعوبة استمراريتها

[1] بومعراف الياس و عماري عمار: من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، 2009-2010، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص : 37 .

المالية نتيجة تقلص الاشتراكات و تزايد المنافع، و مازالت القدرة على الحصول على المساكن و خدمات إمدادات المياه و الصرف الصحي بالغة الأهمية، فهي تؤثر بصفة خاصة في الطبقة الوسطى و الفقراء[2].

– عدم تقدم الدول العربية بالشكل المطلوب في مجال تقديم الخدمات باستعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و من ذلك الحكومة الالكترونية التي ما زالت لم ترق إلى مستوى عال.

المطلب الثالث : البعد القانوني لنظام الحوكمة للأقطار العربية

تمت الإشارة سابقا إلى أن هذا البعد يمكن التعبير عنه من خلال مؤشري سيـــــــــــــــادة القانون و محاربة الفساد، و هما مؤشران يرتبطان ببعضهما البعض، من منطلق أن تطبيق القانون المتعلق بمكافحة الفساد على جميع مكونات المجتمع، بغض النظر عن مناصبهم أو مكانتهم، من شأنه ردع المفسدين و تقليص حجم الفساد في هذا المجتمع.

أولا: مؤشر سيادة القانون

يسمح هذا المؤشر بقياس مدى ثقة المتعاملين و المواطنين في الالتزام بالقواعد القانونية للمجتمع، من حيث نوعية تنفيذ العقود، حقوق الملكية، المحاكم، الشرطة... الخ، فهو يسمح بالتأكد من حيادية القوانين و كذا من مدى تقيد و التزام المواطنين أو إلزامهم بها.

و بالرجوع إلى قاعدة بيانات البنك العالمي، الخاصة بتقييم نظام الحوكمة للأقطار العربية خلال الفترة 1996-2012، و بتفحص قيم مؤشر سيادة القانون لهذه الأقطار، فإننا نلاحظ تباينا واضحا في مدى سيادة القانون و إنفاذه. إذ يمكن تصنيف الدول العربية من حيث احترام و سيادة القانون بها إلى ثلاث مجموعات استقر بها ذات المؤشر خلال فترة الدراسة تقريبا، و استقرت بدورها في إحدى المجموعات المميزة بالضعيفة جدا (السيئة)، الضعيفة و المقبولة.

فبالنسبة للدول سيئة الوضع، فهي تلك الدول التي أخذ بها مؤشر سيادة القانون قيما ضعيفة جدا بأقل من – 1 تقريبا، أي بنسبة تقل عن 30 %، و يتعلق الأمر بكل من العراق، ليبيا، الصومال، السودان، سوريا و اليمن. و هو ما يمكن توضيحه في الجدول الآتي:

[2] البنك الدولي: موجز إعلامي عن الجزائر بخصوص التقدم المحرز في التنمية، ص: 04.

الجدول(3–15): مؤشر سيادة القانون للدول سيئة الوضع

	1996	2002	2006	2012
أرتيريا	-0.38	-0.39	-1.08	-1.36
العراق	-1.51	-1.47	-1.79	-1.50
ليبيا	-1.06	-1.03	-0.99	-1.15
الصومال	-2.22	-1.91	-2.55	-2.45
السودان	-1.63	-1.28	-1.31	-1.21
سوريا	-0.38	-0.42	-0.86	-1.10
اليمن	-1.35	-1.52	-1.02	-1.27

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

ما يلاحظ بالنسبة لهذه الدول أن وضعها ازداد سوء خلال فترة الدراسة، وانتقلت بعض هذه الدول من الوضع الضعيف إلى الوضع الأسوأ كسوريا، ليبيا و أرتيريا، و هي دول شهدت إضطرابات سياسية في الآونة الأخيرة. كما أن دولا أخرى انتقل وضعها أيضا من السيئ إلى الأسوأ مثل: العراق، الصومال و كذا السودان، إذ أن غياب الاستقرار السياسي و الأمني يعتبر من أهم الأسباب التي قوضت عملية إنفاذ و احترام القوانين. و بالمقابل، فإنه قد يرجع سبب تخلف هذه الدول في إنفاذ القوانين إلى طبيعة نظام الحكم في حد ذاته، فهي دول ذات أنظمة حكم أحادية.

أما بالنسبة للدول ضعيفة الوضع، فهي تلك الدول التي شهدت مستويات متدينة لمؤشر سيادة القانون، و التي أخذ بها المؤشر قيما سالبة بين 1- و 0، أي بنسبة تراوحت بين 30 % و 50 %. فعلى الرغم من أنها تعرف مستويات متوسطة خلال الفترة تقل عن المتوسط، إلا وضعها أفضل من مجموعة الدول السابقة. و يتعلق الأمر بكل من الجزائر، جيبوتي، مصر، لبنان، موريتانيا، المغرب و تونس. و يمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

الجدول(3–16): مؤشر سيادة القانون للدول ضعيفة الوضع

	1996	2002	2006	2012
الجزائر	-1.19	-0.59	-0.64	-0.79
جيبوتي	-0.96	-0.88	-0.82	-0.78
مصر	0.05	0.05	-0.20	-0.45
لبنان	-0.24	-0.27	-0.63	-0.75
موريتانيا	-0.39	-0.47	-0.72	-0.87
المغرب	0.24	-0.01	-0.25	-0.19
تونس	-0.20	-0.04	0.20	-0.14

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

و إن كان شهد مؤشر سيادة القانون لهذه الدول بعض التطورات إلا أنها لم تعف من تصنيفها ضمن مجموعة الدول الضعيفة كون أنها لم تكن تطورات مستمرة، بل و قد كانت بعض الدول في وضع أسوأ كالجزائر بين 1996 أو 2001. كما كان وضع دول أخرى مقبولا مثل ما كانت عليه كل من مصر بين 1996–2005، و تونس بين 2004 و 2010، و كذلك المغرب بين 1996–2001، حيث أن هذه الدول بلغت مستويات مقبولة من حيث مدى إنفاذ القانون غير أن الاضطرابات التي شهدتها خلال الآونة الأخيرة أوضحت بأنها لم تكن تعبر عن حقيقة مطلقة، إذ ما فتئت أن انتقلت إلى مصاف الدول الضعيفة.

أما بقية الدول العربية، فهي مجموعة الدول شهد بها ذات المؤشر مستويات مقبولة، حيث أخذ قيما موجبة تراوحت بين 0 و 1+ تقريبا خلال لفترة الدراسة، أي بنسبة تراوحت بين 50 % و 70 %، و يتعلق الأمر في هذه الحالة بدول كل من البحرين، الأردن، الكويت، عمان، قطر، الإمارات و السعودية. و يمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

الجدول(3–17): مؤشر سيادة القانون للدول مقبولة الوضع

	1996	2002	2006	2012
البحرين	0.04	0.61	0.42	0.28
الأردن	0.28	0.13	0.38	0.37
الكويت	0.60	0.60	0.58	0.38
عمان	0.69	0.55	0.37	0.58
قطر	0.10	0.63	0.72	1.03
السعودية	0.25	0.11	0.11	0.24
الإمارات	0.69	0.71	0.37	0.56

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يعتبر وضع هذه الدول مقبولا بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، على الرغم من أنها تبقى بعيدة عن مجموعة المتطورة. و هي كلها دول ذات نظام حكم ملكي استطاعت أن تحقق مستويات مقبولة على العموم خاصة فيما يتعلق بقطر، سلطنة عمان و الإمارات المتحدة. هذا و تؤكد تقارير المنظمة العالمية للتراهة ذات النتائج المتوصل من قبل خبراء البنك العالمي، و هذا من خلال تصنيف الجدول حسب مؤشرات سيادة القانون إنقاذ القانون و استقلالية القضاء إذ يمكن عرض ترتيب الدول العربية خلال سنة 2012 حسب هذه المؤشرات الثلاث كما يلي:

الجدول (3–18): مؤشر إنفاذ العقود لبعض الدول العربية 2012

البلد	الجزائر	قطر	اليمن	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	قطر
إنفاذ العقود	630	570	520	1010	689	566	510	570
البلد	العراق	ليبيا	جيبوتي	تونس	موريتانيا	عمان	السعودية	
إنفاذ العقود	520	690	1225	565	370	598	635	

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يرجع سبب تراجع الكثير من الدول العربية من حيث سيادة القانون إلى:

- درجة استقلالية جهاز القضاء عن تأثيرات أعضاء الحكومة أو رجال الأعمال.

- مدى التزام الحكومات بتطبيق التشريعات الصادرة في الجرائد الرسمية و هذا من خلال انتظار النصوص التنظيمية.

- درجة انتشار الجريمة و العنف في أوساط المجتمعات العربية.

- الغموض الذي يكتنف مسألة الملكية، و بالخصوص الملكية العقارية و تطور حجم الإقتصاد الموازي.

ثانيا : مؤشر محاربة الفساد

يسمح هذا المؤشر مثل ما تمت الإشارة إليه بقياس مدى أو إمكانية استعمال السلطة العمومية للمصلحة الشخصية، بما في ذلك كل أشكال الدفع الإضافي لأعوان الدولة من قبل رجال الأعمال، فضلا عن سيطرة دولة على النخب و ربطهم بمصالحهم الخاصة. فمن بين الأفعال التي تعتبر جرائم تتعلق بالفساد جرائم الرشوة، رشوة الموظفين العموميين الأجانب، جرائم الاختلاس وإساءة استغلال الوظيفة واستغلال النفوذ، جريمة الإثراء غير المشروع، جريمتي الإخفاء، أي إخفاء العائدات المتحصلة من ارتكاب جريمة من جرائم الفساد، وإعاقة سير العدالة.

و بالرجوع إلى قاعدة بيانات البنك العالمي، الخاصة بتقييم نظام الحوكمة للأقطار العربية خلال الفترة 1996-2012، و بتفحص مؤشر محاربة الفساد، فإن يمكن القول بأن الكثير من الدول تشهد وضعا متدنيا من حيث مكافحة الفساد، في حين بلغت بعض الدول مستويات مقبولة بعد تحسن وضعها، مثل: قطر، الإمارات و الأردن. و على العموم فإنه يمكن تصنيف الدول العربية، حسب بيانات البنك العالمي، إلى ثلاث مجموعات متباينة من حيث درجة محاربة الفساد بين دول تشهد انتشار كبير جدا و أخرى أقل، بينما عملت دول أخرى جاهدة من أجل التقليل من حدة الفساد، فأخذ بها مؤشر محاربة الفساد مستويات مقبولة. و قد عرف مؤشر محاربة الفساد بعض التغيرات بين التحسن و التدهور لمجموعة الدول العربية، غير أنها ليست بتغيرات عميقة، و هو ما أدى باعتبار عدم تغير تصنيفها ضمن أحد المجموعات المشار إليها.

فبالنسبة للدول التي شهدت انتشارا كبيرا جدا للفساد، فهي تلك الدول التي تراوحت قيم مؤشر مكافحة الفساد خلال فترة الدراسة بين – 1 و 2.5 – ، أي بنسبة تقل عن 30 %، مثلما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (3–19): تطور مؤشر مكافحة الفساد للدول العربية التي عرفت انتشارا كبيرا جدا للفساد.

	1996	2002	2006	2012
العراق	-1.53	-1.30	-1.56	-1.23
ليبيا	-0.78	-0.95	-1.03	-1.40
الصومال	-1.74	-1.17	-1.84	-1.59
السودان	-1.28	-1.02	-1.17	-1.51
سوريا	-0.78	-0.24	-0.99	-1.17
اليمن	-0.35	-0.95	-0.69	-1.23

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

حافظت كل من العراق، الصومال و السودان على نفس مستوى المؤشر بقيم ضعيفة جدا لم تقل عن 30 %، و هو ما يوحي بأن هذه الدول تشهد انتشارا رهيبا للفساد، خاصة في ظل الاضطرابات السياسية و الأمنية بها. في حين انتقل ذات المؤشر من وضع السيئ إلى وضع السيئ جدا بكل من ليبيا، سوريا و اليمن، و هي دول شهدت استقرارا سياسيا في وقت سابق إلى أن عرفت اضطرابات سياسية و أمنية في الآونة الأخيرة عطلت بشكل أكبر مؤسسات الدولة في لعب الأدوار القانونية لها، و التي منها الرقابة و مكافحة الفساد. و لعل عدم صدور التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد بجل هذه الدول يعتبر من بين نقاط ضعفها و تأخرها، بالإضافة إلى عدم مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. و هي دول تبذل في الآونة الأخيرة جهودا معتبرة في سبيل بناء المؤسسات الدستورية التي تسمح ببناء دولة القانون.

و في نفس السياق، فإن مجموعة الدول التي شهدت انتشارا للفساد بمستويات أقل حدة، هي تلك الدول التي أخذ بها مؤشر مكافحة الفساد قيما تتراوح بين 0 و -1، أي بنسبة تراوحت بين 30 % و 50 % خلال فترة الدراسة، مثلما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (3-20): تطور مؤشر مكافحة الفساد للدول العربية التي عرفت انتشارا كبيرا للفساد.

	1996	2002	2006	2012
الجزائر	-1.19	-0.59	-0.64	-0.79
جيبوتي	-0.96	-0.88	-0.82	-0.78
مصر	0.05	0.05	-0.20	-0.45
لبنان	-0.24	-0.27	-0.63	-0.75
موريتانيا	-0.39	-0.47	-0.72	-0.87
المغرب	0.24	-0.01	-0.25	-0.19
تونس	-0.20	-0.04	0.20	-0.14

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يعتبر وضع دول هذه المجموعة أفضل من المجموعة السابقة، حيث شهد مؤشر مكافحة الفساد بعض التغيرات غير الهامة بجل هذه الدول، غير ان ذلك لم يعف من تصنيفها ضمن الدول الضعيفة، إذ أنه على رغم من أن جل هذه الدول صادقت في أوقات مختلفة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الجزائر 2004)، كما أن جلها كانت من الدول السباقة إلى إصدار تشريعات خاصة بمكافحة الفساد. حيث أصدرت الجزائر مثلا القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته الصادر بتاريخ 20-02-2006 في الجريدة الرسمية رقم 14، حيث تم إنشاء هياة وطنية للوقاية من الفساد و مكافحته . غير أن وسائل الإعلام لم تكد تتوقف عن الكشف عن قضايا فساد معتبرة تورط فيها رجال أعمال و مسؤولون حكوميون (الجزائر : SH ، الخليفة ، ... الخ). و لعل تأخر هذه الدول من حيث مكافحة الفساد، قد يرجع إلى التحايل على القانون و استغلال الفراغات القانونية و كذا عدم الالتزام الكلي بتطبيق القوانين و التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد على الرغم من وجودها.

و في المقابل، فإننا نجد دولا عربية وُفقت إلى حد ما في مكافحة الفساد، فأخذ بها مؤشر مكافحة الفساد قيما موجبة تقريبا خلال لفترة الدراسة، مع أن بعض الدول شهدت مستويات متدينة و تحسن وضعها، و يتعلق الأمر بكل من البحرين، الأردن، الكويت، عمان، قطر و الإمارات المتحدة. و الجدول الآتي يوضح تطور مؤشر مكافحة الفساد لهذه الدول.

جدول رقم(3-14): تطور مؤشر مكافحة الفساد للدول المقبولة

	1996	2002	2006	2012
البحرين	0.17	0.77	0.24	0.39
الأردن	-0.12	-0.10	0.30	0.07
الكويت	0.72	1.22	0.54	-0.16
عمان	0.04	0.83	0.19	0.08
قطر	-0.09	0.71	1.09	1.19
الإمارات	-0.09	1.25	0.95	1.18

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي

يجب أولا الإشارة إلى أن هذه الدول هي دول ذات حكم ملكي، فهي تشهد استقرار أمنيا سياسيا، و ما بلوغها هذه المستويات إلا نتيجة عن تجنيد مؤسساتها لإصدار تشريعات و قوانين خاصة بمكافحة الفساد عصرية متوافقة مع ما هو معمول به.(ذكر القوانين و سنوات الإصدار) . كما أنها لم تتأخر في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و بالمقابل فإن حرصها على تطبيق قوانين مكافحة الفساد بصرامة، و كذا درجة استقلالية القضاء بهذه الدول يعتبر عاملا مهما في مكافحة الفساد.

وإيماناً من الدول والمنظمات الدولية بخطورة الفساد وآثاره المدمرة على إمكانات الدول والمجتمعات والشعوب، وطاقاتها البشرية والمادية وتطورها، فقد سعت الأمم المتحدة إلى وضع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد، وذلك بغرض تنسيق الجهود الدولية فيما يتعلق بمكافحة الفساد ووضع وتعزيز النظم الوطنية الكفيلة بمكافحته، و كى تكون انطلاقة لجميع الدول وأفراد المجتمع الدولي للسعي الحثيث نحو اتخاذ كافة الوسائل والسبل التي تؤدي إلى محاصرة الفساد ومكافحته.

وبالفعل وضعت الاتفاقية المعروفة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 4 / 58 المؤرخ 2003 / 10 / 31 ، وقد انضم إلى هذه الاتفاقية العديد من الدول العربية، إيماناً منها بان قضية مكافحة الفساد لم تعد شأناً داخلياً خالصاً، بل إن الأمر يحتاج إلي تضافر الجهود الدولية لمواجهته، ويحتاج من ناحية أخرى إلى إصلاح وتدعيم النظم الداخلية حتى تكون أكثر فاعلية في مكافحة الفساد.

أوجبت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الدول المنضمة لها بأن تنشئ هيئة أو عدة هيئات يكون هدفها العمل على منع الفساد ومكافحته، وقد جاء ذلك في المادة (6) من الاتفاقية التي نصت على أنه تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد.

و في شكل استجابة للجهود الدولية في إطار مكافحة الفساد تجسد فعليا من مجموع التشريعات المتبناة من قبل الدول العربية. ففيما يتعلق **بالجزائر**، فقد صدر القانون رقم 6-1 لسنة 2006 الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته في فبراير سنة 2006، وقد اتبع هذا القانون ذات النهج التشريعي الذي اتبعته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومن التشريعات الأخرى في مجال مكافحة الفساد **التشريع اليمني**، والذي تجسد في القانون رقم 39 لسنة 2006، حيث اتبع نهجاً قريباً من نهج التشريع الجزائري، ولكن بصورة أقل تفصيلاً منه، وخاصة فيما يتعلق بتحديد الجرائم المتعلقة بالفساد وعقوباتها، حيث اكتفى التشريع اليمني بالإحالة إلى جرائم معينة واردة في قانون العقوبات اليمني بوصفها جرائم متعلقة بالفساد، وأنشأ القانون هيئة لمكافحة الفساد ونص على كيفية تشكيلها واختصاصاتها. أما بخصوص **التشريع الأردني**، فقد صدر القانون رقم 62 لسنة 2006 ، المعروف بقانون هيئة مكافحة الفساد في الأردن، وقد بين الأفعال التي تعتبر فساداً، ونص على إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وبين أهدافها، ثم تناول هيئة مكافحة الفساد وكيفية تشكيلها واختصاصاتها وصلاحياتها والنظام القانوني لموظفيها ومواردها.

وفيما **يتعلق بدولة قطر**، فقد نصت المادة (2) من القرار الأميري رقم 84 لسنة 2007 بإنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية، على أن اللجنة تشكل من رئيس ديوان المحاسبة رئيساً وعضو ممثل عن كل من وزارة الداخلية والخارجية والاقتصاد ومصرف قطر المركزي والنيابة العامة وقطر للبترول، على أن يكون اختيار الممثلين من قبل كل جهة من الجهات التي يمثلها ثم يتم اختيار نائباً للرئيس من بين الأعضاء من قبل اللجنة ذاتها. ويوجد أيضاً **المرسوم المغربي** الخاص بإحداث الهيئة المركزية للوقاية من

الرشوة، الذي أنشئت بمقتضاه الهيئة المذكورة وبين أهدافها، ثم بين كيفية تشكيلها، وكانت غالبية نصوص هذا المرسوم تتعلق بكيفية تشكيل تلك الهيئة.

و من جهة أخرى، فقد صدر القرار الأميري بإنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية في دولة قطر، والذي أنشأ اللجنة المذكورة وبين كيفية تشكيلها واختصاصاتها، كما صدر قانون استرداد الأموال العامة والأموال المحصلة بطريقة غير مشروعة في **إمارة دبي بدولة الإمارات العربية** نهاية 2009، غير أنه لم يقم بتعريف الفساد و لم ينشئ هـــــــــيئة لمكافحته ، و إنما اقتصر على معالجة بعض آثار الفساد عن طريق استرداد الأموال المحصلة بطريق غير مشروعة و كذا الأموال العامة ممن يكون قد استولى عليها.

من بين الأفعال التي تعتبر جرائم تتعلق بالفساد، حسب جل القوانين سالفة الذكر، جرائم الرشوة، رشوة الموظفين العموميين الأجانب، جرائم الاختلاس وإساءة استغلال الوظيفة واستغلال النفوذ، جريمة الإثراء غير المشروع، جريمتي الإخفاء، أي إخفاء العائدات المحصلة من ارتكاب جريمة من جرائم الفساد، وإعاقة سير العدالة...الخ.

على الرغم من حزمة القوانين سالفة الذكر، و المتوجة غالبا بإرساء هيآت لمكافحة الفساد، إلا أن معظم الدول العربية لم تفلح في تحقيق أي تقدم في ترتيبها المتأخر على سلم التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد بالعالم لسنة 2014. ووفقا للمؤشر تمثل هذه النتائج تحذيرا من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة الممثلة لآفات مزمنة تخرب اقتصادات الدول بشتى أنحاء العالم. وحلل مؤشر مدركات الفساد هذا العام مستويات الفساد والشفافية بالقطاع العام في 175 دولة بالعالم، اعتمادا على تقديرات مؤسسات دولية ذات مصداقية مرتفعة، وقُسم المؤشر بين صفر ومائة درجة، وتعكس الدرجة الدنيا وجود مستويات بالغة من الفساد وانعدام الشفافية، بينما تشير الدرجة العليا لنظافة وشفافية بالغين. واحتلت الدانمارك المرتبة الأولى بمؤشر 2014 بتقدير 92 درجة، بينما تقاسمت الصومال المرتبة الأخيرة مع كوريا الشمالية، كأكثر دول العالم فسادا وانعداما للشفافية بواقع 8 درجات لكل منهما.

وجاءت نتائج معظم الدول العربية في المؤشر مخيبة للآمال مع عدم حدوث تغير ملحوظ في ترتيبها مقارنة بنتائج السنوات الماضية، و لم تفلح سوى دولتين عربيتين هما الإمارات (70 درجة) وقطر (69 درجة) في تخطي حاجز الخمسين درجة المطلوب في المؤشر، واحتفظت الدولتان بنفس ترتيبهما للعامين الماضيين. واحتلت دول العراق واليمن وسوريا وجزر القمر مراكز متأخرة جدا في الترتيب، بينما

تشاركت البحرين والسعودية والأردن بالمرتبة 55، وجاءت الكويت في الترتيب 67، والمغرب 80، ومصر في المرتبة 94، والجزائر 100، وموريتانيا 124.

كخلاصة لما سبق، يمكن القول بأن جهود الدول العربية في سبيل إرساء أنظمة حوكمة رشيدة هو في الغالب نتيجة إملاءات الهيآت الدولية، التي ما فتئت تشير بملاحظاتها و انتقاداتها إلى الحكومات العربية. و على العموم، فإن تصنيف الدول العربية من حيث مستوى أنظمة الحوكمة بها يختلف من بعد لآخر، حيث يمكن تصنيفها إلى مجموعتين باعتبار البعد السياسي سيئة و ضعيفة، حيث أن أنظمة الحكم العربية تتراوح بين أنظمة ملكية، أحادية و ديمقراطيات شكلية لا تسمح بمشاركة فعالة لمواطنيها في إدارة الشأن العام. أما إذا ما اعتبرنا البعد الإقتصادي و البعد القانوني، فإنه على العموم يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات متباينة المستويات، إذ يعتبر وضع كل من قطر، الإمارات و سلطنة عمان مقبولا، أما اليمن، و موريتانيا، السودان و الصومال فهي دول ذات مستويات سيئة على العموم، في حين تراوح وضع بقية الدول بين الضعيف و المقبول و ذلك من مؤشر لآخر.

خلاصة:

على الرغم من محدودية إعتماد قاعدة بيانات البنك العالمي حول نظام الحوكمة، إلا أنها تبقى عملا جبارا قامت به ذات الهيأة وخبراؤها . ويعتبر ذلك مساعدا لهذه الهيآت من أجل توجيه السياسات العمومية في الدول التي تشهد أنظمة حكم سيئة ، ومساعدتها على اقتراح برامج و سياسات تنموية أكثر فعالية.

ما يمكن الوقوف عليه من خلال دراسة بيانات البنك العالمي، هو أن الدول المتقدمة (منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية) تتميز بأنظمة حوكمة جيدة ، و يتعلق الأمر بكل من دول شمال أمريكا ودول أوربا الوسطى ، في حين أن دول منظمة جنوب الصحراء تعتبر الأسوأ، باستثناء بوتسوانا ، جنوب إفريقيا وناميبيا . كما أنه تمت ملاحظة أن الدول المستعمرة هي في الغالب تشهد أنظمة حوكمة ضعيفة، مع أن تلك المستعمرة من قبل بريطانيا هي أفضل وضعا من تلك المستعمرة من قبل فرنسا.

بالنسبة للدول العربية، فإن الملاحظ أنه يمكن التميز بين ثلاث مجموعات مختلفة الأبعاد ومؤشرات نظام الحوكمة، إذ لا نكاد نجد إستقرار الأغلب الدول العربية في مجموعة واحدة من مؤشر لآخر أو من بعد لآخر . وعلى العموم ، يمكن القول بأن دول كل من قطر ، الإمارات ، الكويت وسلطنة عمان يعتبر ذات نظام حوكمة مقبول بالنسبة لجل المؤشرات .كما أن مجموعة أخرى من دول يمكن التأكيد بأنها ضمن صنف نظام الحوكمة الضعيف على غرار الصومال ، جيبوتي ، السودان،.....الخ. أما بقيت الدول فهى مجموعة الدول التي تباين وضع نظام الحوكمة بها من مؤشر لآخر ، حيث شهدت إضطرابات سياسية مؤخرا ، وهو ما عجل سقوط أنظمة الحكم .

إن هذا الفئة الأخيرة من الدول، والتي أكدت بيانات البنك سابقا بأنها دول ذات نظام حوكمة مقبول،أتبع بمظاهر مغايرة سياسة واجتماعية ، يطرح التساؤل حول موثوقية البيانات التي أصدرها البنك العالمي، و التي ينبغي على ما نعتقد أن تتضمن العوامل الثقافية و العادات و التقاليد للدول أو المناطق، على أن يتم توحيد طريقة العمل بالنسبة لجميع دول المعمورة ، حتى تتمكن من الوقوف على بيانات توافق ما يعيشه المواطن العربي، و هو ما يمكن الوقوف علية من خلال تقييم الأداء التنموي لهذه الأقطار، و بالخصوص أدائها التنموي الهيكلي.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية الاقتصادية بالأقطار العربية

تمهيد

تواجه المنطقة العربية تحديات متعاظمة تهدد أمنها القومي نتيجة الضغوط التي تواجهها . و هي ضغوط تراوحت بين الضغوط الأمنية، السياسية، الإجتماعية، البيئية ...الخ. و قد أفضت في كثير من الأحيان إلى نزاعات حقيقية مترتبة عن النزاعات على الموارد الطبيعية بين الجماعات أو السكان وبين الدول خاصة، سواء العربية فيما بينها أو غير العربية.

و قد كان لهذه التحديات الأثر الواضح على مستويات أدائها التنموي، على الرغم من أنها بذلت مجهودات هامة في سبيل بعث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. فحتى الدول الريعية- فضلا عن الدول غير الريعية- التي تحسن وضعها، لم تشهد تغييرا هيكليا و تنويعا في اقتصادياتها، و بقيت تعتمد على القطاع الإستخراجي الإستنزافي بحدة.

و في هذا الصدد، و في محاولة منا لتقييم الأداء التنموي للأقطار العربية، فإننا نتناول ذلك من خلال المباحث الثلاث الآتية:

المبحث الأول: مقومات الاقتصاديات العربية

المبحث الثاني : تقييم الأداء التنموي للأقطار العربية

المبحث الثالث: التنمية البشرية للأقطار العربية

المبحث الأول: مقومات الاقتصاديات العربية

يتوقف نجاح البرامج التنموية في أي قطر على أهمية الموارد المادية و البشرية المرصودة لها، إذ أن السياسات الرشيدة تتطلب قدرا هاما من الموارد المالية، و بيئة محفزة لإقامة المشاريع، من حيث وفرة الموارد الأولية، المتغيرات المناخية...الخ، و كذا وفرة الموارد البشرية المؤهلة لقيادة و تنفيذ هذه البرامج. و تعتبر المنطقة العربية منطقة آهلة، غنية بالموارد المعدنية الباطنية خاصة، كما أنها تتوفر على ساكنة هامة ذات تركيبة شبابية بالأساس، و هو ما يؤهلها لأن تكون دولا صاعدة في المستقبل، خاصة إذا تم الاتجاه في تدعيم العمل العربي المشترك. و نحن في هذا الصدد نريد تناول أهم مقومات الإقتصاديات العربية من خلال الإشارة إلى :

- الخصائص الجغرافية للمنطقة العربية .
- المقومات البشرية بالمنطقة .
- الثروات الطبيعية و الباطنية بالمنطقة .

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية[1]

تتميز المنطقة العربية عن غيرها من مناطق العالم باعتبارها مجموعة متجانسة من حيث اللغة، الديانة، العادات و التقاليد وكذا التاريخ المشترك. وهي تتربع على موقع إستراتيجي ذا أهمية اقتصادية بالغة، يطلق عليها غالبا "الوطن العربي ".

تقع المنطقة العربية بين دائرتي عرض 2° جنوبا و 37.5 ° شمالا، وبين خطي طول 60° شرقا و 17° غربا، ماعدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض 12°. تغطي مساحة تقدر بـ 14.024.510 كلم^2 وهي تمثل ما نسبته 10.2 % من اليابسة تقريبا، كما أنها تشمل 22 دولة عربية، تقع 10 منها في قارة إفريقيا، بما يمثل 72.45 % من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية، بينما تقع 12 دولة في قارة آسيا [2]. يقع الوطن العربي وسط قارات العالم القديم: آسيا، إفريقيا وأوروبا، تمتد

[1]– بالإستناد على موسوعة الويكيبيديا

[2]– الإحصائيات : تم إعدادها بالإستناد إلى بيانات البنك العالمي .

أراضيه في آسيا وإفريقيا حيث يفصل بينهما البحر الأحمر، وتُطل المنطقة العربية على البحر الأحمر، البحر الأبيض المتوسط و الخليج العربي، كما أنها تطل على محيطين، الأطلسي غربا و المحيط الهادي غربا.

تغطي الصحراء معظم مساحة الوطن العربي، وأكبرها الصحراء الإفريقية الكبرى وصحراء شبه الجزيرة العربية، كما أن الهضاب تشكل أكثر التضاريس إنتشارا، بينما لا تمثل السهول سوى 6 % من حيث المساحة الكلية، وهي إما ساحلية أو فيضية. أما السلاسل الجبلية فهي تمتد في نطاق ضيق، وتتمثل أساسا في: سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي، جبال الهقار في المغرب العربي، سلسلة الجبال الساحلية في بلاد الشام و سلسلة جبال الحجاز و اليمن على امتداد ساحل البحر الأحمر. و تستخدم معظم التقارير – تقارير التنمية البشرية وتقارير التنمية العربية – إسم البلدان العربية في حين يستخدم البنك العالمي إسم المنطقة العربية. ومن جهة أخرى، فإن المنطقة العربية تشرف على مجموعة من المضايق و الممرات المائية تتمثل في:

- مضيق هرمز: تشرف عليه سلطنة عمان وإيران.

- مضيق باب المندب: تشرف عليه اليمن وجيبوتي.

- قناة السويس: تمر عبر الأراضي المصرية.

-مضيق تيران: يشرف عليه السعودية و مصر.

-مضيق جبل طارق: يشرف عليه المغرب، إسبانيا وبريطانيا.

كما أن المنطقة العربية تتميز بتنوع الأقاليم المناخية، وذلك كنتيجة لامتدادها الواسع وموقعها الفلكي، ويمكن حصر ذلك في:

- المناخ الصحراوي: يسود جل المساحة العربية، وهو يشمل شبه الجزيرة العربية، العراق، مصر، شمال السودان، بالإضافة إلى الصحراء الكبرى التي تغطي معظم مساحة المغرب العربي.

- المناخ المتوسطي: يسود المناطق المطلة أو تلك القريبة من البحر الأبيض المتوسط بكل من بلاد الشام، الجزائر، تونس و المغرب.

- المناخ الإستوائي: يسود الصومال.

-الإقليم المداري: يسود دول كل من أرتيريا، جيبوتي، جزر القمر، جنوب غرب السعودية وبعض مناطق سلطنة عمان .

وللإشارة فإن الدول العربية تمتلك مساحات شاسعة صالحة لزراعة، إذ أنه يكفي القول بأن الأراضي السودانية تكفي إذا ما تم استغلالها لتحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي. وهي مساحة تتضمن أراضي مزروعة، أراضي مسقية، أراضي بور و المراعي...الخ، إذ يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول (4-1): مساحة الأراضي العربية حسب استخداماتها 1996

إستخدام الأراضي	الرقعة الجغرافية	أراضي مزروعة	أراضي مسقية	أراضي بور	مراعي	غابات
المساحةكم2	14.024.510	69.241	11.128	15.747	502.689	1.380.00
النسبة %	% 100	% 4.9	% 0.8	% 1.12	% 35	% 9.8

المصدر: سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2007. ص:99 .

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الأراضي الزراعية إلى إجمالية مساحة المنطقة العربية تعتبر ضئيلة، فهي تمثل ما نسبته 4.9 % فقط ، ما يقرب 75 % منها غير مسقي، بل تعتبر أراضي مطرية، كون أن هذه المنطقة تتميز بندرة الموارد المائية، فهي لا تحوز سوى 0.7 % من إجمالي المياه الجارية على السطح في العالم، مقابل حوالي 2% من إجمالي كميات الأمطار. إذ يُقدر حجم الموارد المائية من مختلف المصادر قرابة 245 مليار متر مكعب سنويا، يستخدم منها حوالي 157 مليار متر مكعب لكافة الأغراض، وتبلغ حصة القطاع الزراعي قرابة 90 % [1]. في حين تعتبر مساحة المراعي معتبرة جدا، و هو ما يمكن ان يساهم في تنمية الثروة الحيوانية.

و تشترك معظم الدول العربية في مواردها المائية السطحية مع أكثر من دولة عربية وغير عربية، كما أن منابع الأنهار بها تقع خارج المنطقة العربية مما يعرضها للتناقص بسبب إقامة السدود. و من جهة أخرى، فإن الموارد المائية الجوفية يتم الحصول عليها من خزانات جوفية مشتركة أيضا، وهي متواجدة في طبقات تتراوح بين 1000 و 2000 م. وتعتبر تكاليف إستخدام الموارد المائية غير التقليدية – تصفية مياه

1- عادل خليفة : إقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية ، الملحق رقم 3-2، دار المنهل اللبناني 1992، ص58.

الصرف الصحي و تحلية مياه البحر – مرتفعة مقارنة مع الموارد التقليدية، وهو ما يحد من القدرة على استغلالها في سقي الأراضي الزراعية [2].

ما ينبغي الإشارة إليه المنطقة العربية شهدت عديد التحولات و الصراعات على مر العصور، وذلك لما تزخر به من ثروات طبيعية، فكانت محل أطماع العديد من المستعمرات. كما أنها شهدت موجات هجرة عديد لسكانها نتيجة الجفاف ونقص المياه، و هو ما نتج عنه تحولات ديموغرافية هامة في الآونة الأخيرة.

المطلب الثاني: المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري من بين أهم عوامل التنمية في اقتصاديات الدول، إذ كما هو معلوم فإن تحقيق الأهداف التنموية يهدف إلى تحسين مستوى معيشة السكان، الذين يعتبرون بدورهم مصدر قوة العمل التي تساهم في تحقيق ذلك، وبذلك يمكن القول بأن التنمية الإقتصادية هي من الإنسان للإنسان.
وبدورها فإن الدول العربية تزخر بثروة بشرية هامة بإمكانها إحداث ثورة تنموية إذا ما أُحسن استخدامها. ويمكن التطرق إلى ذلك من خلال التعداد البشري في الوطن العربي وكذلك من خلال الإشارة إلى خصوبة المرأة العربية.

1-التعداد البشري : بلغ عدد سكان الدول العربية ما يفوق 362 مليون نسمة مع مطلع سنة 2012، يتطابق توزيعهم بين قارتي إفريقيا وآسيا مع تطابق توزيع مساحتها تقريبا، إذ أن الجانب الإفريقي يستأثر بقرابة 225 مليون نسمة، أي ما يعادل 62% من إجمالي سكان الوطن العربي حسب إحصائيات 2012، مقابل 136 مليون نسمة بالنسبة للجانب الآسيوي ، أي ما يعادل % 37 [1].
ويمكن توضيح خريطة توزيع السكان في المنطقة العربية على النحو الآتي[2]:

أ -**واد النيل و القرن الإفريقي**: يضم هذا القسم دول كل من مصر، السودان، الصومال، جزر القمر و جيبوتي، ويبلغ تعداد سكان هذا القسم قرابة 128 مليون نسمة نسمة، أي ما يعادل 35 % من إجمالي عدد سكان المنطقة العربية.

2-نفس المرجع السابق: ص: 59.
1- عبد الرحيم مسعد وآخرون : الوطن العربي: أرضه، سكانه وموارده. الأردن ، دار الكندي للنشر و التوزيع، 1998، ص:30.
[2]- تمثل إحصائيات البنك العالمي منشورة على الموقع الإلكتروني تم تبويبها حسب الحاجة.

ب **شمال إفريقيا:** يضم هذا القسم دول كل من ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر و موريتانيا، ويبلغ تعداد سكان هذا القسم 91 مليون نسمة نسمة، أي ما يعادل 25 % من إجمالي عدد سكان الوطن العربي.

ج– **الهلال الخصيب** : يضم هذا القسم دول كل من العراق، سوريا، الأردن ولبنان و الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويمثل تعداد سكان هذا القسم ما يعادل 18 % من إجمالي سكان المنطقة العربية.

شبه الجزيرة العربية : يضم هذا القسم دول كل من المملكة العربية السعودية، اليمن، عمان، الإمارات المتحدة، قطر، البحرين و الكويت. و يمثل تعداد سكان هذا القسم ما يعادل 19 % من إجمالي سكان المنطقة العربية، أي ما يقارب 71 مليون نسمة.

بناءا على إحصائيات البنك العالمي لسنة 2012، فقد شهدت جل الدول العربية تزايدا في تعدادها السكاني، و هو ما يمكن توضيحه في الشكل الآتي:

الشكل(4–1): تطور تعداد السكان بالمنطقة العربية 1985– 2012

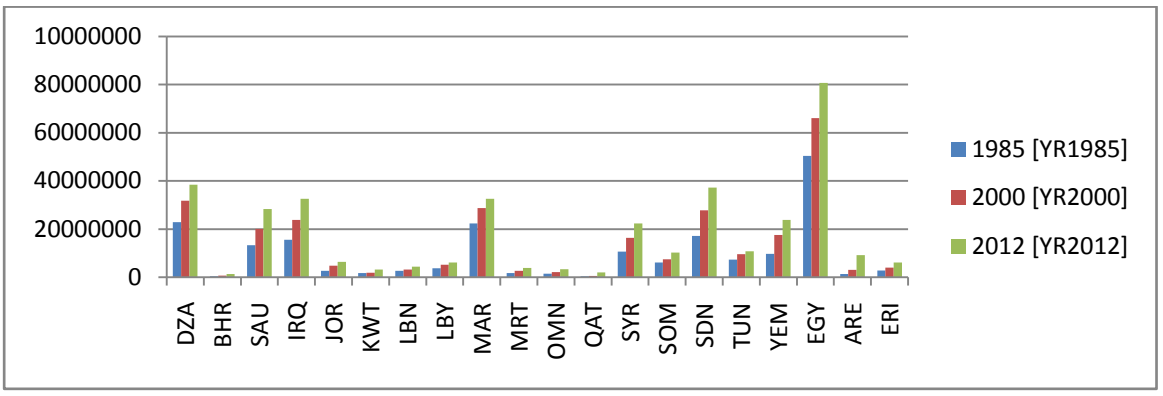

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

تعتبر جمهورية مصر تعتبر أكثر الدول العربية سكانا بأكثر من 80 مليون نسمة، متبوعة بالجزائر بأكثر من 38 مليون نسمة، فيما تبقى بعض دول الخليج و الهلال الخصيب أقل الدول العربية نسمة على غرار الأردن، قطر، الكويت، البحرين...الخ. وهو ما يعني أن الدول العربية تشهد توزيعا غير متنظم للساكنة، كما أنها تتركز في المدن الكبرى أو المطلة على البحر (الساحلية).

وقد توقع برنامج الأمم المتحدة للتنمية[1] بأن يتجاوز سكان المنطقة العربية نسبة 60 % في الحضر مطلع 2020، مقابل 55 % سنة 2005 و 38 % سنة 1970، وهو ما من شأنه أن يخلق أوضاعا معيشية صعبة.

2-**الخصوبة**: تميزت البلدان العربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي بواحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم[2]. ففي الفترة الممتدة بين 1975 -1980 كانت المعدلات الإجمالية للخصوبة في المنطقة العربية 6.5، وهو ما يعني أن معدل إنجاب المرأة العربية – خلال عمر الإنجاب- هو ستة مواليد أو سبعة. و قد انخفض هذا المعدل إلى 3.6 في الفترة الممتدة بين 2000 و 2005.

و بالوقوف على احصائيات 1990- 2012، فإنه يمكن ملاحظة مايلي:

أن هناك دولا لم يقل بها معدل الخصوبة عن 4، أي أكثر من 4 ولادات حية للمرأة في ذات الفترة، و يتعلق الامر بكل من الصومال (6 ولادات) و العراق، موريتانيا و السودان بأكثر من 4 ولادات حية لكل منها. و الجدول الآتي يوضح تطور معدل الخصوبة بها:

الجدول(4-2): تطور معدل الخصوبة بالمنطقة العربية مرتفع

	1980	1990	2000	2005	2012
العراق	6.569	5.882	4.965	4.557	4.086
موريتانيا	6.426	5.978	5.381	5.095	4.728
الصومال	7.013	7.397	7.61	7.292	6.667
السودان	6.802	6.153	5.444	5.039	4.491

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

و بالمقابل، فإن هناك دولا شهدت مستويات خصوبة متدنية، أي أقل من ولادتين حيتين للمرأة، و يتعلق الأمر بكل من الإمارات و لبنان، و هي دول لم تكن تشهد معدلات عالية.

[1] – تقرير التنمية العربية، 2009، ص: 19 .

[2] – تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009 ، ص 50 .

أما بقية الدول فقد شهدت معدلات متوسطة بين 2 و 4 ولادات حية للمرأة، و نذكر منها الجزائر، العربية السعودية، الأردن، المغرب، سوريا...الخ. و يمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

الجدول(4-3): تطور معدل الخصوبة بالمنطقة العربية متوسط

	1980	1990	2000	2005	2012
الجزائر	6.889	4.761	2.514	2.507	2.82
السعودية	7.206	5.844	3.99	3.234	2.702
الأردن	7.262	5.536	4.053	3.734	3.314
المغرب	5.682	4.058	2.698	2.385	2.706
سوريا	7.094	5.313	3.958	3.401	3.003

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه البيانات هو الإنخفاض الواضح في معدل خصوبة المرأة بجل الدول العربية، إذ قد يرجع السبب في ذلك إلى التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية الحاصلة وكذا الثقافية، وتغير نمط الحياة كارتفاع المستوى التعليمي للنساء وزيادة إستعمال موانع الحمل ...الخ.

وقد أسهم معدل الخصوبة المرتفع في ارتفاع معدل النمو السكاني، على الرغم من أنه انخفض من 3.2 % بين 1970 و 1975 إلى 2.1 % بين 2000 و 2005 و إلى 2% في الفترة بين 2005 و 2010، ويُتوقع أن يصل 1.9 % في الفترة 2010-2015[1].

وفي هذا الصدد فإن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن البلدان العربية ستضم نحو 385 مليون نسمة بحلول عام 2015 (بالمقارنة مع 331 مليون سنة 2007 و 172 مليونا سنة 1980).

3- التركيب العمري التركيبة البشرية :

ينبغي الإشارة على أن توزيع السكان حسب العمر له أهمية كبرى على صعيد قوة المجتمع الإنتاجية و الإستهلاك. فالدول العربية تتميز بغلبة الفئات الصغرى من الأعمار، أي مواطنين تقل أعمارهم عن 15

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009 ، ص 50.

عام أو أقل من 25 سنة، وهي فئات تتطلب جهودا هامة تخص الإعداد و التكوين حتى تتمكن مستقبلا من المساهمة في النشاط الإقتصادي وزيادة القوة العاملة. ومن جهة أخرى، فإن فئة الأعمار التي تفوق 65 سنة هي الأخرى بحاجة إلى المساعدة الإجتماعية. في حين تساهم الفئة النشيطة التي تتراوح أعمارها بين25 و 64 سنة في زيادة الفئة النشيطة في الإقتصاديات العربية، خاصة إذا ما أحسن تكوينها و توظيفها في قطاعات إنتاجية. غير أن الواضح أن جزءا هاما من هذه الفئة تشهد بطالة و لا تساهم حتى هي بعض الأحيان في زيادة الإنتاج الوطني.

الجدول(4-4): التركيبة البشرية بالمنطقة العربية 2012

	العدد	النسبة %
عدد السكان بين 0 و 14 سنة	17208163.1	4.07
عدد السكان بين 15و 64 سنة	268856339	63.72
عدد السكان أكبرمن 65 سنة	135864648	32.2
المجموع	421929150	100

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

يتضح من الجدول أعلاه أن الفئة النشيطة يفوق نسبتها 63 %، و تتضمن أساسا فئة الشباب، وهي الشريحة الأسرع نموا بين سكان المنطقة، حيث أن 50 % من سكان المنطقة لا يتجاوزون 25 سنة، ما يجعلها منطقة أكثر شبابا، يتطلبون استثمارات ضخمة حتى يصبحوا منتجين، كما أنها فئة مستهلكة بالدرجة الأولى .

المطلب الثالث: الثروات الطبيعية

تعتبر المنطقة العربية من بين أغنى مناطق العالم من حيث الموارد الطبيعية، خاصة المعدنية (الباطنية) منها كالبترول، الغاز، الحديد، الفوسفات...الخ. فالدول العربية المنتجة للنفط تستحوذ على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من البترول و الغاز [1]. فهذه الأخيرة لازالت تقوم بدور هام نحو استقرار سوق النفط نظرا للمساهمة الكبيرة له في التنمية الإقتصادية فيها.

1- تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2014، ص: 186 .

1-إنتاج البترول و الغاز الطبيعي : يرتبط إنتاج سبع دول أعضاء في منظمة أوبك بما تتخذه هذه الخيرة من قرارات تتعلق بالحصص الإنتاجية من البترول الخام*. وبشكل عام، فإن إنتاج الدول العربية من البترول الخام مر بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2012. ففي عام 1990 بلغ إنتاج الدول العربية 18.3 مليون برميل في اليوم، أي ما يشكل قرابة 30 % من الإنتاج العالمي، وفي عام 2004 أرتفع إنتاج الدول العربية ليصل على 23.1 مليون برميل في اليوم، أي ما يمثل نحو 31.4 % من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في عام 2012 ، وتماشيا مع الإتفاق بشأن الحصص الإنتاجية المحددة من قبل منظمة أوبك فقد أنخفض إنتاج الدول العربية من البترول إلى 23.66 مليون برميل في اليوم مشكلا بذلك 32.35 % من الإنتاج العالمي.

وعلى مستوى الدول العربية، فقد استأثرت السعودية بالجزء الأكبر من إنتاج الدول العربية من البترول الخام خلال 2012، حيث وصل إنتاجها حوالي 9.7 مليون برميل في اليوم، أي ما يمثل 41% من إجمالي إنتاج المنطقة العربية. كما أن إنتاج دولة الإمارات وصل لنفس السنة 2.97 مليون برميل ، أي ما يعادل 12.58% من إجمالي إنتاج المنطقة، فيما تأتي دولتا العراق و الكويت في مرتبة لاحقة، بإنتاج 12.94 و 2.65 مليون برميل لكل منهما على الترتيب، أي ما يعادل 12.4% و 11.2% من إجمالي إنتاج المنطقة العربية على الترتيب. وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الآتي:

الشكل (4-2): توزيع الإنتاج البترول الخام في الدول العربية 2012.

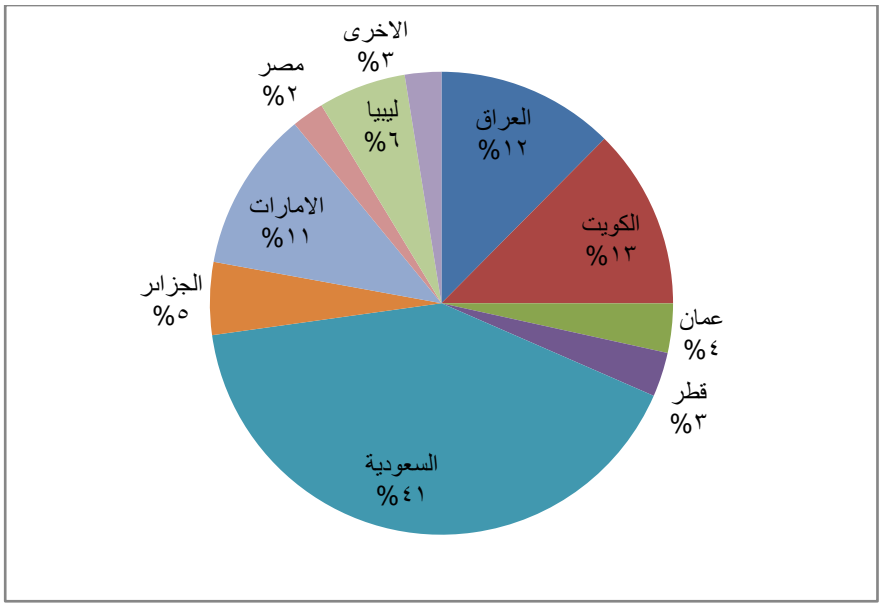

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

* -تتمثل الدول الأعضاء في: الجزائر، العراق السعودية، قطر، الكويت، الإمارات و ليبيا.

ومن جهة أخرى، فإن إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق سيتثني منه الكميات المعاد حقنها و المحروقة منه، إرتفع من 143 مليار متر مكعب سنة 1990 إلى حوالي 435.4 مليار متر مكعب سنة 2012 وبذلك فقد ارتفعت حصة الدول العربية من إجمالي الإنتاج العالمي من 7 % على 14.7 % خلال نفس الفترة.

وفيما يخص توزيع إجمالي الغاز الطبيعي المسوق بالنسبة للدول العربية فقد استحوذت قطر على 28.31 % من إجمالي الكميات المسوقة للمنطقة العربية، و ذلك بإنتاج أكثر من 157 مليار متر مكعب. فيما أتت السعودية في مرتبة ثانية بـــإنتاج أكثر من 99 مليار متر مكعب، و هو ما يعادل 18% ، متبوعة بالجزائر و ذلك بـــإنتاج أكثر من 86 مليار متر مكعب، و هو ما يعادل نسبة 15.5%، فالإمارات بـــإنتاج أكثر من 54 مليار متر مكعب أي قرابة 10 % ، و يمكن توضيح توزيع إجمالي الغاز الطبيعي المسوق للدول العربية من خلال الشكل الآتي:

الشكل (4-3) : توزيع كميات الغاز المسوق حسب الدول العربية 2012.

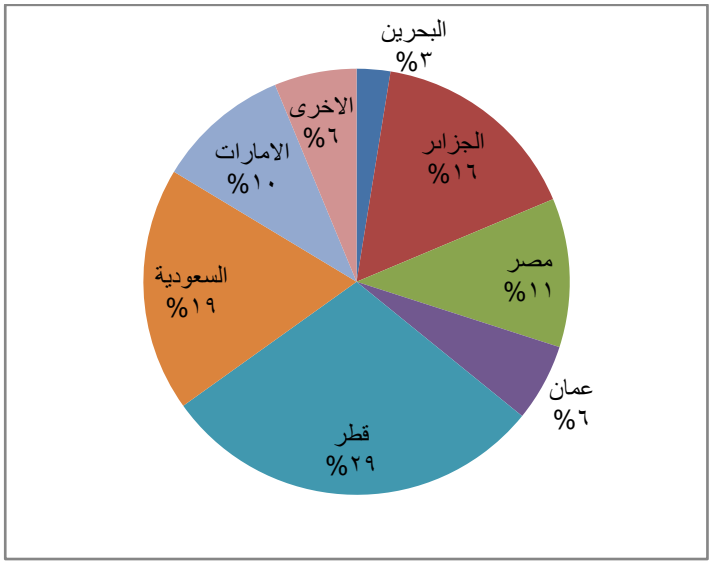

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

2-احتياطات البترول و الغاز الطبيعي:

شهدت احتياطات الدول العربية المؤكدة من النفط الخام تطورا ملحوظا خلال فترة العقدين الماضيين. فقد بلغت سنة 1990 ما يقرب 628.3 مليار برميل، أي ما يمثل حوالي 62 % من إجمالي الاحتياطي العالمي الذي بلغ 1011.5 مليار برميل لذات السنة. واستمرت احتياطات الدول العربية في

الارتفاع خلال هذه الفترة، حيث وصلت إلى أكثر من 711 مليون برميل في اليوم سنة 2012. على الرغم من ذلك فقد عرفت حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياط العالمي انخفاضا إلى حد 48%، بعد أن شهد الاحتياطي العالمي ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ 1483 برميل خلال نفس السنة.

وقد تركز احتياطي البترول الخام العربي في السعودية، إذ استأثرت بما يفوق 37% منه، أي بحوالي 265 م ب متبوعة بالعراق الذي وصلت حصته من إجمالي احتياطات الدول العربية نحو 20%، ثم الكويت باستحواذها على 14%، فالإمارات، ليبيا، قطر و الجزائر و ذلك بنحو 13.7%، 6.8%، 3.5% و 1.7% من إجمالي الاحتياطي العربي لكل منها تباعا. ويمكن توضيح توزيع احتياطي الدول العربية من النفط الخام حسب الشكل الآتي:

الشكل (4-4) : توزيع احتياطي الدول العربية من النفط الخام سنة 2012

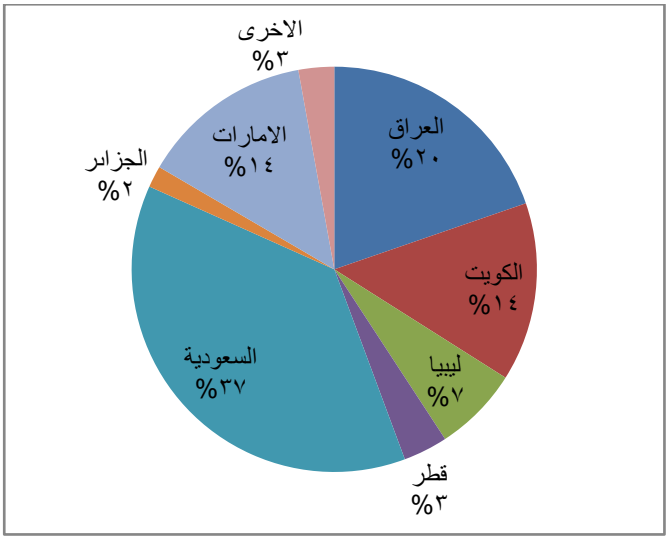

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فقد ارتفعت احتياطات الدول العربية منه بين 1990 و 2012 من 25.8 تريليون متر مكعب إلى نحو 48.5 تريليون متر مكعب سنة 2012، لترتفع بذلك حصتها إلى 24.12% سنة 2012 من إجمالي الاحتياطي العالمي بعد أن كانت 19.3 % سنة 1990.

وفيما يتعلق بتوزيع احتياطي الغاز الطبيعي على الدول العربية فإن الملاحظ هو استئثار دولة قطر بأكثر من نصف احتياطي المنطقة العربية، أي بنسبة 52%، متبوعة بالسعودية بحصة 17%، فالجزائر بحصة 9%، إذ يمكن توضيح توزيع احتياطات الدول العربية من الغاز الطبيعي حسب الشكل الآتي:

الشكل (4–5): توزيع احتياطي الغاز الطبيعي العربي بحسب الدول 2012

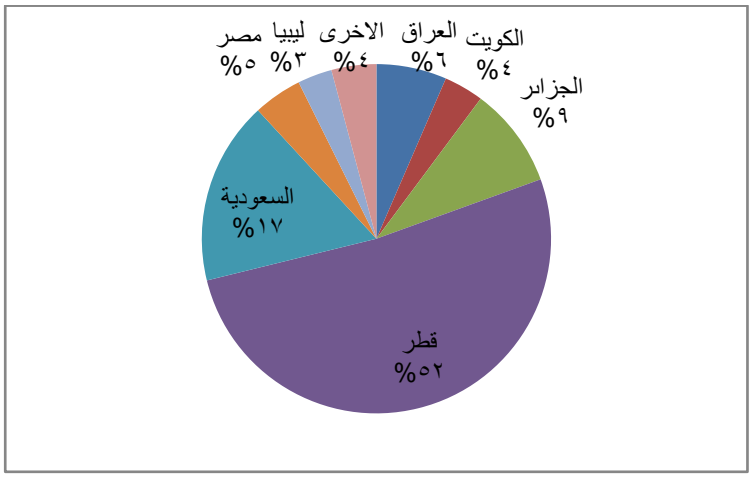

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

ما تجدر الإشارة إليه، وبحسب تقدير صندوق النقد العربي لسنة 2009[1]، فإن استهلاك الدول العربية لمختلف مصادر الطاقة إرتفع بشكل واضح من 4.4 مليون برميل مكافئ نفط يوميا عام 1990 إلى 10.9 مليون برميل مكافئ نفط يوميا سنة 2010، وقد أرجع ذات التقرير إلى أن ذلك يرتبط بالأساس إلى الارتباط الوثيق بين الإستهلاك و التوسع العمراني لتلبية متطلبات النمو السكاني، و كذا ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي و مشاريع البنية التحتية و مواصلة توسيع القاعدة الصناعية.

كما أشار ذات التقرير إلى أن استهلاك الدول العربية غير المنتجة للبترول لم يتعد 6 % من إجمالي استهلاك الطاقة للمنطقة خلال عام 2010. كما أكد أيضا على أن النفط و الغاز يعتبران المصدرين الرئيسيين للطاقة في الدول العربية بقرابة 98 % من إجمالي الطاقة المستهلكة سنة 2010. إذ أنه ينبغي في هذا الصدد الإشارة إلى أن بعض الدول العربية تعرف إنتاج معادن أخرى، وحتى وإن كانت بكميات متواضعة.

3–الموارد الأخرى في الوطن العربي :

تمتد المنطقة العربية على مساحة واسعة ذات تنوع جيولوجي كبير انعكس على تنوع المواد المعدنية. فبالإضافة إلى البترول و الغاز، فإنه يوجد بها العديد من المعادن مثل: الحديد، الفوسفات، النحاس، الزنك، الألمنيوم...الخ. وهي معادن تنتشر على عموم المنطقة، حتى أن الدول التي تقل فيها الموارد المعدنية ومصادر

[1]–تقرير صندوق النقد العربي، 2014، ص 197 –196 .

الطاقة الأخرى، تعتبر أقطار زراعية بامتياز، ويوحي ذلك إلى إمكانية التعاون و التنسيق فيما بين دول المنطقة قصد الاستفادة قدر الإمكان من الموارد المتنوعة بما يضمن مزايا مقارنة.

يلعب قطـــاع الثروة المعدنية دوراً أساسيـــاً في التنمية الاقتصادية باعتباره عنصراً تقـــوم عليه أو تـــرتبط به وتتقاطـــع معه القطاعـــات الاقتصادية الأخـــرى. ولقد تضاعـــف الطلب على المعـــادن أضعافـــاً مضـــاعـــفـــة في الـــقـــرن العشرين، نتيـــجـــة التطورات العلمية والتكنولـــوجيـــة المذهلة والصناعية والزيادة الهائلة في عـــدد السكان. و يمكن الإشارة إلى أهم الدول حسب أهمية الإنتاج لبعض المعادن حسب ما توفرنا عليه من بيانات، كما يلي:

3-1 الذهب:

بلغ الإنتاج العربي من الذهب في نهاية عام 2007 (16.28طن)، وهو رقم قليل مقارنة بالإنتاج العالمي وقد تصدرت عمان المرتبة الأولى عربياً في إنتـــاج الذهب حيث بلغ إنتاجها فى نفس السنة (5طن) وجاءت في المرتبة الثانية جمهورية السودان حيث بلغ إنتاجها (4.8طن) تليها في المرتبة الثالثة المملكة العربية السعودية حيث وصل إنتاجها (4.4طن) ، من ناحية أخرى أعيد إنتاج الذهب في جمهورية مصر العربية بعد توقف دام أكثر من نصف قرن وتحديداً منذ عام 1958م ،حيث تم إنتاج (0.25طن) ذهب من منطقة حمش بالصحراء الشرقية وذلك خلال عام 2009.

جدول رقم (4-5): تطور إنتـــاج الـــدول العربية من الـــذهب 2004 -2007

الوحدة: ألف طن

الـــــدولـــــة	2004	2005	2006	2007
المملكة العربية السعودية	8.27	7.46	5.18	4.44
الجمهورية الجزائرية	0.6	0.64	0.38	0.236
جمهورية السودان	4.3	5	3.2	4.8
سلطنة عمان	0.19	0.35	0	5
المملكة المغربية	1.3	1.8	1.3	0.8
الإجمالي	13.36	13.45	8.76	16.28

المصدر: حسن بخيت: ثروات الوطن العربي التعدينية. ص: 02

http://kenanaonline.com/users/hasan/posts/113146.

3-2 الفضة: بلغ الإنتاج العربي من الفضة في نهاية عام 2007م (190طن) وهو رقم قليل مقارنة بالإنتاج العالمي وقد تصدرت المملكة المغربية المرتبة الأولى عربياً في إنتـــاج الفضة حيث بلغ إنتاجها في نفس العام (178طن) وهى تمثل أكثر (93.5%) من الإنتاج العربي للفضة، وجاءت في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية حيث بلغ إنتاجها (9.1طن) تليها في المرتبة الثالثة الجزائر، حيث وصل إنتاجها (0.045طن).

3-3 الحديد:

بلغ الإنتاج العربي من الحديد الخام في نهاية عام 2007 قرابة 29.2مليون طن، وتصدرت جمهورية موريتانيا المرتبة الأولى عربياً في إنتـــاج الحديد الخام المركز، حيث بلغ إنتاجها في نفس السنة 12مليون طن، احتلت بها المركز الخامس عشر عالمياً في إنتاج الحديد الخام، كما أنها ذلك يمثل أكثر من 41% من الإنتاج العربي للحديد الخام، وجاءت في المرتبة الثانية المملكة المغربية حيث بلغ إنتاجها حوالي 11.8مليون طن، تليها في المرتبة الثالثة جمهورية مصر العربية حيث وصل إنتاجها 2.3 مليون طن).

جدول رقم (4-6): إنتـــاج الـــدول العربية من الحديد الخام 2004 - 2007

الوحدة: ألف طن

الـــــدولـــــة	2004	2005	2006	2007
المملكة العربية السعودية	642	584	443	642
جمهورية موريتانيا	6698	6687	6872	12000
الجمهورية الجزائرية	1414	1536	2340	1982.1
المملكة المغربية	8386	4601	16282	11835
جمهورية مصر العربية	2028.5	2287	2405	2332
الجمهورية التونسية	256	206	214	0
الإجمالي	19424.5	15901	28556	28791.1

المصدر: حسن بخيت: نفس المرجع السابق، ص: 03

3-4 النحاس:

بلغ الإنتاج العربي من النحاس في نهاية عام 2007 قرابة 30.2 طن، وهو رقم قليل مقارنة بالإنتاج العالمي، وقد تصدرت المملكة المغربية المرتبة الأولى عربياً في إنتـــاج النحاس حيث بلغ إنتاجها في نفس السنة 28.7 طن، وهى تمثل أكثر من 95% من الإنتاج العربي للنحاس، وجاءت في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية حيث بلغ إنتاجها 0.71 طن، تليها في المرتبة الثالثة الجمهورية الجزائرية حيث وصل إنتاجها 0.57 طن.

جدول رقم (4-7) : إنتـــاج الـــدول العربية من الـــنحاس 2004 – 2007

الوحدة: ألف طن

الـــــدولـــــة	2004	2005	2006	2007
المملكة العربية السعودية	0.65	0.67	0.98	0.71
سلطنة عمان	0.202	0.174	0.185	0.24
المملكة المغربية	10.30	11.35	17.811	28.7
الجمهورية الجزائرية	1.414	1.535	0	0.572
الإجمالي	12.57	13.73	18.976	30.222

المصدر: حسن بخيت: نفس المرجع السابق، ص: 04

3-5 الفوسفات:

يحتل العالم العربي مكانة مرموقة بين دول العالم من حيث إنتاج خام الفوسفات، فقد بلغ إنتاج الدول العربية من الفوسفات في نهاية عام 2007 قرابة 50.6مليون طن، وهو يمثل حصة هامة من الإنتاج العالمي، وقد تصدرت المملكة المغربية المرتبة الأولى عربياً والثالثة عالمياً في إنتـــاج الفوسفات حيث بلغ إنتاجها في نفس العام 27.8مليون طن، كما أنها تمثل حوالي 55% من الإنتاج العربي للفوسفات،

وجاءت في المرتبة الثانية الجمهورية التونسية حيث بلغ إنتاجها 7.8مليون طن، تليها في المرتبة الثالثة المملكة الأردنية الهاشمية حيث وصل إنتاجها 5.5 مليون طن[1].

بينما بلغ الإنتاج العالمي من الفوسفات في نهاية عام 2008 حوالي 176مليون طن، وقد احتلت الصين المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج الفوسفات حيث بلغ إنتاجها 50 مليون طن، وجاءت في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ إنتاجها 31 مليون طن تليها في المرتبة الثالثة المغرب حيث وصل إنتاجها 28 مليون طن. وتمثل هذه الدول حوالي (62%) من الإنتاج العالمي، وباقي الإنتاج موزع بين دول العالم الأخرى مثل (روسيا – تونس – الأردن – سوريا – مصر ..... إلخ). وذلك طبقاً لتقرير هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية لسنة 2009[2].

3-6 البوتاس:

تنفرد المملكة الأردنية الهاشمية من بين الدول العربية الأخرى في إنتاج البوتاس حيث وصل إنتاجها فى عام 2007 إلى حوالي (2 مليون طن) احتلت بهما المركز السادس عالمياً حيث يمثل إنتاجها حوالي (4%) من الإنتاج العالمي في نفس العام .

بينما بلغ الإنتاج العالمي من البوتاس في نهاية عام 2008م (36مليون طن) وقد إحتلت كندا المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج البوتاس حيث بلغ إنتاجها (11 مليون طن) وجاءت في المرتبة الثانية روسيا حيث بلغ إنتاجها (6.9 مليون طن) تليها في المرتبة الثالثة بيلاروسيا حيث بلغ إنتاجها (5.1 مليون طن) وتمثل هذه الدول أكثر من (63.5%) من الإنتاج العالمي، وباقي الإنتاج موزع بين دول العالم الأخرى مثل (ألمانيا – إسرائيل – الولايات المتحدة الأمريكية ..... إلخ)[3].

للثروات المعدنية أهمية إستراتيجية تمس الأمن القومي والاستقلال والرفاهية، بل والحياة بأسرها أكثر من أي وقت مضى. فمن المعروف أن أهمية الثروات المعدنية لا تكمن في مراحل الاستخراج، بل تتزايد مع المراحل اللاحقة من التصنيع وقد تنبهت بعض الدول العربية مبكراً لأهمية الثروة المعدنية وأنشأت منذ عقود طويلة المسح الجيولوجي والتعديني ومراكز الأبحاث للاستفادة من ثرواتها الطبيعية.

[1]- حسن بخيت: نفس المرجع السابق، ص: 05.

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- : نفس المرجع السابق، ص:06.

تعتبر المنطقة العربية منطقة غنية بحق بالموارد الكفيلة بأن تجعلها دولا رائدة، و ذلك من حيث الوفرة و التنوع، إذ أنها تتوفر على موارد عديدة، و بدرجات متفاوتة، كما أنها تمتلك قدرات هامة خاصة بتدعيم القطاع الفلاحي من حيث الأراضي الصالحة للزراعة، المراعي، المياه، طول الساحل و الغابات ... الخ . فضلا عن موقع حضاري من شأنه تدعيم أداء القطاع السياحي، و هي قدرات يقابلها تركيبة سكانية شبابية بالأساس، و هو ما يعني تدعيم الفئة النشيطة من السكان باليد العاملة المؤهلة و الآهلة لأن تبعث تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة بالأقطار العربية.

المبحث الثاني : تقييم الأداء التنموي للأقطار العربية

على الرغم من أن المنطقة العربية تعتبر من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية و البشرية الهامة، إلا أن جل اقتصادياتها لازالت متأخرة في بعث تنمية اقتصادية شاملة، حتى و إن سلمنا بوجود تفاوتات من دولة لأخرى. بل حتى و إن وجدت، فإنها في الغالب ترجع إلى أسباب خارجية، كارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، لا تعبر بصدق عن أداء تنموي شامل. و في هذا الصدد، سنحاول في هذا المبحث تقييم الأداء التنموي للأقطار العربية، و ذلك من خلال:

ـــ تقييم الأداء الإقتصادي للأقطار العربية.

ـــ تقييم الأداء الإجتماعي للأقطار العربية.

ـــ المؤشرات الهيكلية لتقييم الأداء التنموي.

المطلب الأول : تقييم الأداء الإقتصادي

تشكل الدرجة العالية من التقلب في نمو الإقتصاد العربي دليلا واضحا على ضعفه، إذ أن ذلك مرتبط أساسا بعوامل خارجية تتمثل في تقلبات أسعار الثروات الطبيعية في الأسواق الدولية (السوق العالمي للنفط). وقد خلف النمو المرتكز على النفط أساسا إقتصاديات ضعيفة تحولت بشكل متسارع إلى إقتصاديات قائمة على الإستيراد و الخدمات، وذلك على حساب الصناعة و الزراعة. وبالرجوع إلى بيانات البنك العالمي فإنه يمكن عرض تطور الناتج الداخلي لمجموع الأقطار العربية بالمقارنة مع تطور أسعار النفط للفترة 1980 -2012 حسب الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-6): تطور الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية وكذا تطور السعر المتوسط للخام 1980-2012.

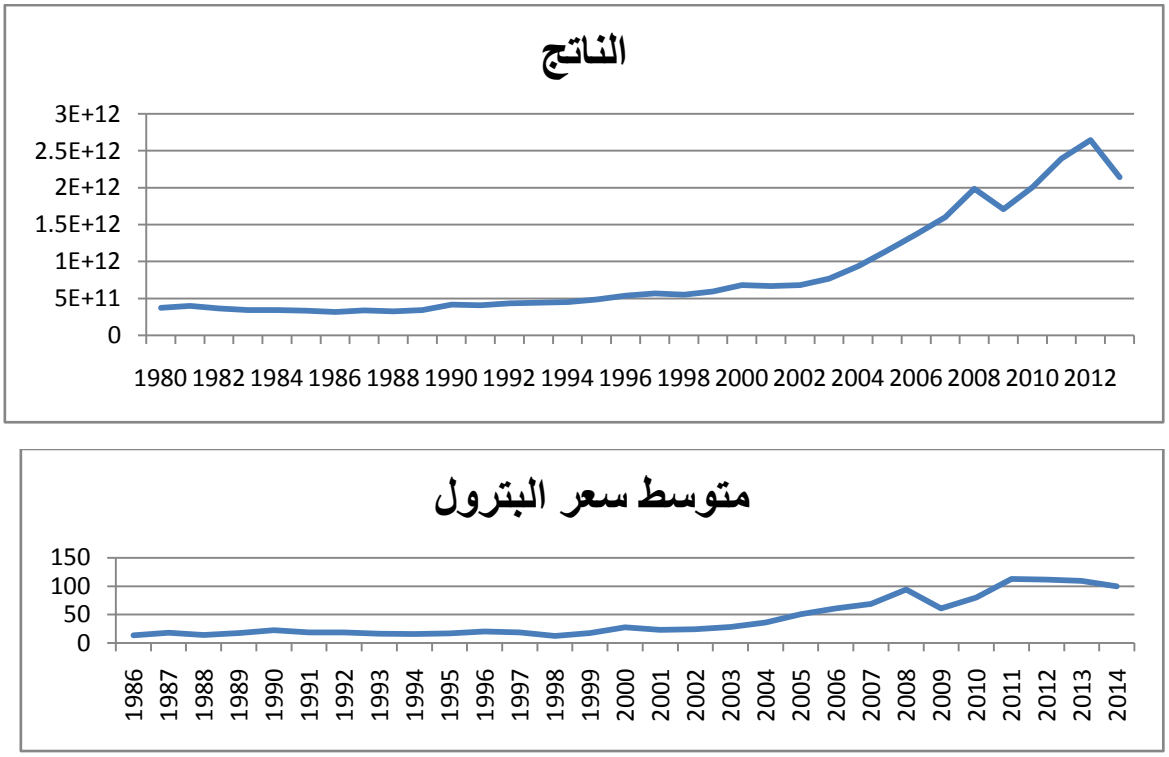

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

يتضح من الشكل أعلاه أن هناك ارتباطا وثيقا بين مستوى أسعار البترول و الناتج المحلي الخام للمنطقة العربية خلال الفترة المشار إليها، إذ أن العائدات النفطية لدول المنطقة تعتبر المحرك الرئيسي للنمو فيها، حيث اعتمدت هذه الدول، وبخاصة الدول المنتجة الرئيسية، عائدات النفط لتطوير البيئة التحتية وتمويل مختلف البرامج التنموية.

ويتأكد ذلك من خلال اعتماد متوسط معدل نمو المؤشرين ، حيث أن متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الخام أصبح 14 % للفترة 2002 -2008 بعد أن كان 4.6 % للفترة 1985 -2001، وهو ما يتوافق مع متوسط معدل نمو السعر المتوسط لأسعار النفط، إذ أصبح 22 % مقابل 6.6 % لنفس الفترات على الترتيب.

ولقد صاحب انخفاض أسعار النفط خلال عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية، إنخفاضا في الناتج المحلي الخام بما يقرب 14 % بالمقارنة مع سنة 2008. غير أنه ما لبث أن ارتفع سنة 2010 بعد تعافي الإقتصاد العالمي وتحسن أسعار النفط، وذلك بمعدل 17 % بالمقارنة مع 2009.

إن الإرتباط الوثيق بين مستوى أسعار النفط و الناتج الداخلي الخام للمنطقة العربية لا يعفي من وجود تباينات في أداء دول المنطقة، إذ أن الملاحظ، من خلال تتبع تطور الناتج لكل دولة على حدى هو وجود مجموعتين من الدول، مجموعة ريعية [1] يرتبط فيها الناتج فعلا وبصورة قوية بتطور أسعار النفط، ومجموعة دول غير ريعية ليس للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط الأثر البليغ على الناتج الداخلي الخام فيها وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الآتي :

الشكل رقم (4-7) : تطور PIB للدول العربية الريعية وغير الريعية بالمقارنة مع تطور متوسط سعر البترول 80-2012.

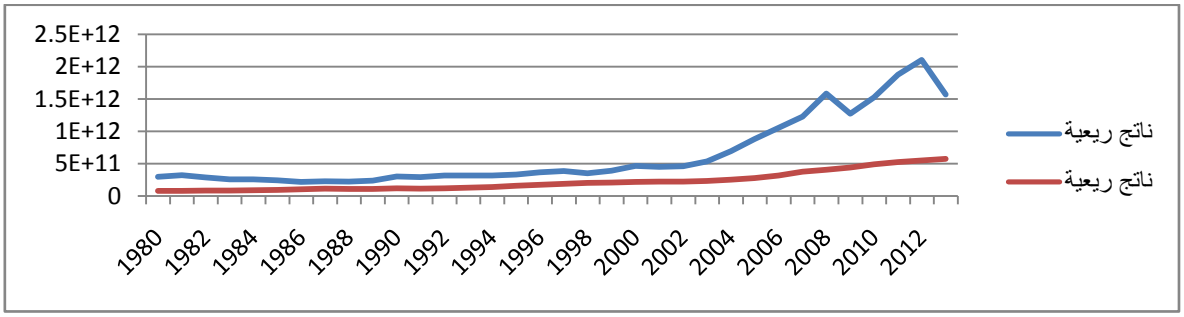

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

يعتبر الناتج الداخلي الخام للدول غير الريعية متواضعا جدا بالمقارنة مع بقية الدول، مثلما هو عليه حال موريتانيا و الصومال. غير أن هذا لا يعفي من وجود تطورات هامة شهدتها بعض الدول مثل: مصر، المغرب و تونس. وبالمقابل، فإن دولا ريعية مازال وضعها متواضعا بالمقارنة مع بقية الدول الريعية، أو حتى بالمقارنة مع دول غير ريعية كمصر مثلا، ويتعلق الأمر بكل من الجزائر، العراق و ليبيا.

ومثلما تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني، فإن إعتبار الناتج الداخلي الخام، كمؤشر تجميعي، لا يسمح بقياس مقدار الرفاهية أو مستوى المعيشة في دولة ما حتى وإن سلمنا بدقته . إذ أن عدد النسمة في قُطر ما له الأثر الواضح في كثافة توزيع الدخل. ومن هذا المنطلق، فإذا كان لا بد من اعتماد مؤشر الناتج الداخلي الخام كمقياس هام للتعبير عن مستوى رفاهية الأقطار، فإن الأولى اعتماده للفرد الواحد، أي إعتماد الناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر لقياس درجة تنمية الأقطار.

1- تتمثل مجموعة الدول الريعية في دول كل من : الإمارات ، قطر ، الكويت ، البحرين ، ليبيا ، العراق ، الجزائر ، السعودية ،عمان ، أما بقية الدول فهى دول غير ريعية .

وفي هذا الصدد، فإن بيانات البنك العالمي سمحت بتصنيف الدول العربية إلى مجموعتين، دول ريعية وأخرى غير ريعية، هي الأخرى يتمايز بها مستوى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (4-8) : تطور PIB للفرد للدول العربية الريعية 1980-2012

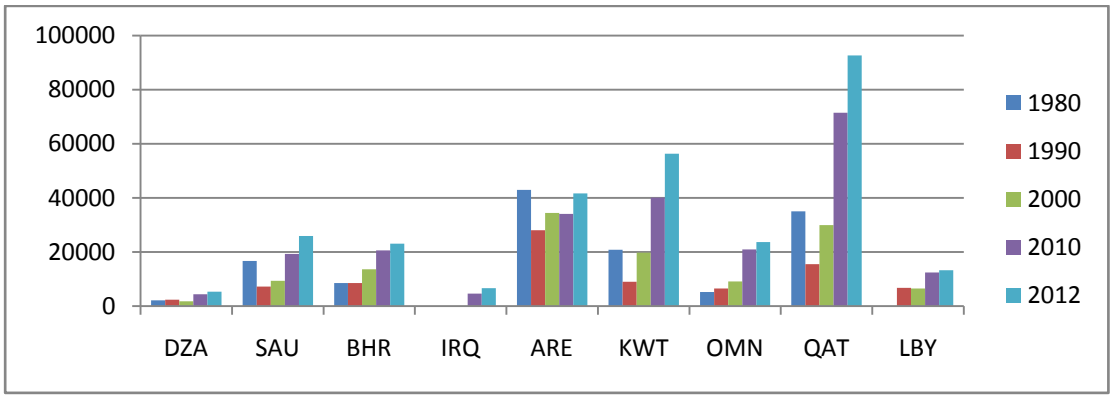

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

فبالنسبة لمجموعة الدول الريعية، فإننا نلاحظ أن نصيب الفرد ببعض الدول بلغ مستويات قياسية ببعض الدول مطلع 2012، على غرار كل من قطر بـــ 92632 دولار، الكويت بـــ 56366 دولار و كذلك الإمارات العربية المتحدة (41691 دولار). أما بقية دول مجلس التعاون الخليجي فهي الأخرى بلغ بها نصيب الفرد مستويات مرتفعة (حوالي 25000 دولار للفرد)، و يخص الأمر كل من السعودية و البحرين وسلطنة عمان. فيما يعتبر نصيب الفرد بقية الدول الريعية (الجزائر، العراق و ليبيا) متواضعا، وهذا باعتبارها دولا ريعية حتى و إن عرف بها نصيب الفرد من الناتج تطورا من سنة لأخرى، إذ لم يتجاوز 6000 دولار بالنسبة للجزائر، وحتى بالنسبة إلى الشقيقة ليبيا التي تعتبر أقل تعداد بشريا، فإنه لم يتجاوز 15000 دولار للفرد.

الشكل رقم (4-9) : تطور PIB للفرد للدول العربية غير الريعية 1980- 2012

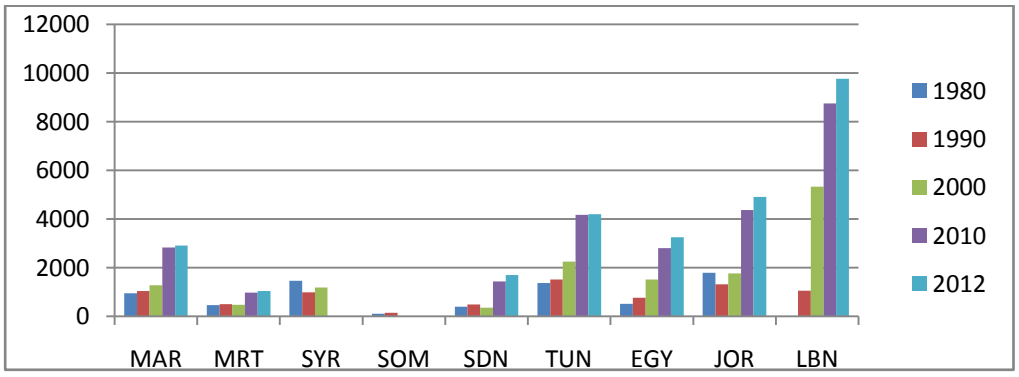

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

غير أنه وبمقارنة وضع هذه الأخيرة، مع بقية الدول العربية غير الريعية، فإنه يمكن القول بأن وضعها مقبول. إذ أن هذه الأخيرة، تشهد مستويات متواضعة لجلها، إذ أنه هي الأخرى يمكن تصنيفها إلى دول متواضعة نسبيا، وهي الدول التي تطور بها مستوى نصيب الفرد من الناتج إلى أكثر من 2000 دولار للفرد مطلع 2012، و يتعلق الأمر بكل من المغرب (9764 دولار)، تونس(4197 دولار)، مصر(4909 دولار) و لبنان (9764). ويمكن أن نعتبر أنها هذه الأخيرة تشهد مستويات تنموية أكثر فعالية، خاصة إذا ما تم مقارنتها بالدول الريعية المتواضعة كالجزائر. في حين أن بقية الدول لم يتجاوز بها نصيب الفرد من الناتج ما مقداره 1500 دولار، حيث أنه مع مطلع 2012 بلغ 1042 دولار للفرد بموريتانيا و 1180 دولار للفرد بسوريا و 1694 دولار لفرد بالسودان، وهي تمثل الدول الأضعف مستوى في المنطقة العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج.

يعتبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام مؤشرا- مؤشرا دخل- أكثر تعبيرا عن تحسن مستوى معيشة المواطنين في أي قطر، باعتبار أن المداخيل سوف توجه للإنفاق. غير أن ما يعاب حول هذا المؤشر هو أنه غالبا ما تستأثر فئة قليلة من المواطنين بثروات الأقطار. و هو ما يستدعي اعتبار معايير أخرى تسمح بتقييم مستوى معيشة ورفاهية المواطنين من جوانب أخرى غير الدخل، خاصة ما تعلق بالجوانب الإجتماعية.

المطلب الثاني : تقييم الأداء الإجتماعي للإقتصاديات العربية

يتم تقييم الأداء الإجتماعي للأقطار العربية من خلال مجموعة من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تتطلبها الحياة اليومية لأفراد المجتمع، ومن ذلك مؤشرات تختص بالجوانب الصحية، التعليمية وكذا الجوانب الخاصة بالتغذية.

أولا: الصحة

حققت البلدان العربية على مدى العقود الأربعة الأخيرة تقدما مشهودا في تحسين الوضع الصحي لمواطنيها، إذ أن ذلك يتجلى من خلال الحد من مسببات الوفاة ورفع العمر المتوقع وكذا حجم الإنفاق الصحي، و يمكن ملاحظة أن بلدان المنطقة تفوقت على كثير من الدول النامية في مجال تأخير الوفاة وإطالة العمر. حيث أن العمر المتوقع عند الولادة إرتفع بقرابة 23 سنة مطلع الألفية الحالية مقارنة مع

ستينيات القرن الماضي، في حين إنخفض معدل وفيات الأطفال من 152 إلى 39 وفاة لكل ألف ولادة حية[1].

و بالرجوع إلى بيانات البنك العالمي، فإنه يمكن عرض تطور معدل الوفيات بمجموعة من الأقطار العربية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-10): تطور معدل الوفيات للأقطار العربية للولادات الحديثة

2012-1990

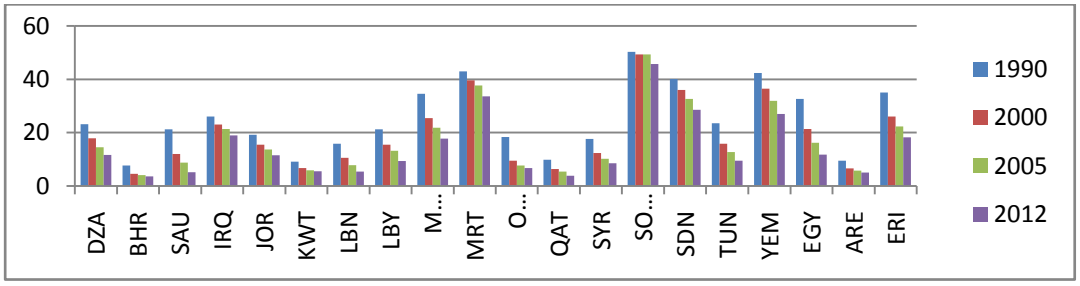

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

يتضح من الشكل أعلاه أن معدل وفاة الولايات الحديثة بالدول العربية شهد وضعا مختلفا من دولة لأخرى، على الرغم من أنه شهد انخفاضا واضحا بالنسبة لكل الدول. إذ يمكن أن نميز دولا تعرف معدل وفيات منخفض بأقل من 10 وفيات بالنسبة للألف ولادة حية، وتتمثل في: البحرين، الكويت، قطر و الإمارات. ومن جهة أخرى، فإن هناك دولا يعتبر بها ذات المعدل مرتفعا، ويخص الأمر دول كل من موريتانيا، الصومال، السودان، اليمن و أرتيريا. وهي دول لم يقل بها معدل الوفاة عن 18 تقريبا لكل ألف ولادة حية. أما بقية الدول، فهي الدول التي تمكنت من تخفيض معدل وفيات الرضيع مما يقرب 20 وفاة سنة 1990 إلى أقل من 10 وفيات للألف ولادة حية مطلع 2012، وهو ما كانت عليه دول كل من الجزائر، السعودية، الأردن، ليبيا...الخ.

و للإشارة، فإن اتجاه معدل وفاة الأطفال دون سن الخامسة هو في نفس اتجاه معدل وفاه الرضع، إذ أنه شهد إنخفاضا متفاوتا بين الدول، حيث تمكنت جل الدول العربية من بلوغ أقل من 20 وفاة ألف طفل دون سن الخامسة عدا دول كل من اليمن (60 وفاة)، السودان (73 وفاة)، الصومال (140 وفاة) وموريتانيا (110 وفاة). و هو ما يمكن توضيحه في الجدول الأتي:

[1]- تقرير التنمية الإنسانية: 2009، ص: 149 .

الشكل رقم (4-11): تطور معدل الوفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات للأقطار العربية 2012-1980

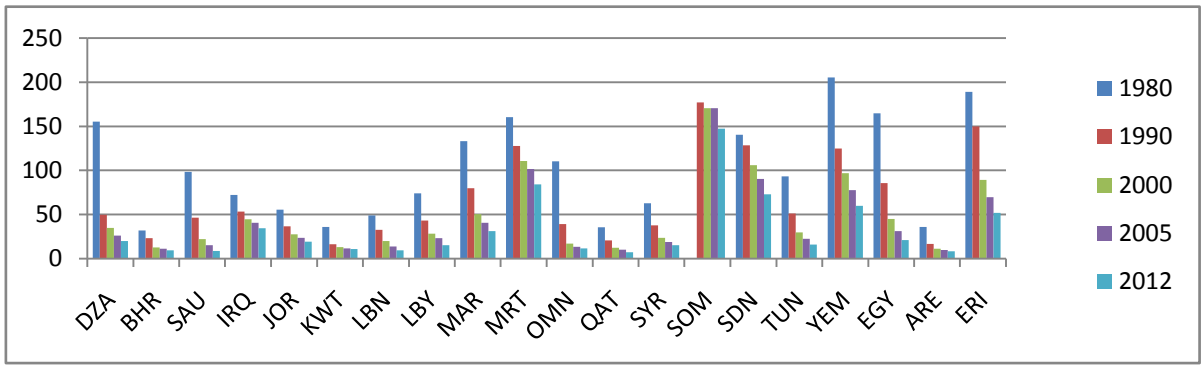

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

أما فيما يخص العمر المتوقع عند الولادة فإن الملاحظ أن جل الدول العربية عرفت ارتفاعا في العمر المتوقع عند الولادة، مثلما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-12) : تطور العمر المتوقع عند الولادة ببعض الدول العربية 2012-1980

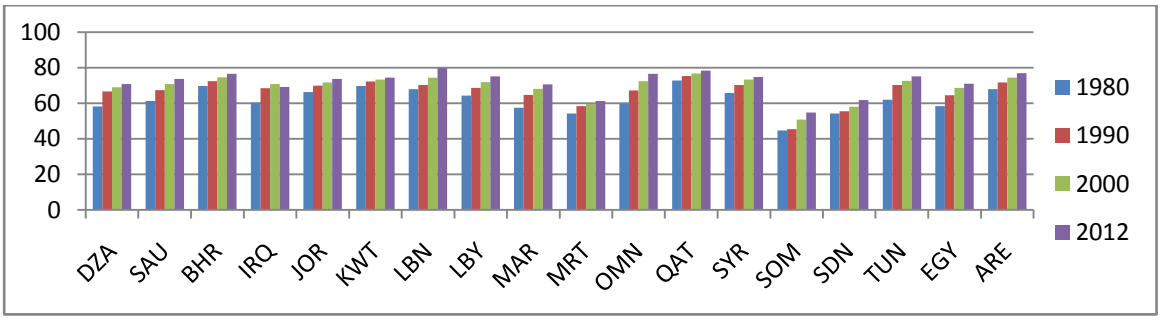

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

يبلغ العمر المتوقع عند الولادة حسب الشكل أعلاه، نحو سبعين عاما لأغلب دول المنطقة العربية مطلع 2012، على الرغم من وجود بعض التفاوتات. فبالنسبة للسودان، موريتانيا و الصومال فهو في حدود 60 عاما، في حين بلغ قرابة 80 سنة بالنسبة لكل من لبنان وقطر، ونحو 74 سنة بكل من الإمارات، سوريا، عمان و البحرين. كما أن وضع أغلب الدول تحسن بما يقرب أو أكثر من 10 سنوات على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، أي بين 1980 و 2012.

إن التطورات التي شهدتها المنطقة العربية بشأن المؤشرات الصحية السالفة، تعتبر نتيجة الإهتمام المتزايد و الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات العربية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

الشكل(4-13): نسبة نفقات الصحة إلى الناتج بالدول العربية 2012

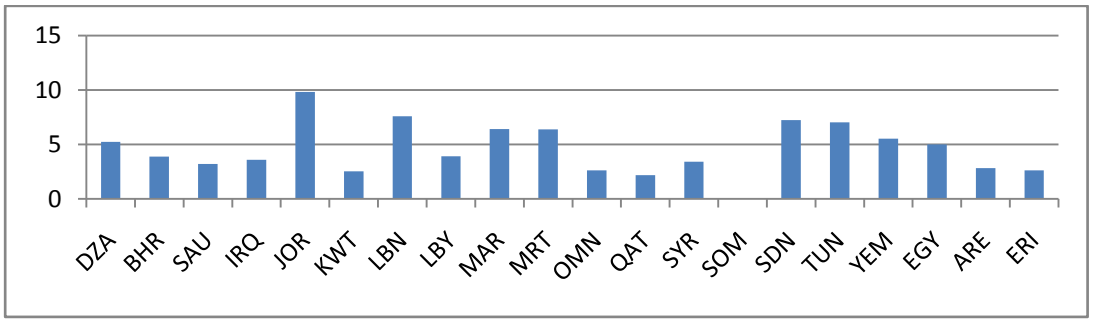

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

وقد عرفت جل الإقتصاديات العربية مستويات متفاوتة من حيث الإنفاق على الصحة، إذ فاق معدل الإنفاق على الصحة ببعض الدول نسبة 5 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 بعد أن كانت أقل من ذلك سنة 2000. و يتعلق الأمر بكل من الجزائر الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا، السودان وتونس، في حين لم تتجاوز هذه النسبة مستوى 4 % ببقية الدول.

غير أنه باعتبار نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق العام على الصحة، فإن الملاحظ أنه هو الآخر عرف تطورا واضحا بين 2000 و 2012، غير انه يسمح بتصنيف الأقطار العربية إلى أربع مجموعات.

- الدول ذات المستوى القياسي: و هي الدول التي فاق بها نصيب الفرد 1300 دولار سنة 2012 وتتمثل في: الكويت، قطر، الإمارات.

- الدول ذات المستوى المتوسط المرتفع: وهي الدول التي تراوح بها نصيب الفر بين 500 و 900 دولار سنة 2012، ويتعلق الأمر بكل من السعودية، عمان، البحرين، لبنان و ليبيا.

- الدول ذات المستوى المتوسط المنخفض: وهي الدول تتراوح بها نصيب الفرد بين 100 و 400 دولار، ويتعلق الأمر بكل من الكويت، قطر، الإمارات، الجزائر، العراق، الأردن، سوريا وتونس و المغرب.

أما المجموعة الأخرى فهي تلك الدول التي لم يتجاوز بها نصيب الفرد 100 دولار، مثلما هو عليه الحال بالنسبة لكل من أرتيريا، اليمن وموريتانيا، وهو ما يعتبر ضعيف جدا.

إن التطورات الحاصلة على مستوى القطاع الصحي بجل الأقطار العربية تعتبر هامة، إذ أن مجمل الدول استطاعت أن تخفض معدل وفيات الرضع وكذا الأطفال دون سن الخامسة إلى مستويات قياسية لم تكن متوقعة، كما أن العمر المتوقع هو الآخر إرتفع إلى مستويات مقبولة جدا. ويرجع ذلك إلى زيادة الإهتمام بهذا القطاع من قبل الحكومات العربية، ويتجلى ذلك في زيادة الإنفاق الصحي غير أن الأقطار العربية شهدت تباينا واضحا من حيث مستويات الإنفاق إذ يرجع ذلك إلى التباين الواضح في الدخل القومي لها.

هذا و يمكن الرجوع إلى مؤشرات أخرى تؤكد ما تم التوصل إليه بشأن التنمية الصحية التي تشهدها المنطقة العربية على غرار مؤشرات عدد الأطباء لكل 100000 ساكن وعدد وفيات الأمهات الحوامل ...الخ[1].

إن التفاوت التي تشهده المنظومة الصحية للبلدان العربية لا يعفي من عدم وجود هذه التفاوتات بين أبناء البلد الواحد، فالواضح وجود فوارق بين السكان في الأرياف و المدن، وكذلك بين الجنسين، وهو ما قد نرجعه إلى تدني الخدمات الصحية(الرعاية الصحية العادلة) من تدني جودة الخدمات الصحية، غياب الموارد البشرية المتخصصة في بعض التخصصات و كذا الإحالة المتكررة على القطاع الخاص.

2-التعليم:

يمثل التعليم أهم استثمار تقوم به الحكومات بصفة عامة، فهو الإستثمار في المورد البشري الذي له الأثر الواضح على تنمية الأقطار. فالإنفاق على التعليم يعد استثمارا وليس استهلاكا حسب ما تشير إليه الدراسات الحديثة(Lucas, 1988)، له عائد معتبر سواء بالنسبة للفرد أو للمجتمع ككل. و قد حققت البلدان العربية إنجازات هامة في قطاع التربية و التعليم، وهي إنجازات لا تعفي من التساؤل عن التأخر الذي يشهده مستوى التعليم بالمقارنة مع بقية أقطار العالم *. وفي هذا الصدد، ومن أجل تقييم أداء الحكومات العربية في هذا القطاع سوف نعتمد أهم المعايير المعبرة عليه حسبما أشارت إليه منظمة UNICEF، حسب ما توضحه الجداول الآتية:

*- نسبة الإنفاق على قطاع التربية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي الخام .

الجدول(4–8): نسبة تعليم الاميين2012

البلد	الجزائر	مصر	الأردن	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	سوريا	اليمن
نسبة تعليم الأميين %	72.64	73.87	97.89	79.002	96.00	89.88	96.68	85.08	66.37

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

إن المتتبع لبيانات البنك العالمي يلاحظ أن جهود الدول العربية في مكافحة أو الحد من الأمية كان لها الأثر الواضح، إذ بلغت نسبة تعليم الأميين أكثر من 60 % من بين الذين تفوق أعمارهم 15 سنة بكل الدول العربية مطلع 2012، بل تجاوزت هذه النسبة 90 % بالنسبة لكل من الأردن، الكويت وقطر. ومن جهة أخرى، فإن نسبة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي بالدول العربية هي معتبرة، إذ أن جل الدول العربية فاقت بها ذات النسبة ....

الجدول(4–9): نسبة التمدرس ببعض الدول العربية بين 2007 و 2012

	الجزائر	مصر	الأردن	الكويت	موريتانيا	قطر	سوريا	تونس	اليمن
2007				**93.41**	**61.39**	**83.17**		**83.49**	
2012	**86.7**	**73.74**	**89.52**			**88.03**	**78.95**		**67.52**

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

أما فيما يتعلق بالإنفاق على قطاع التربية، فإن جل الدول العربية عرفت بها نسبة الإنفاق على قطاع التربية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام مستويات هامة بالمقارنة مع باقي الدول النامية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-14) : تطور نسبة الإنفاق في قطاع التربية إلى الناتج الداخلي الخام 1996 – 2008

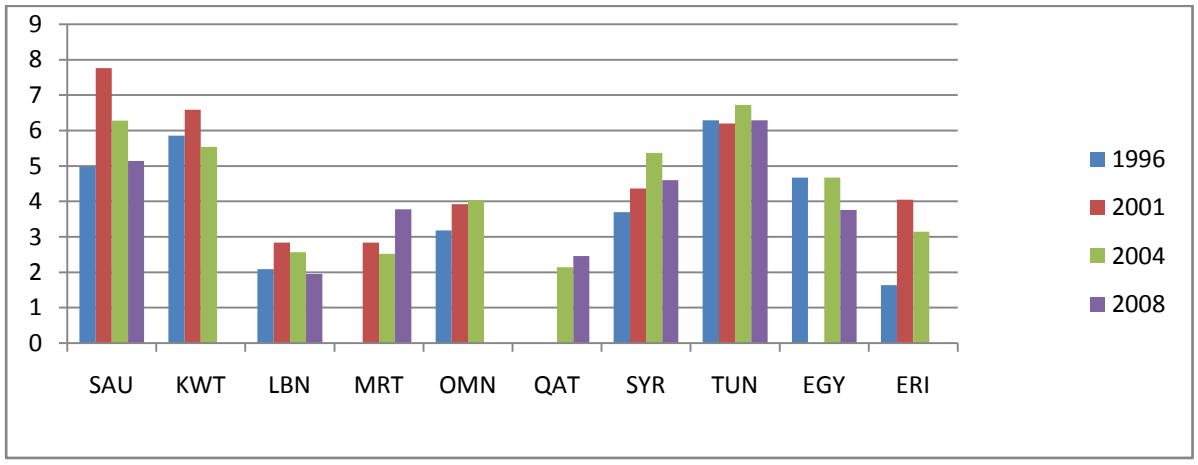

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

يتضح من الشكل أعلاه أن ذات النسبة قاربت 4 % لجل الدول التي توفرت البيانات الخاصة بها، باستثناء لبنان، قطر و موريتانيا، كما أن بعض الدول العربية قاربت بها نسبة 6 % وتتمثل في السعودية، الكويت و تونس وهذا على طول فترة المقارنة. أما فيما يتعلق بالتطورات التي شهدتها هذه النسبة، فإن الوضع مختلف من دولة لأخرى، إذ أن الملاحظ إنخفاضها سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2006، إذا ما تم استثناء موريتانيا. في حين أنها عرفت تحسنا في الوقت السابق لغالبية الدول، باستثناء السعودية التي عرفت بها ذات النسبة انخفاضا بدءا من 2001. ويمكن إرجاع التفاوتات الحاصلة بشأن تطور حجم الإنفاق على قطاع التربية إلى إجمال الناتج الداخلي الخام إلى تباين قيمة الناتج الداخلي الخام في حد ذاته، وكذلك إلى الإنخفاض الواضح في معدل النمو الديموغرافي وكذا إلى سياسات الحكومات العربية في درجة الإهتمام بهذا القطاع باعتباره قطاعا حساسا ، وذلك من خلال برامج تشيد المدارس، خاصة في المناطق الريفية و المعزولة، برامج مكافحة الأمية خاصة للمسنين ....الخ. إذ يتضح من الشكل الموالي تطور حجم الإنفاق على قطاع التربية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي لبعض الدول العربية.

الشكل(4–15): تطور حجم الإنفاق على قطاع التربية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي لبعض الدول العربية 1996–2008

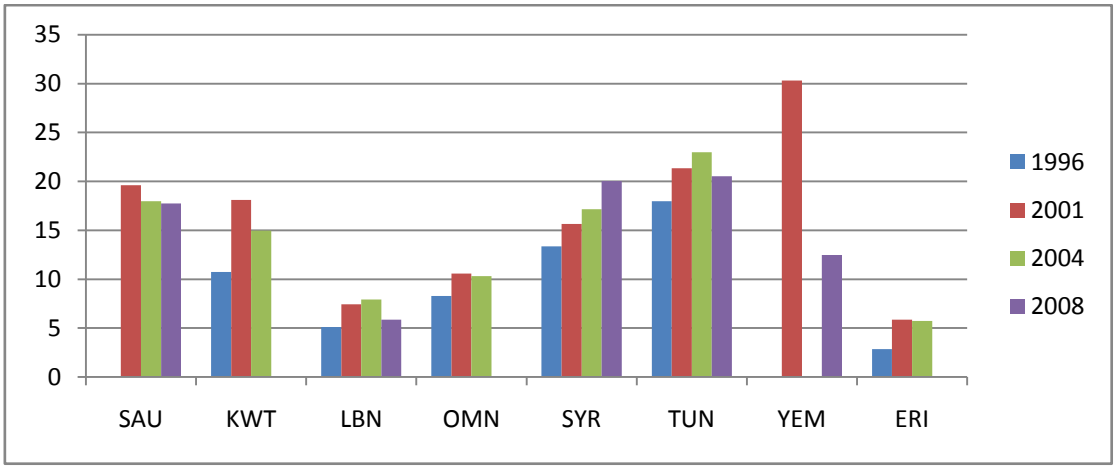

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

شهد حجم الإنفاق على قطاع التربية من إجمالي الإنفاق الحكومي تطورا واضحا بين سنتي 1996 و 2004، إذ أنه قارب نسبة 15 % لبعض الدول على غرار الكويت، السعودية، سوريا وتونس، وهو نفسه تقريبا بالنسبة لبقية الدول التي لم تتوفر البيانات الخاصة لهذه السنوات، فبالنسبة للجزائر مثلا، كانت بها ذات النسبة 11.42 % سنة 2008، أما البحرين فكانت 10.55 % لنفس السنة. فيما تبقى الإشارة إلى أن لبنان شهدت أضعف المستويات بقرابة 5 %.

إن أهمية المورد البشري في كل أقطار العالم وتزايد الإهتمام به يؤكد التأخر الذي تشهده البلدان العربية من حيث الإهتمام بقطاع التربية، خاصة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، على الرغم من جهود التشييد وبناء المدارس والإطعام و النقل المدرسين ...الخ. إلا أن الإهتمام كل الإهتمام نعتقد بأنه يجب أن يخص نوعية التكوين أي الإهتمام أولا بالمعلمين وإثراء البرامج التعليمية.

ثالثا: التغذية

تتميز الدول النامية بعدم قدرتها على توفير الغذاء الأساسي لمواطنيها، إذ يؤدي ذلك غالبا إلى سوء التغذية، وهو ما يترتب عنه ضعف قدراتها الإنتاجية لضعف إنتاجية العاملين بها الذي ينتج عنه بدوره إنخفاضا في مستويات الدخول.

و في هذا الصدد اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تخفيض نسبة الفقر و الجوع مع مطلع 2015 إلى نصف ما كانت عليه سنة 1990، من بين الأهداف الإنمائية للألفية، و مرد ذلك أن ارتفاع أسعار الأغذية خلال سنوات أزمة الغذاء العالمية أدى إلى زيادة معدلات الجوع في كافة أرجاء العالم، حيث بلغ عدد ناقصي التغذية في عام 2007 نحو 923 مليون شخص، وارتفع إلى نحو 926 مليون شخص في عام 2010 ، أي أن عدد من يعانون نقص التغذية في عام 2010 م قد زاد بنحو 86 مليون شخص عما كان عليه الوضع في الفترة 1992 – 1990 ، وهي فترة الأساس لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتعلق بتخفيض الجوع .ويزيد هذا الأمر من صعوبة مهمة تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى 420 مليون بحلول عام 2015 ، وخاصةً في ظل ارتفاع أسعار الأغذية، و في ظل الأوضاع المناخية والاقتصادية المتغيرة[1].

و قد أكد برنامج الأغذية العالمي حول مناطق البلدان النامية بأن المنطقة العربية تضم النسبة الأدنى ممن يعانون سوء التغذية من إجمالي السكان، إذ تشير البيانات أن هناك العديد من الدول العربية تقدمت تقدماً ملحوظاً تجاه تخفيض ناقصي التغذية، غير أنه لا تزال أعداد ناقصي التغذية مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية التي تأثرت الأوضاع التغذوية فيها سلباً إما بارتفاع الأسعار أو بالكوارث الطبيعية أو بالصراعات وعدم الاستقرار[2].

و يمكن توضيح نسبة السكان الذين يعانون نقصا في التغذية بالأقطار العربية نسبة إلى إجمالي السكان كما يلي :

[1]- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي.2010 ص:34.

[2] - نفس المرجع السابق.

جدول(4–10): نقص التغذية ومؤشر الجوع في بعض الدول العربية 1990–2010

	نسبة السكان ناقصي التغذية(%)					نسبة السكان ناقصي التغذية(%)			
	1990-1992	2004-2006	1988-1992	2003-2008		1990-1992	2004-2006	1988-1992	2003-2008
الجزائر	4	3	8	3	موريتانيا	10	8	43	19
البحرين	–	–	6	5	المغرب	5	4	8	10
جيبوتي	60	31	20	30	عمان	–	–	21	8
العراق	–	–	10	7	قطر	–	–	–	–
الأردن	3	3	5	4	السعودية	2	1	12	5
لبنان	3	2	5	4	السودان	31	20	36	32
ليبيا	1	2	4	6	سوريا	4	4	14	10
الصومال	–	–	–	33	تونس	1	1	9	3
مصر	3	3	9	7	اليمن	30	32	48	43

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: نفس المرجع السابق. ص:34.

و على الرغم من ذلك، فإن الدول العربية تعتبر من الدول التي تشهد نقصا واضحا في التغذية، إذ يمكن الوقوف على ذلك من خلال الجدول الآتي، و الذي يوضح تطور متوسط نصيب الفرد ببعض الدول العربية من السعرات الحرارية، البروتينات و الدهون.

الجدول (4-11): متوسط نصيب الفرد من الطاقة و البروتين والدهون

في الدول العربية 2010

الدولة	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
سعرة حرارية	3085	3341	3321	3417	3270	2188	3195	2078	3037	1568	2175
بروتين(جرام	87	107	105	99	84	79	79	75	84	56	65
دهون(جرام)	78	89	87	85	73	60	88	62	86	18	36
الدولة	**عمان**	**فلسطين**	**قطر**	**الكويت**	**لبنان**	**ليبيا**	**مصر**	**المغرب**	**موريتانيا**	**اليمن**	**متوسط**
سعرة حرارية	3241	2392	3150	3239	3121	3393	3126	3244	2946	2268	2895
بروتين(جرام	60	62	87	90	88	87	82	88	89	86	82
دهون(جرام)	83	41	82	89	113	90	68	74	76	45	72

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: نفس المرجع السابق. ص:32.

أما بيانات الجدولين (4-10)، و (4-11) فتوضح متوسط نصيب الفرد المقدر من مكونات الطاقة والبروتين والدهون على المستوى العام في الوطن العربي وعلى مستوى الأقطار العربية على الترتيب حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2010 ، ومنها يتبين أن المتوسطات اليومية لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية في الوطن العربي تفوق نظيراتها على المستوى العالمي المقدرة بنحو 2770 كيلو كاللوري للفرد في اليوم حسب إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام2007 .

وفيما يتصل بمصادر البروتينات والدهون فإن المستهلك في الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية وبخاصة الحبوب والزيوت النباتية والسكر (وهي سلع العجز الغذائي عربيا) لتوفير الجزء الأكبر من احتياجاته اليومية من الطاقة والبروتين والدهـــــــــــون. و يتضح من بيانات الجدول(4-11) بأن مصادر الغذاء الحيوانية توفر للمستهلك العربي نحو 15.9 %، 23.8 % و 28.5 % من احتياجاته من الطاقة والبروتين والدهون على التوالي .أما على المستوى العالمي وحسب بيانات منظمة

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لسنة 2007 فإن مصادر الغذاء الحيوانية توفر نحو 16.7% من السعرات الحرارية، و نحو 38.1 % من البروتين، ونحو 44.9 % من الدهون.

المطلب الثالث: المؤشرات الهيكلية لتقييم الأداء التنموي للأقطار العربية

إن تخلف الحكومات العربية في بلوغ مستويات تنموية منشودة يمكن الوقوف عليه من خلال مؤشرات أخرى هيكلية، تسمح بالتعبير عن التحولات الهيكلية التي تشهد مختلف القطاعات، بما يمكننا من الحكم على درجة تنويع الإقتصاديات العربية، إذ يمكن التطرق إلى أهم المؤشرات، و المتمثلة فيما يلي:

- حصة القطاع الصناعي (الفلاحي ، الخدمات...الخ) في الناتج الداخلي الخام .
- صادرات السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمال في القطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العمال.

أولا: تطور مساهمة الناتج المحلي للقطاعات الأساسية

تؤكد البيانات التي تضمنتها النشرة الإحصائية الاقتصادية لصندوق النقد العربي لسنة 2013 تزايد الأهمية النسبية لقطاع المحروقات في الناتج للمنطقة العربية، كما توضح التراجع الواضح في حصة كل من القطاع الصناعي و الفلاحي في الناتج لذات المنطقة، ويمكن توضيح مساهمة الناتج المحلي للقطاعات الأساسية من خلال الشكل الآتي:

الشكل (4-16): تطور الناتج المحلي للقطاعات الأساسية للمنطقة العربية 2000 -2011

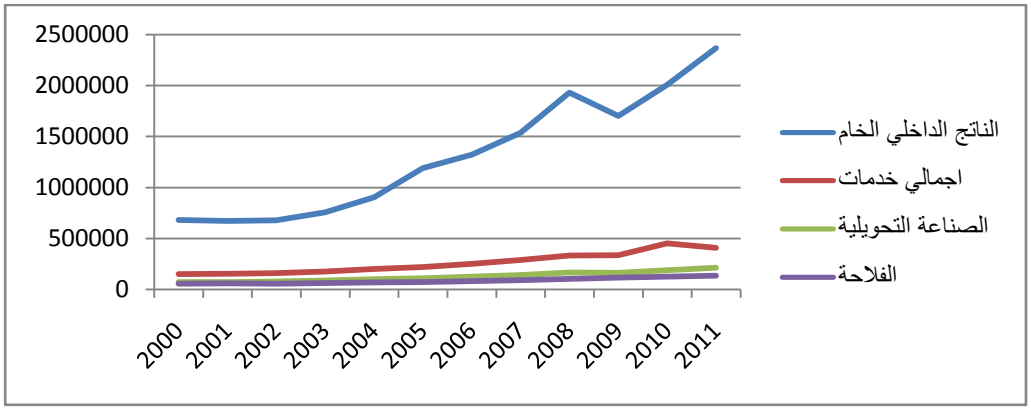

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

إن إخفاق الدول العربية- جل الدول العربية- في تنويع اقتصادياتها، وتراجع مستويات مساهمة قطاعات الصناعة و الزراعة، جعل منها اقتصاديات إستيراد، وسمح ذلك أيضا بتوسيع حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام، وهو ما يسمح إلى حد ما بالحكم أن مستويات التنمية بالأقطار العربية متواضع بالنظر إلى المؤشرات الأداء الهيكلي لاقتصادياتها. غير أن هذا لا يعني عدم وجود تفاوت بين دول المنطقة، إذ نجد دولا متوسطة، ضعيفة و أخرى ضعيفة جدا في مستويات التنمية.

ما يلاحظ من الشكل أعلاه أن الناتج المحلي للقطاعات الأساسية المشار إليها شهد تطورا خلال فترة الدراسة، وقد كانت الزيادة بوتيرة ثابتة ومتقاربة بين القطاعات الثلاث تقريبا. كما أن الملاحظ هو تقدم قطاع الخدمات على حساب كل من قطاعي الصناعة و الفلاحة.

و بمقارنة تطور الناتج حسب القطاعات مع الناتج الإجمالي فإن الملاحظ هو تراجع حصة القطاعات الثلاث من إجمالي الناتج، حيث عرف الناتج الإجمالي زيادة بوتيرة عالية متأثرا بذلك بتطورات أسعار النفط، فيما بقى الناتج للقطاعات الثلاث عند نفس المستويات تقريبا. ويمكن توضيح تطور مساهمة القطاعات الثلاث في الناتج من خلال الجدول الآتي:

الجدول (4-12): تطور مساهمة الناتج المحلي للقطاعات الأساسية للمنطقة العربية 2000 -2011

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الداخلي الخام	680225	671048	676957	755995	904750	1188189	132156
إجمالي خدمات	21951	22697	2362	23177	2202	18450432	18969223
صناعة التحويلية	10531	10835	11599	11387	1095	9229256	9373959
الفلاحة	8217	8644	8424	8115	738	5916735	6078459
	2007	2008	2009	**2010**			2011
الناتج الداخلي الخام	1534370	1930286	1699957	2005295			2365391
إجمالي خدمات	188811108	17297903	19649673	22562316			17311134
صناعة التحويلية	9086205	8469263	9602537	9340272			8947147
الفلاحة	580753	5239431	6684816	6193702			5628118

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن حصة القطاعات الثلاث في الناتج المحلي عرفت تغيرات واضحة، بغض النظر عن أثر التطورات التي عرفه ا سعر البترول، خاصة بالنسبة لقطاعي الفلاحة و الصناعات التحويلية. فالنسبة لقطاع الفلاحة، فقد استقرت مساهمته في حدود 5 % إلى 6 % خلال فترة 2005-2011 بعد أن كانت في حدود 8 % بين 2000 و 2004، وهذا رغم الإمكانيات التي تتوافر عليها من أراضي خصبة، وتضاريس رعوية ، فضلا عن واجهة بحرية تمتد لأكثر من 8000 كلم، بإمكانها أن تكون رائدة في قطاع الصيد البحري. إن تراجع أداء القطاع الفلاحي لا يعزو إلى الآونة الأخيرة فحسب، وإنما إلى فترات خلت، فقد كان ذات القطاع يساهم بما يقارب 25 % من الناتج للمنطقة العربية سنوات السبعينيات، و قد بلغت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي نسبة 8.8%، 11.7%، 13.7% سنوات 1985، 1990 و1994 على الترتيب.

وفي هذا الصدد، تعتبر دول كل من السودان، سوريا، مصر المغرب و الجزائر من أهم الدول العربية من حيث حصتها في الناتج المحلي لقطاع الفلاحة، حيث بلغت قيمة الناتج لها 23.8 مليون دولار، 12.2، 32.6 ،13 ،16 مليون دولار لكل منها على الترتيب سنة 2011 .

أما عن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية، فهو الآخر لم يسجل نموا، حيث تراجعت حصة القطاع مما نسبة 10 % تقريبا بين 2000 و 2004 إلى نسبة تراوحت بين 8 % و9 % بين 2005 و 2011 من الناتج الداخلي الخام، حيث يمكن القول أن مساهمة الفروع الأخرى للقطاع الصناعي باتت واضحة متأثرة بارتفاع أسعار البترول، من منطلق أنها صناعات إستخراجية وصناعات التعدين ...الخ ، إذ استقرت مساهمة الصناعات الاستخراجية بين 35 و40 من التاتج. و بمقارنة مساهمة القطاع الصناعي للدول العربية فإنه يمكن القول بأن الدول العربية باتت اليوم أقل تصنيعا مما كانت عليه سنوات السبعينات. و تعتبر قيمة الناتج لفرع الصناعات التحويلية لكل من السعودية ومصر الأكبر من بين الدول العربية، وذلك بقيمة 60.5 و 37.12 مليون دولار لكل منهما على التوالي سنة 2011. فيما تعتبر الإمارات، قطر و المغرب دولا صاعدة في هذا الفرع ببلوغ الناتج بها 27، 17 و13 مليون دولار سنة 2011 مقابل 9.4 و 0.9 و6 مليون دولار سنة 2000.

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية لمجموع الدول العربية ما نسبته 10.7 % إلى إجمالي القطاع الصناعي سنة 1994 مقابل ما نسبته 18.7 % بالنسبة للقطاع الإستخراجي في الوقت الذي بلغت حصة القطاع الصناعي الإجمالي 29.4 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

ومن جهة أخرى، فإن حصة قطاع الخدمات إلى إجمالي الناتج هي الأخرى شهدت إنخفاضا خلال فترة الدراسة، على الرغم من أن قيمتها شهدت تزايدا من فترة لأخرى، إذ أن ذلك يرجع أيضا إلى أثر أسعار النفط. في حين تعبر الزيادة في قيمة الناتج من سنة لأخرى عن الأداء الفعلي لهذا القطاع، وذلك باعتبار أهم

الفروع المكونة له، و المتمثلة في التجارة المطاعم الفنادق، النقل و المواصلات لقطاع المالي، الإسكان الخدمات الحكومية....الخ، وهي فروع عرف وضعها تحسنا واضحا في العقدين الأخيرين.

وقد إرتفع إجمالي الناتج في قطاع الخدمات إلى ما يقرب 410 مليون دولار سنة 2011 مقابل 250 مليون دولار سنة 2006 وقرابة 150 مليون دولار سنة 2000. فيما تعتبر العربية السعودية من أكبر الدول العربية مساهمة الخدمات الإجمالي للمنطقة، إذ نما بها ذات القطاع بصورة هامة، حيث فاق 100 مليون دولار سنة 2011 مقابل 74.1 و 49 مليون دولا سنتي 2005 و 2000 على الترتيب.

ويؤكد تقرير (2009) أن حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بصورة كبيرة، حيث بلغت 45 % مع مطلع 2007، وذلك كنتيجة لارتفاع نصيب قطاع النفط أساسا. إذ أن نصيب الخدمات في الناتج المحلي للبلدان العربية غير المنتجة للنفط فاق نسبة 65 %. هذا و يشتغل في هذا القطاع قرابة 50 % من العمالة الكلية في أغلب الدول العربية.

ثانيا: صادرات السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات

تعتبر تنمية الصادرات من أهم حلقات التطور الاقتصادي للأقطار، إذ أن ذلك يتوقف على تطوير الصناعة بالأساس، و كذا تحسين جودة المنتجات حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية. و المتتبع لحال الاقتصاديات العربية يلاحظ ارتكاز صادرات جل الدول العربية- خاصة الريعية منها- على الصناعات الإستخراجية. و يمكن تتبع ذلك مثلا من خلال الجدول الآتي، و الذي يوضح تطور هيكل الصادرات العربية:

الشكل(4-17):تطور صادرات السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات

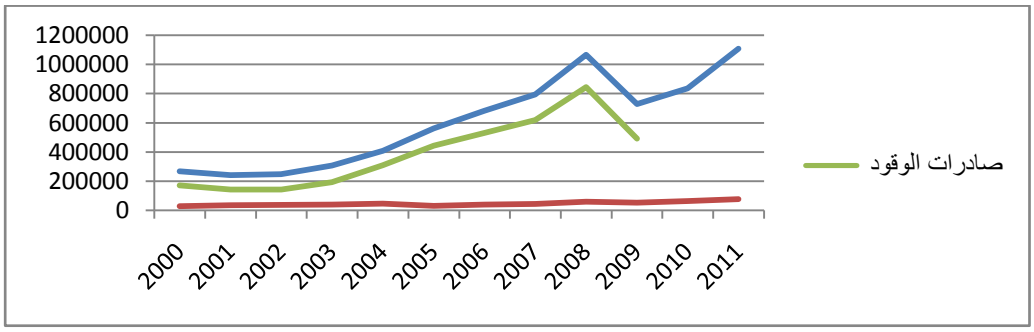

المصدر : تم إعداده بناء على صندوق النقد العربي 2014

يتضح من الشكل أعلاه أ ن أداء التجارة الخارجية- الصادرات- تأثر بالتطورات التي شهدتها أسعار المحروقات، فساهم ارتفاع الأسعار العالمية لها بارتفاع قيمة الصادرات العربية الإجمالية، بنفس اتجاه الصادرات العربية من المحروقات. في حين عرفت الصادرات العربية للسلع الصناعية تطورا طفيفا، يبدو

أنها غير متأثرة بأسعار النفط. هذا، و يمكن تتبع هذه التطورات، من حيث القيمة و من حيث حصتها إلى إجمالي الصادرات، من خلال الجدول الآتي:

الجدول(4-17):تطور صادرات السلع الصناعية و الوقود إلى إجمالي الصادرات

	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات	265281	245562	304760	407126	559921	680687	793031	1065423	726503
صادرات صناعية	27842	36707	38577	45525	29305	39516	43365	58284	51177
النسبة الى الاجمالي	10.49	14.94	12.65	11.18	5.23	5.80	5.46	5.47	7.04
الوقود المعدني	170058	141743	191721	307185	441668	530980	618465	844689	491259
النسبة الى الاجمالي	64.10	57.72	62.90	75.45	78.88	78.00	77.98	79.28	67.62

المصدر : تم إعداده بناء بيانات على صندوق النقد العربي الموحد 2014

شهدت قيمة الصادرات العربية الإجمالية ارتفاعا هاما بين 2000 و 2011، حيث فاقت مبلغ 1106 مليار دولار سنة 2011 بعد أن كانت في حدود 265 مليار دولار سنة 2000، حيث سجلت بعض التراجع مطلع 2009، متأثرة باتجاه مستوى أسعار النفط في أعقاب الأزمة الاقتصادية و المالية لسنة 2008. و قد كان ذلك في شكل استجابة للتطورات التي عرفتها قيمة صادرات النفط.

و بدورها فقد عرفت الصادرات الصناعية للمنطقة العربية بعض التطور، و انتقلت بذلك الصادرات الصناعية لها مما يفوق 27مليار دولار سنة 2000 إلى ما يفوق 51 مليار دولار. غير أن ذلك لم يعف من تراجع حصتها إلى إجمالي الصادرات العربية، فاستقرت في حدود 7 % من إجمالي الصادرات مقابل 67% بالنسبة لقطاع المحروقات سنة 2009، و هذا بعد أن كانت في حدود 10 % مطلع 2000 بل 14 % مطلع 2002. و قد كان ذلك لفائدة قطاع المحروقات دائما، و التي بلغت حصة صادراته مستويات قياسية بين 2005 و 2008 بما يقارب 80 % من إجمالي الصادرات العربية مستفيدا بتطورات أسعار المحروقات.

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية لبعض الدول العربية فرادى عام في 2011، فقد ارتفعت صادرات الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بنسب أعلى من الدول العربية الأخرى، حيث حققت كل من الكويت، العراق، قطر، السعودية، البحرين، الإمارات، الجزائر وعمان ارتفاعا في صادراتها بنسب فاقت 25% مقارنة مع سنة 2010. أما بخصوص الدول العربية ذات الصادرات المتنوعة، فقد شهدت قيمة صادراتها نسب زيادة أقل في عام 2011. فلوتفعت صادرات المغرب والأردن ومصر وتونس بنسب تراوحت بين 16% و 8 % . ففي المغرب، ساهم تحسن صادرات كل من السلع الزراعية و البوتاس

والحديد في زيادة صادراتها الإجمالية بنسبة 16.3 % سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010. وفي الأردن ساهمت زيادة صادراتها من المحاصيل الزراعية إلى السوق العراقية في تحقيق زيادة في صادراتها الإجمالية بنسبة 13.4 في المائة مقارنة مع سنة 2010. وارتفعت صادرات مصر بنسبة 11.9 في المائة في ضوء ارتفاع صادراتها من مواد البناء والكيماويات والصناعات الغذائية والملابس الجاهزة رغم التحولات السياسية التي شهدتها خلال العام. كما ارتفعت صادرات تونس بنسبة 8.6 % مقارنة مع سنة 2010، نتيجة زيادة صادراتها في السلع الغذائية إلى الدول المغاربية.

ثالثا: العمالة في القطاع الصناعي

مثلت العمالة الصناعية في الدول العربية كمجموعة حوالي 16.8 في المائة من العمالة الكلية العربية في عام2011 بالمقارنة مع 16.9 في المائة في عام 2010 ، وتفاوتت نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العاملين في كافة القطاعات من دولة لأخرى، إذ تجاوزت هذه النسبة نصف عدد العاملين في قطر، وتراوحت بين21.9 في المائة و 31.6 في المائة في المغرب وليبيا ولبنان وسوريا والجزائر وتونس والبحرين، وكانت هذه النسبة أقل من 10 في المائة في كل من الإمارات وجيبوتي والسعودية والسودان وعمان وموريتانيا واليمن.

كخلاصة لما سبق، فإن أداء جل الإقتصاديات العربية ـــ و بالخصوص الدول الريعية ـــ يرتبط أساسا بالتغيرات التي يشهدها السوق الدولي للمحروقات، حيث أن بعض منها حقق مستويات قياسية من حيث الناتج الداخلي الخام. و قد سمح ذلك بتمويل عديد البرامج التنموية و تطوير البنية التحتية لها. و تتميز الدول غير الريعية بتواضع الناتج الداخلي الخام و حتى الناتج الداخلي للفرد، باعتبارها غالبا تشهد كثافة سكانية مرتفعة، غير أنها تعتبر إقتصاديات أكثر فعالية مثلما هو عليه الأمر بالنسبة لكل من تونس، مصر و المغرب.

إن الإهتمام المتزايد للحكومات العربية من حيث تحسين الخدمات العمومية الأساسية يمكن التماسه من إجمالي الإنفاق الحكومي لقطاع الصحة و التعليم، إذ فاقت نسبة الإنفاق على قطاع الصحة في بعض الحالات نسبة 5 % من الناتج، و قد كان من نتائج ذلك تخفيض معدل وفيات الرضع و الأطفال دون سن الخامسة إلى مستويات لم تكن متوقعة، كما أن العمر المتوقع بجل الدول العربية هو الآخر ارتفع إلى مستويات قياسية. أما بالنسبة لقطاع التربية و التعليم، فهو الآخر عرف اهتماما متزايدا، حيث عرفت

نسبة الإنفاق على قطاع التربية إلى إجمالي الناتج ارتفاعا ملحوظا بكثير الدول، قارب نسبة 6 % في كثير من الحالات، مثل هو عليه الأمر بالنسبة للسعودية، موريتانيا، الكويت و تونس بين 1996 و 2008. و هو ما يعني أن نسبة الإنفاق على ذات القطاع إلى إجمالي الإنفاق الحكومي تقارب 15 %. و قد كان من نتائج ذلك ارتفاع نسبة تعليم الأميين و كذا نسبة الإلتحاق بالأطوار التعليمية الثلاث إلى مستويات معتبرة.

و من جهة أخرى، فإن المنطقة العربية تعتبر من المناطق التي لا تعرف سوء في التغذية بالصورة التي عرفتها عديد مناطق العالم، حيث أكدت التقارير الدولية للأمم المتحدة أن المنطقة العربية تضم النسبة الأدنى من حيث نقص التغذية.

على الرغم من المستويات التنموية الإقتصادية و الإجتماعية المقبولة على العموم، إلا أن المنطقة العربية لم تعرف نقلة تنموية نوعية، بدليل زيادة الأهمية بالنسبة لقطاع الموارد الباطنية في الناتج الداخلي الخام و تراجع أداء قطاعي الصناعة و الفلاحة. و كذا اتساع حجم الواردات و قطاع الخدمات، فقد أصبحت دول كثيرة تتسم بدول خدماتية و دول استيراد فحسب.

المبحث الثالث: التنمية البشرية للأقطار العربية

إن تقييم الإقتصاديات العربية من حيث الأداء التنموي، يسمح بالكشف عن تباين الكثير من الدول، و ذلك إن من حيث الموارد أو من حيث الأداء. و لعل أهم ما يلاحظ الأداء اللافت لاقتصاديات كل من مصر تونس و المغرب، و كذا التراجع اللافت لدول كل من العراق، الجزائر و ليبيا باعتبارها دولا ريعية، و هو ما يطرح التساؤل حول جدوى تقييم الأداء التنموي الإقتصادي و الإجتماعي. فالواضح أن وفرة الموارد لا تعني بالضرورة حسن الأداء، و لا أن شح الموارد يعني دائما ضعف الأداء. و بذلك فإنه ينبغي البحث عن مفهوم أشمل للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، إذ وفقت الأمم المتحدة مطلع 1990 في تقديم مفهوم آخر يتمثل في التنمية البشرية.

و في هذا الإطار سنحاول تقييم مستوى التنمية البشرية لدول المنطقة العربية، و ذلك من خلال:

ـــ تقديم إعداد مؤشر التنمية البشرية.

ـــ تقييم أداء الدول العربية حسب دليل التنمية البشرية.

المطلب الأول: إعداد مؤشر التنمية البشرية

يعتبر مؤشر التنمية وسيلة توفيقية لقياس التنمية البشرية، و هو يسمح بتقدير مستوى التنمية المحقق من قبل القطر من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، تتمثل في[1]:

ـــ الصحة و طول العمر Longétivité، معبرا عنها بتوقع الحياة عند الولادة.

– التعليم و الإلتحاق بالتكوين، معبرا عنها بمعدل الأمية عند البالغين (بما نسبته الثلثين)، و كذلك بمعدل الإلتحاق بالمدارس لكل الأطوار (بما نسبته الثلث).

ـــ إمكانية التمتع بمستوى حياة لائق، معبرا عنه بالناتج المحلي الخام للفرد مع تعادل القوة الشرائية .

و يتطلب الأمر– قبل إعداد هذا المؤشر– إعداد مؤشر لكل بعد من الأبعاد السابقة، حيث أن إعداد مؤشر لكل بعد يتطلب في كل مرة تعريف مجال تغير محدد بقيمة عظمى و أخرى دنيا، ليأخذ بعدها مؤشر التنمية البشرية المتوسط الحسابي لهذه المؤشرات. و يمكن توضيح صيغة حساب قيمة كل مؤشر خاص بأحد الأبعاد بالصيغة الآتية[1]:

$$\text{مؤشر البعد} = \frac{\text{القيمةالدنيالجلة} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة العظمى} - \text{القيمة}}$$

حيث أن:

– القيمة المسجلة هي القيمة التي يأخذها القطر محل الدراسة لأحد الأبعاد السابقة (الصحة، التعليم، الناتج).

–القيمة العظمى، تمثل أكبر قيمة لمؤشر البعد من بين عينة الأقطار.

–القيمة الدنيا، تمثل أدنى قيمة لمؤشر أحد الأبعاد من بين عينة الأقطار.

[1] –PNUD : rapport sur le développement humain, Paris ECONOMICA ,2004 ;P : 259.

[2] – Op – cit : p 260.

ويتم التعبير عن قيم هذه المؤشرات حسب كل بعد بقيمة محصورة بين 0 و 1 وذلك حسب الجدول الأتي:

الجدول (4-13) : جدول يوضح القيمة الدنيا و القصوى لحساب IDH

المعيار	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
الأمل في الحياة عند الولادة بالسنوات	85	25
معدل الأمية عند البالغين (%)	100	0
معدل التمدرس (توفيقي) %	100	0
الناتج للفرد (مع تعادل القوى الشرائية)	40000	100

Source: PNUD: op-cit, P :261

من أجل حساب IDH، سوف نعتبر البيانات الخاصة بالجزائر لسنة 2012.

1 - **حساب مؤشر الأمل في الحياة:** يقدر هذا المؤشر نتائج مجهودات القطر في سبيل رفع العمر المتوقع للمواليد. وقد كان العمر المتوقع للمواليد بالجزائر سنة 2012 يقدر بـــ : 70.88 سنة، و تصبح قيمة المؤشر عندئذ:

$$\text{مؤشر الامل في الحياة} = \frac{25 - 77.8}{25 - 85} = 0.88$$

2-حساب مؤشر مستوى التعليم:

يسمح مؤشر مستوى التعليم بتقييم النتائج المتوصل إليها في قطر ما من حيث محاربة الأمية عند البالغين وكذا من حيث مستوى التعليم (معدل الالتحاق بالمدارس للأطوار الثلاثة (الابتدائي، المتوسط و الثانوي).

يتطلب الأمر بداية حساب مؤشر تعليم الأمين ومؤشر التمدرس، ليتم إدماجهما بعد ذلك لحساب مؤشر مستوى التعليم، وهو مؤشر يأخذ قيمة الثلث من قيمة مؤشر التمدرس فيما يأخذ قيمة الثلثين من مؤشر تعليم الأميين أو محاربة الأمية . وبالنسبة للجزائر ، فقد بلغ معدل التمدرس 84.19 % سنة 2012 ، فيما بلغ معدل محاربة الأمية 72.64 % .

وتصبح قيمة المؤشرين عندئذ كما يلي:

$$\text{مؤشر محو الامية} = \frac{0 - 72.64}{0 - 100} = 0.7264$$

$$\text{مؤشر التمدرس} = \frac{0 - 84.19}{0 - 100} = 0.8419$$

مؤشر مستوى التعليم = (2/3) مؤشر محو الأمية + (3/1) مؤشر التمدرس

$$= 2/3\ (0.7264\ ) + 1/3\ (0.8419)$$

$$= 0.764$$

2 حساب مؤشر الناتج للفرد المعدل:

يتم إعتبار الدخل في مؤشر التنمية البشرية من أجل الأخذ بالحساب لكل أبعاد البشرية التي لا يمكن التعبير عنها من خلال إطالة العمر، الصحة و التعليم، وهو معدل ajusté بهدف إزالة الفوارق بين مستويات الأسعار الوطنية، كما أن مستوى مقبول من التنمية البشرية لا يتطلب دخل معتبرا جدا أو غير محدد بالضرورة. ويتم حساب مؤشر الناتج أخذا بعين الإعتبار اللوغار يتم.

وبالنسبة للجزائر فإن الناتج للفرد مع تعادل القوى الشرائية بلغ 1301.95 دولار.

$$\text{مؤشر الناتج للفرد} = \frac{\text{لوغاريتم}(1301.95) - \text{لوغاريتم}\ 100}{\text{لوغاريتم}\ (40000) - \text{لوغاريتم}(100)} = 0.7264$$

4 حساب مؤشر التنمية البشرية:

بعد حساب المؤشرات الثلاث السابقة، يكفي فقط حساب المتوسط الحسابي لها حتى نحصل على مؤشر التنمية البشرية.

مؤشر التنمية البشرية = 1/3 (مؤشر الأمل في الحياة) + 1/3 (مؤشر مستوى التعليم) + 1/3 (مؤشر الناتج للفرد معدلا)

المطلب الثاني: تقييم التنمية البشرية بالأقطار العربية

و بالنسبة للدول العربية، و بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2014 فإنه يمكن تتبع وضع الدول العربية بشأن الأبعاد السابقة و تقييم نتائج الجهود التي بذلتها هذه الأخيرة من خلال عرض حال الدول خلال سنة 2013 و ذلك حسب المؤشرات الثلاث ، لنستخلص بعدها تقييما يخص دليل التنمية البشرية مع مقارنة وضع الدول العربية مع ما هي عليه بعض المناطق التي أشار إليها ذات التقرير، و بالإضافة إلى ذلك سنقوم بعرض اتجاهات الدليل منذ 1990 إلى غاية 2013.

1 – مؤشر الأمل في الحياة:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي تهتم بالجوانب الإجتماعية، وذلك من حيث إطالة العمر المتوقع عند الولادة، وقد أكدنا سابقا – المبحث 2 مطلب 2 من الفصل الرابع – بأن جل الدول العربية عرفت تحسنا في هذا المؤشر بما يفوق عشرة سنوات على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، وقد أتت نتائج حساب مؤشر الأمل في الحياة أيضا في ذات الاتجاه طبعا.

إذ أننا نلاحظ تحسنا واضحا في قيمته بالنسبة لأغلب الدول بين 1990 و 2012 باعتبار تطور العمر المتوقع بهذه الأقطار، وهو ما يعني تحسن الوضع الصحي لمواطنيها، و لعل لبنان والإمارات وقطر وسلطنة عمان ودولة البحرين تعتبر دولا ناجعة في هذا الشأن إذ فاقت مؤشر هذا البعد قيمة 0.850 مع مطلع 2012، وهو ما يعني أن أمل الحياة في هذه الدول يفوق 75 سنة.

يفوق العمر المتوقع للمنطقة العربية 70 سنة، و هو يعبر عن المستوى الصحي الذي يخص به المواطن العربي على العموم. حيث أنه بمقارنة ذلك مع مناطق أخرى فإنه مقبول حيث يقارب ذلك الخاص بمنطقتي أوربا و آسيا الوسطى و كذا شرق آسيا يفوق العمر المتوقع بمنطقة جنوب آسيا و بكثير منطقة جنوب الصحراء.

و باعتبار الدول العربية فإن دولة قطر تعتبر أفضل دولة عربية بعمر متوقع يفوق 78 سنة، متبوعة بدول كل من الإمارات المتحدة و سلطنة عمان بـــأكثر من 76 سنة، ، ليبيا و تونس بأكثر من 75 سنة فالكويت أكثر من 74 سنة، و هي بذلك تعتبر الدول العربية التي تتميز بأكبر عمر متوقع .

فيما يتقارب وضع كل من المغرب، مصر و الجزائر بمعدل عمر متوقع يقارب 70 سنة، و هو متوسط عمر مقبول. أما بقية الدول العربية فيعتبر متوسط العمر المتوقع بها منخفضا و ذلك في حدود 60 سنة تقريبا.

و للإشارة فإن العمر المتوقع للدول التي تشهد مستويات تنموية مرتفعة يفوق 74 سنة، فيما يقل عن 60 سنة بالنسبة لتلك التي تشهد مستويات تنموية ضعيفة، و هو ما يسمح بالقول بأن العمر المتوقع لكثير من الدول العربية يفوق ما هو عليه الأمر بالنسبة لبعض الدول المتقدمة حتى.

2 – مؤشر نوعية التمدرس: سبق و أن أكدنا بأن المؤشر الخاص بالتعليم يتم حسابه من خلال مؤشري محو الأمية و كذا نسبة الالتحاق بالأطوار الثلاثة من التعليم. و في هذا الصدد فإن تقرير التنمية البشرية اعتمد مؤشري متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع للقطر. إذ يمكن توضيح وضع الدول العربية في هذا الخصوص حسب الجدول الآتي:

جدول(4-14): متوسط عدد سنوات الدراسة و عدد سنوات الدراسة المتوقع للدول العربية 2013

الدولة	قطر	السعودية	الإمارات	البحرين	الكويت	ليبيا	عمان	لبنان	الأردن
متوسط سنوات	9.1	8.7	9.1	9.4	7.2	7.5	6.8	7.9	9.9
العدد المتوقع	13.8	15.6	13.3	14.4	14.6	16.1	13.6	13.2	13.3
الدولة	تونس	الجزائر	مصر	سوريا	العراق	المغرب	اليمن	السودان	جيبوتي
متوسط سنوات	6.5	7.6	6.4	6.4	6.6	4.4	2.5	3.1	3.8
العدد المتوقع	14.6	14	13	12	10.1	11.6	9.2	7.3	6.4

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

ينبغي بداية أن نوضح أن متوسط عدد السنوات الدراسة بالنسبة للدول التي تشهد مستويات تنموية مرتفعة يفوق 8 سنوات و يقل عن 5 سنوات بالنسبة للدول التي تشهد مستويات ضعيفة، فيما يفوق عدد السنوات المتوقع للدراسة 13 سنة للأولى مقابل ما يقل عن 10 سنوات للفئة الثانية من البلدان سابق الإشارة إليها.

و بناء على ذلك فإنه يمكن اعتبار أن المنطقة العربية تشهد مستويات مقبولة، كونها تصنف ضمن المجموعة المتوسطة. حيث بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة 6.3 سنة 2013 مقابل 11.8 نسبة عدد السنوات المتوقع للدراسة، و هو وضع يبقى بعيدا عما تشهده أوربا و آسيا الوسطى. غير أنه يبقى أفضل بكثير مما هو عليه الأمر بالنسبة لكل من منطقتي جنوب آسيا و جنوب الصحراء الإفريقية.

و على صعيد الدول العربية فرادى، فإن كل من دول قطر (13.8-9.1) الإمارات (13.3-9.1)، السعودية (15.6-8.7) البحرين (14.4-9.4) تعتبر أفضل الدول العربية، و هي تتميز بمستويات تضاهي ما هي عليه الدول المتقدمة، خاصة فيما تعلق بعدد السنوات المتوقع للدراسة. و تحتل دول كل من الجزائر، مصر، العراق...إلخ، مرتبة أقل من المجموعة الأولى خاصة ، بالنسبة لمتوسط عدد سنوات الدراسة، حيث بلغ 6.4 مصر، 7.6 جزائر، 4.4 المغرب 5.6 العراق، و هي تتميز بمستويات متوسطة، تبقى بعيدة عما هي عليه الدول المتقدمة على الرغم من الجهود التي ما فتئت تبذلها على قطاع التربية و التعليم.

و من جهة أخرى، تبقى دول كل من السودان، اليمن و جيبوتي أقل الدول العربية من حيث متوسط عدد سنوات الدراسة، إذ لم يتجاوز بها 3.1 ،2.5، 3.8 سنوات على الترتيب، و هو وضع ضعيف يبقى بعيدا حتى عن الدول متوسطة و ضعيفة الوضع.

3 – مؤشر الناتج المحلي للفرد مع تعادل القوة الشرائية :

يتم إعتبار الدخل في مؤشر التنمية البشرية من أجل الأخذ بالحساب لكل أبعاد البشرية التي لا يمكن التعبير عنها من خلال إطالة العمر، الصحة و التعليم، وهو معدل بهدف إزالة الفوارق بين مستويات الأسعار الوطنية كما أن مستوى مقبول من التنمية البشرية لا يتطلب دخل معتبرا جدا أو غير محدد بالضرورة.

ما يلاحظ حول مؤشر الناتج المحلي للفرد مع تعادل القوة الشرائية للدول العربية أنه يسمح بتصنيفها إلى ثلاث مجموعات، عرف بها ذات المؤشر تطورا ملحوظا- بالنسبة لكل الدول- بين 1990 و 2012. تخص المجموعة الأولى تلك التي أخذ بها ذات المؤشر قيما فاقت 0.700، ويتعلق الأمر بدول مجلس التعاون الخليجي، باعتبارها دول ريعية تشهد كثافة سكانية منخفضة، وهو ما معناه حصة الفرد من الناتج تعتبر كبيرة جدا تقارب ما هو عليه الأمر أو تفوق حتى بالنسبة للدول المتقدمة.

أما المجموعة الثانية فهي مجموعة الدول التي استقر بها ذات المؤشر في حدود 0.550 أو 0.699 مع مطلع 2012، مثلما هو عليه الحال بالنسبة للجزائر، العراق، ليبيا التي فاق بها المؤشر قيمة 0.70 ، حيث كانت قيمته 0.715 بالنسبة للجزائر و 0.731 بالنسبة للعراق و 0.802 بالنسبة لليبيا مطلع 2012، و هي دول تعتبر دولا ريعية ذات كثافة عالية بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي (ماعدا ليبيا)، كما أن الأردن، تونس ومصر قارب بهما هذا المؤشر قيمة 0.70 ، على الرغم من أنها دول ليست بريعية، وهى تشهد مستوى كثافة سكانية معتبر خاصة فيما يتعلق مصر.

ومن جهة أخرى، فإن دول كل من جيبوتي، السودان، اليمن وموريتانيا تشهد مستوى متواضعا، حيث قارب بها ذات المؤشر 0.500 مع مطلع 2012. و تعتبر هذه الدول من أضعف الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج، وذلك نظرا لضعف الناتج المحلي وكذا لاتسامها بكثافة سكانية عالية نسبيا.

4 – دليل التنمية البشرية بالأقطار العربية

بناء على ما سبق تقديمه ، فإنه يمكن عرض دليل التنمية البشرية للأقطار العربية لسنة 2013 حسب الجدول الآتي:

جدول(4-15) : دليل التنمية البشرية للأقطار العربية 2013

الدولة	قطر	السعودية	الإمارات	البحرين	الكويت	ليبيا	عمان	لبنان	الأردن
قيمة الدليل	0.851	0.836	0.827	0.815	0.814	0.784	0.783	0.765	0.745
ترتيب الدولة	31	34	40	44	46	55	56	65	77
الدولة	تونس	الجزائر	مصر	سوريا	العراق	المغرب	اليمن	السودان	جيبوتي
قيمة الدليل	0721	0.717	0.682	0.658	0.642	0.617	0.500	0.473	0.467
ترتيب الدولة	90	93	110	118	120	129	154	166	170

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أنه يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات بمستويات تنموية بشرية مختلفة: مرتفعة، متوسطة و منخفضة.

فبالنسبة للدول التي تشهد مستويات تنموية مرتفعة، فهي مجموعة الدول التي يفوق بها دليل التنمية البشرية 0.700، و يتعلق الأمر بكل من قطر، السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين و قد أخذ بها ذات الدليل القيم 0.851، 0.836، 0.827، 0.815،0.814 على الترتيب.

أما المجموعة الثانية فهي الدول التي تراوحت قيمة دليل التنمية البشرية بها بين 0.550 و 0.699 ، و تتمثل في الجزائر العراق، مصر .

في حين تعتبر اليمن، جيبوتي، موريتانيا و السودان مجموعة الدول منخفضة التنمية البشرية، حيث كانت قيمة الدليل بها تقل عن 0.550 ، إذ أخذت القيم 0.550، 0.467، 0.487 و 0.473 لكل منها على الترتيب .

و باعتبار المنطقة العربية، يمكن القول أنها تشهد مستويات تنموية متوسطة بمتوسط لدليل التنمية البشرية بلغ 0.682 سنة 2013، و هو يفوق المعدل المتوسط لدول العالم بقيمة 0.614 غير أنه بمقارنة ذلك مع ما هو عليه الأمر بالنسبة لمتوسط دليل الدول ذات المستويات المرتفعة فإنه يبقى ضعيفا، حيث بلغ دليل التنمية البشرية 0.735 بالنسبة للدول بمستويات مرتفعة و 0.890 بالنسبة للدول بمستويات مرتفعة جدا .

و من جهة أخرى، فإن وضع المنطقة العربية يبقى مقبولا، خاصة إذا ما تمت مقارنة وضعها مع مناطق أخرى، حيث يمكن الإشارة إلى أن دليل التنمية لدول أوروبا و آسيا الوسطى بلغ 0.738، كما أنه بلغ 0.588 و 0.502 بالنسبة لكل من جنوب آسيا و جنوب الصحراء الإفريقية على الترتيب و 0.487 بالنسبة للدول الأقل نمو أيضا .

و يمكن إرجاع ذلك إلى الجهود التي مافتئت الدول العربية تبذلها في سبيل تحسين مستوى معيشة مواطنيها. إذ ليس أدل على ذلك من التحسن الهام الذي شهده دليل التنمية البشرية للدول العربية بين 1990 و 2013.

5 – اتجاهات دليل التنمية البشرية للمنطقة العربية

عرف دليل التنمية البشرية لأقطار العربية تطورات هامة خلال فترة العقدين الماضيين، إذ يمكن إيجاز ذلك في الجدول الآتي:

الجدول(4–16): اتجاهات دليل التنمية البشرية للمنطقة العربية 1990–2013

	1990	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013
قطر	0.756	0.811	0.840	0.855	0.847	0.843	0.850	0.851
السعودية	0.662	0.744	0.773	0.791	0.815	0.825	0.833	0.836
الإمارات	0.725	0.797	0.823	0.832	0.824	0.824	0.825	0.827
البحرين	0.729	0.784	0.811	0.810	0.812	0.812	0.813	0.815
الكويت	0.723	0.804	0.795	0.800	0.807	0.810	0.813	0.814
ليبيا	0.684	0.745	0.772	0.789	0.799	0.753	0.789	0.784
عمان			0.733	0.714	0.780	0.781	0.781	0.783
لبنان			0.741	0.750	0.759	0.764	0.764	0.765
الأردن	0.622	0.705	0.733	0.746	0.744	0.744	0.744	0.745
تونس	0.567	0.653	0.687	0.706	0.715	0.716	0.719	0.721

الجزائر	0.576	0.634	0.675	0.695	0.709	0.715	0.715	0.717
مصر	0.546	0.621	0.645	0.667	0.678	0.679	0.681	0.682
سوريا	0.570	0.605	0.653	0.658	0.662	0.662	0.662	0.658
العراق	0.508	0.606	0.621	0.632	0.638	0.639	0.641	0.642
المغرب	0.459	0.526	0.569	0.588	0.603	0.612	0.614	0.617
اليمن	0.390	0.427	0.462	0.471	0.484	0.497	0.499	0.500
موريتانيا	0.367	0.433	0.455	0.466	0.475	0.475	0.485	0.487
السودان	0.342	0.385	0.423	0.447	0.463	0.468	0.472	0.473
جيبوتي			0.412	0.438	0.452	0.461	0.465	0.467

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي

يجب بداية التأكد على أن دليل التنمية البشرية عرف تطورا إيجابيا ملحوظا لغالبية دول العالم، بغض النظر عن المستويات التنموية أو الإنتماء لمنطقة ما، إذ تنبغي الإشارة إلى أن دليل التنمية البشرية بلغ مستويات قياسية بالنسبة للدول التي تشهد مستويات تنموية مرتفعة جدا بقيمة 0.890 مقابل 0.493 بالنسبة للدول التي تشهد مستويات ضعيفة و هذا بالنسبة 2013. هذا و لم تحد المنطقة العربية عن القاعدة، إذ أنها دليل التنمية البشرية بها شهد تطورات هامة بين 1990 و 2013، حيث كانت قيمته 0.492 سنة 1990 مقابل 0.682 سنة 2013 مع استقرار نسبي بين 2008 و 2013 في دول 0.664 و 0.682، إذ أن أهم التطورات شهدتها الفترة الممتدة بين 1990 و 2000، كما أنها لم تكن تطورات في نفس مستوى تطورات التي شهدها دليل التنمية البشرية لمنطقتي شرق آسيا و أمريكا اللاتينية بين 1990 و 2013، حيث كانت قيمة 0.457 و 0.379 (مقابل 0.492 للمنطقة العربية) سنة 1990 و أصبحت 0.703 و 0.740 (مقابل 0.682 للمنطقة العربية) سنة 2013، حيث يمكن القول بأن دول المنطقة العربية كانت أقل فاعلية من دول المنطقتين المشار إليهما باعتبارهما تتضمنان الكثير من الدول الأقل موارد من عديد الدول العربية.

و باعتبار الدول العربية، فإن يمكن القول بأنها جلها (كلها) عرفت تحسنا في دليل التنمية البشرية، و بمستويات هامة في بعض الحالات حيث يعتبر دول مجلس التعاون الخليجي استثناءا، فهي تعتبر من الدول

التي تطور و ضعها من الحسن إلى الأحسن، إذ أنها كانت مصنعة ضمن الدول مستويات تنموية مرتفعة سنة 1990، لتصبح سنة 2013 ضمن الدول بمستويات تنمية بشرية مرتفعة جدا . في حين أن مجموعة الدول العربية التي شهدت مستويات تنموية متوسطة سنة 2013، فإنها دول ما فتئ وضعها يتراوح بين وضع منخفض و متوسطة سنة 1990. غير أن حال مجموعة الدول الأخرى، بقي على حاله تقريبا ضمن مجموعة الدول المنخفضة. حيث أنه على الرغم من أنها شهدت بعض التطورات إلا أنها لم تكن كافية، و هو ما يسمح ببقاء تصنيفها ضمن الدول ذات مستويات تنموية منخفضة، و يتعلق الأمر بكل من السودان، اليمن، موريتانيا، و جيبوتي.

خلاصة

تعتبر المعايير التي تم الإشارة إليها سابقا مؤشرات هامة لقياس التنمية ودرجة تقدم الأقطار، حيث أن جمهور الإقتصاديين يعتبرون بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- الدخل الموجه للإنفاق- المعيار الأنسب للتعبير عن رفع مستويات المعيشة ومستوى رفاهية الأفراد وهو ما يعتبر الهدف النهائي للتنمية.

أخذت الدول العربية تهتم بموضوع التنمية الإقتصادية، وإن كانت الجهود في سبيل ذلك متفاوتة من دولة لأخرى، وذلك تبعا لاختلاف وتباين الظروف والإمكانيات الخاصة بكل دولة.

وبالرغم من أن العديد من الدول العربية ، وخاصة الريعية منها و التي تتمتع بموارد مالية هامة، قد حققت قفزات كبيرة على صعيد التنمية الإقتصادية والاجتماعية، غير أنها لم تشهد تغيرا هيكليا حقيقيا. وبقيت بذلك دولا يساهم فيها قطاع الموارد الخامة و الإستخراجية بصفة كبيرة جدا في الناتج المحلي. كما أن جل الأقطار العربية شهدت تراجعا محسوسا لقطاعى الزراعة و الصناعات التحويلية عما كانت عليه في سبعينيات القرن الماضي، وحل مكان ذلك قطاع الخدمات وتوسعت الوردات بما يؤكد ضعف تنافسية الأقطار العربية.

حتى وإن سلمنا بأن مستوى معيشة المواطن العربي يعتبر مقبولا، حتى بالمقارنة مع دول نامية أخرى، خاصة ما تعلق بالجوانب الصحية، التعليمية و التغذية، إلا أن ذلك يبقى دون المتوسط ، خاصة في ظل المزايا الإقتصادية التي تتميز بها المنطقة كما أنه يبقى التكامل العربي فرصة واعدة لتنمية إقتصاديات المنطقة، بما يضمن مزايا مقارنة خاصة بتنوع الموارد الطبيعية و الموقع الجغرافي الهام. ويمكن تأكيد النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة التحليلية باعتماد أدوات إحصائية — من خلال تحليل البيانا ت و كذلك نمذجة قياسية اقتصادية- لتبيان اثر متغيرات نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية.

الفصل الخامس: دراسة قياسية لأثر مؤشرات نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر النمذجة الإحصائية من بين الطرق المعتمدة حاليا من قبل الباحثين في حل المشاكل الإقتصادية، و بالخصوص المشاكل التنموية، إذ أننا لا نكاد نقف على نموذج موحد (واحد) يسمح بالوقوف على أهم العوامل المؤثرة في التنمية الإقتصادية للأقطار. على الرغم من اختلافات الباحثين إلا أن إعتبار أثر العوامل الجغرافية على التنمية الإقتصادية للأقطار يعتبر مشتركا بينهم، ويعتبر Sachs et Macarthur(2003) من بين أشد المدافعين عن المقاربة الجغرافية، من حيث العلاقة المباشرة بين الخصائص الجغرافية و التنمية الإقتصادية للأقطار . إذ تعتبر الخصائص الجغرافية محددا للتنمية من حيث المناخ، تكاليف النقل و الحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة. فيما ذهبت دراسات أخرى إلى تأكيد أثر الإنفتاح التجاري و الخصائص الجغرافية للقطر على التنمية الإقتصادية[1].

فيما أكدت دراسات أخرى على الخصائص التاريخية (الماضي الاستعماري) و الخصائص الهيكلية أو طبيعة النظام المالي أو حتى طبيعة السياسات الإقتصادية الكلية [2]، و كذلك على الأصول القانونية origines légales بريطانية أو فرنسية أو جرمانية ....الخ، التنوع الاجتماعي من حيث تعدد الديانات اللغات و الأقليات العرقية ، الديمقراطية ...الخ.

ومن أجل تقديم نموذج قياسي يسمح بمعرفة أثر الخصائص الجغرافية على التنمية الإقتصادية بالبلدان العربية، فإننا سوف نعتبر ما توصلت إليه الدراسات السابقة المشار إليها منطلقا لذلك، وفقا للبيانات التي تمكننا من الحصول عليها، بما يمكننا من إختبار أهمية بعض تلك العوامل (الجغرافية، الإقتصادية)، وذلك باعتماد انحدار متعدد التغيرات لمجموعة الدول العربية Analyse de régression multi variée sur un panel des pays arabes.

تعتبر نماذج الجاذبية إحدى الأدوات التطبيقية واسعة الاستعمال في تحليل العلاقات التجارية بين مختلف الأقطار، وقد تم اعتماد ها لتحليل العلاقات الثنائية بين الشركاء التجاريين المقيمين لاتفاقيات شراكة في إطار الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية GATT، ثم تم توسيع

[1]–Voir : Bloom et Sachs, 1998 ; Gallup, Sachs et Mellinger , 1999 ; Macarthur et Sachs , 2001 ; Sachs , 2003 .

[2]– Djamel Boukhatem : Essai sur les déterminants empiriques de développement des marchés obligataires. 2007. p 07.

استعمال هذه النماذج لما ثبتت قدرتها على تفسير العلاقات التجارية بين مختلف الشركاء التجاريين، فكان الجيل الثاني من هذه النماذج، ونحن في هذا المبحث سنعتمد على هذا النوع من النماذج في تقدير محددات التنمية الاقتصادية للأقطار العربية ، و ذلك من خلال استخدام بعض المتغيرات المفسرة في هذه النماذج كمتغيرات تؤثر في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان[1].

[1] - J. Squalli et K. Wilson: a new approach to measuring trade openness. September 2006.

المبحث الأول: تحليل إحصائي لنظام الحوكمة و التنمية الاقتصادية للأقطار العربية

سنقوم في هذا المبحث بإجراء تحليـــل إحصائي لمؤشرات نظام الحوكمة حسب Kaufman، و سنستند في ذلك إلى طريقة تحليل المركبات الأساسية لهذه المؤشرات، حيث تعتبر هذه التقنية إحدى وسائل التحليل الإحصائي الرائدة في تفسير المقاربات النظرية انطلاقا من التحليل الوصفي. و عليه، و باستخدام مخرجات برنامج xlstat[1] سنعالج المركبات الأساسية لنظام الحوكمة لمجموعة من الأقطار لسنة 2010 في المطلب الأول، و في المطلب الثاني سنقوم بدراسة العلاقة بين طبيعة نظام الحوكمة، من خلال المؤشرات الست، و التنمية الاقتصادية معبرا عنها بالناتج الداخلي الخام للفرد لنفس السنة.

المطلب الأول: تحليل إحصائي لمؤشرات نظام الحوكمة لسنة 2010

كما سبق تقديمه، سنعتمد في هذا المطلب على تقنية تحليل المركبات الأساسية ACP كأداة للتحليل، و معطيات البنك العالمي لمؤشرات نظام الحوكمة لسنة 2010 كمصدر للبيانات، و هذا للتعامل مع تلك المؤشرات في المنطقة العربية . فمن خلال مخرجات برنامج xlstat يمكننا تحليل و استخلاص بعض النتائج حول طبيعة نظام الحوكمة لتلك البلدان في هذه السنة.

أولا: تفسير نتائج تحليل المركبات الأساسية:

من مصفوفة الارتباطات في الجدول (5-1) الموالي نلاحظ قوة الارتباط بين مختلف مؤشرات نظام الحوكمة لمجموعة الأقطار المأخوذة في هذه الدراسة، و هو ما يدل على التأثير الحاصل بين مختلف المؤسسات المشكلة للمنظومة القانونية، السياسية و الاقتصادية للبلد الواحد، حيث تعبَر نتائج الأداء في مختلف مؤسسات الدولة عن الإتجاه السائد في نظام الحوكمة للقطر.

[1]-On peut télécharger la version d'évaluation du logiciel xlstata à partir le site:

http://www.xlstat.com/fr/centre-d-apprentissage/tutoriels/lancer-xlstat-la-premiere-fois-excel-versions-2007-et-suivantes.htm.

الجدول (5-1): مصفوفة الارتباطات لمؤشرات نظام الحوكمة لسنة 2010

Variables	ps	Ge	rq	rl	cc	va
ps	1	0.930	0.918	0.941	0.901	0.734
ge	0.930	1	0.979	0.984	0.979	0.887
rq	0.918	0.979	1	0.987	0.957	0.857
rl	0.941	0.984	0.987	1	0.960	0.872
cc	0.901	0.979	0.957	0.960	1	0.916
va	0.734	0.887	0.857	0.872	0.916	1

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

من بين أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال قوة الارتباطات الحاصلة بين مختلف مؤشرات نظام الحوكمة، هو أن اشتغال مختلف مؤسسات الدولة، مهما اختلفت مهامها و توجهات مسيريها، ضمن أو منظومة حاكمة فريدة unique، إنما يجعلها- المؤسسات- مؤثرة ومتأثرة بنتائج أداء بعضها على البعض الآخر. و هذا بالرغم من عملية التمييز الدقيقة، بين مختلف تلك المؤشرات، التي قام بها الخبراء عند إعدادها.

1- تحليل المركبات الأساسية:

انطلاقا من نتائج الجدول(5-2) الموالي، و الذي يمثل جدول القيم الذاتية و المرفق بالتمثيل البياني بالأعمدة في الشكل (5-1) الذي يليه، نلاحظ بأن القيمة الذاتية الأولى تساوي إلى 5.607 و هي ممثلة بـــ 93.456% من التغيرات الكلية. مما يعني أنه في حالة تمثيل هذه المعطيات في محور واحد، فإنه ستكون 93.45 % من التغيرات الكلية محفوظة باعتبار هذا المحور. و كل قيمة ذاتية متعلقة بعامل واحد. كما أن كل عامل يمثل توفيقة خطية لمتغيرات الانطلاق départ، و مختلف العوامل لها خاصية عدم الارتباط فيما بينها. لأن هذه المحاور متعامدة مثنى مثنى. و العوامل مرتبة ترتيبا تنازليا بالنسبة للتغيرات المقدمة.

الجدول (5-2): جدول القيم الذاتية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
Valeur propre	5.607	0.280	0.060	0.034	0.012	0.007
Variabilité (%)	93.456	4.667	0.994	0.566	0.206	0.112
% cumulé	93.456	98.123	99.117	99.682	99.888	100.000

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد معطيات ابنك العالمي 2014 و باستخدام برنامج xlstat

من هذا الجدول نلاحظ بأن القيم الذاتية التي تحمل قيمة أكبر من الواحد هي تلك الموافقة للمحور الأول F1 حيث تساوي إلى 5.607، أما باقي العوامل فهي مرفقة بقيم ذاتية تقل عن الواحد. و هو ذات الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال الشكل(5-1) الموالي:

الشكل (5-1): أعمدة بيانية للقيم الذاتية لمختلف المتغيرات

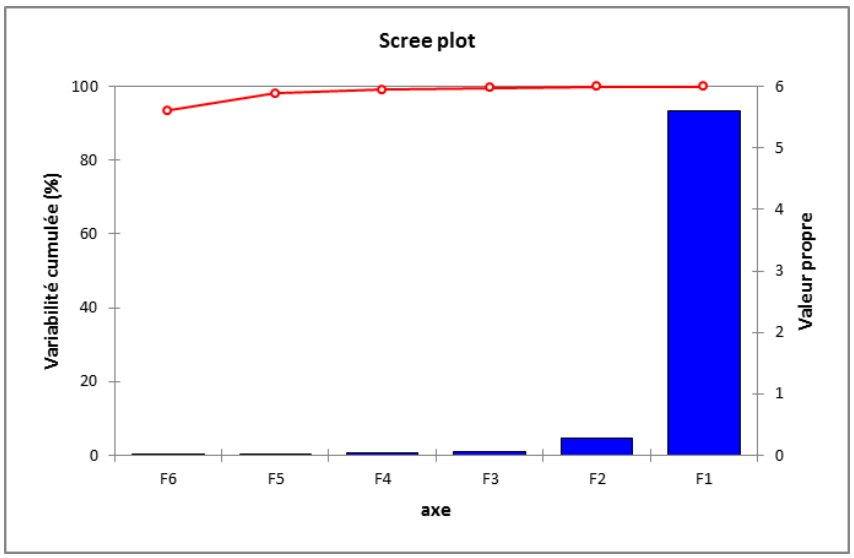

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

و كنتيجة أولى في هذا الشأن، فمن الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن معيار kaiser[1] يقودنا إلى اختيار محور واحد، و الذي يحتفظ بـــ 93.45 % من النسبة الكلية. وهي نتيجة مهمة في

[1]- بالإضافة إلى ذلك فإن معيار coude و screet-test يسمحان بالاحتفاظ بهذا المحور أيضا.

هذا الشأن. حيث أن هذا المعيار يمكننا من الاحتفاظ بالعوامل المرفقة بالقيم الذاتية التي تكبر عن الواحد من بين كل العوامل.

2 – دائرة الارتباطات:

إن القيمة الذاتية الأولى لها نسبة مئوية %مرتفعة جدا من التغيرات، و لهذا السبب فإن التمثيل على مخطط العاملي الأول يكون ذو جودة عالية. و عليه فإنه من الضروري التحقق من الفرضيات الموضوعة بالاستعمال البياني له ذا العامل F1 فلاحظ هنا بأن عدد العوامل هو 6، إذن.البيان الأول الخاص بطريقة ACP و المتمثل في دائرة الارتباطات يكون وفق الشكل الآتي:

الشكل (5–2) : دائرة الارتباطات لمؤشرات نظام الحوكمة 2010 على المعلم F1F2

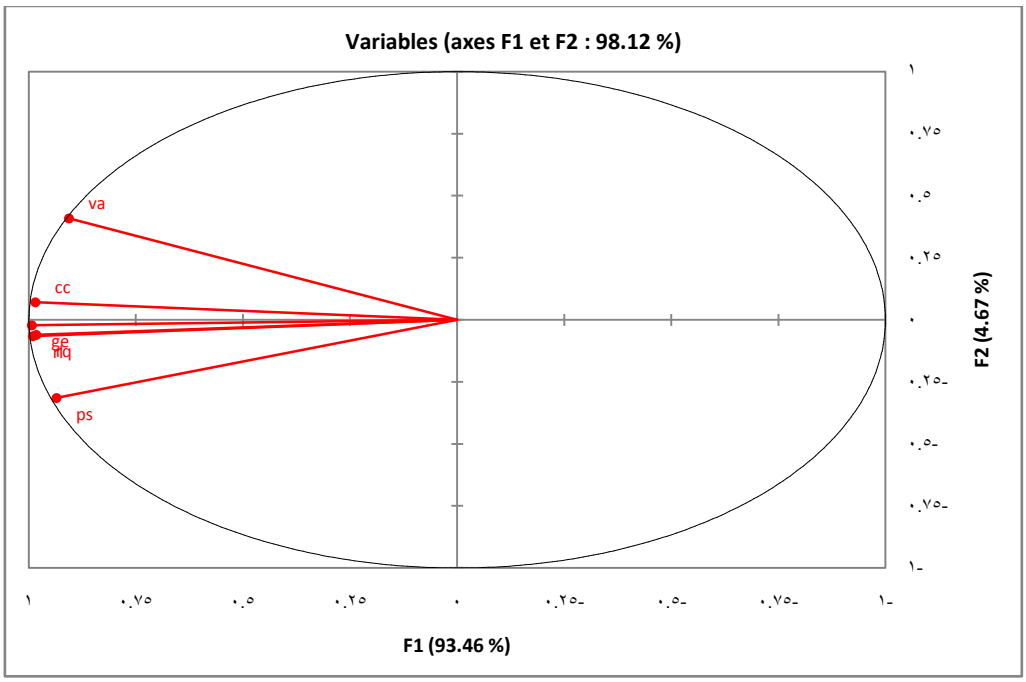

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

تتعلق دائرة الارتباطات بإسقاط متغيرات الانطلاق على مخطط ذو بعدين، مشكل من العاملين الأول و الثاني. فمن الناحية النظرية إذا كان متغير ان يبعدان عن مركز التمثيل البياني graphique و إذا كانا يقتربان من بعضهما البعض، فهذا يعني أنهما على ارتباط بمعنوي ة موجبة(r proche de 1). و إذا كان بعضهما يعامد البعض الآخر، فهذا يعني أنهما معنويا غير مرتبطين (r proche de 0).و بالتماثل المضاد بالنسبة لمركز التمثيل، فإن ذلك يعني أنهما مرتبطين بمعنوية سالبة (r proche de - 1).و في حالة ما إذا كانت المتغيرات تقترب نسبيا من مركز التمثيل البياني للدائرة، فإن أي تفسير

لذلك يكون غير مؤسس (عشوائي) ، و يضطرنا هذا بالرجوع إلى مصفوفة الارتباطات لمخطط عاملي آخر من أجل تحليل تلك العلاقة بنتائج أخرى. ويتم تفسير مختلف محاور العاملي بالتعاقب، من أجل كل محور و كل سحابة نقطية، و بملاحظة التقاربات و تكوين هذه المحاور.

ثانيا: تحليل التقاربات على المحور الأول

1المتغيرات:

نحن نعلم بأن المتغيرات الأقرب في تشكيل المحور الأول هي تلك التي لها أكبر الإحداثيات على هذا المحور، أي تقترب من الواحد و هذا مع أخذها بالقيمة المطلقة. و من أجل تحديد التقاربات ذات المعنوية الموجبة، نستعمل الجدول (**5–3**)، حيث يمثل جدول الإحداثيات للمتغيرات على المستوى F1F2 في هذا التحليل:

الجدول(5–3): جدول الإحداثيات للمتغيرات

	F1	F2
ps	0.936	-0.315
ge	0.994	-0.022
rq	0.983	-0.061
rl	0.991	-0.066
cc	0.986	0.071
va	0.907	0.409

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

حيث نقارن بين قيم العمود F1 معطيات المحور الأول العاملي، مع متوسط الجذر التربيعي للتقاربات $\frac{1}{\sqrt{6}} = 0.40$ و التي تساوي إلى 40%، فيما تمثل الإشارة المعطاة اتجاه التقاربات، فنحصل على الجدول التالي:

الجدول (5–4): المتغيرات الممثلة في المحور الأول

+	–
cc	
ge	
rq	
rl	

(ps)	
(va)	

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

نلاحظ بأن المتغيرات المقدمة في الجدول مسبوقة بإشارة موجبة، ما يعني أن المحور الأول يشكل توافق لمؤشرات الحوكمة الممثلة في هذه المتغيرات . كما أن متغيرة ps و va هي الأخرى قمنا باعتمادها في هذا التحليل كونها تحمل قيم تقترب من 0.40%، و يعود السبب في ذلك إلى قلة حجم هذه العينة. إذن فإن هذا المحور يشكل مركبة أساسية تقيس التوزيع بين مؤشرات نظام الحوكمة حسب Kaufman. و من أجل تحليل تموقع هذه المتغيرات على التمثيل العاملي يمكننا الاعتماد إما على جدول القيم الذاتية، أو الرجوع إلى المخطط التمثيلي في الشكل 2 السابق.

فكل المتغيرات تتموقع بصفة جيدة على هذا المحور. و نلاحظ ذلك من خلال القراءة المباشرة على المخطط التمثيلي أو جدول الاحداثيات، حيث تعتبر المتغيرات ممثلة جيدا على المحور إذا كانت تتموقع بالقرب من حدود دائرة الارتباطات أو قربها من المحور F1، و هذا ما نسجله مع تلك المتغيرات[1]، و بالنتيجة نقول أن المركبة الأساسية الأولى تفسر بصحة correctement هذه المؤشرات.

2- الأفراد les individus

و بنفس الطريقة تعتبر البلدان أو الوحدات الأكثر قربا في تشكيل المحور الأول هي تلك التي لها المعطيات الأكبر على هذا المحور بالقيمة المطلقة، و من أجل تمييز repérer التقاربات ذات المعنوية الموجبة، نستعمل جدول تجب مربع الأفراد -الجدول(5-5)- و جدول: المساهمات النسبية - الجدول (5-6)- المواليين:

الجدول (5-5): جدول تجب مربع الأفراد

	F1	F2
DZA	0.941	0.028
BHR	0.008	0.191
EGY	0.927	0.006
JOR	0.609	0.255
KWT	0.060	0.406

[1]- بالنسبة للمتغير ps و va فإنه يمكن أخذهما في حال أن كامل المتغيرات الأخرى في نفس الاتجاه في التمثيل.

MRT	0.958	0.024
MAR	0.951	0.000
OMN	0.189	0.804
SAU	0.378	0.512
SOM	0.969	0.028
SDN	0.956	0.031
SYR	0.938	0.031
TUN	0.363	0.611
ARE	0.315	0.445
AUT	0.986	0.011
BEL	0.955	0.036
CAN	0.983	0.015
DNK	0.980	0.014
FRA	0.967	0.026
DEU	0.977	0.020

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

الجدول (5–6): جدول المساهمات النسبية

	F1	F2
DZA	3.891	2.344
BHR	0.004	1.821
EGY	1.714	0.216
JOR	0.135	1.130
KWT	0.020	2.734
MRT	4.262	2.135
MAR	0.674	0.000
OMN	0.169	14.398
SAU	0.444	12.047
SOM	23.860	13.580
SDN	11.905	7.681
SYR	4.012	2.646
TUN	0.297	10.011
ARE	0.381	10.819
AUT	9.305	2.063
BEL	5.844	4.424
CAN	9.069	2.723
DNK	11.731	3.451
FRA	5.346	2.904
DEU	6.936	2.871

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

انطلاقا من الجدول السابق نقارن قيم العمود الأول F1، أي معطيات الوحدات، أي البلدان في هذه الحالة، مع القيمة المتحصل عليها حسابيا من خلال الجذر التربيعي للقيمة الذاتية الأولى ، حيث نسجل $\sqrt{5.607} = 2.36$. و تعبر إشارة هذه المعطيات عن اتجاه التقاربات الواردة، فنحصل على الجدول التالي:

الجدول (5-7): البلدان الممثلة على المحور العاملي الأول

+	−
AUT	SOM
BEL	SDN
CAN	
DNK	
FRA	
DEU	

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

من الجدول 5-6 السابق نلاحظ أن المحور الأول يظهر بوضوح التعارض القائم بين مجموعة الأقطار المتقدمة (في الاتجاه الموجب) من جهة، و هي البلدان المتمثلة في كل من ألمانيا، النمسا، كندا، الدانمارك، فرنسا و بلجيكا. و من جهة أخرى (في الاتجاه السالب) نجد أن الأقطار الأكثر تخلفا من ضمن مجموعة الأقطار العربية في العينة المأخوذة ممثلة في هذا المحور، و هو نفس الأمر الذي سجلناه في التمثيل البياني في الشكل 3. أما باقي الأقطار فهي على درجة أقل تمثيل في هذا المحور، حيث يعتبر تفسيرها ذاك بتدرج تبعا لطبيعة القطر. فنلاحظ التموقع المتقارب لسحابة من الأقطار العربية و الممثلة في كل من العربية السعودية، عمان، الكويت، الأردن، تونس، الإمارات العربية المتحدة و البحرين. و يمكن تفسير هذا التقارب بالوضع المتشابه لهذه الأقطار إزاء طبيعة نظام الحوكمة فيها و هذا رغم التحفظ على عدم تمثيلها على هذا المحور، و يمكن التعرف على هذه التباينات من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل(5-3): خريطة توزيع البلدان و المتغيرات على المعلم F1F2

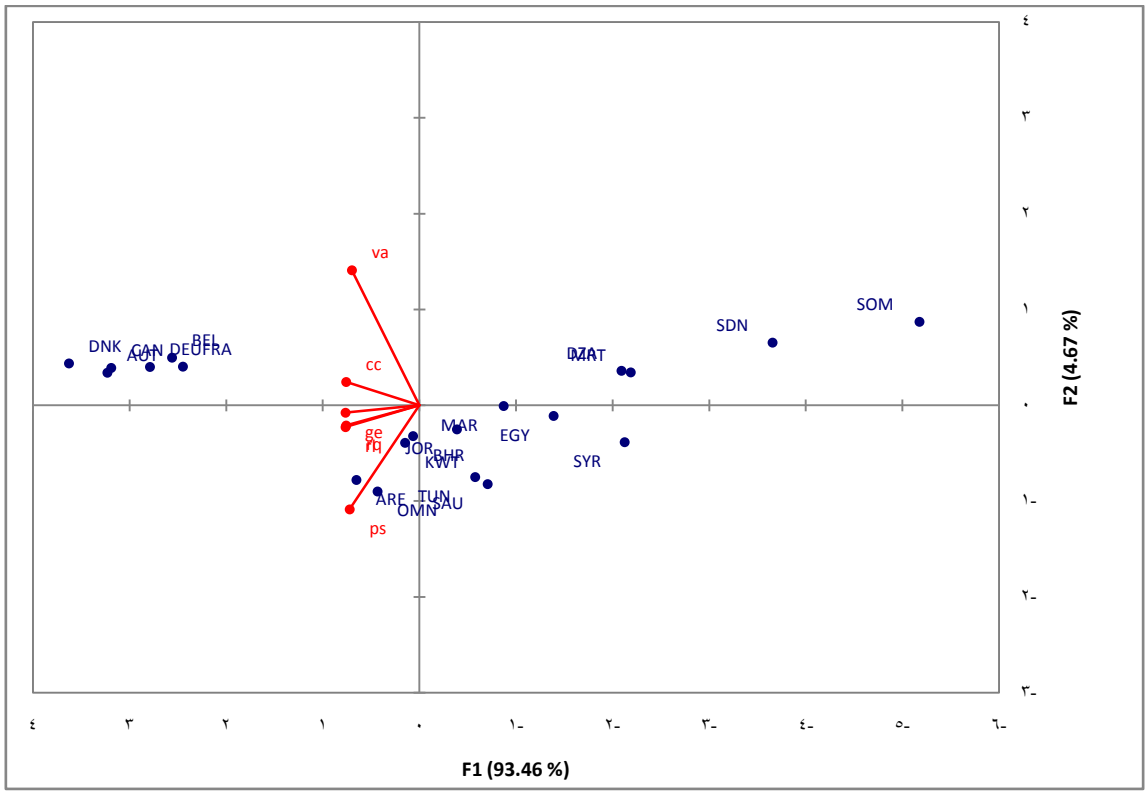

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

3-التركيب و النتيجة

لقد سجلنا في هذا التحليل ب أن القيمة الذاتية الأولى تساوي إلى 5.607 و هي ممثلة بـــ 93.456% من التغيرات الكلية. مما يعني أنه في حالة تمثيل هذه المعطيات في محور واحد، فإنه ستكون 93.45%من التغيرات الكلية محتفظة باعتبار هذا المحور.

كما سجلنا أيضا أن المتغيرات الممثلة لمؤشرات نظام الحوكمة كانت مسبوقة بإشارة موجبة، ما يعني أن المحور الأول يشكل توافق لمؤشرات الحوكمة الممثلة في هذه المتغيرات . و تعتبر كل من متغيرة ps و va أيضا معتمدة في هذا التحليل كونهما تحملان قيم تقترب من 0.40%، و يعود السبب في ذلك إلى قلة حجم هذه العينة.

فكل المتغيرات تتموقع بصفة جيدة على هذا المحور. و نلاحظ ذلك من خلال معطيات جدول الاحداثيات أو من خلال القراءة المباشرة على المخطط التمثيلي: حيث تعتبر المتغيرات ممثلة تمثيلا

جيدا على المحور إذا كانت تتموقع بالقرب من حدود دائرة الارتباطات و قربها من المحور F1، و هذا ما سجلناه مع تلك المتغيرات، و بالنتيجة نقول أن المركبة الأساسية الأولى تفسر بجودة هذه المؤشرات.

تعتبر مجموعة الأقطار المتقدمة و المتمثلة في كل من، فرنسا، ألمانيا، النمسا، الدانمارك، كندا و بلجيكا، من جهة، و الصومال و السودان من جهة أخرى لها نسبة تمثيلية عالية اتجاه مؤشرات نظام الحوكمة و المتمثلة في كل مؤشرات Kaufman ، من الإستقرار السياسي ps ، فعالية الحكومة ge، مكافحة الرشوة cc، سيادة القانون rl و نوعية التنظيم rq. حيث أن نسبة 93.45 % من المعلومات يمكن حصرها في محور العاملي F1 ، في الجدول 2 في الملحق1، و هي نفس النتائج التي يمكن ملاحظتها على دائرة الارتباطات أو توزيع البلدان. كما أن التموقع المتقارب لسحابة الأقطار العربية الممثلة في كل من العربية السعودية، عمان، الكويت، الأردن، تونس، الإمارات العربية المتحدة و البحرين، يمكن تفسيره بالتقارب في الوضع المتشابه لهذه الأقطار إزاء طبيعة نظام الحوكمة فيها و هذا رغم التحفظ على عدم تمثيلها على المحور العاملي، و يمكن تركيب هذه النتائج في جدول يحتوي على 93.45% من نسبة المعلومات الكلية للجدول الأصلي للأشعة الذاتية و المتمثل في الجدول 7 التالي:

الجدول (5–8) : الجدول المختصر لنسبة التفسير الكلية

Observation	C1
DZA	-2.089
BHR	0.066
EGY	-1.386
JOR	-0.388
KWT	0.151
MRT	-2.186
MAR	-0.869
OMN	0.435
SAU	-0.706

SOM	-5.173
SDN	-3.654
SYR	-2.121
TUN	-0.577
ARE	0.654
AUT	3.230
BEL	2.560
CAN	3.189
DNK	3.627
FRA	2.448
DEU	2.789

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

C1: توزيع مختلف البلدان العربية و بعض الأقطار المتقدمة بحسب مؤشرات نظام الحوكمة لـــ Kaufman سنة2010.

المطلب الثاني: تحليل إحصائي للعلاقة بين طبيعة نظام الحوكمة و التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية

في هذا الجزء سنحاول التطرق إلى العلاقة بين طبيعة نظام الحوكمة و التنمية الاقتصادية للأقطار العربية، و ذلك بالاعتماد على تقنية تحليل المركبات الأساسية ACP، و ذلك باعتبار مؤشرات الحوكمة لـــ Kaufman للتعبير على طبيعة نظام الحوكمة في الأقطار العربية، و متغيرة الناتج الداخلي الخام للفرد لتعبير عن التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار.

أولا: دراسة إحصائية للعلاقة بين طبيعة نظام الحوكمة و التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية لسنة 2010

بالاعتماد على تقنية تحليل المركبات الأساسية ACP كأداة للتحليل، و معطيات البنك العالمي لمؤشرات نظام الحوكمة لسنة 2010 كمصدر للبيانات، سنحاول تحليل مخرجات برنامج xlstat و استخلاص ما أمكن من نتائج حول تلك العلاقة.

1- تفسير نتائج تحليل المركبات الأساسية:

من مصفوفة الارتباطات في الجدول (5-8) نلاحظ قوة الارتباط بين مختلف مؤشرات نظام الحوكمة من جهة و الناتج الداخلي الخام للفرد من جهة أخرى حيث يتراوح معامل الارتباط البسيط لكل مؤشر بالناتج بين 0.44 و 0.77 و هو ما يدل على التأثير الحاصل بين مختلف المؤسسات المشكلة للمنظومة القانونية، السياسية و الاقتصادية للبلد الواحد، على الأداء الاقتصادي الكلي له.

الجدول (5-9) : مصفوفة الارتباطات لمؤشرات نظام الحوكمة

Variables	ps	ge	rq	rl	cc	va	Pib
ps	1	0.945	0.891	0.945	0.932	0.644	0.672
ge	0.945	1	0.954	0.964	0.944	0.650	0.633
rq	0.891	0.954	1	0.969	0.908	0.644	0.574
rl	0.945	0.964	0.969	1	0.908	0.660	0.607
cc	0.932	0.944	0.908	0.908	1	0.692	0.777
va	0.644	0.650	0.644	0.660	0.692	1	0.449
pib	0.672	0.633	0.574	0.607	0.777	0.449	1

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

من بين أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال قوة الارتباطات الحاصلة بين مؤشرات نظام الحوكمة و الناتج الداخلي للأقطار هو أن أداء مختلف مؤسسات الدولة ، ضمن منظومة حاكمة فريدة unique، بالإمكان أن يؤثر في التنمية الإقتصادية للقطر و يتأثر بها.

2 -تحليل المركبات الأساسية:

انطلاقا من نتائج الجدول8الموالي، و الذي يمثل جدول القيم الذاتية و ا لم رفق بالتمثيل البياني بالأعمدة في الشكل(5-4)، نلاحظ بأن القيمة الذاتية الأولى تساوي إلى 5.44 و هي ممثلة بـــ 82.06% من التغيرات الكلية. مما يدل على أنه في حال تمثيل هذه ا لمعطيات ضمن محور واحد، فإنه ستكون 82.06% من التغيرات الكلية محتفظة باعتبار هذا المحور. كما أن كل عامل يمثل توفيقة خطية لمتغيرات الانطلاق départ، و مختلف العوامل لها خاصية عدم الارتباط فيما بينها. لأن القيم الذاتية و العوامل مرتبة ترتيبا تنازليا بالنسبة للتغيرات المقدمة.

الجدول (5-10): جدول القيم الذاتية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7
Vp	5.744	0.577	0.483	0.099	0.060	0.028	0.009
Variabilité %	82.06	8.246	6.899	1.415	0.852	0.396	0.129
% cumulé	82.062	90.309	97.208	98.623	99.475	99.871	100.000

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

من هذا الجدول نلاحظ بأن القيم الذاتية التي تحمل قيمة أكبر من الواحد هي تلك الموافقة للمحور الأول F1حيث تساوي إلى 5.74، أما باقي العوامل فهي مرفقة بقيم ذاتية تقل عن الواحد. و هو ذات الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال الشكل(5-4) الموالي:

الشكل (5-4): أعمدة بيانية للقيم الذاتية لمختلف المتغيرات

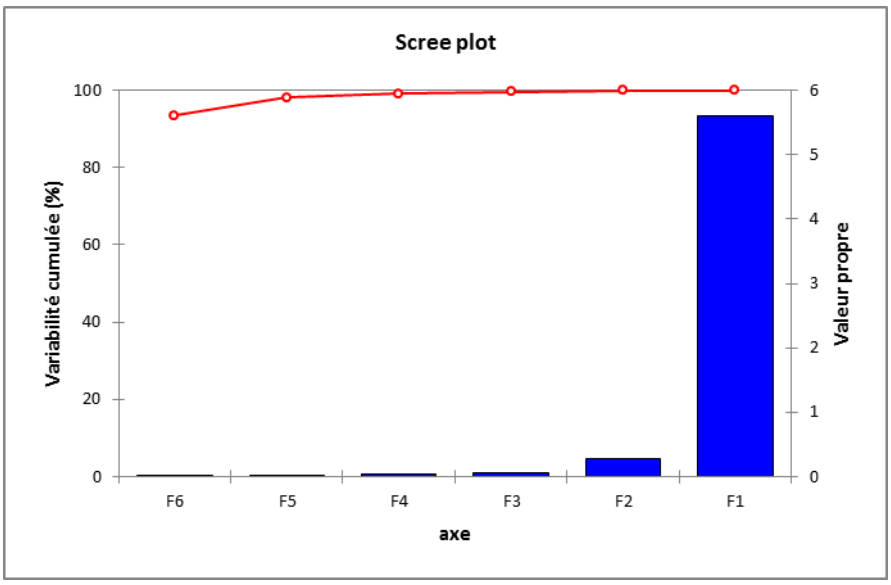

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

كنتيجة أولى في هذا الشأن، و من الجدول (5-9) و الشكل (5-4) السابقين نلاحظ أن معيار kaiser يقودنا إلى اختيار محور واحد، و الذي يحتفظ بـــ 93.45 % من النسبة الكلية. و هي نتيجة مهمة في هذا الشأن ، حيث أن هذا المعيار يمكننا من الاحتفاظ بالعوامل المرفقة بالقيم الذاتية التي تكبر عن الواحد من بين كل العوامل.

3- دائرة الارتباطات:

إن القيمة الذاتية الأولى لها نسبة مئوية % مرتفعة جدا من التغيرات، و لهذا السبب فإن التمثيل على مخطط العاملي الأول يكون ذو جودة عالية. و عليه فمن أجل التحقق من الفرضيات الموضوعة بالاستعمال البياني لهذا العامل F1 نلاحظ بأن عدد العوامل هو 7، إذن. البيان الأول الخاص بطريقة ACP و المتمثل في دائرة الارتباطات يكون وفق الشكل الآتي:

الشكل (5-5) : دائرة الارتباطات على المعلم F1F2

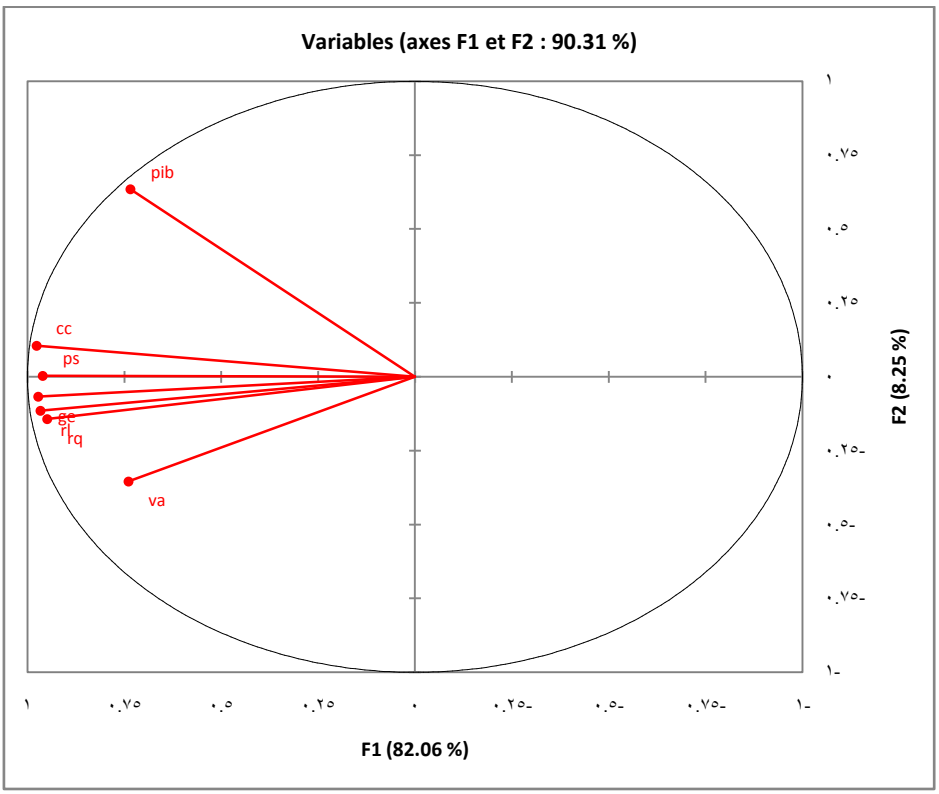

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

نلاحظ بأن كل المتغيرات بدون استثناء تقترب من محيط الدائرة البيانية مما يعني قوة تمثيل هذه المتغيرات على محور العاملي الأول.

ثانيا: تحليل التقاربات على المحور الأول

1- المتغيرات:

كما لاحظنا سابقا في التمثيل أن المتغيرات الأقرب في تشكيل المحور الأول هي تلك التي تقترب من محيط الدائرة. و كذلك يمكن أن نميز ذلك من خلال ا لم عطيات التي تسجلها تلك المتغيرات على هذا المحور، حيث أنها تقترب من الواحد و هذا مع أخذها بالقيمة المطلقة. و من أجل تحديد التقاربات ذات المعنوية الموجبة، نستعمل الجدول (5-10)، حيث يمثل جدول الأشعة الذاتية في هذا التحليل:

الجدول (5–11): جدول الأشعة الذاتية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7
ps	0.401	0.005	-0.163	0.775	-0.163	-0.264	-0.340
ge	0.406	-0.088	-0.231	0.015	0.325	0.802	-0.157
rq	0.396	-0.188	-0.272	-0.608	-0.071	-0.353	-0.484
rl	0.403	-0.151	-0.243	-0.071	-0.570	0.069	0.649
cc	0.408	0.138	0.025	0.002	0.692	-0.379	0.437
va	0.308	-0.465	0.825	-0.003	-0.062	0.046	-0.051
pib	0.306	0.836	0.326	-0.155	-0.233	0.108	-0.107

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

عند مقارنة قيم العمود (F1معطيات المحور الأول العاملي)، مع متوسط الجذر التربيعي للتقاربات $\frac{1}{\sqrt{7}} = 0.377$ و التي تساوي إلى 37.7% فنحصل على الجدول10، و الإشارة المعطاة تمثل اتجاه التقاربات.

الجدول (5–12): المتغيرات الممثلة في المحور الأول.

+	−
cc	
ge	
rq	
rl	
ps	

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

نلاحظ بأن المتغيرات المقدمة في الجدول مسبوقة بإشارة موجبة، ما يعني أن هذا المحور يشكل توافق لمؤشرات الحوكمة الممثلة في هذه المتغيرات . غير أن متغيرة pib و vaغير ممثلة على هذا

المحور كونها تحمل قيم تقل عن 37.8%، و يعود السبب في ذلك إلى قلة حجم هذه العينة. إذن فإن هذا المحور يشكل مركبة أساسية تقيس التوزيع بين مؤشرات نظام الحوكمة حسب Kaufman. و من أجل تحليل تموقع هذه المتغيرات على التمثيل العاملي يمكننا الاعتماد إما على جدول القيم الذاتية، أو الرجوع إلى المخطط التمثيلي في الشكل (5- 4) السابق .

فكل المتغيرات تتموقع بصفة جيدة على هذا المحور. و نلاحظ ذلك من خلال معطيات جدول القيم الذاتية les valeurs propres أو من خلال القراءة المباشرة على المخطط التمثيلي.فتعتبر المتغيرات ممثلة جيدا على المحور إذا كانت تتموقع بالقرب من حدود دائرة الارتباطات أو قربها من المحور F1، و هذا ما نسجله مع تلك المتغيرات [1]، و بالنتيجة نقول أن المركبة الأساسية الأولى تفسر بصحة correctement هذه المؤشرات.

2 – الأفراد les individus

و بنفس الطريقة تعتبر البلدان أو الوحدات الأكثر قربا في تشكيل المحور الأول هي تلك التي لها المعطيات الأكبر على هذا المحور بالقيمة المطلقة، و من أجل تحديد التقاربات ذات المعنوية الموجبة، نستعمل جدول الأشعة الذاتية في الجدول (5-12) الموالي:

[1] بالنسبة للمتغيرين pib و va فإنه يمكن أخذهما في حال أن كامل المتغيرات الأخرى في نفس الاتجاه في التمثيل.

الجدول (5–13): جدول الأشعة الذاتية.

Observation	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7
DZA	-1.128	-0.304	0.735	0.260	0.279	0.240	0.223
BHR	2.050	-0.162	-0.197	-0.749	0.104	0.220	-0.114
EGY	-0.357	-0.647	-0.223	-0.209	-0.263	-0.070	0.019
JOR	1.136	-0.947	0.034	-0.095	0.081	-0.114	0.069
KWT	2.692	0.811	1.318	0.039	-0.559	-0.054	0.026
MRT	-1.382	-0.700	0.772	0.128	0.044	-0.206	-0.084
MAR	0.477	-1.070	0.492	0.014	0.149	-0.111	-0.075
OMN	2.342	-0.305	-0.585	0.236	0.008	-0.021	0.024
SAU	0.781	1.006	-1.237	-0.144	0.018	-0.299	0.127
SOM	-5.647	0.975	0.230	0.061	0.155	-0.124	-0.096
SDN	-3.488	0.257	-0.049	-0.502	-0.095	0.143	0.080
SYR	-1.507	0.035	-0.750	0.447	-0.383	0.266	-0.076
TUN	0.677	-0.390	-0.948	0.364	0.079	0.045	-0.054
ARE	3.356	1.441	0.409	0.151	0.384	0.085	-0.069

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

انطلاقا من الجدول السابق نقارن قيم العمود الأول F1، مع القيمة المتحصل عليها حسابيا من خلال الجذر التربيعي للقيمة الذاتية الأولى ، حيث نسجل $\sqrt{5.744} = 2.396$. و تعبر إشارة هذه المعطيات عن اتجاه التقاربات الواردة، فنحصل على الجدول التالي:

الجدول (5-14): البلدان الممثلة على المحور العاملي الأول

−	+
SOM	ARE
SDN	OMN
	KWT

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

من الجدول(5-12) السابق نلاحظ أن المحور الأول يظهر بوضوح التعارض القائم بين مجموعة الأقطار المتمثلة في كل من الإمارات العربية المتحدة، الكويت و عمان (في الاتجاه الموجب) من جهة. و من جهة أخرى (في الاتجاه السالب) نجد الأقطار الأكثر تخلفا من ضمن مجموعة الأقطار العربية في العينة المأخوذة ممثلة في هذا المحور و هي السودان و الصومال. و هو نفس الأمر الذي سجلناه في التمثيل البياني في الشكل(5-6). أما باقي الأقطار فهي على درجة أقل تمثيل في هذا المحور ، حيث يعتبر تفسيرها ذاك بتدرج تبعا لطبيعة القطر . و يمكن تفسير هذا التقارب بالوضع المتشابه لهذه الأقطار إزاء طبيعة نظام الحوكمة و وضع التنمية الاقتصادية فيها، و يمكن التعرف على هذه التباينات من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل(5-6): خريطة توزيع البلدان و المتغيرات على المعلم F1F2.

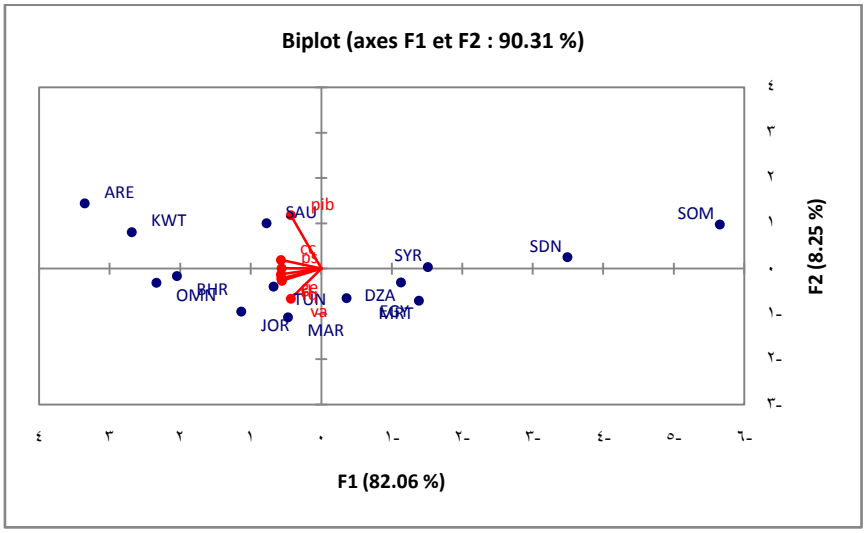

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

3 -التركيب و النتيجة.

لقد سجلنا في هذا التحليل ب أن القيمة الذاتية الأولى تساوي إلى 5.744 و هي ممثلة بـــ 82.06% من التغيرات الكلية. مما يعني أنه في حالة تمثيل هذه المعطيات في محور واحد، فإنه ستكون 82.06%من التغيرات الكلية محتفظة باعتبار هذا المحور.

كما سجلنا أيضا أن المتغيرات الممثلة لمؤشرات كل من cc، ge، rq، rl و ps كانت مسبوقة بإشارة موجبة، ما يعني أن المحور الأول يشكل توافق لمؤشرات الحوكمة الممثلة في هذه المتغيرات . و تعتبر كل من متغيرة ps و pib غير ممثلة على المحور الأول ، و يعود السبب في ذلك إلى قلة حجم هذه العينة. و نلاحظ من خلال معطيات جدول القيم الذاتية أو من خلال القراءة المباشرة على المخطط التمثيلي ، أن تلك المتغيرات ممثلة تمثيلا جيدا على المحور ، فهي تعتبر كذلك كلما كانت تتموقع بالقرب من حدود دائرة الارتباطات أو قربها من المحور F1، و هذا ما سجلناه مع تلك المتغيرات، و بالنتيجة نقول أن المركبة الأساسية الأولى تفسر بصحة correctement هذه المؤشرات.

تعتبر مجموعة الأقطار المتمثلة في كل من الإمارات العربية المتحدة، الكويت و عمان (في الاتجاه الموجب). و السودان و الصومال (في الاتجاه السالب)من ضمن مجموعة الأقطار العربية في العينة المأخوذة ممثلة في هذا المحور. و هي من جهة أخرى، لها نسبة تمثيلية عالية اتجاه مؤشرات نظام الحوكمة المتمثلة في كل مؤشرات Kaufman، من الإستقرار السياسي ps ، فعالية الحكومة ge، مكافحة الرشوة cc، سيادة القانون rl و نوعية التنظيم rq. حيث أن نسبة % 82.06 من المعلومات يمكن حصرها في محور العاملي F1، و هي نفس النتائج التي يمكن ملاحظتها على دائرة الارتباطات أو توزيع البلدان. كما أن التموقع المتقارب لبعض الأقطار، يمكن تفسيره بالتقارب في الوضع المتشابه لهذه الأقطار إزاء طبيعة نظام الحوكمة و التنمية الاقتصادية فيها، و هذا رغم التحفظ على عدم تمثيلها على المحور العاملي، و يمكن تركيب هذه النتائج في جدول يحتوي على 82.06% من نسبة المعلومات الكلية للجدول الأصلي للأشعة الذاتية و المتمثل في الجدول (5-14) التالي:

الجدول (5–15): الجدول المختصر لنسبة التفسير الكلية

Observation	F1
DZA	-1.128
BHR	2.050
EGY	-0.357
JOR	1.136
KWT	2.692
MRT	-1.382
MAR	0.477
OMN	2.342
SAU	0.781
SOM	-5.647
SDN	-3.488
SYR	-1.507
TUN	0.677
ARE	3.356

المصدر : تم إعداده بناء على معطيات البنك العالمي و باستخدام برنامج xlstat

C1: توزيع مختلف البلدان العربية بحسب مؤشرات نظام الحوكمة لـــ Kaufman سنة 2010.

المبحث الثاني: محددات التنمية الاقتصادية للدول العربية

نريد من خلال هذا المبحث تقدي نموذج قياسي يعبر عن العلاقة بين الناتج الداخلي للفرد كمؤشر للتنمية الإقتصادية و مجموعة من العوامل المعبرة عن الخصائص الاقتصادية و الجغرافية للأقطار العربية، حيث نعتمد في ذلك على شكل النموذج الذي قدمه(Frankel-Romar,1999). فقد كان هذا النموذج أحد الصيغ التي أبرزت أثر الانفتاح التجاري و الخصائص الجـــــــغرافية

و الاقتصادية على التنمية الاقتصادية لمجموعة من الأقطار. و نحن في هذا الجزء سنعتمد على هذا الشكل في تقييم تلك العلاقة بخصوص مجموعة من الأقطار العربية.

المطلب الأول: تقديم النموذج ومتغيرات الدراسة

أولا: صيغة النموذج ومبدأ الجاذبية.

تتمثل نماذج الجاذبية في تلك العلاقات الرياضية التي أخذت من قانون الجاذبية مبدأ في التعبير عن التبادل التجاري بين الأقطار، فخلال سنوات الخمسينات والستينات قام كل من (Beckerman, Tibergen, Timerman)بتحديد رابطة موجبة بين التدفقات التجارية و مداخيل الشركاء التجاريين،وعلاقة سالبة بين هذه التدفقات والمسافة الموجودة بين الشركاء التجاريين، و قد قام هذا التحليل على أساس مبدأ الجاذبية الفيزيائي القائم بين جسمين،و الذي ينص على أن قوة التجاذب بين جسمين تتعلق بكتلتيهما والبعد الفاصل بينهما، والنماذج التي اعتمدت هذا المبدأ كمرجع في التحليل اشتهرت بـــ" نماذج الجاذبية " (modèles de gravité) فهي لا تستعمل بالضرورة العوامل الاقتصادية كتكاليف النقل أو الأسعار و التي تعد عوامل مهمة في تحديد قوة صلاحية العرض التجاري، لكنها راحت تعتمد على متغيرات القرب كالمسافة، و مداخل البحار، و تعطى العبارة المبسطة لهذا النوع من النماذج على شكل تقدير لحجم الواردات المتبادلة (Mzy) بين قطرين (Z , Y) بدلالة ناتج مداخيل هذين القطرين على الترتيب (Rz ,Ry) و المسافة الفاصلة بينهما (Dzy)،حيث تكون المعادلة الأساسية لهذا النموذج على الشكل التالي[1]:

$$Mzy = k\frac{RzRy}{Dzy} \quad \text{.....1}$$

و تتمثل متغيرات نماذج الجاذبية في كل من المتغير الداخلي، ممثلا في مؤشر كثافة التجارة الخارجية لمجموعة من الأقطار خلال عدد من السنوات، و تتمثل المتغيرات المستقلة في عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي للأقطار خلال نفس السنوات، حيث تنقسم هذه المتغيرات إلى مجموعة من

[1] - Gilbert N. : op-cit, p : 23.

المتغيرات المعبرة عن الخصائص الجغرافية لهذه الأقطار و مجموعة أخرى تعبر عن الخصائص الاقتصادية لها، بالإضافة إلى متغيرات السياسة الاقتصادية.

ثانيا: متغيرات النموذج تقديم المعطيات المعتمدة

إن من جملة المتغيرات التي نعتمد عليه ا في تحديد العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية للأقطار، مجموعة من المتغيرات المعبرة عن العوامل الجغرافية، وأخرى معبرة عن العوامل الاقتصادية، حيث نعتمد على الناتج الداخلي الخام للفرد كمتغير داخلي للتعبير عن التنمية الاقتصادية، ويؤخذ هذا المتغير باللوغاريتم حفاظا على الهيكل النظري للنموذج ونرمز له LPIB.

و قد أضاف(Frankel-Romar,1999) متغيرات مفسرة إضافية إلى الشكل الأصلي لهذه النماذج، و هذا من أجل التمكن من قياس التجارة المتعددة بين الأطراف، حيث يتعلق الأمر بكل من حجم القطر والذي يقاس بمستوى السكان، المساحة الجغرافية و الانغلاق أو الانفتاح على المداخل البحرية، هذه المتغيرات هي عبارة عن مقاييس لأثر الخصائص الجغرافية على التجارة المتعددة الأطراف وهذا بإدماجها مع المتغيرات الأخرى للنموذج.وتتمثل هذه المتغيرات في حالة النموذج الذي نريد تقديمه في كل من:

*LPOP ويشير إلى عدد السكان مأخوذ با للوغاريتم النيبيري و يفسر هذا المتغير من الناحية النظرية التنمية الاقتصادية للقطر وفق علاقة سلبية.

* LSUR: ويشير هذا المتغير الى مساحة القطر مأخوذة هي الأخرى باللوغاريتم النيبيري، وهو يفسر ايجابيا التنمية الاقتصادية للقطر.

*LTI تمثل درج الانفتاح التجاري للقطر، حيث تعبر عن حصة التجارة الخارجية من الناتج الداخلي، و هي تتناسب طرديا مع التنمية الاقتصادية للقطر.

*DIM تسمى بمؤشر البعد عن مراكز الأسواق الدولية، و لها علاقة طردية بالانفتاح التجاري للأقطار، و من ثم على التنمية الاقتصادية.

* PLA: يشير هذا المتغير إلى انعزال القطر عن مخارج البحار او انفتاحه عليها، حيث يعتبر هذا المتغير صوريا بأخذ قيمة 1 في حال انفتاح القطر على البحر ويأخذ القيمة 0 في حال انعزاله، أي انه يفسر ايجابيا الانفتاح التجاري للقطر، وتعطى الصيغة الرياضية لهذا النموذج وفق العبارة المقدمة في المعادلة التالية:

$$Lpib_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Lti_{it} + \alpha_2 LSUR_{it} + \alpha_3 LPOP_{it} + \alpha_4 dim_{it} + \alpha_5 PLA_{it} + \xi_{it}$$

وتشيرiوtإلى قيمة المتغير بالنسبة للقطر iفي النسبة للقطر t. كما انه تم اعتماد بيانات البنك العالمي 2014مع جميع هذه المتغيرات و التي تخص 15قطرا من الدول العربية لسنوات 1996إلى2012،إذ انه تم استبعاد الأقطار غير متوفرة البيانات من ذلك، كما انه تم إتمام النقص في بيانات بعض الأقطار باعتماد عملية التنبؤ بطريقة المتوسطات المتحركة.

المطلب الثاني: تقدير النموذج و تحليل النتائج

أولا: دراسة استقرارية السلاسل

قبل القيام بتقدير النموذج في العلاقة السابقة قمنا بمحاولة تحديد طبيعة السلاسل الزمنية من حيث الاستقرارية، وهذا من اجل تحديد إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد، ولهذا الغرض نعتمد على اختبار SUMMARY TESTلجذر الوحدة في بانيل المعطيات الخاصة بهذه المتغيرات. و كانت نتائج هذا الاختبار مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(5–16): نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة.

المتغيرات	LTI	LPIB	LPOP	LSUR
درجة الفروق	I (0)	I (0)	I (0)	I (1)

المصدر: تم إعداده بناء على برنامج Eviewsالملحق -*1-2*

نلاحظ من خلال نتائج دراسة استقرا رية السلاسل الزمنية بأن المتغيرات المعتمدة أخذت درجة فروق مختلفة من اجل استقراريتها وبالتالي فانه لا يمكن ان تكون هناك علاقة على المدى البعيد بين هذه المتغيرات، وعليه سنعتمد في تقدير هذه العلاقة على الانحدار الخطي المتعدد في نموذج البانيل.

ثانيا: تقدير النموذج و تحليل النتائج.

في هذه المرحلة سنقوم بتقدير العلاقة السابقة وفق نموذج الأثر المتغير في نماذج البانيل، ولهذا الغرض سنتبع الخطوات التالية:

في البداية سنختبر نوع التخصيص المناسب في تقدير هذه العلاقة، حيث نميز بين نموذج الأثر الثابت (Fixedeffect, LSDV) ونموذج انحدار البانيل من نوع(Pooledols) وكذا نموذج الأثر المتغير (Randomeffect)، وعليه سنقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات لتمييز نوع التخصيص المناسب، حيث نجري اختبار (Hausman test)من أجل المفاضلة بين استخدام نموذج الأثر الثابت و نموذج الأثر المتغير، وكانت نتائج الاختبار كما هو موضح في (الملحق2-2-)، حيث يعتبر نموذج الأثر المتغير هو التخصيص المناسب لعملية التقدير الخاصة بهذه العلاقة.وكانت نتائج التقدير كما هو مبين في العلاقة التالية(الملحق) 3-2.

$$Lpib_{it} = \underset{(-1.74)}{-10.79} + \underset{(9.53)}{1.16}LTI_{IT} \underset{(-4.19)}{-0.76}LSUR_{it} + \underset{(12.58)}{0.96}LPOP_{it} + \underset{(1.23)}{0.0009}dim_{it} + \underset{(0.53)}{0.84}PLAit + \xi_{it}$$

R^2=59.33% n.k=255

* القيم بين قوسين تشير إلى قيمة student إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

تم تقدير النم وذج السابق باستعمال طريقة المربعات الصغرى وتم تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة white. الاختبارات الخاصة بمشاكل الاقتصاد القياسي والمتمثلة في كل من(Fisher ,ramsey test) الملحق(4-2) تسمح بقبول النموذج السابق. حيث يعبر معامل التحديد له عن قوة تفسيرية ملائمة، فقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح 59.33%، و هو ما يعني أن 59.33% من التغيرات التي تحصل في قيمة الناتج الداخلي للفرد ترجع بالأساس إلى المتغيرات المفسر ة في معادلة الانحدار، فيما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

من اجل كل معلمة من معلمات النموذج السابق، تعتبر معاملات المتغيرات المفسرة ذات إشارة موافقة متوقعة بمعنوية إحصائية موجبة حسب اختبار student. و المعلوم في النظرية الاقتصادية هو أن مستوى السكان المعبر عنه بالمتغير LPOP و المسبوق بإشارة موجبة في هذا النموذج. و هو ما يفسر العلاقة الطردية في هذه الحالة، حيث أن الزيادة في معدل النمو الديموغرافي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في الناتج لكل فرد بمعدل 0.96%.

إن المتغيرات التي تميز الخصائص الجغرافية للأقطار في هذا النموذج تتمثل في كل من المتغيرينPLA, LSURعلى الترتيب، و تعبران على كل من المساحة الكلية للقطر وانعزال القطر عن مخارج البحار. فقد كانت هذه المتغيرات مسبوقة بإشارة سالبة دلالة على الأثر السلبي لهذه العوامل على الناتج. فأثر العوامل الجغرافية في هذه الحالة يفسر بالنقص في الهياكل القاعدية البرية التي تسمح عادة بتسهيل النشاط.

المبحث الثالث: تقدير أثر طبيعة نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية

في هذا المبحث سنقوم باستخدام متغيرات نظام الحوكمة بحسب قاعدة البيانات لـــ Kaufmann 2014، في تقدير الأثر الذي تحدثه طبيعة نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية، حيث نعتمد في ذلك على نفس النموذج المقدر في المبحث الأول من هذا الفصل، و نحن إذ نقوم بذلك إنما نريد أن تكون صيغة النموذج المعتمدة عبارة نظرية لتشكيل العلاقة فقط، فنماذج الجاذبية في حقيقتها إنما جاءت لتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري و مختلف المتغيرات ذات العلاقة بالتبادل التجارية الدولي، و الهدف الذي نصبو إليه نحن هنا هو اعتمادها كمرتكز نظري تندمج فيه متغيرات العوامل الجغرافية و مؤشرات نظام الحوكمة قصد صياغة العلاقة تلك. لذلك سنتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب وفق لأبعاد نظام الحوكمة.

المطلب الأول: تقدير أثر متغيرات البعد الاقتصادي لنظام الحوكمة على التنمية

يتعين علينا من أجل دراسة أثر البعد الاقتصادي لنظام الحوكمة تقديم المؤشرات الخاصة بهذا البعد، حيث يتعلق الأمر بمؤشر فعالية الحكومةGE و مؤشر نوعية التنظيم RQ. و من أجل تقدير أثر هذين المؤشرين على التنمية الاقتصادية فإنه يجدر بنا دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، و هذا من أجل تحديد إمكانية وجود علاقة على المدى البعيد بين مختلف متغيرات الدراسة. و يعتبر اختبار جذر الوحدة Summary Test الأداة الإحصائية الملائمة لذلك، حيث اتضح أنه من أجل استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بمتغيرة نوعية التنظيم RQ لابد من اعتماد الفروق من الدرجة الأولى I(1) لهذه السلسلة، و بالنسبة لمتغير فعالية الحكومة GE،

فهي أيضا سلسلة مستقرة عند المستوى I(0). و هو ما يتضح من خلال مخرجات برنامج EVIEWS في الملحق 5-2-.

النموذج الأول: أثر فعالية الحكومة

في البداية يتعين علينا اختيار نوع التخصيص المناسب في تقدير العلاقة، حيث نميز بين نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect, LSDV) ونموذج الانحدار Pooled (OLS)، ونموذج الأثر المتغير (Random Effect). وعليه سنقوم بإجراء اختبار (Hausman test)لاختبار طبيعة الأثر المناسب في عملية التقدير بين نموذج الأثر الثابت أو نموذج الأثر المتغير ونتائج الاختبار موجودة في الملحق 4، أما فيما يخص التمييز بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الانحدار (pool)فانه تم الاعتماد على اختبار Wald للمعاملات من خلال إحصائية فيشر،حيث يعتبر نموذج الانحدار (pool) هو التخصيص المناسب لتقدير المعادلة في العبارة السابقة. و كانت نتائج التقدير كالآتي(الملحق 4- النموذج الأول):

$$Lpib_{it} = \underset{(0.15)}{0.38} + \underset{(2.01)}{0.45}LTI_{it} - \underset{(-4.03)}{0.19}LSUR_{it} + \underset{(2.33)}{0.21}LPOP_{it} + \underset{(3.63)}{0.0005}dim_{it} + \underset{(4.31)}{1.04}PLA_{it} + \underset{(14.33)}{1.50}GE + \xi_{it}$$

$R^2 = 71.23\%$ $n.k = 255$

تم تقدير النموذج السابق باستعمال طريقة المربعات الصغرى وتم تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة white. الاختبارات الخاصة بمشاكل الاقتصاد القياسي والمتمثلة في كل من (Fisher , Ramsey Test)الملحق4-1-تسمح بقبول النموذج السابق، حيث تقدر القوة التفسيرية له 71.23%من خلال معامل التحديد المصحح. و هذا يعني أن 71.23% من التغيرات التي تحصل في النموذج تعود إلى المتغيرات المفسرة في معادلة خط الإنحدار، أما باقي التغيرات فترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

لقد كانت الإشارة التي تسبق متغيرة مؤشر فعالية الحكومة إشارة موجبة حيث يدل ذلك على العلاقة الطردية بين فعالية الحكومة و التنمية الاقتصادية لمختلف الأقطار ، و هي إشارة متوقعة، بمعنوية إحصائية موجبة حسب اختبار student، حيث أنه كلما كانت الحكومة ملتزمة بتعهداتها اتجاه مشاريعها المبرمجة، كلما أدى ذلك إلى تحقيق الأهداف التنموية للأقطار، و هذا باعتبار أن الحكومات يتم اختيارها بناء على البرامج التنموية التي تتبناها.

النموذج الثاني: أثر نوعية التنظيم

في البداية يتعين علينا اختيار نوع التخصيص المناسب في تقدير العلاقة، و هذا باعتماد نفس المنهجية المعتمدة في النماذج السابقة، حيث نميز بين نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect, LSDV) ونموذج الانحدار (Poold OLS)، ونموذج الأثر المتغير(Random Effect) وعليه سنقوم بإجراء اختبار (Hausman test)لاختبار طبيعة الأثر المناسب في عملية التقدير بين نموذج الأثر الثابت أو نموذج الأثر المتغير ونتائج الاختبار موجودة في الملحق *3-4* ،أما فيما يخص التميز بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الانحدار (pool)فانه تم الاعتماد على اختبار Waldمعاملات من خلال إحصائية فيشر،حيث يعتبر نموذج الانحدار (pool) هو التخصيص المناسب لتقدير المعادلة في العبارة السابقة. و كانت نتائج التقدير كالآتي (الملحق -2-4 النموذج الثاني):

$$Lpib_{it} = \underset{(29.7)}{6.00} + \underset{(10.87)}{0.17}LTI_{it} - \underset{(-23.19)}{0.15}LSUR_{it} + \underset{(0.79)}{0.05}LPOP_{it} + \underset{(16.45)}{0.0002}dim_{it} + \underset{(54.05)}{1.38}PLA_{it} + \underset{(115.00)}{1.44}RQ + \xi_{it}$$

R^2=99.84% n.k =255

تم تقدير النموذج السابق باستعمال طريقة المربعات الصغرى وتم تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة White. الاختبارات الخاصة بمشاكل الاقتصاد القياسي والمتمثلة في كل من (Fisher , Ramsay Test) تسمح بقبول النموذج السابق، حيث تقدر القوة التفسيرية له 99% من خلال معامل التحديد المصحح.

كانت الإشارة التي تسبق متغيرة مؤشر نوعية التنظيم إشارة موجبة حيث يدل ذلك على العلاقة الطردية بين نوعية التنظيم و التنمية الاقتصادية لمختلف الأقطار و هي إشارة متوقعة، بمعنوية إحصائية موجبة حسب اختبار student، حيث أنه كلما كانت المنظومة التشريعية مستقرة و متكاملة فإن لذلك الأثر على زيادة ثقة المتعاملين، سواء تعلق الأمر بالخواص أو بالأجانب، و انعكس ذلك زيادة قدراتهم الإنتاجية.

فالواضح حسب النماذج السابقة أن هناك أثرا ايجابيا لمؤشرات البعد الاقتصادي لنظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية، مع أن مؤشر فعالية الحكومة أشد تأثيرا، و لو بصفة محدودة، من مؤشر نوعية التنظيم.

المطلب الثاني: تقدير أثر متغيرات البعد السياسي لنظام الحوكمة على التنمية

يتعين علينا من أجل دراسة البعد السياسي لنظام الحوكمة تقديم المؤشرات الخاصة بهذا البعد حيث يتعلق الأمر بمؤشر الاستقرار السياسي PS و مؤشر المساءلة و المشاركة VA. و من أجل تقدير أثر هذين المؤشرين على التنمية الاقتصادية فإنه يجدر بنا دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، و هذا من أجل تحديد إمكانية وجود علاقة على المدى البعيد بين مختلف متغيرات الدراسة. و يعتبر اختبار جذر الوحدة Summary Test الأداة الإحصائية المستعملة في ذلك، حيث اتضح من خلالها أن استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بمتغيرة الاستقرار السياسي يحدث بعد اعتماد الفروق من الدرجة الأولى I(1) لها، و كذلك ينطبق الأمر على متغيرة المساءلة و المشاركة، فهي أيضا سلسلة مستقرة من أجل الفروق من الدرجة الأولى.

النموذج الأول: مؤشر الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية

في البداية يتعين علينا اختيار نوع التخصيص المناسب في تقدير العلاقة، حيث نميز بين نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect, LSDV) ونموذج انحدار البـــــانيل (Pooled OLS)، ونموذج الأثر المتغير (Random Effect). وعليه سنقوم بإجراء اختبار (Hausman test) لاختبار طبيعة الأثر المناسب في عملية التقدير بين نموذج الأثر الثابت أو نموذج الأثر المتغير ونتائج الاختبار موجودة في الملحق 4 ،أما فيما يخص التميز بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الانحدار (pool) فانه تم الاعتماد على اختبار Wald للمعاملات من خلال إحصائية فيشر،حيث يعتبر نموذج الانحدار (pool) هو التخصيص المناسب لتقدير المعادلة في العبارة السابقة. و كانت نتائج التقدير كالآتي(الملحق 4- النموذج الثالث):

$$Lpib_{it} = \underset{(-22.1)}{-3.77} + \underset{(42.6)}{0.91}LTI_{it} \underset{(-52.35)}{-0.34}LSUR_{it} + \underset{(55.72)}{0.46}LPOP_{it} + \underset{(47.56)}{0.0006}dim_{it} + \underset{(26.80)}{0.84}PLA_{it} + \underset{(116.17)}{0.89}SP + \xi_{it}$$

$R^2=99\%$ $n.k=255$

تم تقدير النموذج السابق باستعمال طريقة المربعات الصغرى وتم تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة White. الاختبارات الخاصة بمشاكل الاقتصاد القياسي والمتمثلة في كل من (Fisher, Ramsey test) تسمح بقبول النموذج السابق، حيث تقدر القوة التفسيرية له 99 %من خلال معامل التحديد المصحح.

كانت الإشارة التي تسبق متغيرة مؤشر الاستقرار السياسي إشارة موجبة، حيث يدل ذلك على العلاقة الطردية بين الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية لمختلف الأقطار ، فقد كانت إشارة متوقعة، بمعنوية إحصائية موجبة حسب اختبار student، فكلما عرف الوضع السياسي و الأمني استقرارا من حيث التداول على السلطة و غياب العنف السياسي ، فإن ذلك من شأنه أن يضمن حماية الممتلكات العامة و الخاصة، مما يسمح بتحفيز مبادرات القطاع الخاص في إقامة مشاريع تنموية.

النموذج الثاني: أثر المساءلة و المشاركة على التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية

من أجل اختيار نوع التخصيص المناسب في تقدير العلاقة نميز بين نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect, LSDV) ونموذج الانحدار (Pooled OLS)، ونموذج الأثر المتغير(Random Effect) وعليه سنقوم بإجراء اختبار (Hausman test) لاختبار طبيعة الأثر المناسب في عملية التقدير بين نموذج الأثر الثابت أو نموذج الأثر المتغير، حيث أن نتائج الاختبار موجودة في الملحق4. أما فيما يخص التميز بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الانحدار (Pool) فانه تم الاعتماد على اختبار Wald للمعاملات من خلال إحصائية فيشر، حيث يعتبر نموذج انحدار البانيل من نوع (Pool) هو التخصيص المناسب لتقدير المعادلة في العبارة السابقة. و كانت نتائج التقدير كالآتي(الملحق 4- النموذج الثالث) :

$$Lpib_{it} = \underset{(-2.84)}{-3.60} + \underset{(5.53)}{0.85}LTI_{it} \underset{(-24.02)}{-0.34}LSUR_{it} + \underset{(9.56)}{0.46}LPOP_{it} + \underset{(9.87)}{0.0006}dim_{it} + \underset{(8.13)}{0.80}PLA_{it} + \underset{(16.91)}{0.92}VA + \xi_{it}$$

$R^2=67.14\%$ $n.k=255$

تم تقدير النموذج السابق باستعمال طريقة المربعات الصغرى وتم تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة White. الاختبارات الخاصة بمشاكل الاقتصاد القياسي والمتمثلة في كل من (Fisher , Ramsey Test) تسمح بقبول النموذج السابق، حيث تقدر القوة التفسيرية له 68% من خلال معامل التحديد المصحح.

كانت الإشارة التي تسبق متغيرة مؤشر المساءلة و المشاركة إشارة موجبة حيث يدل ذلك على العلاقة الطردية بين المساءلة و المشاركة و التنمية الاقتصادية لمختلف الأقطار وهي إشارة متوقعة، بمعنوية إحصائية موجبة حسب اختبار student، حيث تتوقف مشاركة المواطنين في اختيار

الحكومات على التعهدات و البرامج التنموية التي تقدمها هذه الأخيرة، إذ يعتبر هذا حافزا لها للقيام بأدوارها بما يخدم تنمية الأقطار، إذ يتم عزلها ما لم توفق في تحقيق الأهداف المسطرة. و نفس الأمر ينطبق على وسائل الإعلام التي غالبا ما تعتمد الدعاية الإعلامية للضغط على الحكومات من أجل تحسين أدائها.

و الملاحظ بالنسبة لمؤشري هذا البعد أنهما ذا أثر متقارب، أي أن أثر كل من الاستقرار السياسي و *المساءلة و المشاركة* على التنمية الاقتصادية بالأقطار العربية سيان.

المطلب الثالث: تقدير أثر متغيرات البعد القانوني لنظام الحوكمة على التنمية

يتعين علينا من أجل دراسة البعد الاقتصادي لنظام الحوكمة تقديم المؤشرات الخاصة بهذا البعد حيث يتعلق الأمر بمؤشر سيادة القانون RL و مؤشر مراقبة الفساد CC.و من أجل تقدير أثر هذين المؤشرين على التنمية الاقتصادية فإنه يجدر بنا دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، و هذا من أجل تحديد إمكانية وجود علاقة على المدى البعيد بين مختلف متغيرات الدراسة. و يعتبر اختبار جذر الوحدة Summary Test الأداة الإحصائية المعتمدة في ذلك، حيث اتضح أنه من أجل استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بمتغيرة نوعية التنظيم لابد من اعتماد الفروق من الدرجة الأولى I(1)لهذه السلسلة، و كذلك ينطبق نفس الأمر على متغيرة فعالية الحكومة، فهي أيضا سلسلة مستقرة من أجل الفروق من الدرجة الأولى.

النموذج الأول: أثر سيادة القانون على التنمية.

في البداية يتعين علينا اختيار نوع التخصيص المناسب في تقدير العلاقة، حيث نميز بين نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect, LSDV) ون ـــــــــــــــم ـــــوذج الانح ـــــــدار (Pooled OLS)، ونموذج الأثر المتغير .(Random Effect) .وعليه سنقوم بإجراء اختبار (Hausman test) لاختبار طبيعة الأثر المناسب في عملية التقدير بين نموذج الأثر الثابت أو نموذج الأثر المتغير ونتائج الاختبار موجودة في الملحق *4* ، أما فيما يخص التميز بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الانحدار (pool)فانه تم الاعتماد على اختبار Wald للمعاملات من خلال إحصائية فيشر،حيث يعتبر نموذج الانحدار (pool)هو التخصيص المناسب لتقدير المعادلة في العبارة السابقة. و كانت نتائج التقدير كالآتي(الملحق *4*- النموذج السادس) :

$$Lpib_{it} = \underset{(0.83)}{0.93} + \underset{(5.61)}{0.52}LTI_{it} - \underset{(-9.1)}{0.13}LSUR_{it} + \underset{(2.56)}{0.13}LPOP_{it} + \underset{(9.54)}{0.0004}dim_{it} + \underset{(21.33)}{1.37}PLA_{it} + \underset{(26.89)}{1.50}RQ + \xi_{it}$$

$R^2 = 78.79\%$ $n.k = 255$

تم تقدير النموذج السابق باستعمال طريقة المربعات الصغرى وتم تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة White. الاختبارات الخاصة بمشاكل الاقتصاد القياسي والمتمثلة في كل من (Fisher , Ramsez Test) تسمح بقبول النموذج السابق، حيث تقدر القوة التفسيرية له 781%من خلال معامل التحديد المصحح.

كانت الإشارة التي تسبق متغيرة مؤشر سيادة القانون إشارة موجبة حيث يدل ذلك على العلاقة الطردية بين سيادة القانون و التنمية الاقتصادية لمختلف الأقطار و هي إشارة متوقعة، بمعنوية إحصائية موجبة حسب اختبار student، حيث يسمح إنفاذ القانون بحماية الحقوق و الممتلكات و هو ما يمكن اعتباره مثلا حافزا للمبدعين في حماية ملكياتهم الفكرية و الصناعية، مما يسمح لهم بالمزيد من الإبداع و الابتكار، إذ يعتبر ذلك حافزا للنمو. كما أن إنفاذ القانون يعمل على تحفيز المستثمرين من أجل زيادة استثماراتهم من دون الخوف من سلوكيات الرسميين و الحكومات في استصدار ممتلكاتهم بدعوى المنفعة العامة مثلا.

و الملاحظ بالنسبة لمؤشري هذا البعد أنهما ذا أثر متقارب أيضا، أي أن أثر كل من مؤشر سيادة القانون و مؤشر مراقبة الفساد على التنمية الاقتصادية بالأقطار العربية سيان.

النموذج الثاني: أثر مراقبة الفساد.

في البداية يتعين علينا اختيار نوع التخصيص المناسب في تقدير العلاقة، حيث نميز بين نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect, LSDV) ونم ـــــــــوذج الان ـــــــــح ـــــــــدار Poold OLS)، ونموذج الأثر المتغير (Random Effect) وعليه سنقوم بإجراء اختبار (Hausman test)لاختبار طبيعة الأثر المناسب في عملية التقدير بين نموذج الأثر الثابت أو نموذج الأثر المتغير ونتائج الاختبار موجودة في الملحق 4 ،أما فيما يخص التميز بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الانحدار (pool) فانه تم الاعتماد على اختبار Wald للمعاملات من خلال إحصائية فيشر،حيث يعتبر نموذج الانحدار (pool)هو التخصيص المناسب لتقدير المعادلة في العبارة السابقة. و كانت نتائج التقدير كالآتي(الملحق 4- النموذج الخامس) :

$$Lpib_{it} = \underset{(-8.33)}{-2.87} + \underset{(27.75)}{0.92LTI_{it}} \underset{(-35.49)}{-0.2\ LSUR_{it}} + \underset{(28.81)}{0.35LPOP_{it}} + \underset{(23.9)}{0.0004dim_{it}} + \underset{(32.83)}{1.28\ PLA_{it}} + \underset{(94.63)}{1.48CC} + \xi_{it}$$

$R^2=99\%$ $n.k=255$

تم تقدير النموذج السابق باستعمال طريقة المربعات الصغرى وتم تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة white. الاختبارات الخاصة بمشاكل الاقتصاد القياسي والمتمثلة في كل من (Fisher, Ramsey Test) تسمح بقبول النموذج السابق، حيث تقدر القوة التفسيرية له 99%من خلال معامل التحديد المصحح.

كانت الإشارة التي تسبق متغيرة مؤشر مراقبة الفساد إشارة موجبة حيث يدل ذلك على العلاقة الطردية بين مراقبة الفساد و التنمية الاقتصادية لمختلف الأقطار ، و هي إشارة متوقعة، بمعنوية إحصائية موجبة حسب اختبار student، حيث أنه كلما تمكنت الأقطار من إنشاء هيئات لمكافحة الفساد، تعنى بمحاربة الرشوة مثلا، فإن ذلك من شأنه تقليص عمليات الابتزاز المحتملة من طرف الأعوان العموميين اتجاه القطاع الخاص إذ أن ذلك يسمح بتحفيز هذا الأخير إلى المزيد من المبادرة و هو ما يخدم التنمية.

خلاصة:

تعتبر الخصائص الجغرافية للمنطقة العربية من بين محددات التنمية الاقتصادية، فقد تم التوصل إلى نتائج متطابقة مع نتائج دراسات أخرى على غرار (Frankel , 1999). إذ تؤثر مساحة القطر مثلا سلبا على التنمية الاقتصادية بسبب ارتفاع التكاليف، فيما يؤثر إطلال القطر على مجاري البحار إيجابا، و كذلك البعد عن الأسواق الدولية.

و من خلال الدراسة الوصفية لمؤشرات نظام الحوكمة لمجموعة من البلدان، ضمت أقطارا عربية و أخرى متقدمة، تبين أن تحليل هذه المؤشرات بالنسبة للأقطار العربية يعطي تفسيرا يتوافق مع نتائج تحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية و طبيعة نظام الحوكمة بحسب الدراسات التجريبية في هذا الشأن.

تم اعتماد نماذج الجاذبية لتأكيد العلاقة السببية بين مؤشرات نظام الحوكمة و مؤشر التنمية الاقتصادية. إذ تم توسيعه بواحدة من المؤشرات الستة، و قد اتضح في هذا الصدد بان مؤشرات نظام الحوكمة تعبر عن علاقة طردية مع التنمية الاقتصادية للأقطار العربية. كما أن مؤشر البعد السياسي ذا تأثير إيجابي ضعيف بالمقارنة مع مؤشرات الأبعاد الأخرى.

الخاتمة

خاتمة:

يعتبر إرساء مبادئ الحكم الراشد أحد الركائز الرئيسية لبعث التنمية الإقتصادية لأي قطر، باعتبارها تمثل أحد العوامل ذات أثر الخارجية الإيجابي على النمو الإقتصادي، فأنظمة الحوكمة الرشيدة تعني تسيير الشأن العام بالطريقة الملائمة من حيث الكفاءة في الاستغلال للموارد المتاحة و الفعالية في تحقيق أهداف البرامج التنموية التي تتبناها الحكومات، إذ أن ذلك بالإمكان تدعيمه من خلال تبني مبادئ الشفافية، المساءلة، الرقابة، التشاركية و الديموقرطية. و هي كلها تعتبر من محددات الإدارة العمومية الرشيدة.

فإرساء مبادئ الحكم الراشد، من شأنه السماح بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا لما تبناه برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، إذ أن الأمر لا يقتصر فقط على المفهوم التقليدي للتنمية المتوقف على الدخل أساسا، و إنما يتعداه إلى مفهوم متعدد الأبعاد، بما فيها السماح للأفراد بالمشاركة في اتخاذ القرار و تمكينهم في الحياة بصورة عامة.

يعتبر إرساء مبادئ الحكم الراشد عملا في غاية الصعوبة من الناحية العملية، إذ أن الأمر لا يتوقف على بوتقة من مشاريع القوانين أو الأجهزة التي يتم إنشاؤها ، و إنما هو عملية متكاملة يشترك فيها كل الفاعلين في المجتمع ـــ الح كومة، القطاع الخاص و المجتمع المدني ـــ بالعمل على تحديد المبادئ الخاصة بالبيئة المجتمعية للقطر، و العمل كذلك على تبنيها و إنجاحها بصفة تشاركية و جماعية، فالأمر يتطلب تحولات مجتمعية des changements sociétaux مرادفة لبناء دولة المؤسسات.

فالحاصل أن نظام الحوكمة الجيد م ن شأنه تدعيم التنظيم الإقتصادي، الإجتماعي و السياسي للمجتمعات، بما يضمن مصالح مختلف الفاعلين، و ذلك في إطار ميثاق يدعم تبني مقومات الهوية الجماعية و يدعم كذلك مسار خلق الثروة، و هو ما يتوافق مع أبعاد التنمية الإقتصادية و الإجتماعية . فالحوكمة، شأن التنمية، تهدف بالنهاية إلى ضمان شروط الرفاهية سواء من خلال ترقية و تدعيم المصالح الجماعية أو تلك الفردية المتناقضة في بعض الأحيان. فدور أنظمة الحوكمة، يمكن التماسه من خلال جهود التكامل بين الفاعلين في المسار التنموي ، ذو و الأهداف المتعددة ، في تفعيل أشكال تحديد و تكييف للسياسات في الأوقات المناسبة.

و على هذا الأساس، فإنه يمكن الإشارة إلى الفروق الواضحة بين ما تقدمه النظريات و الواقع و الممارسات التي تُعنى بإرساء مبادئ الحوكمة، فالإعتقاد أنه لا يمكن لأي قطر أن يبلغ مستويات الأمثلية. كما أن بعث التنمية الإقتصادية إنما يُستمد من التراكمات الحاصلة في المجتمع لتجارب مختلف الفاعلين،

و هو ما قد يتضارب مع مدلول و مضمون مبادئ نظام الحوكمة، باعتبارها مشتقة من مجموع من النظريات التي تستهدف عالما مثاليا يتطلب عديد التغيرات قد تصل حتى تغيير ذهنيات مجموع الأفراد، و ما هو يعتبر من التحديات الصعاب، خاصة إذا تعلق الأمر بالهوية، الدين ، التقاليد ...الخ.

و الواضح في هذا الصدد، أن فشل عدد برامج التثبيت و التعديل الهيكليين التي تبناهما البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، إنما يرجع إلى اعتماد هذه البرامج بنفس المواصفات بمجموعة من الدول بخصائص مختلفة أيضا، إذ ليس أدل على ذلك تزايد الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات و المؤسسات المالية في أعقاب الأزمات المتلاحقة التي شهدتها المعمورة في الدول المتقدمة ، و هو ما يعني أن هذه الدول ليست بالضرورة المرجع.

يعتبر إسهام خبراء البنك العالمي بشأن تقييم مستوى نظام الحوكمة لأقطار العالم عملا جبارا، تم خلالها الرجوع إلى مصادر بيانات متنوعة اعتمدت طريقة الاستقصاء أو تقديم بيانات مستخرجة من آراء الخبراء. و أصبحت بذلك قاعدة بيانات البنك محل اهتمام الباحثين و الرسميين على حد سواء. إذ أن المتتبع للتطورات التي شهدتها ذات القاعدة يمكنه الوقوف على ما يلي:

- ما يلاحظ حول بيانات الخاصة بنظام الحوكمة، هو أنها شهدت تغييرات طفيفة من سنة لأخرى، و هي تغييرات تشهدها أيضا مختلف قواعد بيانات المصادر التي يعتمدها البنك.
- تسمح قاعدة البنك للعاملين بهذه البيانات إجراء عديد المقارنات الهامة بين بلدين أو للبلد الواحد على مر الزمن، أخذا ذلك بعين الإعتبار مجالات الخطأ ،في إشارة إلى أنها تبقى محاولات ناقصة للمفاهيم التي يحاولون قياسها. وبالتالي فإن ما يُحسب للخبراء هو الإشارة إلى هذا النقص أو الإدراك أولا ، ثم تقديم وتقدير مجال الخطأ.
- بتفحص متوسطات مؤشرات نظام الحكومة لأقطار العالم كلها، فإننا نلاحظ أن أغلبها إيجابي قريب من الصفر، أي أنها تفوق نسبة 50 %، و هو ما يعني أن مستوى نظام الحكومة أقطار العالم متوسط، إذ قد يرجع السبب في ذلك إلى مبادرات الهيآت الدولية التي تهدف إلى إرساء الأمن و السلم ومحاربة الفقر (الأهداف التنموية للألفية).
- و باعتبار تقسيمات الدول حسب المناطق، فإ ن منطقة صحاري إفريقيا تعتبر المنطقة التي تتميز بأضعف نظام الحكومة، بأقل من 40% بالنسبة لكل المؤشرات، متبوعة بمنطقة جنوب آسيا، و التي اعتُبر فيها مؤشر الاستقرار السياسي الأسوأ، بأقل من 30% . كما أن منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط تشهد مستويات متدنية لمؤشرات نظام الحكومة الستة ولكن أقل حدة من

المجموعتين السابقتين . في حين أن مستوى نظام الحكومة بكل من منطقة أمريكا اللاتينية و الكرايبب وكذا منطقة شرق آسيا والباسيفيك يعتبر مقبولا ، إذ أخذت مؤشرات نظام الحوكمة قيما موجبة أو قريبة من الصفر. و نفس الأمر ينطبق على مجموعة آسيا الوسطى و أوروبا، و التي أخذت بها مؤشرات نظام الحوكمة الستة قيـــــــــــــــما مقبولة بما يقارب 60% ، أي أكثر من هو ما يجعلها في وضع أفضل، غير انه ينبغي الإشارة إلى أن هذه المجموعة تتضمن قسمين من الدول، متقدمة و نامية، إذ يتعلق الأمر بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و التي يعتبر بها مستوى نظام الحوكمة جيدا، عكس بقية الدول. في حين يعتبر مستوى بنظام الحكومة بمنطقة شمال أمريكا جيدا والأفضل بالمقارنة مع بقية مناطق العالم، إذ يفوق قيمة المؤشرات قيمة الواحد تقريبا بالنسبة لكل المؤشرات.

و بالنسبة للدول العربية، فإنها تعتبر من بين الدول التي سارعت إلى تبني مفهوم الحكم الراشد، و عملت على إرساء أنظمة حوكمة رشيدة، حيث تجلى ذلك من خلال عديد البرامج التي تم إطلاقها من دولة لأخرى، و التي كانت تهدف إلى القيام بإصلاحات لأجهزة الدولة، بما يكفل الإدارة العمومية الراشدة من خلال عديد المشاريع، الخاصة بتوسيع مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام سواء عن طريق اعتماد الأحزاب السياسية، واعتبار الانتخابات لاختيار الممثلين .. أو من خلال توسيع الحريات من خلال إقامة الإعلام الحر و تدعيم استقلالية القضاء ...إلخ . إلا أن الأمر لم يكن بنفس المستويات، بل كان متفاوتا من دولة لأخرى، و من بعد لآخر. و في هذا الصدد فإن تتبع قاعدة بيانات البنك بشأن المؤشرات الست لتقييم مستوى نظام الحوكمة للأقطار العربية يمكننا من استنتاج ما يلي:

- ما يمكن ملاحظ ته عند استقراء بيانات البنك بشأن مؤشر الا ستقرار السياسي هو بعض التطورات غير المتوقعة ببعض البلدان، فالنسبة لموريتانيا مثلا فإنها شهدت استقرارا سياسيا بين 1996 و2003 لفترة دامت أكثر من عقدين من الزمن، وهو استقرار جاء متبوعا بانقلابات عسكرية متتابعة، وكذلك الأمر بالنسبة لجمهورية تونس، فهي الأخرى شهدت استقرارا سياسيا إلى غاية 2010، حيث أخذ بها مؤشر الإستقرار السياسي قيما موجبة بين 1996 و2009، غير أن ما يسمى بالربيع العربي أكد عدم جدية هذا الإستقرار. أما بالنسبة للجزائر، فإنه وبعد إصدار ميثاق السلم و المصالحة الوطنية فقد شهدت إستقرارا أمنيا وسياسيا مشهودا، إلا أن إصدارات البنك العالمي توحي بغياب الإستقرار السياسي، إذ قد يرجع السبب في ذلك على التفجيرات الإرهابية من فترة لأخرى .

- على الرغم من أن جل الأنظمة العربية تتبنى أنظمة حكم أقل ما يقال عنها ديمقراطية تسمح للمواطنين باختبار ممثلهم، إلا أن ذلك لم يسمح بالتداول الفعلي على السلطة، وهو ما أحجم في كثير من المرات الصراعات بين أبناء البلد الواحد، ولا يزال قائما في كثير منها إلى اليوم. حيث شهدت لبنان و السودان حروب أهلية وساء عدم الاستقرار لعدة عقود ، كما عرفت الجزائر عشرية سوداء كادت تودي بانهيار الدولة مطلع التسعينات وهو ما ينطبق على اليمن التي شهدت حربا داخلية سنة 1994.
- وشهدت دول أخرى عنفا سياسيا بدرجات متفاوتة كالبحرين ، السعودية، المغرب سوريا، ليبيا و الأردن، وانتهى الأمر في أقطار أحري إلى انهيار الدولة مثلما حدث في الصومال و العراق.
- و بالنسبة لمؤشر المساءلة و التمثيل، فقد أتت نتائج أعمال البنك العالمي بالنسبة لمؤشر التمثيل و المساءلة لتؤكد بعد الأقطار العربية على إرساء نظام حكم ديمقراطي، يساهم المواطنون من خلاله في انتخاب ممثليهم ، على الرغم من أن الكثير منها يسمح باعتماد الأحزاب السياسية، بل أن بعضها لا يزال ينظم انتخابات دورية من دون إحداث تغيير حقيقي يستجيب إلى الظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي يعيشها مواطنوها . و قد شهد هذا المؤشر تطورا سلبيا لبعض الدول مثلما هو عليه الأمر بالنسبة لكل من البحرين، السعودية، سوريا، اليمن وجيبوتي، و التي لا تزال تشهد تضييقا على الحريات ، في حين عرف هذا المؤشر تطورا ايجابيا بالنسبة لكل من الجزائر و العراق.
- ولعل ما يدعم النتائج المتوصل إليها الوضع غير الإيجابي بالنسبة لواقع حرية الصحافة والتعبير عن الرأي في الدول العربية. حيث لا زالت الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية تكشف عن انتهاكات مستمرة لهذه الحريات سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها ، أو بعدم توفر الضمانات الكافية للصحفيين لممارسة عملهم ، على الرغم من وجود تشريعات في بعض الحالات تدعمها.
- أما عن اتجاهات مؤشر جودة التشريع، فالواضح أنها لم تكن بالمهمة واقتصرت على بعض التحسن أو التراجع الطفيف الذي لم يعف من الحفاظ على نفس الوضع. و باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، فإن جهود الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار و الواضح أن الكثير من الدول العربية لا زالت متأخرة من حيث تحسين مناخ الاستثمار، حيث لازالت منظومة الأعمال تواجه عديد العقبات الخاصة بتعدد الإجراءات و كثرة الوثائق فضلا عن مركزية الإدارة. ولعل كثرة الإجراءات و طلب المزيد من الوثائق له الأثر الواضح على التكاليف التي على المؤسسات

المقبلة على الاستثمار تحملها، و هو تتم ترجمته بالأساس في طول فترة الانتظار من أجل البدء في ممارسة النشاط. و لعل ذلك يرجع بالأساس لانتشار مظاهر الفساد و بطء إنفاذ القانون، حيث اتجهت عديد الدول العربية إلى استصدار العديد من التشريعات التي من شانها تعزيز دولة القانون.

- يعتبر غياب الاستقرار السياسي و الأمني في الكثير من الدول العربية من أهم الأسباب التي قوضت عملية إنفاذ و احترام القوانين ، كم أن سبب تخلف هذه الدول في إنفاذ القوانين قد يرجع إلى طبيعة نظام الحكم في حد ذاته، فهي دول ذات أنظمة حكم أحادية في أغلب الحالات.
- على الرغم من حزمة القوانين التي أصدرتها بعض الدول العربية بشأن مكافحة الفساد، و المتوجة غالبا بإرساء هيآت لمكافحة الفساد، إلا أن معظم الدول العربية لم تفلح في تحقيق أي تقدم في ترتيبها المتأخر على سلم التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد بالعالم لسنة 2014. ووفقا للمؤشر تمثل هذه النتائج تحذيرا من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة الممثلة لآفات مزمنة تخرب اقتصادات الدول بشتى أنحاء العالم. وحلل مؤشر مدركات الفساد هذا العام مستويات الفساد والشفافية بالقطاع العام في 175 دولة بالعالم، اعتمادا على تقديرات مؤسسات دولية ذات مصداقية مرتفعة، وقُسم المؤشر بين صفر ومائة درجة، وتعكس الدرجة الدنيا وجود مستويات بالغة من الفساد وانعدام الشفافية، بينما تشير الدرجة العليا لنظافة وشفافية بالغين . وجاءت نتائج معظم الدول العربية في المؤشر مخيبة للآمال مع عدم حدوث تغير ملحوظ في ترتيبها مقارنة بنتائج السنوات الماضية، و لم تفلح سوى دولتين عربيتين هما الإمارات (70 درجة) وقطر (69 درجة) في تخطي حاجز الخمسين درجة المطلوب في المؤشر، واحتفظت الدولتان بنفس ترتيبهما للعامين الماضيين. واحتلت دول العراق واليمن وسوريا وجزر القمر مراكز متأخرة جدا في الترتيب، بينما تشاركت البحرين والسعودية والأردن بالمرتبة 55، وجاءت الكويت في الترتيب 67، والمغرب 80، ومصر في المرتبة 94، والجزائر 100، وموريتانيا 124.

كخلاصة لما سبق، فإن البيانات التي تضمنتها قاعدة بيانات البنك العالمي، و الخاصة بالمؤشرات الست لنظام الحوكمة (المشاركة و المساءلة، الاستقرار السياسي و غياب العنف، فعالية الحوكمة، نوعية التنظيم أو جودة التشريع، سيادة القانون، مكافحة الفساد) تُظهر تحسنا نسبيا لوضع بعض الدول بين 1996 و 2012، في حين يبقى وضع بعض الدول التي شهدت اضطرابات سياسية و أمنية سيئا على غرار

الصومال، السودان و العراق. كما أن تراجع وضع بعض الدول العربية، قد يرجع إلى ما شهدته من اضطرابات في الآونة الأخيرة، إذ أن ذلك يبعث إلى أهمية البحث في موثوقية هذه البيانات . و في هذا الصدد، يمكن القول أيضا بأن وضع دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر الأفضل من بين مجموع الدول العربية على غرار قطر و الإمارات العربية المتحدة، و بصفة أقل عمان و الكويت، مع الإشارة إلى أنها دولة ريعية بامتياز فضلا عن أنها ذات نظام حكم ملكي.

يمكن القول بأن جهود الدول العربية في سبيل إرساء أنظمة حوكمة رشيدة هو في الغالب نتيجة إملاءات الهيآت الدولية، التي ما فتئت تشير بملاحظاتها و انتقاداتها إلى الحكومات العربية. و على العموم، فإن تصنيف الدول العربية من حيث مستوى أنظمة الحوكمة بها يختلف من بعد لآخر، حيث يمكن تصنيفها إلى مجموعتين باعتبار البعد السياسي سيئة و ضعيفة، حيث أن أنظمة الحكم العربية تتراوح بين أنظمة ملكية، أحادية و ديمقراطيات شكلية لا تسمح بمشاركة فعالة لمواطنيها في إدارة الشأن العام. أما إذا ما اعتبرنا البعد الإقتصادي و البعد القانوني، فإنه على العموم يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات متباينة المستويات، إذ يعتبر وضع كل من قطر، الإمارات و سلطنة عمان مقبولا، أما اليمن، و موريتانيا، السودان و الصومال فهي دول ذات مستويات سيئة على العموم، في حين تراوح وضع بقية الدول بين الضعيف و المقبول و ذلك من مؤشر لآخر.

و على الرغم من ذلك، فإن ضعف فعالية الحكومات العربية و عدم التزامها بتعهداتها يمكن تأكيده بالرجوع إلى تقييم الأداء التنموي، إذ أن العديد من الدول العربية ، وخاصة الريعية منها و التي تتمتع بموارد مالية هامة، قد حققت قفزات كبيرة على صعيد التنمية الإقتصادية والاجتماعية، غير أنها لم تشهد تغيرا هيكليا حقيقيا. وبقيت بذلك دولا يساهم فيها قطاع الموارد الخامة و الإستخراجية بصفة كبيرة جدا في الناتج المحلي. كما أن جل الأقطار العربية شهدت تراجعا محسوسا لقطاعى الزراعة و الصناعات التحويلية عما كانت عليه في سبعينيات القرن الماضي، وحل مكان ذلك قطاع الخدمات وتوسعت الواردات بما يؤكد ضعف تنافسية الأقطار العربية.

و بالنسبة لتأثير نظام الحوكمة على التنمية الإقتصادية للبلدان العربية، فالواضح أن نظام الحوكمة يؤثر في التنمية الإقتصادية للدول العربية و ليس العكس ، و هو ما تم توضيحه من خلال محاولات تقديم نموذج قياسي لتقدير أثر المؤشرات الست لنظام الحوكمة على التنمية . إذ أوضحت أن الناتج الداخلي الفرد يرتبط ايجابيا مع طبيعة نظام الحوكمة، و هو ما تم التوصل إليه في عديد الدراسات السابقة التي تم تطبيقها على مجموعات دول أخرى.

و الواضح حسب النماذج السابقة أن هناك أثرا ايجابيا لمؤشرات البعد الاقتصادي لنظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية، مع أن مؤشر فعالية الحكومة أشد تأثيرا، و لو بصفة محدودة، من مؤشر نوعية التنظيم.

و من جهة أخرى فقد تم التوصل إلى أن المؤشرات الستة ليست بنفس درجة التأثير، إذ أن الواضح معنوية تأثير مؤشرات البعد القانوني مثلا على حساب مؤشرات البعد السياسي، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة أنظمة الحكم بالدول العربية، من منطلق أنها تتراوح بين ملكيات و أنظمة أحادية غالبا.

و في هذا الصدد، و عندما يتعلق بالدول العربية ذات أنظمة الحكم الملكية، يمكن القول أ نها تتسم بالإستقرارية و بحصرية اتخاذ القرار على مستوى العائلة المالكة، على قلة المطالبين بالإصلاح السياسي ظاهرا، فإننا نعتقد أن إصدارات البنك العالمي غير موافقة لذلك، و يجب تكييفها و مواءمتها للثقافة و البيئة العربية.

يعتبر البحث في محددات التنمية لأي قطر صعب المنال، و بالأخص إذا تعلق الأمر بمنطقة كالمنطقة العربية، باعتبارها ذات ماض استعماري متعدد و ذات موقع جغرافي هام جعلها محل أطماع القوى الغربية. و هو ما أدى تزايد الإهتمام بموضوع نظام الحوكمة بها، في ظل التحديات و الرهانات التي تواجهها الدول العربية فرادى أو مجتمعة. و يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أن تحليل العلاقة نظام حوكمة ـــ تنمية اقتصادية و اجتماعية لا يمكن للباحث الواحد استيفاءها بالشكل المطلوب، فالفاعل متعدد الأبعاد و المؤشرات، و المفعول به أشمل و أوسع نطاقا . و هو ما يتطلب، بعث مخبر علمي يختص بدراسة الموضوع، يتضمن فرق بحث تهتم بمختلف الأبعاد و تتأكد من موثوقية قاعدة بيانات البنك العالمي- و ذلك من دون إغفال لخصوصيات المنطقة العربية، عاداتها، تقاليدها، التركيبة البشرية للمواطن العربي...الخ. و هي فرق بحث تتضمن أعضاء بتكوينات متوافقة مع أبعاد نظام الحوكمة، بما يضمن تحكمها في الأبعاد و إمكانية المساهمة البناءة في إثراء العمل على غرار العلوم القانونية و السياسية و الاجتماعية ...الخ. فالبحث في هذا الموضوع ثري و يتضمن ميادين عديدة ترتبط بالأساس بالعلوم الاجتماعية و الإنسانية.

و المتمعن في هذا الموضوع يدرك أن إسهام الهيآت الدولية فيه- خاصة البنك العالمي –مشهودة، حتى وأنها لا تستجيب لخصوصيات المنطقة العربية. إذ يتعين على الرسميين في البلدان العربية الالتزام بصفة جادة لتوصيات هذه الهيآت بشان الالتزام بنظام حوكمة رشيد، وعدم الالتزام بذلك بشكل صوري

فقط، وذلك من خلال زيادة تفعيل المساءلة ومشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم، فهو من بين أهم المؤشرات التي شهدت تأخرا واضحا. وفي هذا الصدد اعتقد بان الاهتمام ينصب –قبل العمل على إرساء نظام حوكمة رشيد– بالمورد البشري الكفء، فهو وحده من يضمن ذلك مهما كان موضعه. و قد يسمح ذلك بالعمل على استدراك النقائص التي قد يكون تضمنها عمل خبراء البنك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1 -**أماني قنديل:** المؤسسة العربية للمجتمع المدني ،سلسلة العلوم الإجتماعية ،الهيأة العربية العامة للكتابة القاهرة 2007 .

2 -**توفيق راوية:** الحكم الرشيد والتنمية في إفريقية : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ، معهد البحوث الإفريقية(2005).

3 -**زهير عبد الكريم الكايد:** الحكمانية قضايا وتطبيقات، بحوث ودراسات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003.

4 -**سهير حامد:** إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007.

5 -**عادل خليفة:** إقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية ، دار المنهل اللبناني 1992.

6 -**العبد جورج:** عوامل وأثار النمو الإقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (2004).

7 -**عبد الرحيم مسعد وآخرون:** الوطن العربي: أرضه، سكانه وموارده. الأردن ، دار الكندي للنشر و التوزيع، 1998.

8 -**عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبوزنط:** التنمية المستديمة ، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ـــ الطبعة الأولى - دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان(2007) .

9 -**الكتب:**

10 - **محمد عبد العزيز عجيمة :** التنمية الإقتصادية : دراسات نظرية و تطبيقية ، جامعة الإسكندرية(2008) .

11 - **ـــمحمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد:** النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية،1999.

12 - **مدحت القريشي:** التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن،2007 .

13 - **منظمة الشفافية الدولية،** نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت 2005.

2- الملتقيات و المجلات العلمية:

1 -**إبراهيم فريد عاكوم:** إدارة الحكم و العولمة وجهة نظر اقتصادية ، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 117، 2006.

2 -**الأخضر عزي و غالم جلطي:** قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، الملتقى الدولي الثامن، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج .

3 -**الأخضر عزي، غالم جلطي،** الحكم الرشيد و خوصصة المؤسسات " إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية، 2006.مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8.

4 -**بومعراف الياس و عماري عمار** : من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، 2009-2010، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

5 -حسن بخيت: ثروات الوطن العربي التعدينية.

6 -**سلوى شعراوي جمعة** : مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع ،مجلة المستقبل العربي ،عدد 249 بيروت 1999.

7 -**الطيب بلوصيف:** الحكم الراشد: المفهوم و المكونات. الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و إستراتيجيات التغير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس سطيف يومي 8 و 9 /2007/04.

8 -**كريم حسن:** مفهوم الحكم الصالح ، مجلة المستقبل العربي. (2004).

9 -**نادر فرجاني:** رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ،مجلة المستقبل العربي العدد 256 لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،جوان 2000 .

3- الرسائل و الأطروحات:

1 -**سايح بوزيد:** دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- 2012-2013.

2 -**شريف أثير أنور** : دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق : دراسة حالة ، أُطروحة دكتوراه ، كلية الإقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق.(2008).

3 -**شعبان فرج:** الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010). أطروحة دكتواره، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

4 -التقارير:

1 – تقرير **التنمية الإنسانية العربية** 2009.

2 – تقرير **صندوق النقد العربي** لسنة 2014

3 -**الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا:** الحكم الحضري السليم و التنمية التشاركية، نيويورك، 2010، ص: 02.

4 -**البنك الدولي، موجز إعلامي** عن الجزائر بخصوص التقدم المحرز في التنمية، ص: 04.

5 -تقارير **منظمة التراهة العالمية**، 2011 ، 2007 2009.

6 -**المنظمة العربية للتنمية الزراعية** التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 .

ثانيا: باللغة الأجنبية

1 - Ouvrages :

1- .J. Stéglitz : la grande désillusion, échecs de la mondialisation ; édition Fayard Paris ; 2002.

2- A.O Hirschman: the strategy of economic development; Yale; 1958.

3- A.O Hirschman: the strategy of economic development; Yale; 1958.

4- Abdelouahab Rezig : Algérie Bresil Coree du sud, Trois expériences de développement, OPU, Alger, 2006.

5- Acemoglu, D. et Robinson, J. A. (2008b) "The Role of Institutions in Growth and Development." Commission on Growth and Development Working Paper No. 10. Washington, D.C.: World Bank.

6- **Acemoglu, D., et Robinson, J. A.** "Economic Backwardness in Political Perspective."American Political Science Review 100; (2006).
7- **Alberto Alesina et al.:** fractionalization; Working Paper 9411. National bureau of economic research, Cambridge, December 2002.
8- **Alexandre BERTIN** : L'approche par les capabilités d'Amartya Sen, Une voie nouvelle pour le socialisme libéral ; Cahier du GRETHA ; 2008.
9- **Ameziane Ferguene**: Croissance économique et développement: Nouvelles Approche, éditions CAMPUS OUVERT, France. 2011.
10- **Barro, RJ.** , *Determinants of Democracy*, Development Discussion Paper n^{0}570, Harvard Institute for International Development, 1997.
11- **BORNER, S., A. BRUNETTI et B. WEDER** (1995), Political Credibility and Economic Development, Macmillan, Londres.
12- **CHONG, A. et C. CALDERÓN**: Causality and Feedback between Institutional Measures and Economic Growth", Economics and Politics, 12. (2000).
13- **D.North:** Instictutions , Instituctional change and Economic performance , Cambridge university Prese . **(1990)**
14- **DENISE Flouzat et al.** : Economie contemporaine, T3, PUF, Paris, 2008.
15- **Ferguène, Améziane,** Gouvernance locale et développement territorial : Le cas des pays du sud, Paris, Editions L ' Harmattan, 2005.
16- **Frank, Gunder A. :** *Le développement du sous-développement*, Paris, Maspéro, 1972.
17- **Frank, Gunder A**., *Le développement du sous-développement*, Paris, Maspéro, 1972.
18- **Gisele Belem :** du développement au développement durable, cheminement, apports théoriques et contribution des mouvements sociaux. Les cahiers de la CRSDD, collection de recherche n°6-2010.

19- **Gisele Belem :** du développement au développement durable, cheminement, apports théoriques et contribution des mouvements sociaux. Les cahiers de la CRSDD, collection de recherche n°6-2010.
20- **H. B. chenery & T. Watanab** : Interaction comparisons of the structure of production, Economica,1958.
21- H. B. chenery & T. Watanab : Interaction comparisons of the structure of production, Economica,1958.
22- **HARRISS, J., J. HUNTER et C.M. LEWIS**: the New Institutional Economics and Third World Development, Routledge, Londres. (1995).
23- **Jean-Marie Harribey :** Le développement a-t-il un avenir ? Pour une société solidaire et économe, Paris, Mille et une nuits. (2004).
24- **M. et M.L. Miringoff**, The social health of the nation, Oxford University Press, 1999.
25- **Médard J. F. :** « La crise de l'État patrimonial et évolution récente de la corruption en Afrique subsaharienne », Mondes en développement, Tome 2. (1998),
26- **North D. C. (**1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press, UK.
27- **North D. C.** (2005), Le processus du développement économique, Paris, Editions d'Organisations.
28- **Nurkse Ragnar**: Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries. Oxford University Press. New York; 1953.
29- **P. Streeten**: Unbalanced Growth, Oxford Economic Papers, 1959.
30- **P. Streeten:** Unbalanced Growth, Oxford Economic Papers, 1959.
31- **Paul BAIROCH :** Révolution industrielle et sous développement, SEDES, PARIS ; 1963.

32- Paul BAIROCH : Révolution industrielle et sous développement, SEDES, PARIS ; 1963.

33- Philippe Deubel : Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France 2008.

34- Pierre Hamel et Bernard Jouve, « Un modèle Québécois: Gouvernance et participation dans la gestion publique », *Les Presses de l'Université de Montréal,* Montréal, 2006.

35- Roert Boyer: une théorie du capitalisme est-elle possible ? Odile Jacob, paris 2004.

36- Sen, A., *Un nouveau modèle économique. Développement, justice, liberté,* Éditions Odile Jacob,2003 .

37- Thériault, J.-Yvon, « De la critique de l'État-providence à la reviviscence de la société civile: le point de vue démocratique », dans Paquerot, *L 'État aux Orties?* Montréal, Éditions Écosociété, 1996.

38- W. Easterly: The elusive quest for growth. Economists Adventures and Misadventures in the topics, MIT press; 2001.

39- William Easterly et Ross Levine: Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions; Quarterly Journal of Economics, Vol. 112, Issue 4, November 1997.

40- Zacharie A.: Refonder les politiques de développement. Les relations Nord-Sud dans un monde multipolaire, Editions Au Bord de l'Eau/La Muette. **(2010) .**

2- Articles :

1- Alesina et D. Rodrik (1994): distributive politics and economic growth, the quarterly journal of economics, vol.109, N°2.

2- Afifa Khazri, « Le développement durable et les conflits armés », *Télescope,* Volume 17, Numéro 02, 2011.

3- **Alesina A. et Rodrik D**., « The Political Economy of Growth: A Cri tic al Survey of the Recent Literature », *World Bank Economic Review,* 8, 1994.
4- **Alesina et al.,** « Political instability and growth », *Journal of Economie Growth*, 1 (2), 1996.
5- Amani El Jack, « Genre et conflit armé: Synthèse », *Institute of Developmen tStudies*, Août 2003.
6- Andreas Wimmer*et al.*, *«* Ethnic politics armed conflict: A configurational analysis of a new global data set *»*, *American Sociological Review*, Volume 74, April 2009.
7- **B. Guy Peters and Donald J. Savoie**, "Governance in changing environment", Canadian Centre for Management Development, Series on governance and public management, 2001.
8- **Barro, R.J. ,** « Democracy and growth », *Journal of Econqmic Growth ,* 1, 1996.
9- **Barro, Robert** (1996), Democracy and Growth, Journal of Economic Growth, Vol. 1, No. 1.
10- **Carlos Santiso**, « Good governance and aid effectiveness: The World Bank and conditionality »,*The Georgetown Public Policy Review,* Volume 7, Number 1, Fall 2001.
11- **Catherine Baron,** « La gouvernance: Débat autour d'un concept polysémique »*, Droit et Société,* Numéro 54, 02/2003, PP. 329-349.
12- Cindy Duc et Emmanuelle Lavallée: les bases de données sur la gouvernance. EURISCO. 2002.
13- **Clague C. et alii,** « Property and Contract Rights in Autocraties and Democraties », *Journal of economic Growth*, 1(2), 1996.
14- Cyntyia Hewit de Alcantara, "Du bon usage du concept de gouvernance", Revue Internationale des Sciences Sociales, n°15, mars 1998.
15- **Daniel Kaufmann *et al.***, *«* The worldwide governance indicators: Methdology and analytical

issues »,*Draft Policy Research Working Paper,* September 2010.

16- **Darine Bakkour**, « Un essai de définition du concept de gouvernance: Etudes et synthèses », *Unité Mixte de Recherche*, LAMETA (Laboratoire Montpelliérain d'Economie Théorique et Appliqué), Essai numéro 2013-05, Décembre 2013.

17- **Djamel Boukhatem** : Essai sur les déterminants empiriques de développement des marchés obligataires. 2007

18- **Frankel, J. A. and Romer, D**.: Does Trade Cause Growth? American Economic Review, 89. (1999)

19- **Galbraith, J.K,** « Les défis du nouveau millénaire », *Finance et développement*, vol. 38, no 4, décembre 1999. Lien :http://www. imf.org/externallpubs/ft/fandd/fre/ 1999/ 12/pdf/ galbrait. pdf. Consulté le 14 juin 2009.

20- **Goran Hyden and Julius Court**, « Governance and development », *World Governance Survey Discussion Paper 1*, United Nations University, August 2002.

21- **H.Vander Eycken:** Croissance équilibrée ou déséquilibrée ? *https://dipot.ulb.ac.be/dspace/bitstream/2013/11649/1/ber-0120.pdf*

22- **Harrison, A.:** Openness and Growth: A Time Series, Cross-Country Analysis for Developing Countries. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 5221. (1995)

http://people.ds.cam.ac.uk/mb65/library/stiglitz-1998.pdf
http://www.worldcat.org/title/theory-of-public-finance-a-study-in-public-economy/oclc/243503

23- **J. Gallup et al.:** Geography and Economic Development; Working Paper no. 1; Center for International Development at Harvard University. 1999.

24- **Jagdish Bhagwati** : la croissance appauvrissante : note géométrique la politique douanière et les gains de l'échange. dans the Review of economic studies vol.xxv.n°3 juin 1958 USA.

25- **Jamil E. Jreisat:** Governance and developing countries, *International Studies in Sociology and Social Anthropology*, Volume 82 ; Brill. 2002.

26- **Jon Pierre and B. Guy Peters**, « Governance, Politics and the State: Political analysis », Palgrave Macmillan, 2000.

27- **Joseph Stiglitz:** Redefining the Role of the State: What should it do? How Should it Do it? And How should these decisions be made? March 17, 1998 Presented on the Tenth Anniversary of MITI Research Institute (Tokyo, Japan).

28- **Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real**: Enhancing Governance for Sustainable Development, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute, Working Paper 14, May (2000).

29- **Kaufmann D., A. Kraay et M. Mastruzzi, 2004,** « Governement Matters III : Governance indicators for 1996, 1998, 2000, 2002 », World Bank Economic Review 18.

30- **Kaufmann D., A.Kraay et P. Zoido-Lobaton.,**: "Governement Matters", The World Bank Policy Research, Working Paper n° 2196. 1999.

31- **Kaufmann et al.**: « Governement Matters IV: Governance indicators for 1996-2004», The World Bank Policy Research, Working Paper n° 3630, June2005.

32- **Krugman, P.:** Increasing Returns and Economic Geography, Journal of Political Economic 1991, pp.483-499.

33- **Lars Osberg and Andrew Sharpe:** An Index of Labour Market Well-being for OECD Countries. (http:/ / ideas. repec. org/ p/ sls/ resrep/ 0305. html). Le 14/02/2013.

34- **M. G. Quibria,** « Does governance matter? Yes, no or maybe: Some evidence from developing Asia », *Research Collection School Of Economics*, Paper Number

02-2006, School of Economics, Institutional Knowledge at Singapore Management University, 2006.

35- **Martens :** l'évolution de la pensée des débats en économie du développement des temps modernes à l'époque contemporaine, notes de repère. (www.sceco.umontréal.ca/ecodev/), le 23/12/2013.

36- **Mauro, Paolo** (1995), Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3s.

37- **Mazouz, Bachir et aL,** «Organisations internationales et diffusion de nouveaux modèles de gouvernance : Des tendances globales aux réalités locales », *Revue Gouvernance*, vol. 2, no 2, Janvier 2006.

38- **Meisel N. et J. Ould Aoudia** : Une nouvelle base de données institutionnelles : Profils Institutionnels 2006, Document de travail de la DGTPE, No 2007/09.

39- **Meisel N**. : Culture de gouvernance et développement : un autre regard sur la gouvernance des entreprises, Centre de Développement de l'OCDE, Paris. (2004).

40- **Michel Camdessus**, « Good Governance: The IMF's rules », *International Monetary Fund*, August 1997.

41- **Mohamed Cherif belmihoub :** les institutions de l'économie de marché à l'épreuve de la bonne gouvernance. Revue IDARA n°30 ; ENA ; Alger ; 2005.

42- **Musgrave, Richard A.:** *The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy*. New York, McGraw-Hill, 1959.

43- **Nachida Bouzidi** : gouvernance et développement : une introduction au débat : Revue IDARA, n° 30 ENA Alger 2005.

44- **Nils Petter Gleditsch *et al.:*** Armed conflict 1946-2001: A new dataset, *Journal of Peace Research*, Volume 39, Number 05, September 2002.

45- **Overman et al.:** The economic geography of trade, production and income: a survey of empirics, in Handbook of International Trade, Oxford, 2003.

46- Paul Collier and Anke Hoeffler, « Greed and Grievance in Civil War », Oxford Economic Paper, Number 56, 2004, PP. 564-565.

47- Pierre Hamel et Bernard Jouve, « Un modèle Québécois: Gouvernance et participation dans la gestion publique », *Les Presses de l'Université de Montréal,* Montréal, 2006.

48- SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmaments and International Security. 1999.

49- Ted Robert Gurr, « Why men rebel », *The American Political Science Review*, Volume 65, Number 1, 1971.

3- Rapports:

1 _____, Governance and development: Thematic think peace », *UNDESA, UNDP, UNESCO,* May 2012.

2 _____: Defining a basic concepts and terminologies in governance and public administration , *Committee of Experts on Public Administration,* Economic and Social Council, United Nations, Fifth session, New York, 2006.

3 _____: The state in changing world , *World Development Report*, Oxford University Press, 1999.

4 _____, « Bank group policy on good governance », *African Development Bank & African Development Fund,* November 1999.

5 _____, « Good Governance: An overview », *International Fund Agricultural Development (IFAD),* Executive board, Sixsty-seventh session, Rome; 1999.

6 _____, « Governance: Sound development management », *Asian Development Bank*, August 1995.
7 _____: La crise cachée: Les conflits armés et l'éducation ,Editions l'UNISCO, *Rapport Mondial de suivi sur l'EPT,* Première édition, Paris, 2011.
8 **Banque Mondiale**, *Rapport sur le développement dans le monde* 1997, Washington, 1998.
9 Daniel Kaufman: Rethinking governance: Empirical lessons challenge orthodoxy, Discussion Draft, *The World Bank*, March 11th, 2003.
10 **Fonds International de développement Agricole** (FIDA) : La bonne gouvernance : une mise au point, 1999, Rome.
11 **Fonds international de développent agricole**; la bonne gouvernance: une mise au point, Conseil d'administration - Soixante-septième session, Rome, 8-9 septembre 1999. http://www.ifad.org/gbdocs/eb/67/f/EB-99-67-INF-4.pdf
12 **Mohammed salih :** gouvernance, information et Domain publique, Addis ababa; commission économique pour l'Afrique, 13 mai 2003.
13 **OCDE :** du bien être des nations, le rôle du capital humain et social, paris, 2001.
14 PNUD Rapport sur le développement humain. 2007.
15 **PNUD :** Inégalité et développement humain, Rapport Mondial sur le Développement Humain, 2005.
16 **PNUD,** « La gouvernance en faveur du développement humain durable », document de politique générale du PNUD, janvier 1997.
17 **PNUD**. *Rapport mondial sur le développement humain* 1999, 2000, 2001 , 2003 . Lien : http://www.undp.org/hdr
18 **Prévost, Benoît**, *Rapport de la Conférence internationale sur le développement*, Monterrey, Centre

d'Étude des Marchés et des Inégalités, Nations Unies, 2002.

19 **World Bank** (1992): Governance and development. World Bank, Washington.

20 **Zacharie Arnaud :** *La bonne gouvernance est-elle un préalable aux financements internationaux ou est-ce le contraire?* Belgique, Comité pour l'annulation de la dette du tiers-monde (CADTM), janvier 2004.

4- Theses:

1- Gilbert N. : Politiques d'ouverture commerciale et développement économique; thèse doctorat : Université d'Auvergne ; 2010.

2- HUGUES DEXTRA : La Gouvernance et le développement économique local : liens possibles. thèse doctorat : Université Québec ; 2010.

3- Kouassi Hugues KOUADIO: intégration économique – développement et croissance - Thèse de doctorat, faculté des sciences économiques, université paris1. Panthéon Sorbonne, 2008.

4- Luc DANCAUSE : le rôle des élus auprès de coopérations de développement économique communautaire: des acteurs inscrits dans les réseaux et la gouvernance du développement économique local. Thèse doctorat en sciences économiques ; université Québec à Montréal ; 2009.

5- Zakane A. : *Dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique, essai d'analyse économique appliquée au cas de l'Algérie*. Thèse de doctorat d'Etat en sciences économiques, université d'Alger, faculté des sciences économiques et sciences de gestion, Alger 2003.

الملاحق

الملحق -2-1:

نتائج اختبار summary test:

المتغير lpib:

Panel unit root test: Summary
Series: LPIB
Date: 04/24/15 Time: 22:14
Sample: 1996 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.91670	0.8203	15	225
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.80130	0.9999	15	225
ADF - Fisher Chi-square	8.33716	1.0000	15	225
PP - Fisher Chi-square	9.57045	0.9999	15	240

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المتغير lTI:

Panel unit root test: Summary
Series: LTI
Date: 04/25/15 Time: 14:10
Sample: 1996 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.36100	0.0004	15	240
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.96266	0.0248	15	240
ADF - Fisher Chi-square	43.9544	0.0481	15	240
PP - Fisher Chi-square	40.9101	0.0884	15	240

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المتغير lpop:

Panel unit root test: Summary
Series: LPOP
Date: 04/24/15 Time: 22:33
Sample: 1996 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.8996	0.0000	15	225
Breitung t-stat	4.66859	1.0000	15	210
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-14.8067	0.0000	15	225
ADF - Fisher Chi-square	159.184	0.0000	15	225
PP - Fisher Chi-square	21.9362	0.8564	15	240

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المتغير LSUR:

Panel unit root test: Summary
Series: D(LSUR)
Date: 04/24/15 Time: 22:36
Sample: 1996 2012
Exogenous variables: None
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.55706	0.0053	2	28
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	11.8683	0.0184	2	28
PP - Fisher Chi-square	17.4780	0.0016	2	30

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق 2-2: نتائج اختبار HAUSMAN TEST.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	**3.628468**	**3**	**0.3045**

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LPOP	0.991087	0.969486	0.000735	0.4255
LSUR	-0.858755	-0.762520	4.811095	0.9650
LTI	1.137561	1.162396	0.000202	0.0805

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/15 Time: 12:09
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.985610	26.49205	-0.074951	0.9403
LPOP	0.991087	0.081676	12.13437	0.0000
LSUR	-0.858755	2.200955	-0.390174	0.6968
LTI	1.137561	0.122741	9.267987	0.0000
DIM	NA	NA	NA	NA
PLA	NA	NA	NA	NA

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.978721	Mean dependent var	8.247300
Adjusted R-squared	0.977195	S.D. dependent var	1.671314
S.E. of regression	0.252391	Akaike info criterion	0.152296
Sum squared resid	15.09714	Schwarz criterion	0.402267
Log likelihood	-1.417678	Hannan-Quinn criter.	0.252845
F-statistic	641.2295	Durbin-Watson stat	0.379881
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 3-2: نتائج تقدير نموذج الأثر المتغير.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/25/15 Time: 12:09
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.79094	6.171825	-1.748419	**0.0816**
LPOP	0.969486	0.077047	12.58298	**0.0000**
LSUR	-0.762520	0.181950	-4.190814	**0.0000**
LTI	1.162396	0.121915	9.534451	**0.0000**
DIM	0.000990	0.000803	1.231801	**0.2192**
PLA	0.846019	1.584413	0.533964	**0.5938**
	Effects Specification			
			S.D.	Rho
Cross-section random			1.489654	0.9721
Idiosyncratic random			0.252391	0.0279
	Weighted Statistics			
R-squared	0.593388	Mean dependent var		0.338617
Adjusted R-squared	**0.585223**	S.D. dependent var		0.392386
S.E. of regression	0.252709	Sum squared resid		15.90159
F-statistic	72.67542	Durbin-Watson stat		0.367368
Prob(F-statistic)	0.000000			
	Unweighted Statistics			
R-squared	0.310757	Mean dependent var		8.247300
Sum squared resid	489.0149	Durbin-Watson stat		0.011946

الملحق 4-2: نتائج اختبار السيرورة الطبيعية للبواقي.

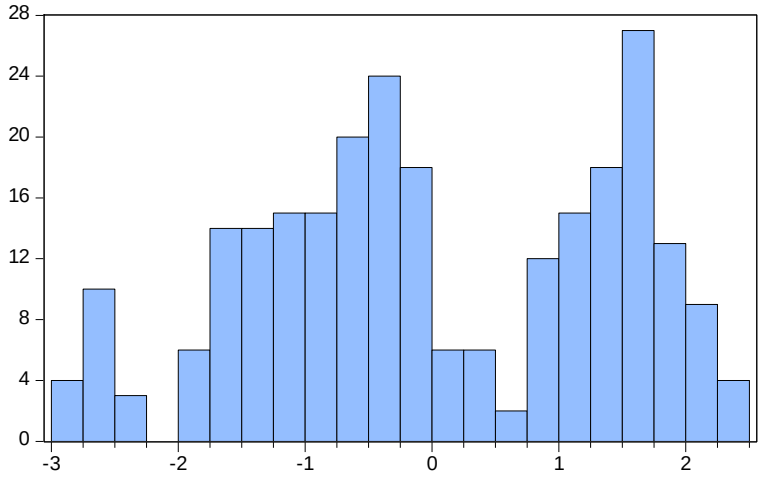

Series: Standardized Residuals
Sample 1996 2012
Observations 255

Mean	-4.34e-16
Median	-0.168357
Maximum	2.477524
Minimum	-2.835105
Std. Dev.	1.388680
Skewness	-0.117157
Kurtosis	1.977230
Jarque-Bera	11.69771
Probability	0.002883

الملحق5-2: اختبار استقرارية السلاسل لنموذج البعد الاقتصادي.

نتائجاختبار الاستقرارية للسلسلة ge.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LGE)
Date: 04/25/15 Time: 12:40
Sample: 1996 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.09046	0.0000	7	92
Breitung t-stat	-2.06573	0.0194	7	85
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.00026	0.0000	7	92
ADF - Fisher Chi-square	51.6967	0.0000	7	92
PP - Fisher Chi-square	69.0964	0.0000	7	92

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

نتائج اختبار الاستقرارية لمؤشر نوعية التنظيم rq.

Panel unit root test: Summary
Series: LRQ
Date: 04/25/15 Time: 12:48
Sample: 1996 2012
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.63005	0.0043	8	91
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.25299	0.1051	8	91
ADF - Fisher Chi-square	28.0336	0.0313	8	91
PP - Fisher Chi-square	40.8428	0.0006	8	91

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

- اختبارات نوع التخصيص.

- اختبار hausmanللأثر المتغير.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	21.898144	4	0.0002

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LPOP	1.024083	0.954603	0.001057	0.0326
LSUR	-1.305129	-0.764840	4.864207	0.8065
LTI	1.085420	1.175034	0.000728	0.0009
GE	-0.160456	-0.053523	0.000714	0.0001

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/15 Time: 14:22
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.136208	26.57484	0.118014	0.9062
LPOP	1.024083	0.083773	12.22449	0.0000
LSUR	-1.305129	2.209329	-0.590736	0.5553
LTI	1.085420	0.126267	8.596211	0.0000
DIM	NA	NA	NA	NA
PLA	NA	NA	NA	NA
GE	-0.160456	0.096754	-1.658393	0.0986

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.978966	Mean dependent var	8.247300
Adjusted R-squared	0.977362	S.D. dependent var	1.671314
S.E. of regression	0.251464	Akaike info criterion	0.148552
Sum squared resid	14.92323	Schwarz criterion	0.412411
Log likelihood	0.059574	Hannan-Quinn criter.	0.254687
F-statistic	610.2309	Durbin-Watson stat	0.375555
Prob(F-statistic)	0.000000		

- اختبارwald للمعاملات.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/15 Time: 14:28
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
LPIB=C(1)+C(2)* LPOP+C(3)* LSUR+C(4)* LTI+C(5)* DIM+C(6)* PLA+C(7)
*GE

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.388724	2.543579	0.152826	0.8787
C(2)	0.218528	0.093392	2.339902	0.0201
C(3)	-0.195071	0.048300	-4.038712	0.0001
C(4)	0.453211	0.224491	2.018836	0.0446
C(5)	0.000578	0.000159	3.636978	0.0003
C(6)	1.040819	0.241276	4.313814	0.0000
C(7)	1.507609	0.105165	14.33570	0.0000

R-squared	0.719164	Mean dependent var	8.247300
Adjusted R-squared	0.712369	S.D. dependent var	1.671314
S.E. of regression	0.896346	Akaike info criterion	2.646086
Sum squared resid	199.2521	Schwarz criterion	2.743297
Log likelihood	-330.3760	Hannan-Quinn criter.	2.685189
F-statistic	105.8462	Durbin-Watson stat	0.078558
Prob(F-statistic)	0.000000		

Wald Test:
Equation: EQ01

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	20.13368	(2, 248)	0.0000
Chi-square	40.26736	2	0.0000

Null Hypothesis: C(5)=C(6)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(5)	0.000578	0.000159
C(6)	1.040819	0.241276

Restrictions are linear in coefficients.

الملحق 4: نتائج تقدير أثر نظام الحكومة على التنمية.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 02/07/15 Time: 15:13
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.388724	2.543579	0.152826	0.8787
LPOP	0.218528	0.093392	2.339902	0.0201
LSUR	-0.195071	0.048300	-4.038712	0.0001
LTI	0.453211	0.224491	2.018836	0.0446
GE	1.507609	0.105165	14.33570	0.0000
DIM	0.000578	0.000159	3.636978	0.0003
PLA	1.040819	0.241276	4.313814	0.0000

R-squared	0.719164	Mean dependent var	8.247300
Adjusted R-squared	0.712369	S.D. dependent var	1.671314
S.E. of regression	0.896346	Akaike info criterion	2.646086
Sum squared resid	199.2521	Schwarz criterion	2.743297
Log likelihood	-330.3760	Hannan-Quinn criter.	2.685189
F-statistic	105.8462	Durbin-Watson stat	0.078558
Prob(F-statistic)	0.000000		

النموذج الأول: فعالية الحكومة.

الملحق4-1-: نتائج اختبار السيرورة الطبيعية للأخطاء.

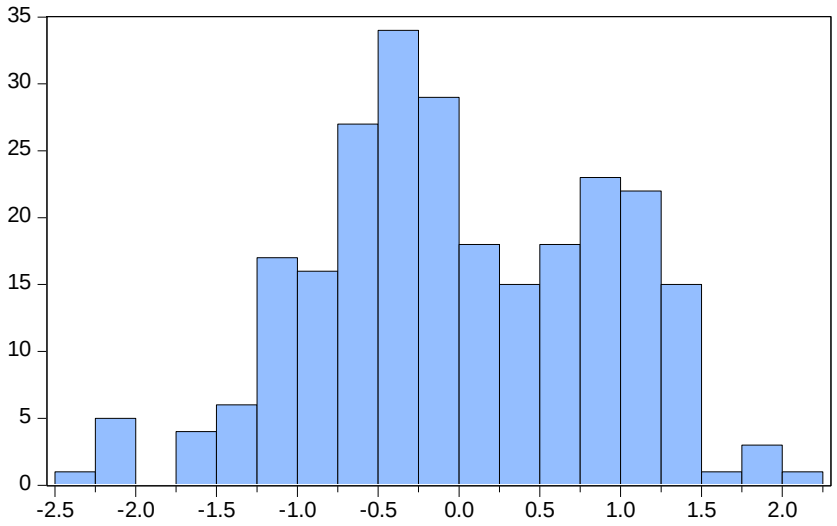

Series: Standardized Residuals
Sample 1996 2012
Observations 255

Mean	3.01e-16
Median	-0.108935
Maximum	2.113434
Minimum	-2.289292
Std. Dev.	0.885696
Skewness	-0.037852
Kurtosis	2.509978
Jarque-Bera	2.612184
Probability	0.270877

النموذج الثاني: نوعية التنظيم.

- اختبارات نوع التخصيص.

اختبار hausmanللأثر المتغير

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	16.369501	4	0.0026

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LPOP	0.946499	0.891792	0.000972	0.0793
LSUR	-0.669471	-0.666364	4.743272	0.9989
LTI	1.151766	1.201084	0.000474	0.0236
RQ	0.199856	0.268737	0.000400	0.0006

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/15 Time: 15:20
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.593537	26.24902	-0.136902	0.8912
LPOP	0.946499	0.083076	11.39323	0.0000
LSUR	-0.669471	2.181504	-0.306885	0.7592
LTI	1.151766	0.121723	9.462205	0.0000
DIM	NA	NA	NA	NA
PLA	NA	NA	NA	NA
RQ	0.199856	0.084670	2.360424	0.0191

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.979212	Mean dependent var	8.247300
Adjusted R-squared	0.977627	S.D. dependent var	1.671314
S.E. of regression	0.249991	Akaike info criterion	0.136805
Sum squared resid	14.74894	Schwarz criterion	0.400663
Log likelihood	1.557421	Hannan-Quinn criter.	0.242940
F-statistic	617.5970	Durbin-Watson stat	0.394512
Prob(F-statistic)	0.000000		

- اختبارwald للمرونات:

Wald Test:
Equation: EQ01

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	21.98979	(2, 248)	0.0000
Chi-square	43.97959	2	0.0000

Null Hypothesis: C(5)=C(6)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(5)	0.000230	0.000149
C(6)	1.389246	0.230000

Restrictions are linear in coefficients.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 02/07/15 Time: 15:35
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.000051	0.202008	29.70208	0.0000
LPOP	0.055691	0.011626	4.790338	0.0000
LSUR	-0.159738	0.006888	-23.19204	0.0000
LTI	0.177773	0.016341	10.87905	0.0000
RQ	1.446964	0.012581	115.0098	0.0000
PLA	1.384592	0.025616	54.05262	0.0000
DIM	0.000233	1.42E-05	16.45215	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.998444	Mean dependent var	60.30002
Adjusted R-squared	0.998407	S.D. dependent var	110.1200
S.E. of regression	1.010731	Sum squared resid	253.3514
F-statistic	26530.68	Durbin-Watson stat	1.767275
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.740300	Mean dependent var	8.247300
Sum squared resid	184.2558	Durbin-Watson stat	0.082111

النموذج الثالث: الاستقرار السياسي.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 02/08/15 Time: 09:51
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.777956	0.170941	-22.10099	0.0000
LPOP	0.468911	0.008415	55.72343	0.0000
LSUR	-0.343990	0.006570	-52.35597	0.0000
LTI	0.918942	0.021571	42.60176	0.0000
PS	0.897597	0.007726	116.1721	0.0000
DIM	0.000604	1.27E-05	47.56304	0.0000
PLA	0.844067	0.031484	26.80955	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.992814	Mean dependent var	20.30678
Adjusted R-squared	0.992641	S.D. dependent var	63.92622
S.E. of regression	1.011359	Sum squared resid	253.6659
F-statistic	5710.989	Durbin-Watson stat	1.871684
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.671717	Mean dependent var	8.247300
Sum squared resid	232.9156	Durbin-Watson stat	0.068203

النموذج الرابع: مؤشر المساءلة و المشاركة.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel EGLS (Period weights)
Date: 02/08/15 Time: 09:54
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.602671	1.264314	-2.849506	0.0047
LPOP	0.469191	0.049068	9.562085	0.0000
LSUR	-0.345518	0.014379	-24.02886	0.0000
LTI	0.856992	0.154845	5.534527	0.0000
VA	0.929141	0.054921	16.91767	0.0000
DIM	0.000628	6.36E-05	9.874928	0.0000
PLA	0.803052	0.098729	8.133859	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.678413	Mean dependent var	8.318418
Adjusted R-squared	0.670633	S.D. dependent var	1.839728
S.E. of regression	0.968686	Sum squared resid	232.7116
F-statistic	87.19594	Durbin-Watson stat	0.067959
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.671496	Mean dependent var	8.247300
Sum squared resid	233.0724	Durbin-Watson stat	0.070887

النموذج الخامس: مؤشر محاربة الرشوة.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 02/08/15 Time: 09:58
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.872901	0.344668	-8.335271	0.0000
LPOP	0.355707	0.012343	28.81841	0.0000
LSUR	-0.204321	0.005756	-35.49607	0.0000
LTI	0.921992	0.033217	27.75636	0.0000
CC	1.480868	0.015648	94.63435	0.0000
DIM	0.000420	1.76E-05	23.90044	0.0000
PLA	1.283224	0.039082	32.83396	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.993600	Mean dependent var	20.57656
Adjusted R-squared	0.993445	S.D. dependent var	57.07723
S.E. of regression	1.002428	Sum squared resid	249.2055
F-statistic	6416.917	Durbin-Watson stat	1.817820
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.727565	Mean dependent var	8.247300
Sum squared resid	193.2913	Durbin-Watson stat	0.158103

النموذج السادس: مؤشر سيادة القانون.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 02/08/15 Time: 10:02
Sample: 1996 2012
Periods included: 17
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 255
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.937593	1.120224	0.836970	0.4034
LPOP	0.131794	0.051303	2.568938	0.0108
LSUR	-0.132808	0.014579	-9.109269	0.0000
LTI	0.525232	0.093560	5.613858	0.0000
RL	1.507206	0.056037	26.89664	0.0000
DIM	0.000491	5.14E-05	9.549075	0.0000
PLA	1.377654	0.064565	21.33752	0.0000

R-squared	0.787967	Mean dependent var	8.247300
Adjusted R-squared	0.782837	S.D. dependent var	1.671314
S.E. of regression	0.778845	Akaike info criterion	2.365059
Sum squared resid	150.4368	Schwarz criterion	2.462270
Log likelihood	-294.5450	Hannan-Quinn criter.	2.404161
F-statistic	153.6044	Durbin-Watson stat	0.087227
Prob(F-statistic)	0.000000		

الموضوع: تأثير نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية

– دراسة تحليلية قياسية للفترة 1996- 2012–

ملخص:

تعتبر مشكلات الحوكمة و التنمية من المشكلات الراهنة للإقتصاد يات في العالم، إذ يعتبر هذا من الانشغالات التي لازالت تحضى باهتمام كل القوى الفاعلة في المجتمع ، و على أكثر من صعيد. فالإسهام في اقتراح الحلول الكفيلة بتدعيم الأداء التنموي للأقطار العربية، إنما يتطلب تشخيصا دقيقا لأنظمة الحوكمة بها.

و قد تزايد الإهتمام بموضوع أنظمة الحوكمة الرشيدة من منطلق أنها أنظمة شاملة تسمح بالمزيد من التفاعل و الاندماج بين مختلف الأطراف الفاعلين في المجتمع، و ذلك من خلال عمليات الإفصاح، المساءلة، التحفيز، الرقابة ...إلخ ، و هذا في ما مؤداه تدعيم تنافسية الإقتصاد من حيث سياسات التمويل، الاستخدام الأمثل للموارد، تحسين مناخ الأعمال، التشغيل... إلخ، أو بالأحرى تعظيم قيمة الدولة . و تمكن أهمية و ضرورة إعتماد أنظمة حكم رشيدة كأحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي تطمح الدول العربية بلوغها، باعتبارها أيضا أحد أهم العوامل التي من شأنها تدعيم بعث التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بها.

و قد حاولنا بدورنا من خلال هذه الدراسة، إلى بحث و تقدير العلاقة السببية بين متغيرات الحكم الراشد و التنمية الإقتصادية بالدول العربية، بما مكننا من تقديم نموذج قياسي يسمح بتأكيد تأثير – و حدود ذلك ــ نظام الحوكمة على التنمية الإقتصادية، مع تحديد أهم الأبعاد نظام الحوكمة تأثيرا. و في هذا الصدد، فإن قاعدة بيانات البنك العالمي الخاصة بتقييم مؤشرات نظام الحوكمة تعتبر أهم مصدر تم اعتماده لتحليل بيانات نظام الحوكمة للأقطار العربية، و هي قاعدة بيانات تم إعدادها بدء من سنة 1996 إلى غاية 2012 كآخر تحديث تم اعتماده. أما فيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاقتصادية و البشرية فقد تم اعتماد مصادر بيانات مختلفة كالبنك العالمي، صندوق النقد العربي الموحد...الخ. و قد تم تحليل البيانات لفترة امتدت من سنة 1980 إلى غاية 2013.

فبناءا على الإختبارات التي تم إجراؤها و الخاصة باختبارات السببية، فقد تم التأكد من أسبقية نظام الحوكمة الرشيد، أي أن نظام الحوكمة يؤثر في التنمية الإقتصادية للدول العربية و ليس العكس. كما أن محاولة تقديم نموذج قياسي لتقدير أثر المؤشرات الست لنظام الحوكمة على التنمية، أوضح أن الناتج الداخلي الفرد يرتبط ايجابيا مع طبيعة نظام الحوكمة، و هو ما تم التوصل إليه في عديد الدراسات السابقة التي تم تطبيقها على مجموعات دول أخرى.

و من جهة أخرى فقد تم التوصل إلى أن المؤشرات الستة ليست بنفس درجة التأثير، إذ أن الواضح معنوية تأثير مؤشرات البعد القانوني مثلا على حساب مؤشرات البعد السياسي، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة أنظمة الحكم بالدول العربية، من منطلق أنها تتراوح بين ملكيات و أنظمة أحادية غالبا.

الكلمات المفتاحية: نظام الحوكمة، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد المؤسساتي، البلدان العربية، معطيات البانيل.

Résumé :

La bonne gouvernance et le développement économique se considèrent actuellement comme les unes des majeurs problèmes des économies à l'échelle international, et restent toujours parmi les préoccupations des acteurs de la société, et à plus d'un niveau. La contribution en proposant des solutions pour renforcer la performance économique des pays arabes, nécessite tous d'abord un diagnostic précis de leurs systèmes de gouvernance.

L'intérêt que tient le sujet des systèmes de bonne gouvernance a grandi en tant que système global permettant une plus grande interaction et intégration entre les différents acteurs de la société, et ce à travers les opérations de divulgation, la responsabilisation, la motivation, le contrôle ... etc. ceci peut être exprimer dans le renforcement de la compétitivité de l'économie en termes de politiques de financement, d'utilisation optimale des ressources, d'améliorer du climat d' affaire, d'exploitation ... etc, ou plutôt de maximiser la valeur de l'état. L'importance et la nécessité d'adopter des systèmes rationnels de gouvernance comme un des objectifs stratégiques les plus importants que les pays arabes aspirent réalisable, se considèrent aussi comme l'un des facteurs les plus importants qui renforceront le développement économique et social de ces derniers.

Nous avons essayé, à travers cette étude, d'examiner et d'évaluer le lien de causalité entre les variables de la bonne gouvernance et de développement économique dans les pays arabes, ce qui nous a permis de proposer un modèle économétrique permettant de confirmer l'impact - et les limites- de l'effet de la bonne gouvernance sur le développement économique, en identifiant les dimensions et les limites de système de gouvernance les plus influentes. À cet égard, la base de données de la Banque mondiale qui a pour objectif l'évaluation des indicateurs de bonne gouvernance est la source la plus importante qui a été adoptée pour analyser les systèmes de bonne gouvernance des pays arabes. Cette base de données est mise en place dès le début de l'année 1996 jusqu'à 2012 la dernière rénovation adoptée dans notre étude. En ce qui concerne les indicateurs économiques et de développement humain nous avons adopté des différentes sources de données comme la Banque mondiale, Fonds monétaire arabe unifiée ... etc. dans ce cas les données ont été analysées pour la période allant de 1980 jusqu'à 2013.

Selon les tests de causalité qui ont été faits, il a été confirmé la primauté du système de bonne gouvernance, c'est le système de bonne gouvernance qui affecte le développement économique des pays arabes et non vice versa. La tentative de présenter un modèle économétrique pour évaluer l'impact des six indicateurs de bonne gouvernance sur le développement, a souligné que le PIB par habitant est associée positivement avec le système de bonne gouvernance, ce qui a été atteint dans de nombreuses études précédentes appliquées à d'autres groupes de pays.

D'autre part, il a été atteint que les six indicateurs de bonne gouvernance n'ont pas le même degré d'influence, comme l'effet significatif clair, par exemple, des indicateurs de la dimension juridiques au détriment des indicateurs de la dimension politique, où il est ,peut être, lié à la nature des régimes gouvernementaux des pays arabes, sur la base du fait qu'ils se situent entre royaume et souvent des systèmes unilatéraux.

Mots clés : bonne gouvernance, développement économique, économie institutionnel, pays arabes, données de panel.

Summary:

Good governance and economic development currently regard as one of the major problems of economies to international level and remain among the concerns of stakeholders in society, and more than one level. Therefore, contribution by proposing solutions to enhance the economic performance of the Arab countries, requires all first accurate diagnosis of their governance systems.

The interest held by the subject of good governance systems has grown as a comprehensive system for greater interaction and integration between the different actors, and through the disclosure of operations, accountability, motivation, control ... etc. this can be expressed in strengthening the competitiveness of the economy in terms of finance policies, optimum use of resources, improve the climate for business, operations ... etc, or rather maximize state value. The importance and need for rational governance systems as one of the most important strategic goals that Arab countries aspire practicable, also consider as one of the most important factors that will enhance the economic and social development of these last.

We have tried, through this study, to examine and assess the causal relationship between the variables of good governance and economic development in the Arab countries, which has allowed us to propose an econometric model to confirm impact - and limits- of good governance on economic development, With the identification of the dimensions and boundaries of the most influential system of governance. In this regard, We use the database of the World Bank as source to analyze governance is the source that was adopted to analyze governance Arab systems. This database is set up early in 1996 to 2012 last renovation adopted in our study. As regards economic indicators and human development we have adopted different data sources such as the World Bank, unified Arab Monetary Fund etc ... in this case the data were analyzed for the period 1980 to 2013.

According to the causality tests that were made, it was confirmed the primacy of good governance system, the system of good governance that affects the economic development of the Arab countries and not vice versa. The attempt to present an econometric model to assess the impact of the six indicators of good governance on development, stressed that the GDP per capita is positively associated with the system of good governance, which has been achieved in many previous studies applied to other groups of countries.

Moreover, it was achieved that the six governance indicators do not have the same degree of influence as clear significant effect, for example, indicators of the legal dimension to the detriment of the indicators of the dimension policy, where it can be linked to the nature of government plans of Arab countries on the basis of whether they are between kingdom and often unilateral systems.

Keywords: good governance, economic development, institutional economics, Arab countries, panel data.